جـامعـة الأزهـــــــر –غــزة
عمادة الدراســات الــعلــيـــــا
كلية الاقتصاد والعلوم الإداريــة
قسم العلوم الــسياســـــــــية

تطور مفهوم المقاومة في الفكر السياسي الوطني الفلسطيني
(حركة فتح نموذجاً)

The Evolution of the Concept of the Resistance of the Palestinian National Political Thought
(Fatah model)

إعداد الباحث

منصور أحمد أبو كريم

إشراف الأستاذ الدكتور

إبراهيم خليل ابراش

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية– كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية– جامعة الأزهر – غزة.

1437 هـ – 2016م

جامعة الأزهر - غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
ماجستير العلوم السياسية

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة عمادة الدراسات العليا بجامعة الأزهر – غزة على تشكيل لجنة المناقشة والحكم على أطروحة الطالب/ة: **منصور احمد سليمان ابو كريم**، المقدمة لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية وعنوانها:

تطور مفهوم المقاومة في الفكر السياسي الوطني الفلسطيني : حركة فتح نموذجاً

وتمت المناقشة العلنية يوم الأربعاء بتاريخ 2016/06/01م.

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الطالب/ة: **منصور احمد سليمان ابو كريم**، درجة الماجستير في الاقتصاد والعلوم الإدارية تخصص العلوم السياسية.

توقيع أعضاء لجنة المناقشة والحكم :

أ. د. إبراهيم خليل أبراش	(مشرفاً ورئيساً)	.....	التاريخ: 31 / 7 / 2016م
د. زهير إبراهيم المصري	(مناقشاً داخلياً)	.....	التاريخ: 27/7/2016م
د. صلاح مصلح أبو ختلة	(مناقشاً خارجياً)	.....	التاريخ: ١٠ / ٧ / 2016م

2016/06/22

إقـــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان: _____

تطور مفهوم المقاومة في الفكر السياسي الوطني الفلسطيني (حركة فتح نموذجاً)

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحث لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

وأنـــي أتحمـــل المســـئولية القانونيـــة الأكاديميـــة كاملـــة حـــال ثبـــوت ما يخالف ذلك.

اســـم الطالـــب: منصور أحمد سليمان أبو كريم

التوقيـــــــع: _____

التـــــــاريخ: 2016/7/31

الاستهلال

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿و" يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ". ﴾

سورة المجادلة الآية رقْم 11

الإهداء

إلى كل المخلصين من أبناء الشعب العربي الفلسطيني.. إلى القابضين على الجمر.. إلى أرواح الشهداء.. إلى أسرانا البواسل.. إلى أخواني وأصدقائي الأعزاء... إلى رفقاء السلاح.. إلى من كانوا معي على درب النجاح وسرت معهم خطوة بخطوة.. إلى من تحلوا بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء.

إلى روح والديّ أسكنهم الله فسيح جناته.. إلى روح الشهيد القائد الرمز ياسر عرفات (أبو عمار).. إلى أرواح شهداء الثورة الفلسطينية المجيدة.. إلى أسرتي وعائلتي وأحبتي.. إلى كل من قدم لي يد العون والمساعدة.. أهدي هذا الجهد المتواضع.

الباحث

منصور أبو كريم

شكر وتقدير

﴿قَالَ تعالى: رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي (25) وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي (26) وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي (27) يَفْقَهُوا قَوْلِي (28)﴾

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، أحمده وأشكره أولاً وآخرًا، ظاهراً وباطناً، وصلوات الله وسلامه على سيدنا محمد، عليه أفضل الصلاة والسلام.

اللهم هذا موقفي، دعوتك ورجوتك أن تلهمني فيه حسن البيان، وفصاحة اللسان، كي أصل بكلماتي إلى كل ذي حق لدي، اللهم وفقني لشكره، والوفاء ولو بجزء من حقه علي.

يقول الله سبحانه وتعالى: (وَمَن يشكرْ فإنَّما يشكرُ لنفسِه)، وقال رسولُ الله من لا يشكرِ الناسَ لا يشكرِ الله (صدقَ رسولُ الله).

فالشكر لله الذي أكرمني بأستاذي ومعلمي الأستاذ الدكتور/ إبراهيم ابراش، أستاذاً ومعلماً ومشرفاً.

كما أتقدم بعميق الشكر والتقدير للأستاذين الكريمين، الاستاذ الدكتور/ صلاح أبو ختلة، والاستاذ الدكتور/ زهير المصري، عضوي لجنة المناقشة على تكرمهما الفاضل بقبول مناقشة رسالتي، داعيا الله عز وجل أن يجزيهم عني خير الجزاء

كما وأتقدم بالشكر والتقدير لهيئة التدريس في قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، في جامعةِ الأزهر بغزة، الذين أمدوني بالعلم والمعرفة، جازهم الله عن طلبة العلم خير

الجزاء . كما أتوجه بالشكر لزوجتي العزيزة، على دعمها ومساندتها الدائمة لي، ولأبنائي الأحبة أدامهم الله ورعاهم .

وأتوجه بخالص الشكر والتقدير لكل من قدم لي يد العون والمساعدة والمشورة، واخص بالذكر الدكتور إبراهيم المصري والأستاذ محمد الطل أبو بيسان، مدير عام المجلس الثوري السابق، على جهودهم معي .

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير لكل من قدم لي يد العون والمساعدة والمشورة، وأخص بالذكر الدكتور إبراهيم المصري والأستاذ محمد البطل أبو بيسان، مدير عام المجلس الثوري السابق، على جهودهم معي .

كما أتقدم بالشكر والتقدير للسادة الأفاضل قادة العمل الوطني في قطاع غزة الذين أجريت معهم مقابلات حول عنوان رسالتي ، كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير للأخوة والزملاء في مركز التخطيط الفلسطيني والأخوة والزملاء في مركز رؤية للدراسات والأبحاث، والأخوة في مركز الحرية للإعلام على ما قدموه لي في سبيل إنجاح هذا العمل، كما أتقدم للأخوة في مكتبة جامعة القدس بغزة والأخوة في مؤسسة بيت القدس للدراسات والبحوث الفلسطينية، والأخوة في اللجنة الشعبية للاجئين بالمغازي والأخوة في الرقابة الحركية بإقليم الوسطي على ما قدموه لي من كتب ومراجع لتسهيل إنجاز هذه الدراسة والله ولي التوفيق

والله ولي التوفيق

ملخص الدراسة

تطور مفهوم المقاومة في الفكر السياسي الوطني الفلسطيني

(حركة فتح نموذجاً)

تناولت هذه الدراسة تطور مفهوم المقاومة في الفكر السياسي الوطني الفلسطيني، من خلال دراسة كل أشكال وأساليب المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال البريطاني والمشروع الصهيوني في فلسطين منذ العام 1917 وحتى نكبة 1948م، وتناولت الدراسة مفهوم المقاومة لدى منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها، وركزت على مفهوم المقاومة لدى حركة فتح التي تعتبر أكبر فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، والتي انطلقت معلنه الكفاح المسلح وسيلة رئيسية لتصفية المشروع الصهيوني وإقامة الدولة الفلسطينية، وأوضحت الدراسة عوامل الاتفاق والاختلاف حول مفهوم المقاومة داخل إطار الفكر السياسي الوطني، وبينت الدراسة كيف تطور مفهوم المقاومة وأصبح أكثر شمولية من السابق، حيث أصبح يضم النضال السياسي والدبلوماسي والمقاومة الشعبية والمقاطعة الاقتصادية والثقافية، بالإضافة للكفاح المسلح.

وتوقفت الدراسة عند أبرز المحطات التي شهدت تحولات في الفكر السياسي الفلسطيني متمثلة في الدولة الديمقراطية والبرنامج المرحلي، وإعلان الاستقلال وتوقيع اتفاقية أوسلو، وبينت أهم المتغيرات الدولية والإقليمية التي تمثلت في توقيع مصر اتفاقية كامب ديفيد وخروج مصر بثقلها السياسي والعسكري من دائرة الصراع، وحرب الخليج الثانية وتداعياتها على التضامن العربي وانهيار الاتحاد السوفيتي، وأوضحت الدراسة أثر تلك المتغيرات على منظمة التحرير وحركة فتح في القبول بعملية التسوية السياسية وفق قرارات الشرعية الدولية، التي كان اتفاق أوسلو أحد نتائجها. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، كان أهما ما يلي:

- تطور مفهوم المقاومة في الفكر السياسي الوطني الفلسطيني وأصبح أكثر شمولية، بعد ما كان يركز على الكفاح المسلح كوسيلة رئيسية، فأصبح يشمل النضال السياسي والدبلوماسي والمقاومة الشعبية والمقاطعة الاقتصادية والثقافية والأكاديمية، كمفهوم جامع للمقاومة الفلسطينية مع عدم التفريط بالمقاومة المسلحة كحق من حقوق الشعب الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال الإسرائيلي.

- عكست حركة فتح في بناها الواسعة والمرنة ومنطلقاتها السياسية العامة بعدم تبنيها أيديولوجية سياسية، واقع التنوع والتعددية السياسية والفكرية في المجتمع الفلسطيني، وبدأت وكأنها بمثابة تجمع لجميع التيارات الفكرية والسياسية في المتجمع الفلسطيني.

- أدى تبني حركة فتح الكفاح المسلح كوسيلة لتحرير فلسطين، إلى تأكيد الهوية الوطنية الفلسطينية، بعد أن أصرت الحركة على الربط بين الكفاح المسلح والهوية الوطنية الفلسطينية.
- وأوصت الدراسة بالعمل على تطوير وتفعيل المقاومة الشعبية والمقاطعة الاقتصادية والثقافية، بهدف جعل الاحتلال الاسرائيلي أكثر كلفة، من خلال وضع استراتيجية وطنية شاملة بالتعاون مع المؤسسات الأهلية ذات العلاقة بهدف تفعيل حملات المقاطعة BDS، بهدف الضغط على حكومة الاحتلال الإسرائيلي وتكبدها مزيداً من الخسائر، لإجبارها على الاعتراف بالحقوق الوطنية الفلسطينية وإنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

Abstract

The evolution of the concept of resistance in the Palestinian national political thought

(Fatah as a model)

This study examined the evolution of the concept of resistance in the Palestinian national political thought, through the study of all forms and methods of Palestinian resistance against the British occupation and the Zionist project in Palestine from 1917, up to the Nakba in 1948. It also examined the concept of resistance to the PLO and its factions, particularly Fatah the largest faction of the PLO, which declared, since it was launched, the armed struggle a key means for the liquidation of the Zionist project and the establishment of a Palestinian state. The study showed the factors of agreement and disagreement about the concept of resistance within the framework of the national political thought. The study also revealed how the evolution of the concept of resistance has become more inclusive than before, where it expanded to include political, diplomatic and popular resistance; economic and cultural boycott; as well as armed struggle.

The study stopped at most stations that have witnessed shifts in the Palestinian political thinking represented in the democratic state, the interim program, the Declaration of Independence and the signing of the Oslo agreement. It revealed the international and regional variables represented in the signing of the Camp David Accords by Egypt and consequently the absence of its political and military weight from the circle of conflict, the second Gulf war and its repercussions on Arab solidarity, the collapse of the Soviet Union, which exposed the back of the Palestinian resistance, and the new world order, which is dominated by the United States of America. The study showed how these international and regional variables led PLO and the Fatah to accept political settlement in accordance with the resolutions of international legitimacy, which resulted in the signing of Oslo agreement.

The study concluded with a set of findings and recommendations, the most important of which are:

- The concept of resistance in the Palestinian national political thought has evolved and become more inclusive after focusing only on armed struggle as a key means. It expanded to include political, diplomatic, popular resistance, and cultural, economic and academic boycott, as a comprehensive concept of

the Palestinian resistance without compromising armed resistance as a right for the Palestinian people under Israeli occupation.

- Fatah reflected, through its non-ideological broad flexible structure and public political perspectives the reality of the political and intellectual diversity and pluralism in Palestinian society. It seemed to serve as a gathering of all the intellectual and political currents in Palestinian society.
- Fatah adoption of armed struggle as a means for the Liberation of Palestine, led to the confirmation of the Palestinian national identity, through linking the armed struggle with the Palestinian national identity.
- The study recommended the Palestinian Authority and the PLO to work on the development and activation of the popular resistance and economic and cultural boycott, in order to make the Israeli occupation more costly. This end can be achieved through the development of a comprehensive national strategy in cooperation with relevant NGOs in order to enforce the BDS campaigns, to pressure Israeli occupation government and incur it more losses, to force it recognize Palestinian national rights, end the occupation and finally establishing a Palestinian state with its capital in Jerusalem.

فهرس المحتويات

إجازة الرسالة	ب
الإقرار	ت
الآية	ث
الإهداء	ج
الشكر والتقدير	ح
ملخص الدراسة	د
Abstract	ر
الاطار العام للدراسة	
أولا: المقدمة	1
ثانيا: مشكلة الدراسة	2
ثالثا: أهداف الدراسة	3
رابعاً: أهمية الدراسة	3
خامساً: منهجية الدراسة	4
سادساً: حدود الدراسة	4
سابعاً: مصطلحات الدراسة	4
ثامناً: الدراسات السابقة	7
تاسعاً: التعقيب على الدراسات السابقة	12
الفصل الأول:تعريف المقاومة وجذورها التاريخية	**13**
المبحث الأول: مصوغات المقاومة في القانون الدولي والفكر السياسي الفلسطيني	**15**
المطلب الأول: مفهوم المقاومة في القانون الدولي والمواثيق الدولية	16
المطب الثاني: حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني	22
المبحث الثاني المقاومة الفلسطينية ضد الانتداب البريطاني والمشروع الصهيوني.	**27**
المطلب الأول: مفهوم الاستقلال الوطني الفلسطيني	28
المطلب الثاني: أشكال النضال الجماهيري والسياسي الفلسطيني للاحتلال البريطاني	30
المطلب الثالث: المقاومة المسلحة للاحتلال البريطاني والغزو الصهيوني	36
المبحث الثالث: المقاومة الفلسطينية بعد قرار التقسيم رقم 181عام1947	**42**
المطلب الاول: قرار التقسيم رقم 181 وإعلان الحرب	43
المطلب الثاني: كتائب الفدائيين (مجموعات مصطفي حافظ)	47

المطلب الثالث: حركة القوميين العرب (كتائب الفداء العربي)	48
الفصل الثاني: مفهوم المقاومة لدى منظمة التحرير الفلسطينية	**51**
المبحث الأول: مفهوم المقاومة لدى منظمة التحرير الفلسطينية	**53**
المطلب الاول: نشأة منظمة التحرير الفلسطينية	54
المطلب الثاني: مفهوم المقاومة في الفكر السياسي لدى منظمة التحرير الفلسطينية	55
المطلب الثالث: التشكيلات العسكرية التابعة للمنظمة، وأبرز العمليات العسكرية	58
المبحث الثاني: مفهوم المقاومة لدى التنظيمات اليسارية الفلسطينية	**64**
المطلب الأول: مفهوم المقاومة في الفكر السياسي لدى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين	65
المطلب الثاني: مفهوم المقاومة في الفكر السياسي لدى الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين	70
المطلب الثالث: مفهوم المقاومة في الفكر السياسي لدى الجبهة الشعبية القيادة العامة لتحرير فلسطين	74
المبحث الثالث: مفهوم المقاومة لدى التنظيمات القومية البعثية الفلسطينية	**77**
المطلب الاول: مفهوم المقاومة في الفكر السياسي لدى منظمة الصاعقة	78
المطلب الثاني: مفهوم المقاومة في الفكر السياسي لدى جبهة التحرير العربية	81
المطلب الثالث: مفهوم المقاومة لدى جبهة النضال الشعبي الفلسطيني	84
الفصل الثالث: مفهوم المقاومة لدى حركة التحرير الوطني الفلسطيني – فتح	**87**
المبحث الأول: أهداف ومبادئ حركة فتح ونظريتها السياسية	**90**
المطلب الأول: ماهية فتح وأهدافها ومبادئها	90
المطلب الثاني: الهيكلية التنظيمية ودوائر صنع القرار السياسي والعسكري	96
المطلب الثالث: الفكر السياسي لحركة فتح	101
المبحث الثاني: الكفاح المسلح والاستراتيجية العسكرية لحركة فتح	**112**
المطلب الاول: الفكر العسكري ومفهوم الكفاح المسلح	113
المطلب الثاني: استراتيجية ومراحل الكفاح المسلح	115
المطلب الثالث: التشكيلات العسكرية وأهم العمليات.	119
الفصل الرابع: المقاومة الفلسطينية والشرعية الدولية: من الافتراق إلى التعايش	**126**
المبحث الأول: موقف حركة فتح من قرارات الشرعية الدولية ومشاريع التسوية السلمية	**128**
المطلب الاول: موقف حركة فتح من قرارات الشرعية الدولية (242: 338)	129
المطلب الثاني: موقف حركة فتح من مشاريع التسوية الدولية	133
المطلب الثالث: موقف حركة فتح من مشاريع التسوية العربية	136
المبحث الثاني: التحولات في البيئة العربية والدولية وتحديات الكفاح المسلح	**140**

المطلب الاول: أزمة الكفاح المسلح والخروج من الأردن ولبنان	141
المطلب الثاني: تأثير المتغيرات العربية على المقاومة الفلسطينية	149
المطلب الثالث: تأثير المتغيرات الدولية على المقاومة الفلسطينية	153
المبحث الثالث: تطور الفكر السياسي لحركة فتح تجاه التسوية السياسية	**156**
المطلب الاول: الدولة الديمقراطية والمسألة اليهودية في فلسطين	157
المطلب الثاني: المرحلية في الفكر السياسي الفلسطيني	160
المطلب الثالث: انتفاضة الحجارة واعلان الاستقلال	164
الفصل الخامس:تطور مفهوم المقاومة لدى حركة فتح بعد التسوية السياسية	**171**
المبحث الأول: تطور مفهوم المقاومة من الكفاح المسلح إلى المقاومة الشعبية بعد أوسلو	**173**
المطلب الأول: اتفاق أوسلو وإنشاء السلطة الفلسطينية	174
المطلب الثاني: فلسفة المقاومة الشعبية وتجاربها الدولية	182
الطلب الثالث: المقاومة الشعبية في فلسطين بعد أوسلو	188
المبحث الثاني: النضال السياسي والدبلوماسي في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية	**195**
المطلب الأول: التحرك الفلسطيني في الأمم المتحدة	196
المطلب الثاني: انضمام فلسطين لمحكمة الجنايات الدولية	202
المبحث الثالث: المقاطعة الاقتصادية والثقافية لإسرائيل والآثار المترتبة عليها	**205**
المطلب الأول: المقاطعة الاقتصادية المحلية للبضائع الإسرائيلية	206
المطلب الثاني: المقاطعة الاقتصادية الدولية لإسرائيل	210
المطلب الثالث: المقاطعة الثقافية والأكاديمية لإسرائيل	214
النتائج والتوصيات	**218**
أولا: النتائج	218
ثانياً: التوصيات	222
المراجع والمصادر	**224**

الإطار العام للدراسة:

أولاً: المقدمة

مقاومة الاحتلال قديمة قدم البشر، فقد سجل التاريخ البشري العديد من حالات اعتداء شعوب على أخرى، احتلالاً لأرضها وقهراً لسكانها، فما كان من هذه الشعوب إلا أنها تمترست حول حقها في الدفاع عن نفسها والذود عن أرضها، فكانت المقاومة هي النتيجة المنطقية لذلك، وإن تعددت صورها وأشكالها، وتنوعت طرقها وأساليبها ووسائلها وأدواتها ويعد الدافع الوطني من أبرز الخصائص التي تتسم بها حركات التحرر الوطني عبر التجارب التاريخية للأمم والشعوب الواقعة تحت الاحتلال، فالمقاومة ضد الأعداء من أبرز ظواهر تاريخ الشعوب والأمم التي كتب لها البقاء. والمقاومة تمثل إرادة شعوبها التواقة للحرية والاستقلال، وتعبر عن قضاياها العادلة، ورغبتها في التحرر. وتمثل حركات المقاومة والتحرر الوطني إرادة الشعوب التي تدافع من أجل قضية عادلة وهي الحرية والاستقلال، وتلجأ إلى السلاح والعنف كوسيلة من أجل الوصول إلى أهدافها الاستراتيجية والبعيدة، كردّ فعل لا بديل له على العنف الأكبر والإذلال الذي تمارسه قوات الاحتلال ضد الشعوب المحتلة.

وتمتلك المقاومة في فلسطين، المشروعية الوطنية والسياسية والقانونية، إلى جانب مشروعيتها الأساسية الإسلامية، فمن الزاوية الوطنية الفلسطينية فإن الأرض والشعب تحت الاحتلال في فلسطين مما يعطي الشرعية الوطنية للمقاومة، إذ من حق الشعب الذي يتعرض للاحتلال أن يقاوم ويحرر وطنه من قوات الاحتلال، ويتمتع بحق تقرير المصير، فالمصلحة الوطنية العليا للشعب الفلسطيني تقتضي أن يقاوم الاحتلال الإسرائيلي وكافة إجراءاته العسكرية والإدارية، وقد نالت القضية الفلسطينية ومقاومة الشعب الفلسطيني عبر تاريخها الطويل اهتمام العديد من الباحثين الفلسطينيين والعرب والأجانب لما لها من أهمية كبرى على المستوى العربي والإقليمي والدولي، فهي القضية الأساس وجوهر الصراع العربي الإسرائيلي، وصاحبة التواجد الدائم في أروقة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وهي قضية شعب يناضل من أجل تقرير مصيره في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وشكلت انطلاقة حركة التحرير الوطني الفلسطيني – فتح عام 1965م، انطلاقة للثورة الفلسطينية المعاصرة بكاملها، والتي رفعت شعار فلسطين بلد عربي محتل من قبل الحركة الصهيونية، والشعب العربي الفلسطيني هو صاحب السيادة عليها، مع رفض كل القرارات الدولية المتعلقة بفلسطين، ومنها القرار 181 الداعي لتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، وإعلان الكفاح المسلح بكل أشكاله طريقةً وأسلوباً لتحرير فلسطين، لذلك من المثير تفحّص مفهوم المقاومة في الفكر السياسي الوطني بشكلٍ عام، ومفهوم المقاومة في الفكر السياسي لحركة "فتح" بشكل خاص، التي قادت الكفاح والنضال الفلسطيني، لأكثر من نصف قرن.

حيث تعرضت حركة "فتح" خلال مسيرتها الطويلة إلى العديد من التحديات، سواء كانت عمليات التصفية لقيادات في الحركة على يد المخابرات الإسرائيلية "الموساد"، أو مواجهات مع دول عربية، وانشقاقات داخلية، وقد استطاعت الحركة تجاوزها؛ وقد مر الفكر السياسي لحركة فتح بالعديد من المراحل التاريخية وحدثت عليه تطورات نوعية وكبيرة، تمثلت في لعب حركة فتح دوراً مؤثراً في تبني منظمة التحرير برنامج النقاط العشرة عام 1974، الذي قبل بالحل المرحلي وبقرارات الشرعية الدولية ومن ثمّ الدخول في مفاوضات مدريد وأوسلو، لذلك حاولت هذه الدراسة البحث في تطور مفهوم المقاومة في الفكر السياسي الوطني بشكل عام ولدى حركة فتح بشكل خاص.

ثانياً: مشكلة الدراسة

اختلف مفهوم المقاومة في الفكر السياسي الوطني بين فصائل المقاومة الفلسطينية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، ففي حين تؤكد حركة فتح على القرار الوطني المستقل والهوية الوطنية، فإن الفصائل القومية ترى أن حركة المقاومة الفلسطينية هي جزء من النضال العربي وليس بديل عنه؛ معتبره أن الوحدة العربية هي الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، بينما ترى قوى اليسار الفلسطيني أن المقاومة الفلسطينية هى جزء من النضال العالمي لمكافحة الإمبريالية والصهيونية العالمية. وقد مر مفهوم المقاومة بعدة مراحل على مدار تاريخ الثورة الفلسطينية المعاصرة منذ الانطلاقة وحتى أوسلو، الذي شكل انعطافة كبيرة لدى منظمة التحرير وحركة فتح، عقب قبولهم لقرارات الشرعية الدولية والدخول في الحل السلمي وتوقيع اتفاق أوسلو. وبناءً عليه حاولت هذه الدراسة الإجابة عن التساؤل الرئيس التالي: **كيف تطور مفهوم المقاومة في الفكر السياسي الوطني الفلسطيني؟**

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيس مجموعة من التساؤلات الفرعية:

1. ما المصوغات القانونية والفكرية لمفهوم المقاومة في القانون الدولي والفكر السياسي الوطني الفلسطيني قبل النكبة؟

2. ما الفروق الفكرية والنظرية المختلفة لمفهوم المقاومة في الفكر السياسي الوطني الفلسطيني لدى منظمة التحرير الفلسطينية؟

3. ما أهداف ومبادئ حركة فتح وما هي أشكال وأساليب المقاومة المختلفة في الفكر السياسي لدى حركة فتح؟

4. ما أثر التحولات والمتغيرات الدولية والعربية على مفهوم المقاومة في الفكر السياسي لدى منظمة التحرير وحركة فتح؟

5. كيف تطور مفهوم المقاومة لدى منظمة التحرير الفلسطينية وحركة فتح من الكفاح المسلح إلى النضال السلمي والدبلوماسي والمقاطعة الاقتصادية؟

ثالثاً: أهداف الدراسة

حاولت هذه الدراسة تحقيق مجموعة من الأهداف المتنوعة ومنها:

1. التعرف على مفهوم وأشكال المقاومة في الفكر السياسي الوطني الفلسطيني قبل النكبة.
2. توضيح المصوغات القانونية والدينية التي تستند عليها التنظيمات الوطنية الفلسطينية في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي.
3. دراسة وتحليل الفروق الفكرية والنظرية المختلفة لمفهوم المقاومة في الفكر السياسي الوطني الفلسطيني بين التنظيمات الفلسطينية الوطنية الكبرى.
4. الوصول إلى جذور ومصادر ومرتكزات الفكر السياسي لحركة فتح ومراحل تطور مفهوم المقاومة في الفكر السياسي لدي حركة فتح.
5. إلقاء الضوء على أهم التحولات والمتغيرات الدولية والإقليمية التي أدت إلى حدوث تغير جوهري في الفكر السياسي لمنظمة التحرير ولحركة فتح والقبول بالحل السلمي.
6. التعرف على أشكال وأساليب المقاومة الجديدة التي دخلت على تجربة النضال الوطني الفلسطيني عقب اتفاق أوسلو.

رابعاً: أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من أنها:

1. تقدم صورة واضحة حول مفهوم المقاومة في القانون الدولي والمواثيق الدولية الأخرى.
2. توضح الفروق الفكرية والنظرية حول مفهوم المقاومة بين فصائل المقاومة الوطنية الفلسطينية.
3. تبين أبعاد ومصادر الفكر السياسي لحركة فتح والنظرية السياسية التي ترتكز عليها.
4. تساعد المفكرون والباحثون في التحليل السياسي لمواقف حركة فتح المختلفة. وتحدد موقف حركة فتح من قضايا الصراع الكبرى مع الاحتلال الإسرائيلي.
5. تبين أبرز المتغيرات الدولية والاقليمية التي ساهمت في تحول منظمة التحرير وحركة فتح من الكفاح المسلح للتسوية السياسية، وتبلور صورة واضحة عن موقف حركة فتح من قرارات الشرعية الدولية ومشاريع التسوية السلمية.
6. تقدم للقارئ صورة نقدية حول تطور مفهوم المقاومة في الفكر السياسي لحركة فتح عبر مراحل تطوره المختلفة من الكفاح المسلح وحتى المقاومة السلمية والنضال السياسي والدبلوماسي.

خامساً: منهجية الدراسة

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن، بالإضافة إلى استخدام المقابلة الشخصية كأداة لجمع المعلومات:

- **المنهج التاريخي:**

استخدمت الدراسة المنهج التاريخي للتأصيل والبحث عن عوامل وأسباب نشأة المقاومة الفلسطينية، وبداية تكونها لدى الشعب الفلسطيني في ظل الاحتلال البريطاني، بهدف توضيح أهم الأساليب والوسائل التي استخدمتها الحركة الوطنية الفلسطينية لمواجهة الاحتلال البريطاني والحركة الصهيونية، قبل وبعد النكبة الفلسطينية عام 1948م.

- **المنهج الوصفي التحليلي بأدواته وأساليبه والتي منها تحليل المضمون والمقابلة الشخصية:**

لوصف وتحليل نشأة وأهداف ومبادئ حركة فتح ومنطلقاتها الفكرية والسياسية والأبعاد الفكرية المختلفة داخل البناء الفكري لحركة فتح، وكذلك وصف وتحليل البناء الفكري والأيديولوجي لمفهوم المقاومة في الفكر السياسي لدى منظمة التحرير الفلسطينية، والحركات الوطنية الفلسطينية الكبرى، لبيان المرتكزات الفكرية التي يستند عليها كل تنظيم سياسي وطني فلسطيني في كيفية التعاطي مع مفهوم المقاومة الفلسطينية.

- **المنهج المقارن:** يستخدم الباحث المنهج المقارن لمقارنة الفروق الفكرية والنظرية حول مفهوم المقاومة في الفكر السياسي الوطني الفلسطيني بين التنظيمات والحركات الوطنية الفلسطينية؛ لبيان عوامل الاتفاق والاختلاف حول مفهوم المقاومة في الفكر السياسي الوطني الفلسطيني.

سادساً: حدود الدراسة

تبدأ حدود الدراسة في إطارها الزماني مع بداية عام 1965 عندما انطلقت حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح والتي تبنت الكفاح المسلح كوسيلة لتحرير فلسطين، وتنتهي الدراسة في عام 2012، حيث تُوج في هذا العام النضال السياسي والدبلوماسي في الأمم المتحدة من خلال التصويت على قرار أممي يتم بموجبه إعلان دولة فلسطين كعضو مراقب في الأمم المتحدة بتاريخ 29-11-2012، وذلك بعد أن حصلت فلسطين على أصوات 138 دولة واعترضت 9 دول وامتنعت 41 دولة عن التصويت لتصبح فلسطين العضو ال 194 في هيئة الأمم المتحدة.

سابعاً: مصطلحات الدراسة

- **الفكر السياسي:** هو إطار نظري شامل لدراسة ماضي وحاضر ومستقبل الظاهرة السياسية، ويتضمن الفكر السياسي ثلاثة عناصر أساسية من عناصر الثقافة السياسية، وهي: **الفلسفة السياسية**، والتي تعني مجموعة من التأملات الفلسفية المختلفة ذات الصلة بالسلطة، **والمذهب السياسي**، والتي هي مجموعة من الأفكار السياسية، الفلسفية وغير الفلسفية التي يقدمها أصحابها كمسلمات لا تقبل الجدل أو حتى البحث والتعديل، وتصبح بمثابة عقائد معينة، والعنصر الثالث هو **تاريخ الفكر السياسي**، وهو مجموعة من

الأفكار السياسية التي يتم تجميعها في صورة نسق تاريخي لتبدو مدونة ومستقلة عن غيرها(المبحوح، 2010، ص 9)

ويمكن تعريفه ايضا، بأنه البنيان الفكري المجرد المرتبط بتصوير وتفسير الوجود السياسي، وبذلك تكون الأفكار السياسية عبارة عن تصور عقلاني للظاهرة السياسية، وتمثل صورة الظاهرة السياسية كما يتخيلها الإنسان في مختلف الأزمنة والأمكنة، وأنها تقوم على التأمل سواء كان فردياً أم جماعياً، وتختلف عن كونها واقع قائم (باور،2008، ص67). كما يعتبر الفكر السياسي بمثابة إطار نظري شامل لدراسة وتصور ماضي وحاضر ومستقبل الظاهرة السياسية، ويتناول مختلف قضايا الفكر السياسي، وتندرج الفلسفة السياسية تحت إطار موضوعات الفكر السياسي (الشيخ عبد الله،2012، ص7).

- **الفكر السياسي الفلسطيني:** يطرح المفكر العربي "عبد الإله بلقزيز" تعريفاً خاصاً للفكر السياسي الفلسطيني فيقول" لسنا نعني بالفكر السياسي الفلسطيني الإنتاج الفكر الأكاديمي أو الجامعي الذي تقدمه نخبه مميزة من الباحثين الفلسطينيين في الداخل والخارج، والتي تدور موضوعاته حول قضايا عديدة ليست جميعها على صلة بالقضية الفلسطينية، أو الصراع العربي الصهيوني، فهذا إنتاج مختلف، ولكن نعني بالفكر السياسي الفلسطيني ذلك الإنتاج الذي ارتبط بالعمل السياسي وبالحركة الوطنية الفلسطينية الحديثة، والذي يجيب عن جملة من المعضلات التي طرحتها تجربة النضال الوطني، فهو الفكر الذي يؤسس لرؤية استراتيجية للعمل الوطني ويرسم له الاستراتيجيات، ويزود الممارسة النضالية بأجوبة عن الإشكاليات التي تطرحها تجربتها الميدانية"(بلقزيز، 2006، ص59: 60)، والفكر السياسي الفلسطيني المقصود هنا " هو الفكر الذي ابتدعته وأنتجته مؤسسات وتنظيمات سياسية في الأساس، أو مفكرون وقفوا على رأس هذه المؤسسات أو مهدوا الطريق أمام نشوئها وصاروا مرشدين، على مستوى الفكر لها" (الشريف، 1995، ص12).

- **منظمة التحرير الفلسطينية:** في الثامن والعشرين من شهر أيار / مايو 1964م، عقد المجلس الوطني الفلسطيني الأول الذي أعلن قيام منظمة التحرير الفلسطينية (م. ت. ف)، بحيث تكون هذه المنظمة مسئولة عن حركة الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل تحرير وطنه في جميع الميادين التحريرية والتنظيمية والسياسية والمالية وسائر ما تتطلبه قضية فلسطين على الصعيدين العربي والدولي، وبحيث يكون الفلسطينيون جميعاً أعضاء طبيعيين في" م. ت. ف " والشعب الفلسطيني هو القاعدة الكبرى لهذه المنظمة (سخنيني، 1972، ص19).

وتعتبر منظمة التحرير الفلسطينية بمثابة الكيان الفلسطيني منذ أن اتخذ مجلس الجامعة العربية قرار في1963/9/15م في دورته الأربعين، ينص على تأكيد على حق الشعب الفلسطيني في بلاده وتمكينه من تقرير مصيره بنفسه وممارسه حقوقه الوطنية الكاملة؛ وأعلن كذلك أن الوقت حان لتولي أهل

فلسطين أمر قضيتهم ومن واجب الدول العربية أن تتيح لهم الفرص لتمكنهم من ممارسة ذلك الحق بالطريقة الديمقراطية (شلايل،2013، ص4).

- **حركة فتح:** تعتبر حركة فتح كبرى المنظمات الفدائية الفلسطينية، اشتُق الاسم من قلب كلمة حَتَف؛ وهى اختصار لكلمة حركة التحرير الوطني الفلسطيني، وجاءت نشأة حركة فتح كردة فعل عن الهجوم الإسرائيلي على غزة بتاريخ 27شباط / فبراير 1955م، وبدأت خلاياها في التكون خلال العدوان الثلاثي عام1956، وتبلورت كحركة سرية منذ العام 1958، ولم تعلن عن نفسها إلا عام 1965م حين أعلن جناحها العسكري "العاصفة" البيان الأول عن أول عملية له في الأراضي المحتلة عام 1948، واعتمدت حركة فتح في بداية انطلاقتها الكفاح المسلح وسيلة لتحرير فلسطين(الكيالي، ج2، وآخرون، 1979، ص 225: 226).

- **حرب الشعب:** ارتبط مصطلح حرب الشعب أو الحرب الشعبية في العصر الحديث بالحروب الثورية، وحروب التحرر الوطني للدلالة على تعبئة كافة طاقات الشعب ضد المستعمر والاحتلال، حيث فرض على الشعوب تعبئة كافة طاقاتها وتوجيهها نحو تحقيق هدفها من الحرب (الكيالي، آخرون، ج2 ،1979، ص 194: 195). يعتبر مصطلح حرب الشعب أعم وأشمل من الكفاح المسلح باعتبار أن حرب الشعب تشمل كافة أشكال وأنواع وأساليب النضال الوطني السلمية والعسكرية والجماهيرية في المواجهة ضد الاحتلال الأجنبي بهدف التحرير والاستقلال.

- **الكفاح المسلح:** الكفاح المسلح عرّفه صلاح خلف أبو إياد وهو أحد مؤسسي حركة فتح بأنه " عملية مركزية شاملة متعددة الجوانب، في محصلتها تتجسد أوجه وأنشطة الشعب الفلسطيني كافة، سواء كانت هذه الأوجه والأنشطة سياسية أو اجتماعية أو عسكرية أو ثقافية، من أجل إعادة شعبنا وإبراز هويته الوطنية وتحقيق أهداف الوطنية في الحرية والاستقلال". ويضيف أبو اياد أيضا نفهمه كعملية متكاملة ذات أبعاد ثلاثة: تنظيم، إنتاج، قتال " (صايغ، 2002، ص931)، لذلك يعتبر الكفاح المسلح حسب هذا الطرح، ليس فقط هو حمل السلاح والقيام بعمليات العسكرية ضد الاحتلال الإسرائيلي، وإنما هو عملية متكاملة وشاملة، تغطي كافة جوانب حياة الشعب الفلسطيني.

- **المقاومة:** تعني المقاومة الاستخدام المشروع لكافة الوسائل بما فيها القوة المسلحة لدرء العدوان، وإزالة الاحتلال والاستعمار، وتحقيق الاستقلال، ورفع الظلم المسنود بالقوة المسلحة، بوصفها أهدافاً سياسية مشروعة، وهو ما يتفق مع القانون الدولي وتأكده الشرائع السماوية، وتستند مشروعية المقاومة إلى مجموعة من المبادئ القانونية الثابتة، كحق المقاومة استناداً لعدم الولاء والطاعة لسلطة الاحتلال، واستناداً إلى حق الشعوب في تقرير مصيرها، والدفاع المشروع عن النفس، والاستناد إلى قرارات الأمم المتحدة، والاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية المدنيين أثناء الحروب (وثيقة مفهوم الإرهاب والمقاومة رؤية عربية – إسلامية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان 2003).

– **المقاومة الفلسطينية:** مصطلح يشير إلى الحراك والسياسات والدعوات والعمليات التي تدعم مقاومة الاحتلال والاضطهاد والاستعمار الصهيوني للفلسطينيين والأرض الفلسطينية وتسعى لرفعه، ويستخدم المصطلح لوصف تحركات فلسطينية متنوعة، تتراوح ما بين المقاومة المدنية، الشعبية والمسلحة، منذ أن بدأت تظهر فصائل فلسطينية ذات طابع سياسي، وأصبحت تستخدم مصطلح الكفاح المسلح للإشارة إلى أشكال المقاومة المسلحة. ويستخدم مصطلح "المقاومة الفلسطينية" في الخطاب الفلسطيني من قبل منظمة التحرير الفلسطينية، وأصبح جزء من هوية الفصائل الفلسطينية (Gerard, 1970, P8).

– **المقاومة الشعبية:** مفهوم المقاومة الشعبية هو مفهوم وُجد منذ بدء ظاهرة الاستعمار والاحتلال، لكونه ارتبط منذ قيام الثورات ضد فعل الاحتلال، "بالكفاح الشعبي المسلح" لمقاومة الاحتلال، والمقاومة الشعبية مبدأ عام للمقاومة تقتصر على انخراط المجموع الشعبي في فعل المقاومة ولكن بوسائل سلمية: كالعصيان المدني والانتفاضات والإضرابات والمظاهرات وغيرها من الأشكال، على صعيد القضية الفلسطينية نادت "بالمقاومة الشعبية"، الأحزاب الشيوعية العربية كبديلٍ عن الكفاح المسلح، وما تزال بقايا هذه الأحزاب تغلّب هذا الشكل المقاوم الشعبي على كل أشكال المقاومة الأخرى (رشيد، 2011)، والعمل اللاعنيف" هو مصطلح عام ويشمل عدداً كبيراً من أساليب الاحتجاج، كعدم التعاون والتدخل، التي فيها يدير الناشطون الصراع عن طريق أن يفعلوا أو يرفضوا، أو أن يفعلوا أشياء محددة بدون استخدام العنف المادي" (بني نمره، 2014، ص12). وتختلف المقاومة السّلمية أو الشعبية عن الكفاح المسلح الذي يغلب عليه طابع العمليات العسكرية التي استخدمتها الثورة الفلسطينية في البدايات، هي جزء لا يتجزأ من مفهوم الحرب الشعبية طويلة الأمد.

ثامناً: الدراسات السابقة

اشتملت المكتبة العربية بشكل عام والمكتبة الفلسطينية خاصة؛ على بعض الأبحاث والدراسات التي تتناول القضية الفلسطينية، بالإضافة إلى ذلك هناك تنوع في الدراسات السابقة التي تناولت موضوع مفهوم وأشكال المقاومة في الفكر السياسي الوطني الفلسطيني، فهناك مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت الفكر السياسي للجماعات والحركات المقاومة في فلسطين أو في الوطن العربي. تناولت هذه الدراسة أهم تلك الدراسات من الأحدث للأقدم.

– دراسة الباحثة/ فهمية محمد دلول 2014م، الموسومة: تطور الفكر السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في الفترة ما بين (2006/1991) وقدمت هذه الدراسة لنيل درجة الماجستير من كلية التاريخ والآثار الجامعة الإسلامية – غزة فلسطين.

وتناولت الدراسة الفكر السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين خلال مرحلة حاسمة من تاريخ القضية الفلسطينية المتمثلة في الفترة من 2006/1991، حيث شهدت هذه الفترة تطورات كان لها الأثر الأكبر في المسيرة الوطنية الفلسطينية، وتناولت الدراسة نشأة الجبهة الديمقراطية وتنظيمها، ومواقفها وفكرها من قضايا الصراع الرئيسية، موقف الجبهة الديمقراطية من مشاريع التسوية السلمية، وقضايا الحل النهائي، مثل قضية القدس واللاجئين وحق العودة والدولة؛ وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها:

- أن الجبهة الديمقراطية قد انشقت عن الجبة الشعبية في عام 1969 م على أثر خلاف فكري وتنظيمي، وعملت على تكوين تنظيمها عبر لوائح وأنظمة قائمة في جوهرها على الفكر الماركسي اللينيني، الداعي إلى المساواة والعدالة الاجتماعية ومحاربة الامبريالية والاستعمار.
- تطور الفكر السياسي للجبهة الديمقراطية عبر المراحل الزمنية المختلفة إلى درجة التباين، فمنذ نشأتها نادت بالكفاح المسلح لتحرير فلسطين، لكنها فيما بعد نادت بالكفاح السياسي عبر أسلوب التسوية السلمية المشروطة بالثوابت الفلسطينية.

- **Wendy Pearlman, Violence, Nonviolence, and the Palestinian National Movement, 2014.**

Why do some national movements use violent protest and others nonviolent protest? Wendy Pearlman shows that much of the answer lies inside movements themselves. Nonviolent protest requires coordination and restraint, which only a cohesive movement can provide. When, by contrast, a movement is fragmented, factional competition generates new incentives for violence and authority structures are too weak to constrain escalation. Pearlman reveals these patterns across one hundred years in the Palestinian national movement, with comparisons to South Africa and Northern Ireland. To those who ask why there is no Palestinian Gandhi, Pearlman demonstrates that nonviolence is not simply a matter of leadership. Nor is violence attributable only to religion, emotions, or stark instrumentality. Instead, a movement's organizational structure mediates the strategies that it employs. By taking readers on a journey from civil disobedience to suicide bombings, this book offers fresh insight into the dynamics of conflict and mobilization[*].

[*] Wendy Pearlman, Violence, Nonviolence, and the Palestinian National Movement, Northwestern University, Cambridge university press, Illinois, 2011.

- دراسة الباحث عصام عدوان (2010) الموسومة: حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح في الفترة ما بين (1958 /1968) وهي رسالة ماجستير منشورة، مكتبة مدبولي.

تناول الباحث في هذه الدراسة نشأة أهداف ومبادئ حركة فتح، والاجتماعات التحضيرية والإرهاصات الأولية لتكوين الحركة من خلال الأحزاب والمؤسسات التي انبثقت عنها حركة فتح مثل جماعة الإخوان المسلمين والحزب الشيوعي الفلسطيني وحزب البعث العربي الاشتراكي، ورابطة الطلبة الفلسطينيين بالقاهرة، وحركة القوميين العرب وحزب التحرير الإسلامي وتناولت الدراسة التنظيم والتمويل والنظام الداخلي والهيكل التنظيمي والمؤتمرات الحركية، وتناولت الدراسة أيضاً سيطرة فتح على منظمة التحرير الفلسطينية، بالإضافة للاستراتيجية العسكرية لحركة فتح وأهداف ووسائل الكفاح المسلح والتسليح والتدريب، وانطلاقة العمل المسلح في 1965، ومعركة الكرامة التي تمثلت في صعود الحركة على مستوى العمل الفدائي وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها:

- أن مؤسسي فتح كانوا مجموعة من الشباب الذين انتمى بعضهم إلى جماعة الإخوان المسلمين أو حزب البعث العربي الاشتراكي أو حركة القوميين العرب.
- تبنت حركة فتح الكفاح المسلح ووضعت استراتيجية عسكرية تقوم على أساس الحرب غير المباشرة، بهدف تجنب المعارك الحاسمة.

- دراسة الباحث عصام عدوان (2010) الموسومة: حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح في الفترة ما بين (1969 /1983) وهي رسالة دكتوراه منشورة، مكتبة مدبولي.

تناولت الدراسة موقف حركة فتح من القرار 242، ومن مشاريع التسوية والمبادرات السلمية، وبرنامج النقاط العشرة عام 1974. وتناولت أيضاً علاقة حركة فتح في التنظيمات الفلسطينية الأخرى، وعلاقة فتح بمنظمة التحرير الفلسطينية وسيطرة الحركة على المنظمة، وعلاقات حركة فتح الخارجية مع الولايات المتحدة الأمريكية الاتحاد السوفيتي في تلك الفترة، وعلاقات حركة فتح بالأنظمة العربية ودول الطوق، وتأثير الخروج من لبنان على توجهات حركة فتح السياسية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهما التالي:

- لقد أظهرت حركة فتح قبل انخراطها في منظمة التحرير الفلسطينية قدرة ملحوظة على التخطيط والمبادرة، وصناعة الحدث، مما مكنها من استقطاب عدد كبير من الشباب الفلسطيني.
- بعد معركة الكرامة أصبحت حركة فتح عنواناً للمقاومة يسعى لها كل وطني حريص على العمل لأجل فلسطين.
- تراجع الكفاح المسلح في سُلّم أولويات حركة فتح بعد الخروج من لبنان، بعد ما كان الكفاح المسلح هو الطريق الاستراتيجي الحتمي الوحيد للتحرير.

- **As’ad, Ghanem, Palestinian Politics after Arafat: A Failed National Movement, 2010.**

The Palestinian national movement reached a dead-end and came close to disintegration at the beginning of the present century. The struggle for power after the death of Yasser Arafat in 2004 signaled the end of a path toward statehood prepared by the Oslo Accords a decade before. The reasons for the failure of the movement are deeply rooted in modern Palestinian history. As'ad Ghanem analyzes the internal and external events that unfolded as the Palestinian national movement became a "failed national movement," marked by internecine struggle and collapse, the failure to secure establishment of a separate state and achieve a stable peace with Israel, and the movement's declining stature within the Arab world and the international community.[*]

- دراسة الباحث/ حكم طالب محمد ذياب (2009)، الموسوعة :(فصائل العمل الوطني ودورها في النضال التحرري للشعب الفلسطيني) (جبهة النضال الشعبي الفلسطيني نموذجاً) قدمت هذه الدراسة للحصول على درجة الماجستير من جامعة القدس.

تناولت هذه الدراسة أهم مراحل النضال الوطني، وكذلك ظروف نشأة ومسيرة فصائل العمل الوطني، وتناولت أيضاً جبهة النضال الشعبي الفلسطيني باعتبارها أحد فصائل العمل الوطني من حيث طابعها الفكري والسياسي والتنظيمي والدور الذي لعبته في مختلف مراحل النضال الوطني.

وأكدت الدراسة على أهمية الوحدة الوطنية والحفاظ عليها، واستخدام لغة الحوار لحل جميع الخلافات الداخلية والحفاظ على منظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

- دراسة الباحث/ سامر عبد الحميد أرشيد (2007) الموسومة:(تأثير اتفاق أوسلو والانتفاضة الثانية على حركة فتح والسلطة الفلسطينية)، قدمت الدراسة لنيل الماجستير من كلية الدراسات العليا جامعة بيرزيت.

حاولت هذه الدراسة التعرض للأثر الذي تركه اتفاق أوسلو وتداعياته، إضافة إلى أثر الانتفاضة الثانية، على حركة فتح، وبخاصة لجهة الدور المحتمل لها في خلق نظام سياسي ديمقراطي في فلسطين. ورأت الدراسة أن حركة فتح، وهي كبرى فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، قد تعرضت إلى الكثير من التغيرات منذ توقيع اتفاق أوسلو، مروراً بالانتفاضة الثانية في فلسطين، وتحول مركز القرار في الحركة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، وشكلت الحركة وكوادرها وقاعدتها المُكَوِّن الرئيسي للسلطة الفلسطينية، فاندمجت بالسلطة وتحولت أولوياتها إلى أولويات السلطة الرسمية نفسها.

[*] As’ad, Ghanem, Palestinian Politics after Arafat: A Failed National Movement, Indiana University Press,USA, 2010.

- دراسة الباحث/ محمد سهيل أحمد (2007)، الموسومة: (حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح وآثارها على التنمية السياسية فلسطين 1993-2006 م)، قدمت هذه الدراسة لنيل درجة الماجستير من جامعة النجاح الوطنية.

تناولت هذه الدراسة تأثير حركة فتح على التنمية السياسية في فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) في الفترة ما بين 1993-2006، وذلك من خلال زاويتين الزاوية الأولى تتعلق بدور حركة فتح في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، والزاوية الثانية تعالج قضية البناء الداخلي لحركة فتح وما يتعلق بقضايا الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان وسيادة القانون، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها:

- مساهمة حركة فتح في تعزيز التنمية السياسية لم تكن بالحجم المتوقع منها، سواء على مستوى مقاومة الاحتلال أو البناء الداخلي، ويعود ذلك لعدة أسباب موضوعية.
- تعاني حركة فتح في الوقت الراهن من حالة عدم اتزان وضياع في الهوية الذاتية، وعدم معالجة هذه الحالة سوف يؤدي حدوث مشاكل في المستقبل القريب.

- دراسة الباحثة/ تغريد سمير كشك (2006)، الموسومة:(إشكاليات المقاومة الفلسطينية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001)، قدمت هذه الدراسة لنيل درجة الماجستير من كلية الدراسات العليا جامعة بيرزيت.

تناولت هذه الدراسة مفهوم المقاومة الفلسطينية، ونظرة القانون الدولي لحق الشعوب في مقاومة الاحتلال وأهداف ومراحل وأساليب المقاومة في الانتفاضة الأولى، والانعكاسات الدولية والإقليمية للانتفاضة، والموقف الفلسطيني الرسمي من أحداث الحادي عشر من سبتمبر ومحاولة الإدارة الأمريكية احتواء انتفاضة الأقصى، وتناولت الدراسة أيضاً إشكاليات المقاومة قبل وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 على الصعيد الدولي والإسرائيلي والمحلي، والموقف الأمريكي من العمليات التفجيرية. توصلت الدراسة إلى ضرورة إصلاح البيت الداخلي الفلسطيني لضمان الخروج من إشكاليات المقاومة على الصعيد الدولي والمحلي.

- دراسة الباحث سليمان قوس (2006)، الموسومة:(المقاومة، الإرهاب رؤية تاريخية للحالة الفلسطينية) قدمت هذه الدراسة لنيل درجة الماجستير من كلية الدراسات العليا جامعة بير زيت فلسطين.

تتناولت الدراسة السياق التاريخي الذي أوصل إلى اعتبار حركات المقاومة حركات إرهابية، يتعين إدانتها ومحاربتها، وتناولت مفهوم المقاومة في القانون الدولي عبر تطور حق تقرير المصير من مجرد فكرة إلى حق أصيل، والسيناريوهات المستقبلية المتاحة أمام المقاومة الفلسطينية، المتمثلة في استمرار

خيار المفاوضات أو تكرار تجربة حزب الله أو المقاومة السلمية، وإشكالية كل خيار منهم على الصعيد الدولي والمحلي.

وتوصلت الدراسة إلى وجود بعض المتغيرات القانونية والتاريخية المؤثرة على مشروعية مقاومة الشعوب للهيمنة والتحكم الأجنبي لغرض تحقيق مصائرها. وأن القانون الدولي لم يطرأ عليه أي تغيير من شأنه تجريم أعمال المقاومة للاحتلال الأجنبي بهدف الوصول لحق تقرير المصير.

تاسعاً: التعقيب على الدراسات السابقة

لم يتناول الباحث الدراسات السابقة بغرض النقد أو إظهار النقص، ولكن للاستفادة منها في التحليل والتعمق في الموضوع المراد بحثه خلال هذه الدراسة، وبعد استعراض الدراسات السابقة يمكن التعقيب عليها في النقاط التالية:

- معظم الدراسات السابقة لم تتناول تطور مفهوم المقاومة في الفكر السياسي الوطني الفلسطيني بشكلٍ عام، ولدى حركة فتح بشكلٍ خاص.
- هناك جزء كبير من الدراسات السابقة تناولت الفكر السياسي لحركات وتنظيمات فلسطينية أخرى غير حركة فتح، وغلب عليها الطابع التاريخي وليس السياسي.
- الدراسات السابقة التي تناولت حركة فتح كانت دراسات تاريخية مثل دراسة عصام عدوان الأولى (1968/1958) والثانية (1983/1969) والتي تناولت تاريخ حركة فتح من خلال السرد التاريخي للأحداث ولم تتناول موضوع الفكر السياسي لحركة فتح بشكلٍ محدد، وهو الأمر الذي ركزت عليه هذه الدراسة.
- لم تجر الدراسات السابقة مقارنة الفروق الفكرية والنظرية في الفكر السياسي الوطني الفلسطيني حول مفهوم المقاومة الأمر الذي قامت به هذه الدراسة.
- الدراسات السابقة لم تتناول مفهوم المقاومة في الفكر السياسي لحركة فتح منذ النشأة وحتى وتاريخ هذه الدراسة، الأمر الذي قامت به هذه الدراسة من خلال دراسة مراحل تطور مفهوم المقاومة في الفكر السياسي لحركة فتح.

وقد انتهىّ الباحث إلى إنه، وإضافةً لما توصلت إليه الدراسات السابقة، والتي تعتبر مراجع هامة للدراسة، فان هذه الدراسة ركزت على دارسة مفهوم المقاومة في الفكر السياسي الوطني الفلسطيني (حركة فتح نموذجاً) وناقشت الفروق الفكرية والنظرية حول مفهوم المقاومة في الفكر السياسي الوطني الفلسطيني، ومصادر وجذور الفكر السياسي لدى حركة فتح، ومراحل تطور مفهوم المقاومة والأسباب والعوامل العربية والدولية التي أدت للتغير في الفكر السياسي لحركة فتح، والوسائل والأدوات التي أصبح مفهوم المقاومة يشملها.

الفصل الأول:
تعريف المقاومة وجذورها التاريخية

المبحث الأول: مصوغات المقاومة في القانون
الدولي والفكر السياسي الفلسطيني
المبحث الثاني المقاومة الفلسطينية ضد
الانتداب البريطاني والمشروع الصهيوني.
المبحث الثالث: المقاومة الفلسطينية بعد
قرار التقسيم رقم 181عام1947

الفصل الأول:

تعريف المقاومة وجذورها التاريخية

يطرح مفهوم المقاومة سياسياً عندما تقع جغرافية شعب ما تحت وطأة احتلال أجنبي يحاول مصادرة حقوقه الطبيعية على أرضه، ونهب ثرواته وتحويله شيئاً فشيئاً إلى مجرد تابعاً سياسياً واقتصادياً وعسكرياً لمعادلة السيد الأقوى. ومقاومة الاحتلال قديمة قدم البشر، فقد سجل التاريخ البشري العديد من حالات اعتداء شعوب على أخرى، احتلالاً لأرضها وقهراً لسكانها، عبر مجموعة من القوانين والإجراءات التي تستهدف قمع الشعوب والسيطرة عليها، وقد برزت المقاومة كعمل مشروع لإلغاء القانونين والإجراءات التعسفية التي تصدرها سلطات الاحتلال، أن المقاومة عمل مشروع يرفض الإذعان أو الطاعة لسلطة الاحتلال.

وحركة المقاومة هي جميع الأعمال الاحتجاجية التي تقوم بها الشعوب والأمم الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي، فالشعوب تقاوم من يحتل أراضيها ويستنزف ثرواتها، وتختلف الأساليب من العصيان المدني إلى استخدام العنف المسلح وما بينهما من درجات، ومشروعية المقاومة ضد المحتل أقرتها الأعراف والقوانين الدولية، والأديان السماوية والطبيعة البشرية، وتمتلك المقاومة في فلسطين، المشروعية الوطنية والسياسية والقانونية إلى جانب مشروعيتها الأساسية الإسلامية، على اعتبار أن فلسطين أرض عربية وإسلامية تعرضت لمخطط صهيوني امبريالي لتوطين المهاجرين اليهود في فلسطين على حساب أصحاب الأرض الأصليين.

ولهذا لا يستطيع أحد أن يشكك في مشروعية المقاومة من الزاوية القانونية والسياسية وحتى الأخلاقية، والتي يتوجب على كل وطني فلسطيني بغض النظر عن دينه وخلفيته الأيديولوجية أن ينخرط في مقاومة الاحتلال، وقد واجه الشعب الفلسطيني خلال عقود طويلة تجاوزت وإجراءات عميقة تستهدف استئصال جذوره وهويته الوطنية والعربية، أمام قوى إمبريالية متتالية تملك إمكانيات الهيمنة والبطش والاجتثاث، فلم يكن الفلسطينيون يواجهون قوة بمفردها خلال تاريخهم الجهادي الطويل، بل إنهم في الغالب ما كانوا يواجهون فريقاً استعمارياً متكاملاً يدعم بعضه بعضاً، وتتوزع أدوارهم بدقة، بحيث تفضي خطواتهم جميعاً إلى تنفيذ مشروع الاستعمار الصهيوني على أرض فلسطين، وفقاً لمبدأ إقامة الوطن القومي اليهودي الخالص.

وستستعرض الدراسة في هذا الفصل مفهوم المقاومة في القانون الدولي، والمقاومة الفلسطينية في ظل الانتداب البريطاني وخلال الفترة التي أعقبت حرب عام 1948 حتى انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة، لبيان أهم الأشكال والأساليب التي واجه فيها الشعب الفلسطيني الاحتلال البريطاني والمشروع الصهيوني في فلسطين.

المبحث الأول:
تأصيل مفهوم المقاومة

المطلب الأول: مفهوم المقاومة في القانون الدولي والمواثيق الدولية

المطب الثاني: حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني

المبحث الأول:

تأصيل مفهوم المقاومة

لابد التأكيد أولاً أن أحكام القانون الدولي المعاصر تعترف بحق كل الشعوب في مقاومة العدوان، وشرعية المقاومة الوطنية أو شرعية حرب التحرير للتخلص من الاحتلال ليست مسألة طارئة فاجأت القانون الدولي، وإنما هي وجدت وطرحت في مطلع القرن المنصرم عندما جرت المحاولات الأولى لتقنن قواعد الحرب، ففي طليعة الوثائق والاتفاقات القانونية والمواثيق التي تكرس أو تدعم المبادئ المتعلقة بحق المقاومة ومشروعيتها تأتي: اتفاقية مؤتمر لاهاي 1899 و1907 وميثاق الأمم المتحدة، والاتفاقيات الدولية حول حقوق الإنسان (ديب ،2008)، ولقد استمر التصاعد في تطور موقف المجتمع الدولي ومنظماته تجاه قضية الصراع في فلسطين، مع استمرار تكشف الحقائق أصبح يعتبر أنّ المشكلة الأساسية في اضطراب هذه المنطقة من العالم، تكمن في حرمان الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه التي تقرها مبادئ القانون الدولي (Devas, 1979, p6).

المطلب الأول: المقاومة والقانوني الدولي

أولاً: تعريف المقاومة

عرفت المادة الثانية من لائحة لاهاي لعام1907م المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية، الشعب القائم أو المنتفض في وجه العدو بأنه "مجموعة من المواطنين من سكان الأراضي المحتلة، الذين يحملون السلاح ويتقدمون لقتال العدو، أكان ذلك بأمر حكومتهم أو بدافع انتمائهم الوطني، وعليه أضحى من واجب الشعوب المتعرضة للعدوان أن تهب للدفاع عن نفسها وحقوقها" (أبو قوس، 2006، ص26)، وأفراد المقاومة المسلحة أو الأنصار هم عناصر لا ينتمون إلى أفراد القوات المسلحة النظامية، لكنهم يأخذون على عاتقهم القيام بعمليات القتال دفاعاً عن المصالح الوطنية أو القومية ضد قوى أجنبية (العراقي، 2011، ص 2).

ويقصد أيضا بالمقاومة والحركات المنضمة لها" بأنها عبارة عن منظمات شعبية، أخذت على عاتقها مهمة تحرير شعوبها وأوطانها من التواجد العسكري الأجنبي فوق ترابها الوطني، وتستمد المقاومة شرعيتها من تأييد الجماهير لها، وتتخذ عادةً من أقاليم البلاد المحيطة حرماً لها تستمد منها تموينها وتدريب قواتها"، ويُعرفّ البعض حركات المقاومة الشعبية، التي يمكن وصفها بأنها منظمات وطنية ذات جناحين سياسي وعسكري، تنشأ في البلدان المستعمرة، وتقود كفاحاً مسلحاً من أجل التحرر وحق تقرير المصير (أحمد، ص 499: 500)، والمقاومة الشعبية ليست سوى عمليات يقوم بها أفراد الشعب العاديين، بهدف الضغط على المعتدي وإجباره على التنازل عن الأراضي التي يحتلها أو وقف عدوانه (أبو الوفاء، 1996، ص 650). والمقاومة تعني الاستخدام المشروع لكل الوسائل بما فيها القوة المسلحة لدرء العدوان، وإزالة الاحتلال والاستعمار، وتحقيق الاستقلال، ورفع الظلم المسنود بالقوة المسلحة، بوصفها أهدافاً سياسية

مشروعة، وهو ما يتفق مع القانون الدولي وتؤكده الشرائع السماوية، وتستند مشروعية المقاومة إلى مجموعة من المبادئ القانونية الثابتة، كحق المقاومة استناداً لعدم الولاء والطاعة لسلطة الاحتلال، واستناداً إلى حق الشعوب في تقرير مصيرها، والدفاع المشروع عن النفس، والاستناد إلى قرارات الأمم المتحدة، والاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية المدنيين أثناء الحروب (وثيقة، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان 2003).

وهكذا يتبين أن المقاومة هي مجموعة من المواطنين من سكان الأراضي المحتلة، الذين يحملون السلاح ويتقدمون لقتال العدو أو الاحتلال الأجنبي، وأن أفراد المقاومة لا ينتمون إلى القوات المسلحة أو الجيوش النظامية المتعارف عليها في كل دولة، وأن المقاومة عمل مشروع وفق مبادئ القانون الدولي والمواثيق الدولية، لذلك فإن من حق المقاومة استخدام كل الوسائل بما فيها القوة المسلحة لدرء العدوان، وإزالة الاحتلال والاستعمار، وتحقيق الاستقلال وفق حق تقرير المصير الذي أكدت عليه مبادئ القانون الدولي العام والمواثيق والاتفاقيات الدولية الأخرى.

ثانياً: المقاومة في القانون الدولي

قبل الخوض في ميدان المقاومة المسلحة للاحتلال الأجنبي والاستعمار في القانون الدولي، يتعين التنويه أولاً، أن ميثاق الأمم المتحدة والقوانين الدولية تدعو إلى فض المنازعات الدولية بالطرق السلمية، فعلي سبيل المثال، ينص الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة على أن حفظ السلم والأمن الدوليين، وتحقيقاً لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم وتقمع أعمال العدوان وغيرها من أوجه الإخلال بالسلّم والأمن الدوليين، وتتذرع بالوسائل السلمية، وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي، لحل المنازعات الدولية بالطرق السلمية.

وقد شهد القانون الدولي تطوراً واضحاً في معالجة ظاهرة النزاعات المسلحة خاصة بعد أن تصاعد نضال الشعوب من أجل التحرر ونيّل الاستقلال، وبعد أن تبلورت صيغ حرب العصابات كأسلوب قتالي فعّال يستخدمه الطرف "الضعيف" في مواجهة الطرف المنظم عسكرياً والمدجج بالسلاح، إلاّ إنه لم يستطع أن يواكب التطور الحاصل في النزاعات المسلحة والآثار المترتبة عليها، وهو في حاجة إلى مزيد من التطور المستمر (أبو عيسى، 2009)، وتستمد المقاومة المسلحة مشروعيتها من أحكام القانون الدولي المتمثلة في الأعراف، والقوانين، والاتفاقيات الدولية وقرارات الأمم المتحدة، وباقي المنظمات الدولية والإقليمية وغيرها من مصادر القانون الدولي، كما أن المقاومة المسلحة ظاهرة تحظى بدعم قوي من الشعوب الواقعة تحت أي احتلال أجنبي أو سلطة مستبدة (العراقي، 2011)، وأن مشروعية الحق في المقاومة المسلحة، يظهر كنتاج منطقي لشرعية كفاح الشعوب في سبيل التحرر من السيطرة الاستعمارية والأجنبية والقهر الأجنبي، ويقر القانون الدولي بمنح الشعوب التي تتعرض للعدوان الحق في استخدام المقاومة المسلحة كجزء شرعي وأصيل من أدوات ووسائل الدفاع الشرعي عن النفس وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والمواثيق الدولية الأخرى(عباس،2013).

وإن كان القانون الدولي لا يحرّم على الدول أن تبادر بمقاومة المُعتدي وردعه بالتطبيق لحق الدفاع الشرعي، فمن الطبيعي ألا يحرم الأفراد العاديين من مقاومة المعتدي إذا لم تفلح جهود الدولة المنتميين إليها في رد العدوان، أو كوسيلة إضافية لجهود الدولة، أو نتيجة لزوال الدولة فعلاً، بسبب احتلال كل أقاليمها (أبو الوفا، 1996، ص 650)، وهذا ما تؤكد المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة على أنه " ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينقض الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد من أعضاء الأمم المتحدة وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن الدولي التدابير اللازمة لحفظ السلّم والأمن الدوليين، والتدابير التي اتخذها الأعضاء استعمالاً لحق الدفاع عن النفس تُبلغ بها إلى مجلس الأمن فوراً، ولا تؤثر تلك التدابير بأي حال، فيما للمجلس – بمقتضى سلطته ومسؤولياته المستمدة من أحكام هذا الميثاق–من الحق في أن يتخذ في أي وقت ما يرى ضرورة من الأعمال لحفظ السلّم والأمن الدوليين أو إعادته إلى نصابه" (الشاعري،2006، ص 458).

وعليه يتبين أن مقاومة الاحتلال الأجنبي عمل مشروع وفق مبادئ القانون الدولي العام والقانون الدولي الإنساني، والمواثيق والمعاهدات الدولية وميثاق الأمم المتحدة، حيث أكدت المادة 51 من الميثاق على حق الدفاع الشرعي عن النفس فرادى وجماعات ضد الاحتلال الأجنبي، وأن المقاومة هي عمل مشروع وحق من حقوق الشعوب والأمم الخاضعة تحت الاحتلال، بهدف الحصول على حريتها ونيل استقلالها السياسي وفق مبدأ حق تقرير المصير.

ثالثاً: مشروعية المقاومة في المنظمات والمواثيق الدولية

1: حق الدفاع الطبيعي

أكدت الجمعية العمومية للأمم المتحدة في العديد من قراراتها على شرعية نضال الشعوب الواقعة تحت الاحتلال من أجل تقرير مصيرها، وأدانت الحكومات التي لا تعترف بحق تقرير المصير ووجوب تطبيق الاتفاقات الدولية، لا سيما اتفاقيات جنيف الرابعة.

ولعلّ أبرز هذه القرارات القرار رقم 2852 الصادر عن الجمعية العمومية بتاريخ 1971/12/20 الذي دعا إلى " ضرورة وضع مبادئ تهدف إلى تعزيز حماية الأفراد الذين يناضلون ضد السيطرة الاستعمارية والأجنبية وضد الاحتلال الأجنبي والأنظمة العنصرية "، وضرورة" تطوير القواعد المتعلقة بوضع المناضلين ورجال العصابات وحمايتهم ومعاملتهم معاملة إنسانية في أبان المنازعات المسلحة، الدولية وغير الدولية "(أبو عيسى، 2009)، وقد أكدت الأمم المتحدة – والكثير من المنظمات الدولية التابعة لها– على شرعية كفاح الشعوب للحصول على استقلالها والتخلص من السيطرة الاستعمارية الأجنبية والاحتلال الأجنبي، بكل الوسائل الممكنة بما فيها استخدام الكفاح المسلح (أبو الوفا، 1996، ص637)، وفي المؤتمر الدولي بشأن تطوير قواعد القانون الإنساني المنعقد بجنيف سنة 1976، والذي ترتب عليه البروتوكولين الإضافيين لعام 1977 الملحقين باتفاقيات جنيف الأربعة، حيث اعتبرت حروب

التحرير بمثابة حروب دولية، إذ جاء في المادة الأولى من البروتوكول الأول أن حروب التحرير الوطني هي حروب مشروعة وعادلة، وهي حروب دولية تطبق بشأنها كافة القواعد التي أقرها القانون الدولي بشأن قوانين الحرب، كما أن حركات التحرير الوطني هي كيانات محاربة ذات صفة دولية، وهي بمثابة الدول التي لا تزال في طور التكوين(العراقي، 2011، ص 4).

2. حق الدفاع الشرعي:

يمثل حق الدفاع الشرعي أهم مظاهر حق البقاء الذي تتمتع به الدولة، وهو يعني رد الدولة بالقوة المسلحة على استعمال غير مشروع للقوة المسلحة الذي وجه ضدها من قبل دولة أخرى، وبعبارة ثانية، لا بد لكي يعتبر استعمال الدولة للقوة المسلحة ضمن حالة الدفاع الشرعي، يجب أن يكون ذلك الاستعمال قد سبقه فعل دولي غير مشروع؛ انطوى على استعمال غير مشروع للقوة من قبل دولةٍ ما، يتم استخدم القوة ضدها دفاعاً عن النفس (أبو عيسى، 2009)، وهذا يعني أن العمل الذي تؤتيه الدولة أو أي كيان سياسي؛ تقوم به باسم الدفاع الشرعي، هو إجراء تريد به الدفاع عن سلامتها الإقليمية أو عن استقلالها السياسي لرد تصرف دولةٍ أخرى أو جماعةٍ ما، من خلال استخدام كافة الوسائل العسكرية والغير عسكرية المتاحة لديها.

لقد اعترف المجتمع الدولي بشرعية المقاومة من خلال إقرار مبدأ حق الدفاع الشرعي الذي نفذ إلى دوائر القانون الدولي بعد النص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، وأن المقاومة الشعبية المسلحة هي عمليات القتال التي يقوم بها عناصر وطنية، من غير عناصر القوات المسلحة النظامية دفاعاً عن المصالح الوطنية أو القومية ضد قوى أجنبية، سواء كانت تلك العناصر تعمل في إطار تنظيم يخضع لإشراف سلطات قانونية، أو كانت تعمل بناءً على مبادرات خاصة، وفي ضوء الاعتراف الدولي بشرعية المقاومة، ويمكن إثبات شرعية هذه المقاومة من خلال ارتباطها بحق الدفاع الشرعي عن النفس، وتأكيد شرعيتها كأداة لضمان احترام حقوق الإنسان كما يلي:(أحمد، ص 5:4)

1) المقاومة الشعبية المسلحة وحق الدفاع الشرعي عن النفس:

إن حق الدفاع الشرعي عن النفس في القانون المحلي هو الحق الذي يجيز لكل فرد أن يدافع عن نفسه وماله وعرضه، ضد كل اعتداء يقع عليه، وهذا الحق مكفول للفرد في القانون الدولي أيضاً، حيث أيدت كل المواثيق الدولية حق كل شعب في الدفاع عن نفسه والحفاظ على أمنه واستقلاله وسلامة كيانه السياسي.

2) شرعية المقاومة كأداة لضمان احترام حقوق الإنسان:

عندما يُتخذ شكل انتهاك حقوق الإنسان سياسة عامة تمارسها سلطات الاحتلال، فإن المقاومة ضد هذه السلطات تعدُ وسيلة من وسائل المساعدة الذاتية التي تستهدف إزالة العدوان، وقد جاء القرار رقم 3070 في الدورة 28 بتاريخ 30 نوفمبر 1971 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، واضحاً

في تأكيده على شرعية اللجوء إلى الكفاح المسلح ضد سلطة الاحتلال، وقد ورد في هذا القرار ما يلي (المشراقة، 1990، ص 229):

• تعيد تأكيد الحق الثابت لجميع الشعوب الرازخة تحت السيطرة الأجنبية والاستعمارية في تقرير المصير والحرية والاستقلال وفقاً لقرارات الجمعية العامة 1514 (15) لعام 1960 والقرار رقم 2649(25) لعام 1970، والقرار رقم 2787 (26) لعام 1971م.

• تؤكد أيضاً شرعية كفاح الشعوب من أجل التحرر من السيطرة الأجنبية والاستعمارية بجميع الوسائل المتاحة لها بما فيها الكفاح المسلح.

• تناشد جميع الدول طبقاً لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها أن تعترف بحق جميع الشعوب في تقرير مصيرها والاستقلال وأن تقدم العون المعنوي والمادي والأشكال الأخرى لجميع الشعوب المكافحة من أجل ممارسة حقوقهم الثابتة في تقرير المصير والاستقلال.

3. حق تقرير المصير

في البداية يجب التنويه أولاً أنه يوجد أكثر من تعريف لحق تقرير المصير لأنه من الصعب أن يتفق ساسة العالم على تعريف موحد أو محدد له، خاصةً أن ميثاق الأمم المتحدة لم يوضح معنى أو مفهوم حق الشعوب في تقرير مصيرها؛ واكتفى بالإشارة إليه في الفقرة الثانية في المادة الأولى، ولم توضح قرارات الأمم المتحدة هذا الحق، فالجمعية العامة أصدرت قراراتٍ عديدة، لكنها نظرية وتحتاج إلى تطبيق، فقرارها رقم 1514 في الدورة 15 بتاريخ 1960/12/14" ينص على منح الاستقلال للشعوب والأقاليم المستعمرة".

ويشير حق تقرير المصير right of self-determination في مجال السياسة الدولية والعلوم السياسية، إلى حق كل مجتمع ذات هوية جماعية متميزة، مثل شعب أو مجموعة عرقية وغيرهما، بتحديد طموحاته السياسية وتبني النطاق السياسي المفضل لديه من أجل تحقيق هذه الطموحات وإدارة حياة المجتمع اليومية، وهذا دون تدخل خارجي أو قهر من قبل شعوب أو منظمات أجنبية (الموسوعة الحرة،2015)، ومن جهة أخرى عرفت الموسوعة البريطانية مبدأ تقرير المصير بأنه " مبدأ يشير إلى حق كل أمة الاختيار بحرية الحكومة والنظام السياسي والحضاري الذي تراه مناسباً لاحتياجاتها، "وعرفه قاموس مصطلحات القانون الدولي" ، بأنه الصيغة التي إن طبقت على دولة، تعني النية في احترام استقلال هذه الدولة، وعرفه الزعيم السوفيتي "لينين" أيضاً "بأنه يعني حق الأمم في الاستقلال بالمعني السياسي، وحرية الانفصال السياسي عن الأمة المتسلطة والمضطهدة"، وعرفه الرئيس الأمريكي الأسبق "توماس جيفرسون" بأنه "حق كل أمة في أن تحكم نفسها وفقاً للشكل الذي ترتئيه، وفي تغيير هذا الشكل متى أرادت" (سعد الله، 1986، ص 69: 70).

ويعتبر حق تقرير المصير من المبادئ الحديثة نسبياً، وكان في بدايته مجرد مبدأ سياسي نادت به الثورة الفرنسية، وفي عام 1833 تبناه الرئيس الأمريكي مونرو " وأصبح يسمى مبدأ مونرو " الذي يقوم على رفض أي تدخل أجنبي في شؤون أمريكا، وذلك لمواجهة محاولات وأطماع أوروبا الاستعمارية في القارة الأمريكية، وعقب الحرب العالمية الأولى، أكده الرئيس الأمريكي " ولسون"، في نقاطه الأربعة عشرة المشهورة، وأقرته معاهدة الصلح التي عقدت بعد الحرب العالمية الأولى، وطبقته في شرق أوروبا على نطاق واسع (الشراقة، 1990، ص 175)، وتنص الفقرة الثانية من المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة على أن أحد مقاصد الأمم المتحدة هو ما يلي " إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام مبدأ تساوي الشعوب في الحقوق وحقها في تقرير المصير، واتخاذ تدابير ملائمة أخرى لتعزيز السلم العالمي، وهذه المادة تجعل مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها بمثابة الأساس الذي ينبغي أن تنهض عليه العلاقات السياسية والاقتصادية". وتؤكد الفقرة السابقة، أن مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، هو أحد التدابير المناسبة لتعزيز السلم العالمي، أي أنها تؤكد الصلة الوطيدة جداً بين حق تقرير المصير والحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وبالتالي، فإذا أحيل بين شعب من الشعوب وبين قدراته على تقرير مصيره، وذلك لاستمرار سلطات الاحتلال في منعه من ممارسة حقوقه المشروعة، شّكل هذا الوضع تهديداً للسلم والأمن الدوليين.

ويرى" شريف بسيوني" إن حق تقرير المصير يصبح حقاً قانونياً ملزماً عندما تحرم مجموعة من الناس من ممارسة حريتها وحقوقها ومعتقداتها على أرضها، أو إذا كانت هذه المجموعة من الناس قد ابتعدت عن أرضها بوسائل قسرية من قبل مجموعة أخرى (bassionui,1977,p33). وأكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم 3103 (الصادر في 12 ديسمبر) على الحق الكامل the inherent right للشعوب المستعمرة في النضال بكل الوسائل المتاحة لهم ضد الدول المستعمرة والدول الأجنبية التي تسيطر عليهم، بالتطبيق الكامل لحق تقرير المصير، الذي اعترف به ميثاق الأمم المتحدة، وإعلان مبادئ القانون الدولي التي تحكم العلاقات الودية والتعاون بين الدول، وأكد القرار رقم 2625 بأن النضال يعد مشروعاً ويتفق تماماً مع مبادئ القانون الدولي، ويؤكد القرار على أن أي محاولة للقضاء على النضال الوطني يتعارض مع أحكام القانون الدولي ويشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين (أبو الوفا، 1996، ص 651).

كما أكدت الجمعية العمومية للأمم المتحدة في العديد من قراراتها على مشروعية نضال الشعوب الواقعة تحت الاحتلال من أجل تقرير مصيرها، وأدانت الحكومات التي لا تعترف بحق تقرير المصير، ووجوب تطبيق الاتفاقات الدولية، لا سيما اتفاقيات جنيف الرابعة.

المطلب الثاني: حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني

حق تقرير المصير للشعوب الخاضعة تحت الإحتلال هو حق مكفول لكافة الأمم التي ابتليت بالاحتلال الأجنبي، وذلك حسب كل المبادئ والأعراف والمواثيق الدولية، فقد أكد عليه ميثاق الأمم المتحدة، واتفاقيات جنيف الأربعة، ومبادئ القانون الدولي العام والقانون الدولي الإنساني.

أولاً: المقاومة الفلسطينية والقانون الدولي

يعتبر الصراع العربي الإسرائيلي ساحة التوتر الدولية الإقليمية الأبرز خلال القرن الماضي، وذلك في نطاق القانون الدولي الحديث، وقد ساهم هذا الصراع إلى حدٍّ كبير في تطوير وضع القواعد وقوانين الحرب، وتوسيع نطاق القانون الدولي الإنساني، وحقوق الإنسان وحقوق اللاجئين، ومركزية حق تقرير المصير، والقوانين المتعلقة بالإرهاب (Lynk, Akram,2013, p1)، وكان من نتيجة تصعيد نضال الشعب الفلسطيني على الصعيدين السياسي والعسكري، أن بدأت الأمم تعترف بحقوق الشعب الفلسطيني، ففي قراراها رقم2023 بالدورة 24، في تاريخ 1969/12/10م، أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة على حقوق شعب فلسطين الثابتة التي لا يمكن التنازل عنها، واعتبرت الجمعية العامة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية بمثابة استعماراً أجنبياً، وأن نضال الشعب العربي الفلسطيني هو نضال ضد الاستعمار.

وقد ظهر مفهوم الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني أول ما ظهر في وثائق الأمم المتحدة، في قرار الجمعية العامة 2535 (الدورة – 24) في 1969/12/10، فقد ورد فيه أن الجمعية العامة "تؤكد من جديد حقوق شعب فلسطين الثابتة". وتقدمت الجمعية العامة خطوة أخرى عام 1970 حينما أعلنت في قرارها 2672 (د – 25) في 1970/12/8 أنها: تعترف لشعب فلسطين بالتساوي في الحقوق، ويحق تقرير مصيره بنفسه وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، وتعلن أن احترام حقوق شعب فلسطين الثابتة هو عنصر لا غنى عنه في إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط"، وكررت الجمعية العامة هذه المفاهيم في قرارات أصدرتها في أعوام 1971 و1972 و1973 وأضافت إليه ما يريدها قوةً ووضوحاً، ففي القرار 2787 المؤرخ في 1971/12/6 (الدورة – 26) قارنت الجمعية العامة نضال الشعب الفلسطيني بنضال الشعوب الأخرى الواقعة تحت الاستعمار والتسلط الأجنبي، إذ جاء في الفقرة الأولى منه: تؤكد (الجمعية العامة) شرعية نضال الشعوب الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي (الموسوعة الفلسطينية،2015).

وأكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة على شرعية نضال الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية والأجنبية، والمعترف بحقها في تقرير المصير لكي تستعيد ذلك الحق بأية وسيلة في متناولها، ففي القرار رقم 2649 لعام 1970، وفي القرار رقم 2672 لعام 1970م، اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة لشعب فلسطين بالتساوي في الحقوق وبحق تقرير المصير، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، وأعلنت الاحترام التام لحقوق شعب فلسطين الثابتة التي لا يمكن التنازل عنها (طعمه، 1975، ص135)، ومن ثمّ تطور موقف الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها تجاه القضية الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني في تقرير

مصيره، وتُرجم هذه الموقف عملياً من خلال القرارات التي أصدرتها الأمم المتحدة، خاصةً قرارات الجمعية العامة والتي جاءت كما يلي(الفرا، ص33):

1. قرارات الجمعية العامة 136 قرارًا.
2. قرارات مجلس الأمن 60 قرارًا.
3. قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة حقوق الإنسان 10 قرارات.
4. اليونيسكو 14 قرارًا.
5. منظمة الصحة العالمية 30 قرارًا.

ويعتبر حق تقرير المصير من الحقوق المقررة في ميثاق الأمم المتحدة، ومن المبادئ المعترف بها في القانون الدولي المعاصر، وقد نص ميثاق الأمم المتحدة على هذا الحق ضمن مقاصد المنظمة الدولية، كما نصت عليه المادة 55، والتي تؤكد على احترام المبدأ الذي يقضي بالمساواة في الحقوق بين الشعوب، وقد أخذت على عاتقها الأمم المتحدة مهمة تصفية الأوضاع الاستعمارية. ورغم كل العقبات والمؤامرات الإسرائيلية داخل الأمم المتحدة وخارجها، فقد ثابرت المنظمة الدولية على تأكيد الحقوق الثابتة للشعب العربي الفلسطيني، وقد صار تأكيد هذه الحقوق وفق الخطوات التالية (طعمه،1989، ص195:196):

- الانطلاق من الاعتراف بأن اللاجئين العرب من فلسطين، شعب يجمع الخصائص القومية، التي تكوّن لشعباً قائم بذاته، وكشعب يتمتع بجميع الحقوق.

- هذه الحقوق ثابتة لا يمكن التخلي عنها للآخرين، ولا يمكن اغتصابها من قبل أي شعب أخر، وهم متساوون في هذه الحقوق مع جميع الشعوب الأخرى.

- حق تقرير المصير دون تدخل خارجي، وبالتالي حق السيادة على الأرض العربية.

- حق النضال من أجل استعادة الحقوق المغتصبة أسوة بجميع شعوب العالم.

- حق العودة غير المشروطة للاجئين.

وهنا يتضح أن حق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره هو حق طبيعي، أكدت عليه مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لعام 1966م، وأن نضال الشعب الفلسطيني وكفاحه السياسي العسكري والحضاري، من أجل حق تقرير المصير هو نضال وكفاح مشروع وفق مبادئ القانون، وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الشرعية الدولية.

وتأكيداً على هذا الحق، صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 2015/12/18 بأغلبية 177 صوت لصالح الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ونيل استقلاله والسيادة على أرضه وموارده. ويعد هذا القرار تأكيد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، بما في ذلك الحق في أن تكون له دولته

المستقلة، فلسطين، ويحث جميع الدول والوكالات المتخصصة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة على مواصلة دعم الشعب الفلسطيني ومساعدته على نيل حقه في تقرير المصير في أقرب وقت، ووفقاً لهذا القرار، تؤكد الجمعية العامة للأمم المتحدة الضرورة الملحة للقيام، دون تأخير، بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام 1967، وتحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، استناداً إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومرجعيات مؤتمر مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية، وخارطة الطريق التي وضعتها اللجنة الرباعية، لإيجاد حل عادل ودائم للصراع الإسرائيلي– الفلسطيني على أساس وجود دولتين.

ثانياً: الفرق بين المقاومة والإرهاب

الإرهاب ظاهرة حديثة، وقد أصبحت محور اهتمام المنظمات الدولية والدول والأفراد، عندما أشاعت القوى الاستعمارية والعنصرية والصهيونية هذا المصطلح " الإرهاب " أو تحدثت عنه في سياساتها ومواقفها، خلطت فيه – بقصد – بين ظاهرتين من نوعيتين مختلفتين، هما: الأولى الإرهاب الإجرامي والثانية نضال الشعوب في سبيل تقرير مصيرها، وقد أحدث هذا الخلط المقصود تشويشاً في منهجية معالجة شؤون الإرهاب، بتعاريفه ومفاهيمه ومنظماته وعملياته والأسباب الكامنة وراءه، والتدابير لمكافحته (الكيلاني، 1997، ص 15)، وتعتبر ظاهرة الإرهاب terrorism كأسلوب إجرامي من أقدم أساليب العنف التي عرفها التاريخ البشري وأشدها وحشيةً وقسوة، حيث صارت منذ بداية هذا القرن من أكثر الجرائم خطورةً على المجتمع الدولي بأكمله " أفراد وحكومات " وتُمارس العمليات الإرهابية من أجل بث الرعب والاضطرابات في النفوس، والتي مازالت تستخدم حتى اليوم بهدف تحقيق أهداف سياسية، حتى أن العالم كله أصبح يعاني من تفشي هذه الظاهرة الخطيرة، التي لم تعد محصورة في منطقة جغرافية محددة أو لدى أتباع ديانة معينة.

وقد اختلفت التعريفات التي قيلت بصدد الإرهاب طبقاً لطبيعته واتجاهاته وأسلوبه، وقد تبنى الفقهاء محورين لتعريف الإرهاب، فمنهم من تبنى الاتجاه التحليلي فيركز على طبيعة الأفعال المكونة للإرهاب، ومنهم من تبنى الاتجاه الحصري، بحصر الأفعال الإجرامية التي تعد إرهابية، ويري جانب آخر أن الإرهاب هو نتاج للعنف المتطرف الذي يرتكب من أجل الوصول إلى أهداف سياسية معينة يضحى من أجلها بكافة المعتقدات الإنسانية والأخلاقية (سلام، 2013، ص 1:4).

ولقد بذل فقهاء القانون الدولي مجهوداتٍ كبيرةٍ لتعريف الإرهاب، ونذكر منهم "جوليان فروتيه"، فقد قدم تفسيرا دقيقاً وتحليلاً ثابتا للإرهاب، فمن وجهة نظره يقوم الإرهاب على استعمال العنف دون تقدير أو تمييز بهدف تحطيم كل مقاومة، وذلك بإنزال الرعب في النفوس، أما "ادونيس العكرة" ، فقد عرف الإرهاب السياسي بأنه منهج نزاع عنيف يرمي الفاعل بمقتضاه وبواسطة الرهبة الناجمة عن العنف إلى تغليب رأيه السياسي أو فرض سيطرته على المجتمع أو الدولة من أجل المحافظة على علاقات اجتماعية عامة أو تدميرها (الشراقة، 1990، ص17:18)، وعرف الاتحاد الأوروبي الإرهاب " بأنه عمل عدواني متعمد يقوم

به أفراد أو مجموعات، وتكون موجهة ضد دولة أو أكثر، بهدف ممارسة الضغط على الحكومات بأن تغير سياساتها الدولية والداخلية والاقتصادية. لذلك فأن الإرهاب يعتمد أساساً على العنف دون أن تكون لديه مرجعية قانونية أو سياسية يستند عليها (العراقي، 2011، ص 4).

ومصطلح الإرهاب السياسي المتداول في اللغة العربية اليوم هو ترجمة لكلمة TERRORISM الإنجليزية وهي مشتقة من اللغة اللاتينية حيث إن كلمة TERROR تعني الرعب والفزع أو الشخص الذي يبثهما في قلوب الآخرين، وقد ظهر هذا المصطلح بهذا المعنى لأول مرة في فرنسا إبان الثورة الفرنسية (1789-1799) حيث تم إطلاقه على الأعمال التي قام بها الثوار اليعقوبيون بزعامة مكسمليان روبسبير ضد معارضي الثورة، وتكرر استعماله لوصف الأعمال التي قامت بها الحركة الفوضوية Anarchism والعدمية Nihilism في أوروبا وروسيا تحديداً بدءاً من منتصف القرن العشرين(ابراش،2008). وقد أكدت الأمم المتحدة، في ميثاقها من حيث المبدأ، وفي كثير من المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي عقدتها وفي قراراتها، على الشرعيتين الأخلاقية والسياسية لكفاح التحرير الذي تخوضه الشعوب المقهورة، بجميع الوسائل الموجودة بتصرفها، وهذا ما يميز أعمال التحرير الوطني، تمييزاً واضحاً، عن أعمال الإرهاب التي تعتبر مدانة من كافة القوانين الدولية والشرائع السماوية، لذلك تختلف المقاومة عن الإرهاب – الذي كثيراً ما أصبحت تتعت به المقاومة المسلحة في فلسطين.

واعتبرت لأمم المتحدة الاستعمار ومظاهره جريمة، وأكدت أن للشعوب المستعمرة حقاً طبيعياً في النضال، بكل وسائله المتاحة، ضد الدول الاستعمارية والسيطرة الأجنبية، لممارسة حقها في تقرير المصير، الذي اعترف به في الميثاق، وإعلان مبادئ القانون الدولي بشأن العلاقات الودية والتعاون بين الدول، وحتى يكون المناضلون من أجل حق تقرير المصير، وضد السيطرة الاستعمارية والأجنبية والاحتلال والعنصرية الصهيونية، في مركز قانوني معترف به في إطار التنظيم الدولي، أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة (القرار رقم 3103) في 1973/12/12م في الدورة رقم 28، مبادئ أساسية لتثبيت ذلك المركز القانوني، هذا موجزها:(الكيلاني، 1997، ص 21:23)

أ- إن نضال الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والأجنبية والأنظمة العنصرية في سبيل تحقيق حقها في تقرير المصير والاستقلال، هو نضال شرعي، يتفق مع مبادئ القانون الدولي.

ب- إن أيّه محاولة لقمع هذا النضال هي مخالفة لميثاق الأمم المتحدة، وإعلان مبادئ القانون الدولي الخاصة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول.

ت- إن المناضلين ضد السيطرة الاستعمارية والأجنبية والأنظمة العنصرية، إذا ما وقعوا في أيدي أعدائهم، يعتبرون أسرى، وتنطبق عليهم أحكام القانون الدولي المناسبة، وبخاصة اتفاقية جنيف الخاصة بمعاملة أسرى الحرب 1949.

وهكذا نخلص أن مقاومة الشعوب وكفاحها ضد الاستعمار والاحتلال الأجنبي في سبيل الحرية والاستقلال وحق تقرير المصير يختلف اختلافاً كلياً، عن الإرهاب الذي يعتبر أسلوباً إجرامياً يستخدم العنف غير المبرر للحصول على مكاسب سياسية، أو اقتصادية، أو اجتماعية، ويستهدف الأفراد والجماعات والدول، فهو عمل مدان ومحرم من كافة القيم الأخلاقية والإنسانية والمواثيق الدولية، وهو يختلف تماماً عن المقاومة والكفاح المسلح التي تقوم بها حركات التحرر الوطني بهدف الحصول على الحرية والاستقلال بناء على مبدأ حق تقرير المصير، وفق قرارات الشرعية الدولية ومبادئ القانون الدولي العام والإنساني.

المبحث الثاني:
المقاومة الفلسطينية ضد الانتداب البريطاني والمشروع الصهيوني

المطلب الأول: مفهوم الاستقلال الوطني الفلسطيني

المطلب الثاني: أشكال النضال الجماهيري والسياسي الفلسطيني للاحتلال البريطاني

المطلب الثالث: المقاومة المسلحة للاحتلال البريطاني والغزو الصهيوني

المبحث الثاني:

المقاومة الفلسطينية ضد الانتداب البريطاني والمشروع الصهيوني

لم يدخر الشعب الفلسطيني جهداً في مقاومة الاحتلال البريطاني والمشروع الصهيوني، رغم قلة الإمكانيات وعظم المؤامرة الدولية التي استهدفت الأرض والإنسان الفلسطيني، لذلك حاول الشعب الفلسطيني بكل فئاته وطبقاته الاجتماعية، مقاومة المشروع الصهيوني والاحتلال البريطاني منذ بداية المخطط الصهيوني في فلسطين، منذ مؤتمر بازل في سويسرا عام1897، وحتى الوقت الراهن، إلا أن حجم المؤامرة الدولية كان أكبر وأقوى من قدرة الشعب الفلسطيني على مواجهتها وإفشالها.

المطلب الأول: الاحتلال البريطاني ومفهوم الاستقلال الوطني الفلسطيني

أولاً: الاحتلال البريطاني وبداية المؤامرة على فلسطين

احتلّ البريطانيون جنوب فلسطين ووسطها في كانون الأول عام 1917م، واحتلوا القدس في 9 كانون ثاني عام 1917م، وخطب قائد الجيش البريطاني(Allenby) في القدس محتفلاً بانتصاره قائلاً " والآن انتهت الحروب الصليبية " وكأن حملتهم على فلسطين كانت آخر الحروب الصليبية، وعملت بريطانيا توفير لنفسها غطاءً دولياً بإصدار قرار من عصبة الأمم في 1922/7/24م بانتدابها على فلسطين، وتم تضمين وعد بلفور في صك الانتداب، بحيث أصبح التزاماً رسمياً ومعتمداً دولياً (صالح، 2012، ص41) . وقد أنشأت عصبة الأمم التي كانت تحت التأثير المباشر والقوي لبريطانيا وفرنسا المنتصرتين في الحرب العالمية الأولى نظاماً عُرف باسم "نظام الانتداب"، منحت بريطانيا بموجبه سلطة الانتداب على فلسطين وبعض الأقطار العربية المجاورة مثل "شرق الأردن والعراق"، وظل هذا الانتداب قائماً على فلسطين من عام 1922 حتى 1947م، حين سلمت بريطانيا سلطتها على فلسطين إلى الأمم المتحدة، وقد تضمن نصوص الانتداب على فلسطين أهدافاً متناقضةً غير قابلة للتوفيق بينهما، فمن جهة كان هدف الحكم الذاتي للفلسطينيين وأهالي البلاد الأصليين، ومن جهة أخرى تضمن صك الانتداب هدف الوطن القومي لليهود (فرسون،2003، ص 122)، وقد تنبه عرب فلسطين إلى أخطار الحركة الصهيونية على وطنهم منذ أن بدأت الموجة الأولى1882م من المهاجرين اليهود تصل إليها، فقبل عقد المؤتمر الصهيوني الأول في مدينة بازل بسويسرا 1897، أرسل فريق من وجهاء مدينة القدس عريضة إلى الباب العالي يطلبون فيها وقف هجرة اليهود، ومنعهم من امتلاك الأراضي، وبدأ عدد من المفكرون العرب يحذرون بوضوح من أخطار الحركة الصهيونية بعد الموافقة على برنامج مؤتمر بازل الصهيوني الأول1897 (حسين، 1993، ص23).

ثانياً: مفهوم الاستقلال الوطني الفلسطيني

عشية الحرب العالمية الأولى، كانت فلسطين جزءاً من الامبراطورية العثمانية التركية لما يقرب من أربعة قرون؛ وكانت تعاني من بدء التحرك العربي القومي، من قبل الطبقة المثقفة الصغيرة في المجتمع، المتمثلة في – المدرسين والفنانين وضباط الجيش والكتاب – والتي نتج عنها إصدار نداءات لمزيد من الثقافة العربية ومزيد من الحكم الذاتي العربي (Lynk, Akram,2013,p5) ولم يكن لدى فلسطين أي كيان إداري أو سياسي قائم بذاته قبل الحرب العالمية الأولى، ولم يتضح معالم هذا الكيان قبل تقسيم المشرق العربي إلى مناطق نفوذ بين بريطانيا وفرنسا وفقاً لاتفاقية سايكس بيكو عام 1916م، وتأكدت هذه المعالم في مؤتمر سان ريمون عام 1920 وفي صك الانتداب البريطاني على فلسطين 1922م عندما تم رسم حدود سياسية بين مناطق نفوذ القوى الدولية بالمنطقة (الموسوعة الفلسطينية ، ق2، ج3 ، ص533) ،وقد بدأت معركة الشعب الفلسطيني مع الاحتلال الصهيوني منذ أعلن المؤتمر الصهيوني الأول في بازل عام 1897م، فكرة قيام دولة صهيونية في فلسطين (علوش،1976، ص75).

وتعود جذور الوطنية أو (القطرية الفلسطينية) إلى بداية القرن العشرين عندما تلمس الفلسطينيون الخطر الصهيوني على وطنهم، وهو كان تحت الحكم العثماني، ثم مباشرةً بعد الحرب العالمية الأولى عندما بدأ تنفيذ مخطط (سايكس بيكو)، وأصبحت الحدود التي وضعتها الاتفاقية تعبر عن نوع من الوطنية القطرية، بعد ما أصبح اللبناني يقول أنا لبناني والسوري يقول أنا سوري، العراقي، والمصري... إلخ، فلم يعد أمام المواطن العربي الفلسطيني إلا أن يعبر عن هويته الوطنية لمواجهة الخطر الذي يهدده، وهو الخطر الصهيوني والانتداب البريطاني (ابراش، 2009، ص35)، لذلك فإن الوطنية والاستقلال الوطني مصطلح مرتبط بالنضال ضد الاستعمار؛ ولكن معناه في الحالة الفلسطينية بحاجة إلى تدقيق، خصوصاً لجهة التمييز بينه وبين القومية العربية، فظهور مصطلح الوطنية الفلسطينية جاء كردة فعل عن إنكار الدراسات الإسرائيلية وجود هوية وطنية فلسطينية، وقد اكتسبت الحركة الوطنية الفلسطينية مزيداً من الأبعاد نتيجة سعيها لإقامة دولة مستقلة، فالذاكرة الجماعية وإدراك الظلم المشترك، وحس الإنتماء إلى أرض محددة، شّكل أساساً لانتقال الحس الجماعي الكامن لدى الفلسطينيين إلى وعي جماعي بالذات، وميزتهم عن العرب الآخرين الذين يشتركون معهم في اللغة والدين والثقافة، وهكذا تطورت والوطنية الفلسطينية إلى شكل من أشكال الأثنية (صايغ، 2002، ص8:9).

ومنذ أن ظهر الخطر الصهيوني في فلسطين نهاية القرن التاسع عشر ممثلا بالاستيطان اليهودي، ثم وعد بلفور، الذي تم تجسده بقيام دولة إسرائيل، كان من ضمن الشعارات التي رفعها الفلسطينيون للتعبير عن خطورة هذا الخطر الداهم مقولة – إما أن نكون أو لا نكون– وشعار – إما نحن أم هم –، بطبيعة الحال لم يكن المقصود بالكينونة أو الوجود هو مجرد الوجود المادي فقط لأن لا قوة بالأرض تستطيع أن تلغي وجود شعب متمسكاً بأرضه أو تلغي حق شعب ما دام هذا الشعب لم يتنازل عن حقوقه المشروعة

(ابراش، 2009، ص32:33)، وكانت مطالب عرب فلسطين في الاستقلال تستند إلى العهود التي قطعتها بريطانيا للشريف حسين" مراسلات الحسين – مكماهون " ولعدد من قادة الحركة الوطنية بين عامي 1915–1918، تلك العهود التي تضمنت الاعتراف باستقلال البلاد العربية كما يستند هذا الطلب إلى رغبة الشعب الفلسطيني في الحكم الذاتي (الموسوعة الفلسطينية، ق2،ج3 ،533).

وعليه يمكن القول إن الوطنية الفلسطينية هي النقيض المباشر للمشروع الصهيوني في فلسطين، باعتبار أن الشعب الفلسطيني هو صاحب الأرض الحقيقي منذ ألاف السنيين، فالتاريخ والتراث والآثار يؤكدون أحقيه الشعب الفلسطيني بهذه الأرض منذ الكنعانيين، وأن الوجود الإسرائيلي أو اليهودي في فلسطين كان موجود مؤقت في إطار الدين ولم يكن في الإطار السياسي أو القومي باعتبار أن أرض فلسطين هي مهبط الرسالات السماوية، وعليه يمكن القول إن مفهوم الاستقلال الوطني يعبر عن علاقة الشعب الفلسطيني بأرضه ووطنه، وأن الشعب الفلسطيني له شخصية وطنية مستقلة كباقي شعوب العالم، وقد مثل هذا الأمر نقطة انطلاقة جديدة للحركة الوطنية الفلسطينية، بهدف اعتراف المجتمع الدولي بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وإقامة كيانه المنشود "الدولة " من خلال إقامة كيان معنوي ينقلهم إلى الهدف الأسمى بإقامة الدولة، وقد زاوج الفلسطينيون في نضالهم السياسي، من أجل هذا الهدف، بين الكفاح المسلح والنضال السلمي والنشاط الدبلوماسي.

المطلب الثاني: أشكال النضال الجماهيري والسياسي الفلسطيني للاحتلال البريطاني

توزع الفكر السياسي الفلسطيني، في مرحلة الاحتلال البريطاني، إلى ثلاث تيارات فكرية رئيسية، تيار الوطنية القطرية، وتيار القومية، وتيار الشيوعية الأُممية، وبينما كانت الحدود تغيب أحياناً وتبرز في أحيان أخرى بين التيارين الأول والثاني، بقي التيار الثالث الشيوعي مستقلاً، ويتمتع بخصوصية معينة نبعت من نشأته بين صفوف المهاجرين اليهود الثوريين، إلى أن ظهرت عصبة التحرر الوطني، حيث صار بعد أن تحرر من روابطه الأممية يتزاوج مع تيار الوطنية الفلسطينية، ونجم عن هذا التزاوج وطنية جديدة يسارية المنطلقات واجتماعية الأبعاد وديمقراطية المضامين (الشريف، 1995، ص 27)، وخلال فترة الانتداب البريطاني والشعب الفلسطيني يناضل نضالاً متواصلاً مريراً من أجل الحفاظ على سيادته وتقرير مصيره بنفسه، وقد اتخذ هذا النضال أشكالاً عديدة مختلفة ومتنوعة ، فمن مجرد التعبير عن الرأي والاجتماعات وتقديم العرائض والتظاهرات، انتقل هذا النضال إلى المقاطعة الاقتصادية والإضرابات والامتناع عن دفع الضرائب، واتخذ في مرحلة متقدمة طابع الانتفاضات المسلحة، والثورة الشعبية العامة، فمنذ العام 1917، عبر الشعب الفلسطيني بوضوح عن رفضه الكامل للمشروع الصهيوني الرامي إلى إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين (الدباغ ،1975 ، ص140 :141).

وقد أتخذ نضال الشعب الفلسطيني السياسي والشعبي تحت الاحتلال البريطاني عدة أشكال وأساليب كان من بينها ما يلي:

أولاً: الأحزاب والمؤتمرات الوطنية

شهدت الفترة خلال الأعوام الممتدة بين 1919 –1936، سبع مؤتمرات وطنية في إطار مساعي الحركة الوطنية الفلسطينية لمواجهة المشروع الصهيوني في فلسطين.

فقد انعقد " المؤتمر العربي الفلسطيني الأول " في مدينة القدس، في الفترة من1/27/إلى1919/1/29، وحضره ممثلون عن الجمعيات الإسلامية والمسيحية التي تشكلت في أنحاء شتى من البلاد، وجاء تشكيلها بمثابة ردة فعل أولية ضد بداية نشاطات المستعمرين البريطانيين، لتسهيل بناء الوطن القومي اليهودي في فلسطين، وكان مقرر أن ينعقد المؤتمر الفلسطيني الثاني في فبراير 1920 في مدينة يافا، إلا أن السلطات الانتداب البريطاني منعت انعقاده، ثم اشترك مندوبون عن الشعب الفلسطيني في أعمال " المؤتمر السوري الأول" الذي عقد في دمشق عام 1920، وانعقد المؤتمر الفلسطيني الثالث في أواخر سنة 1920 في مدينة حيفا، وانعقد المؤتمر الرابع في يونيو 1921 في مدينة القدس، وحضره لأول مرة، ممثلون فلسطينيون آخرون غير ممثلي الجمعيات الإسلامية والمسيحية، وانعقد المؤتمر الخامس في أغسطس 1922 في نابلس، وجاء أوسع تمثيلاً من المؤتمرات السابقة، وهو الذي وضع أول ميثاق وطني في تاريخ الشعب العربي الفلسطيني، وأقسم أعضاؤه اليمين على التمسك به (حوراني، 1980، ص 11: 12).

وعقد المؤتمر العربي الأرثوذكسي الثاني في 28تشرين الثاني 1931م في يافا برئاسة "عيسى داود العيسى"، وحضر المؤتمر 85 مندوباً عن فلسطين والأردن يمثلون الطائفة الأرثوذكسية، وقد دافع هذا المؤتمر عن عروبة فلسطين وطالب بعدم التدخل في شؤون فلسطين من أي دولة أجنبية (جبارة، 1998، ص 191:192)، وعقدت العديد من المؤتمرات الإسلامية والوطنية في مختلف المناسبات ذات العلاقة بإدارة الصراع السياسي، وكان من أهم تلك المؤتمرات، مؤتمر الشباب العربي الفلسطيني الأول، الذي انعقد في يناير عام 1932م، ومؤتمر الشباب العربي الفلسطيني الثاني، والذي انعقد في مايو عام 1935م، وقد انبثق عن هذين المؤتمرين لجنة تنفيذية برئاسة يعقوب الغصين، وركز هذان المؤتمران على قضايا الوحدة، ومحاربة الاستعمار البريطاني، وتطوير التعليم، ووقف الهجرة والاستعمار الاستيطاني، وتطوير الأنشطة الشبابية من خلال الفرق الكشفية، التي اعتبرت نواة الجيش الفلسطيني (الأسطل، 2000، ص252).

وجاءت هذه المؤتمرات الوطنية تعبيراً عن الشعور الوطني المتزايد خلال تلك الفترة، والتي عبرت عن نوع من القطرية والوطنية الفلسطينية ضد محاولات اقتلاع الشعب الفلسطيني من أرضه ووطنه، خاصةً بعد

أن اتضحت ملامح المؤامرة الدولية التي تجسدت في إصدار صك الانتداب البريطاني على فلسطين 1922م متضمناً تنفيذ وعد بلفور المشؤوم، في محاولة لإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين.

ولم تكن الحركة النقابية في معزل عن هذا الخطر الصهيوني، حيث جاء مؤتمر العمال العرب الأول، لكي يؤكد أن انعقاده جاء في وقتٍ ارتفعت فيه روح اليقظة بين طبقات الشعب العاملة في فلسطين، من أجل الدفاع عن حقوق العمال، كما أن وعي الطبقة العاملة بخطر الهجرة الصهيونية وما ترتب عليها من توسيع دائرة البطالة وطرد العمال العرب لحساب العمال اليهود، كان دافع وراء رغبة العمال العرب في تنظيم صفوفهم في المجال النقابي (ياسين، 1980، ص123)، وتم تشكيل مجموعة من الأحزاب السياسية لكي تأخذ دورها في الدفاع عن الحقوق الوطنية الفلسطينية ضد الاحتلال البريطاني والغزو الصهيوني: ففي أوائل الثلاثينيات تشكلت الأحزاب السياسية التالية:(أبو غربية، 1989، ص29)

- حزب الاستقلال، برئاسة عوني عبد الهادي، 1932م
- حزب الدفاع، برئاسة راغب النشاشيبي يناير 1934م
- الحزب العربي الفلسطيني برئاسية أمين الحسيني، 1935م
- حزب مؤتمر الشباب، برئاسة يعقوب الغصين، 1935م
- حزب الإصلاح، برئاسة حسين فخري الخالدي، 1935م
- حزب الكتلة الوطنية، برئاسة عبد اللطيف صلاح، 1935م

وعليه يمكن القول أن تشكيل الاحزاب السياسية الفلسطينية والنقابية العمالية والمؤتمرات الفكرية الشبابية الفلسطينية جاء تعبيراً عن بدأ الحركة الوطنية الفلسطينية، وتنامي الشعور بالخطر الوطني، وذلك بهدف الدفاع عن الحقوق الفلسطينية ضد الاحتلال البريطاني والمشروع الصهيوني في فلسطين، من أجل التصدي للإجراءات البريطانية من مصادرة للأراضي وتسهيل للهجرة اليهودية، ومما تجدر ملاحظته أن هذه الأحزاب غلب عليها الطابع العائلي والتنافس السياسي على قيادة الشعب الفلسطيني، فقد تميزت تلك الفترة الحساسة والمصيرية من تاريخ الشعب الفلسطيني بالصراع السياسي والعائلي بين عائلة الحسيني وعائلة النشاشيبي حول قيادة دفة الأمور والتفاوض باسم الشعب الفلسطيني، الأمر الذي أدى إلى تشتت الجهود الفلسطينية في مواجهة إجراءات الاحتلال البريطاني والمشروع الصهيوني مما ساعد في حدوث النكبة وتشتت الشعب الفلسطيني.

ثانياً: الثورات والهبات الشعبية ضد الاحتلال البريطاني والمشروع الصهيوني

ظهرت العلامة الأولى على استياء الفلسطينيين من النظام البريطاني الجديد في العشرين من نيسان /إبريل 1920م، بمناسبة موسم النبي موسى، فقد أدت حادثة صغيرة إلى قيام الفلسطينيين بمهاجمة أحد المواكب اليهودية، ثم حدثت اضطرابات في يافا في يوم الأول من مايو 1921م، في مناخ مشحون في فلسطين باقي الدول العربية، إذ أدى الاستياء العربي على نتائج مؤتمر "سان ريمو" الذي عقده الحلفاء وتمخض عنه فرض الإنتداب على الشرق العربي، –وضعت فلسطين والأردن تحت الانتداب البريطاني ولبنان وسوريا تحت الانتداب الفرنسي–، إلى توتر سياسي في فلسطين وسوريا ولبنان وإلى قيام ثورة في العراق (فرسون، 2003، ص 163).

1. هبة القدس 1920

ركزت الحركة الوطنية خلال الفترة من 1918– 1929 على مقاومة المشروع الصهيوني في فلسطين، ومحاولة إقناع بريطانيا بالعدول عن وعد بلفور، وخلال هذه الفترة وقعت ثلاث هبات شعبية عبرت عن الغضب الشعبي العارم من سلطات الانتداب ومن المشروع الصهيوني، غير أنها وجهت غضبها ضد اليهود وحاولت تجنب البريطانيين، رغم أن الدور الأكبر لقمع هذه الثورات كان للبريطانيين، فكانت هبة موسم النبي موسى في 1920/10/4م في القدس التي أدت إلى مقتل خمسة يهود وجرح 211 آخرين واستشهد أربعة عرب وجرح 24 آخرين (صالح، 2012، ص 45:46)، وفي السابع والعشرين من شباط 1920 جرت تظاهرة عربية سياسية كبيرة في القدس بمعرفة السلطات، وجرت تظاهرة ثانية في الثامن من آذار وسط هياج عام، وذلك لمناسبة تنصيب الأمير فيصل ملكاً على سوريا وفلسطين " وكانت الخطب ذات طابع سياسي عنيف ورافقها قدر كبير من الهتاف ضد اليهود (الكيالي، 1985، ص 121).

2. **هبة يافا1921م**

انفجرت في البلاد مظاهرات معادية للحركة الصهيونية، على أثر إعلان" الجنرال بولز" في 18 فبراير1920 عن تنفيذ وعد بلفور وإنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين، وتسليم أراضي غربي يافا إلى اليهود الصهاينة المستعمرين في قرية عيون قارة (حسونة، 2001، ص27:27)، وتكررت الهبة الشعبية مرة أخرى في 1921/5/15م بمدينة يافا وشملت أجزاء من شمال فلسطين، وأدت إلى مقتل 47 وجرح 146 يهودياً، بينما استشهد 48 وجرح 73 عربياً (صالح، 2012، ص46)، وبدأت أحداث هذه الهبة في مدينة يافا، وقد هاجم العرب بعض المستعمرات اليهودية، وقتلوا أكثر من 50 صهيونياً وجرحوا 150آخرين، وكان الإنجليز في المعارك التي حصلت يقفون بجانب الصهاينة، مما سبب خسارة 50 شهيداً و75 جريحاً من العرب (حسونة، 2001، ص29)، وفي عام 1925م، قامت مظاهرات عنيفة في مدينة يافا، احتجاجاً على زيارة (بلفور) وزير الخارجية البريطاني للقدس، لافتتاح الجامعة العبرية فوق أرض

عربية على جبل الزيتون بالقدس، مما اضطر بلفور إلى العودة عن طريق ميناء بيروت (السحار 2008، ص185).

3. هبة البراق 1929م

وجاءت هبة البراق التي تصاعدت أحداثها منذ 15 آب أغسطس واستمرت حتى 1929/9/2م، وقد خاضها الفلسطينيون دفاعاً عن حائط البراق، الحائط الغربي للمسجد الأقصى ضد الاعتداءات اليهودية، وكانت هبة البراق فاتحةً لعقدٍ تصاعدت فيه المقاومة المسلحة العنيفة للمشروع الصهيوني وللاستعمار البريطاني على حد سواء (صالح، 2012، ص :4746)، ويرجع السبب في ذلك قيام تظاهرة في 14آب 1929 في تل أبيب بمناسبة ذكرى تدمير "هيكل سليمان"، وفي اليوم التالي قام جمهور من الشباب اليهود بقيادة أقلية من المتطرفين الصهيونيين القادمين من تل أبيب " المتلهفين لخلق الاضطرابات " بمسيرة عبر شوارع القدس حتى وصلوا إلى قرب حائط البراق ورفعوا العلم الصهيوني وقاموا بإنشاد النشيد القومي الصهيوني وذلك خلافاً للتعليمات المحددة التي أصدرها المندوب السامي بالوكالة (الكيالي، 1985، ص 202).

وكانت حصيلة أحداث هبة 1929م، وقوع 133 قتيلاً من اليهود وجرح 239، وأستشهد من العرب 116 شهيداً، و 232 جريحاً، ودمرت القوات البريطانية عدة قرى مثل(لفته ودير ياسين) وألحقت أضراراً كبيرة بعدد آخر، وأصدرت السلطات البريطانية على إعدام ثلاثة من العرب هما: عطا الزير، ومحمد جمجوم ، فؤاد حجازي، ونفذ الحكم بهم يوم الثلاثاء1930/6/17م، وبعد ذلك طبقت السلطات البريطانية أحكام قانون العقوبات المشترك على عدد من المدن والقرى، وفرضت عليهم غرامات كبيرة في محاولة منها لوقف المظاهرات والهبات الفلسطينية المعترضة على سياسة السلطات البريطانية (جرار، 1992، ص61)، وقد أدت هبة البراق إلى مجموعة من النتائج الوطنية، التي أدت إلى تغيرات جذرية في مواقف الحركة الوطنية، وفي سياستها وردود أفعالها تجاه التطورات اللاحقة، وكان أهم تلك النتائج الآتي(الأسطل، 2000، ص 239: 240):

1. التحول من مهادنة بريطانيا إلى معادتها وتوجيه أعمال الغضب نحوها.
2. نمو الروح والوطنية، نتيجة الإحساس بواجب الدفاع عن المقدسات والحقوق الوطنية.
3. نمو تيار المقاومة العسكرية الفلسطينية للحركة الصهيونية، ولمشروعها الاستعماري، من خلال. تشكيل عدد من الجمعيات والفصائل المقاتلة والهادفة لحماية الأرض والوطن والمقدسات.
4. أكدت ثورة البراق على تصادم المشروع الفلسطيني العربي الإسلامي مع الأسس التي قام عليها. المخطط الاستعماري الصهيوني، بما يؤكد أن الصراع هو صراع حضاري في أساسه.

4. هبة القدس ويافا

في عام1933 قامت مظاهرات ضخمة في القدس ويافا، وعم الإضراب أنحاء فلسطين احتجاجاً على استمرار دعم بريطانيا للهجرة اليهودية واستمرارها في تدريب وتسليح الحركة الصهيونية، فقابلتها بريطانيا بالقوة القمع؛ فقتلت 35 شخصاً وجرحت 255 آخرين، لكن المظاهرات امتدت إلى كل فلسطين، ومن ثمّ اعتقلت سلطات الاحتلال البريطاني عدد من الزعماء الفلسطينيون، كان من بينهم موسى كاظم الحسيني، الذي توفي نتيجة التعذيب (السحار، 2008، ص 186).

ثالثا: رفض مشاريع الحكم الذاتي

رفضت الحركة الوطنية الفلسطينية التي كانت تطمح إلى لعب دور رئيسي في تقرير مصير فلسطين، الإقرار بأي حق للمنظمة الصهيونية في المشاركة بتقرير هذا المصير، ورفضت أيضا مشاريع الحكم الذاتي التي تقدمت بها حكومة الانتداب، وأعلنت رفض الدستور الذي وضعته سلطات الانتداب البريطاني، واعلنت مقاطعتها انتخابات المجلس التشريعي التي دعت إليها حكومة الانتداب في منتصف تشرين الثاني 1922، وأكدت، اللجنة التنفيذية العربية في ردها على هذه الدعوة، أن فلسطين كانت ترسل في الماضي نواباً عنها إلى البرلمان العثماني، وبالتالي لا يمكنها أن ترضى لنفسها الآن المشاركة في مجلس تشريعي مجرد من كل الصلاحيات، وتتوقف قراراته على مصادقة من المندوب السامي البريطاني(الشريف، 1995، ص37).

وهكذا يتضح أن الهبات الشعبية والانتفاضات الجماهيرية ليست بالظاهرة المستجدة بالنسبة للأرض الفلسطينية، وليست بالتجربة الجديدة بالنسبة للشعب الفلسطيني. فقد شهدت الساحة الفلسطينية منذ الانتداب البريطاني، وحتى عام 1948 العديد من الانتفاضات الشعبية، التي كان لابد لها أن تؤول إلى الإخفاق بسبب عدم وجود التنظيم والقيادة التي تقود هذه الهبات لتحقيق أهدافها، كما كان من المحتم أن يكون أثرها محدوداً، بحكم واقع التخلف الاجتماعي، وانعدام التنظيم السياسي الثوري، الشرط المهم لصمود ونجاح أية ثورة شعبية، بالإضافة إلى تصدي الأرستقراطية الفلسطينية لقيادة النضال الوطني الفلسطيني في تلك الحقبة، الأمر الذي أدى ظهور التناحر السياسي ذو الطابع العائلي، وقد امتازت مرحلة العشرينات بقيام ثلاث هبات شعبية تمازجت ما بين الثورة، والانتفاضة، والهبة الشعبية، وكانت تستهدف مقاومة الاحتلال البريطاني والمشروع الصهيوني في فلسطين.

المطلب الثالث: المقاومة المسلحة للاحتلال البريطاني والمشروع الصهيوني

توصلت القيادات الفلسطينية، إلى قناعة بأن المقاومة السلمية للاحتلال البريطاني والمشروع الصهيوني لن يجدي نفعاً، خاصةً بعد أن شكلت هبة البراق نقطة انعطاف حاسمة في مسيرة الحركة الوطنية العربية والفلسطينية، التي وجدت نفسها، بعد هذه الهبة، تتحول شيئا فشيئاً، إلى طريق مكافحة الاستعمار بالوسائل العسكرية، من خلال الصدام مع سلطات الانتداب البريطاني.

أولاً: ثورة الكف الأخضر

كانت بداية المقاومة المسلحة للاحتلال البريطاني والمشروع الصهيوني في فلسطين، مع تشكيل منظمة الكف الأخضر، التي ظهرت أثر هبة البراق في شمال فلسطين بزعامة "أحمد طافش"، وقامت بعمليات ضد اليهود والبريطانيين، لكن الحملة البريطانية المكثفة ضدها أدت إلى القضاء عليها في شباط /فبراير 1930، والقبض على زعيمها(صالح، 2012، ص 50)، وتعتبر منظمة الكف الأخضر من أبرز الدلائل على الحالة الفلسطينية الجديدة وعمق الأثر الذي أوجدته ثورة 1929م، حيث ظهرت منظمة مسلحة تعمل في عدة مناطق ومدن فلسطينية، أهمها صفد، وعكا، وحيفا، لمحاربة الصهاينة والنظام البريطاني(أبو النصر، 2015، ص33)، وكانت فكرة تنظيم مجموعات مسلحة لمحاربة الانجليز والصهيونية قد بحثت منذ عام 1929 لكنها لم تكتمل إلا على أثر هبة أغسطس 1929، حيث اشترك بعض الشباب بلغ عددهم نحو 27 شاباً في تلك الهبة، وبعد انتهائها اضطروا إلى الالتجاء إلى التلال المحاذية للحدود السورية. ففي أكتوبر 1929 تمكن (أحمد طافش) من تنظيم منظمة الكف الأخضر لتعمل في منطقة صفد – عكا – حيفا وفي نفس الوقت شنت هجوماً على الحي اليهودي في صفد، بالتعاون مع أنصارها داخل المدينة، وفي نوفمبر من العام نفسه تعززت هذه المنظمة، بعدد من الثوريين الدروز الذين حاربوا الفرنسيين أبان الثورة السورية، وأصبحوا العمود الفقري لهذه الجماعة (حسونة، 2001، ص35)، وحاولت منظمة الكف الأخضر تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها ما يلي (أبو النصر، 2015، ص43):

1. اتخاذ الكفاح المسلح وسيلة لإنهاء الوجود البريطاني والنفوذ اليهودي في فلسطين، ووقف أطماعهم خاصةً بعد أن أثبت العمل السياسي فشله.
2. وقف اضطهاد الفلسطينيين وخاصة المزارعين والعمال، والحفاظ على ممتلكاتهم وأراضيهم من الأطماع التوسعية وفرض الضرائب.
3. وقف الاعتداءات اليهودية على العرب، وتوسيع المستعمرات على حساب المدن والقرى الفلسطينية
4. تحقيق توازن القوى بخوض حرب العصابات ضد البريطانيين واليهود، في ظل عدم وجود قوة ردع عربية.

ثانياً: تجربة الشيخ عز الدين القسام الجهادية

تمثل تجربة الشيخ عز الدين القسام بداية تحول النضال الفلسطيني ضد الانتداب البريطاني والمشروع الصهيوني من العمل السياسي والعمل الشعبي، الكفاح المسلح بشكل حقيقي، وفق رؤية منهج وطني اسلامي.

وتعود جذور الحركة الجهادية التي أسسها الشيخ عز الدين القسام إلى سنة 1925، وهي حركة سرية جهادية، اتخذت الإسلام منهجاً، وكان شعارها " جهاد نصر أو استشهاد " وانتشرت في شمال فلسطين خصوصاً بين العمال والفلاحين، وأمكن لهم تنظيم 200 رجل، بالإضافة إلى 800 من الأنصار. وقامت سراً بالمشاركة في ثورة البراق، ثم نفذت بعض العمليات خلال النصف الأول من الثلاثينات، ولكنها أعلنت عن نفسها ونزلت إلى الميدان في نوفمبر عام 1935، واستشهد الشيخ القسام وأثنين من رفاقه في أول مواجهة مع الشرطة في أحراش يعبد في 1935/11/20، ولم تكن هذه نهاية الحركة، فقد تولى القيادة الشيخ فرحان السعدي، وكان لها دور رائد وعظيم في الثورة الكبرى عام 1936(صالح، 2012، ص 51)، وتمخض عن تجربة القسام مجموعة من النتائج والدروس، كان من أهمها ما يلي (حسونة، 2001، 64:65):

1. كانت تجربة القسام بمثابة الدليل علي فشل أساليب القيادة التقليدية، فقد أجبرت زعامة الحركة الوطنية، على إتباع سياسة اقل اعتدلا إزاء البريطانيين.
2. أكدت التجربة على أهمية الكفاح المسلح كأسلوب رئيسي لمواجهة الوجود البريطاني والصهيوني، وكشفت عن الأوضاع السيئة التي كانت تعيشها الحركة الوطنية الفلسطينية وأحزابها، والتي كانت تراهن على حل سياسي للقضية الفلسطينية.

ثالثاً: الثورة الفلسطينية الكبرى 1939/1936

انحصر نشاط الحركة الوطنية الفلسطينية منذ بداية الانتداب البريطاني في فلسطين على النشاط السياسي والدبلوماسي، رغم خطورة المشروع الصهيوني والتواطؤ البريطاني، لذلك لم تحقق صفوة الزعامة الفلسطينية إلا الشيء القليل من مساعيها السياسية والدبلوماسية المعتدلة، المتمثلة في تقديم العرائض، والشهادات، وإرسال الوفود، وعقد الاجتماعات العامة والمؤتمرات، وإصدار القرارات، فتلك المساعي التي بذلتها الزعامة المذكورة مع حكومة الانتداب البريطاني لم تنتج عن شيء ملموس، لذلك تطورت الأمور والاحداث إلى التصعيد والثورة المسلحة.

وتعتبر الثورة الكبرى 1936م، من أعظم الثورات التي حدثت في تاريخ فلسطين الحديث والمعاصر، وقد تفجرت في 15نيسان 1936م، على يد مجموعة مسلحة بقيادة الشيخ فرحان السعدي بقتل اثنين من اليهود، ثم تفاعلت الأحداث بعد ذلك (صالح، 2012، ص 51)، وشكلت أحداث نيسان 1936م ولادة حقيقية للأضراب وللثورة، ثم تطور الأمر وأتخذ شكلاً مسلحاً عنيفاً في مطلع شهر أيار

1936، ولقد كان من المتفق عليه بين القادة السياسيين أن يتأخر إعلان الثورة المسلحة لبعض الوقت، وأن يتم التركيز على إبقاء الإضراب مستمراً، وإنجاحه بشكلٍ يؤدي إلى بلوغ أهدافه، ولكن الظروف والأوضاع تطورت بصورة سريعة جعلت الثورة المسلحة أمراً لا مفر منه (جرار، 1992، ص187).

وكان لإضراب عام 1936 مقدمات هامة أدت إلى قيامه، منها ازدياد أعداد المهاجرين اليهود إلى فلسطين بشكلٍ كبير في الفترة الواقعة بين سنتي 1931 إلي 1935م حيث وصل عدد المهاجرين نحو160 ألف تقريباً في تلك الفترة، إلى جانب استمرار انتقال الأراضي العربية لليهود سواء عن طريق البيع من قبل لبنانيين وسوريين ذوي أملاك واسعة في فلسطين، أو عن طريق سلطات الانتداب التي كانت تقدم لليهود مساحات شاسعة من الأراضي الفلسطينية بمختلف الطرق والوسائل حيث بلغ عدد الدنمات المسربة للحركة الصهيونية667 ألف دنماً، ولعل مثل هذه الممارسات أدت إلى غضب الشعب الفلسطيني علي سلطات الاحتلال البريطاني، بالإضافة إلى دوافع أخرى ألهبت حماسة الشعب وخاصة استشهاد الشيخ عز الدين القسام (جبارة، 1998، ص227).

ففي 15 نيسان عام1936 قتل العرب ثلاثة يهود بين طولكرم ونابلس، وقتل أثنين من العرب في اليوم التالي، فأدت حوادث القتل هذه إلى اضطرابات في يافا وتل أبيب بعد أيام قليلة، وقد تلا تلك الحوادث مباشرة تشكيل اللجان الوطنية في جميع المدن العربية والقرى الكبيرة، وفي 21 نيسان وجهت دعوة إلى زعماء الأحزاب العربية الخمسة، لإعلان الإضراب العام، وفي يوم 25 نيسان شكلوا الهيئة العربية العليا تحت رئاسة مفتي القدس الحاج "أمين الحسيني"، وقد قررت هذه اللجنة استمرار الإضراب إلى أن توقف الهجرة اليهودية(تاريخ فلسطين، 1956، ص 32:33)، وكان التوتر بين العرب واليهود يزداد حدة باطراد منذ خريف عام 1935، وذلك نتيجة اعتراض الصهيونيين على إنشاء مؤسسات للحكم الذاتي، فضلاً عن استمرار الهجرة اليهودية وبيع الأراضي على نطاق واسع للحركة الصهيونية (الكيالي، 1985، ص 262)، وكانت أهداف ثورة 1939/1936م الاستراتيجية واضحة، وخاصة في إطارها السياسي الذي يهدف إلى منع الهجرة اليهودية، واجتثاث ركائز الحركة الصهيونية، وإيقاف انتقال أراضي العرب لليهود بصورة جذرية، وإقامة حكومة عربية وطنية مسئولة أمام مجلس نيابي(حسونة، 2001، ص83).

وقد تشكلت في فلسطين حركة الجهاد المقدس، وكان يرأسها عبد القادر الحسيني، وتلاحم إخوان القسام مع حركة الجهاد المقدس في اتحاد هدفه ضرب اليهود والانجليز معاً (جبارة، 1998، ص228)، وقد وصلت الثورة ذروتها في صيف عام 1938م، ونجح الثوار في السيطرة على الريف الفلسطيني بالكامل، وتمكنوا من السيطرة على عدد من المدن لفترة محدودة، وانهارت السلطة المدنية البريطانية (صالح، 2012، ص 53)، وكانت حصيلة الثورة طبقاً للأرقام الرسمية مقتل 16 شرطي بريطاني و22 جندياً فقط وإصابة 104 من رجال الشرطة و148 عسكرياً بجروح، يضاف إلى ذلك مقتل 80 يهودياً

وجرح نحو 308 آخرين، أما فيما يتعلق بالعرب فإن الإحصاءات الرسمية تشير إلى استشهاد145رجلاً وإصابة 804 آخرين بجروح، ولكن هذه الإحصاءات مبنية على الوفيات المؤكدة والجرحى الذين تم علاجهم في المستشفيات، أما لجنة بل فقد قدرت القتلى العرب بنحو 1000قتيل معظمهم قتل في أثناء المعارك، وأعلنت الوكالة اليهودية أن العرب قد أتلفوا 80000 شجرة من الحمضيات، و62000 شجرة أثمار أخرى، و64 شجرة من أشجار الغابات، و16500دونماً من المحصولات الزراعية التابعة كلها لليهود (الكيالي، 1985، ص277).

ورداً على الثورة مارس الانجليز أقسى الأساليب الوحشية لقمع الثورة والقضاء على الإضراب، ولكنهم فشلوا، فلجأوا إلى الاستعانة بأساليب الدهاء السياسي من خلال دفع حكام الأنظمة العربية القائمة آنذاك في السعودية والعراق والأردن، لممارسة ضغوط على رجال الحركة الوطنية، لدفعهم إلى وقف الإضراب، وحقن دماء المسلمين، والاستجابة لدعوة حكومة صاحب الجلالة البريطانية والثقة بنواياها الحسنة (الأسطل، 2000، ص 263)، وتعتبر ثورة 1936م من أنجح الثورات التي خاضها الشعب الفلسطيني على مدار تاريخ نضاله الوطني، حيث جمعت هذه الثورة ما بين النضال السلمي والعمل العسكري، من خلال الجمع ما بين الأضراب التجاري والاقتصادي، والعمليات العسكرية التي كانت تستهدف القوات البريطانية والحركة الصهيونية في فلسطين، حيث استطاعت هذه الثورة ضرب اقتصاد الحركة الصهيونية من جانب، والتأثير على الموقف السياسي للحكومة البريطانية من جانب آخر، من خلال اصدار الحكومة البريطانية الكتاب الابيض عام 1939 الذي عدلت فيه الحكومة البريطانية من توجهاتها نحو إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين.

حيث تشير المادة الرابعة إلى عبارة وطن قومي يهودي، فتقول "بأن واضعي صك الانتداب الذي أدمج فيه تصريح بلفور، لا يمكن أن يكونوا قد قصدوا تحويل فلسطين إلى دولة يهودية خلافاً لإرادة العرب سكان البلاد"، ولذلك، فإن حكومة جلالته تعلن الآن بعبارات لا لبس فيها ولا إبهام أنه ليس من سياستها أن تصبح فلسطين دولة يهودية. أما المادة الخامسة فتقتبس فقرة من الكتاب الأبيض الصادر عام 1922 حول مفهوم الوطن القومي اليهودي، فتقول المادة "بأن الحكومة البريطانية تتمسك بذلك التفسير الذي يعتبر اليهود في فلسطين طائفة لها في الحقيقة مميزات قومية، غير أن ما قصد بترقية الوطن القومي اليهودي في فلسطين لا يعني فرض الجنسية اليهودية على أهالي فلسطين إجمالاً "

رابعاً: المعارك التي خاضها الشعب الفلسطيني ضد القوات البريطانية العصابات الصهيونية

لم يكن يمر أسبوع لم تقع فيه معركة كبرى بين أبناء الشعب الفلسطيني والقوات البريطانية، التي كانت تحشد لها السلطات البريطانية عدداً كبيراً من القوات، مزودة بالطائرات والدبابات والمصفحات الخفيفة والثقيلة، وفي المقابل كان يحشد المئات من المجاهدين والمناضلين، الذين يبدون أروع صور البسالة والفداء دون مبالاة بعدد العدو، أو فقدان التكافؤ فيما بينهم، وكانت الطريقة التي سار عليها

المجاهدون هي طريقة الكر والفر، وكان البدء منهم دائماً، حيث كانوا يهاجموا الدوريات ومراكز الشرطة والمستوطنات اليهودية والمعسكرات والمطارات والمحطات ، فتسارع القوات إلى حشد قواتها وتطويق المنطقة التي وقعت فيها المعركة(دروزه، 1984، ص 195). وكانت هناك مجموعة من المعارك التي وقعت بين المقاومة الفلسطينية وقوات الاحتلال البريطاني والعصابات الصهيونية خلال فترة الاحتلال البريطاني على فلسطين، كانت أهمها ما يلي:

1. معركة نور شمس 1936/6/21م

تصدى خمسون مناضلاً وبعض المتطوعين بقيادة " عبد الرحيم الحاج محمد " من القرى لقافلة يهودية ومعها قوة حماية بريطانية واستطاعوا تدمير 6 عربات يهودية والقوة البريطانية، كما تصدوا لقوة أخرى أُرسلت من نابلس، وتدخلت الطائرات البريطانية بالمعركة التي استمرت سبع ساعات، وأعلن الثوار عن استشهاد ثلاثة منهم، ومقتل خمسين جندي بريطاني وتدمير ثلاث مصفحات (السحار، 2008، ص191).

2. معركة الفند قومية

وقعت المعركة بتاريخ 1936/6/30م، وتعتبر من أهم معارك الثورة الفلسطينية عام1936، بقيادة البطلين المجاهدين "فرحان السعدي"، والشيخ "عطية عوض"، حيث تمكنت مجموعة مكونة من 100 من المجاهدين، على طريق جنين نابلس قرب قرية الفند قومية، من مهاجمة قافلة عسكرية بريطانية، أوقعت فيها أكثر من 30 قتيلاً، وتدمير مدرعة واستشهد خلالها ثلاثة من الثوار، وغادر الشيخ السعدي إلى شرق الأردن على أثر هذه العملية لجمع السلاح والمال لدعم الثورة (جرار، 1992ص206:205).

3. معركة بلعا

وقعت المعركة على الطريق بين نابلس وطولكرم بقيادة فوزي القاوقجي في تاريخ 1936/9/3، وكان قد قسم القاوقجي قواته إلى ثلاثة مجموعات للتصدي لقوافل القوات البريطانية، فقد بدأت المعركة في الثامنة صباحاً، حيث أطلق رجال الكمين النار على 20 سيارة قادمةً من حيفا، وحدثت مطاردة بين الانجليز والمقاتلين العرب، وفتحت الكمائن الأخرى النار على الانجليز، ووصلت إلى مكان المعركة قوات مدفعية ومدرعات، وتسع طائرات، واستمرت المعركة حوالي 12 ساعة، وفي نهاية المعركة اعترف قائد القوات البريطانية" بيرز" بمقتل ضابطين وجرح ثلاثة آخرين، ومقتل 14 مقاتلاً عربياً، وتوضح هذه المعركة مدى التخطيط والمفاجأة التي أربكت القوات الانجليزية، وعلى أثر تلك المعركة تم عزل" بيرز" وتعيين "ديل" مكانه (السحار،2008، ص192).

4. معركة صانور الأولى

تقع قرية صانور في منتصف الطريق تقريباً بين نابلس وجنين، وهي قائمة على تلةٍ مرتفعة، وتشرف على سهل واسع وتحيط بها الجبال من كل جانب، وفي أوائل شهر تموز وقعت معركة صانور الأولى، حيث تجمع عدد من شباب قرية صانور وقرية صير وبعض القرى المجاورة، وتوجهوا إلى منطقة "بيت ياروب "، تحت قيادة الحاج حسين، وكمنوا في التلال المشرفة على الشارع العام، بانتظار قافلة عسكرية

بريطانية ستمر من الطريق، وعندما مرت القافلة انهال عليها المجاهدون بالرصاص، واستمرت المعركة ست ساعات تقريباً، واستشهد في المعركة أثنين من المجاهدين، ولم تعلن القوات البريطانية عن خسائرها(جرار، 1992، ص 213).

5. معركة الياموني

قام الشيخ عطية أحد أتباع القسام في 1938/3/3م، ومعه أربعة فصائل عسكرية بتطويق مدينة جنين من جميع الجهات، والإغارة على مراكز الشرطة والجيش بالمدنية واستولوا على ما فيها من بنادق وذخيرة، ومهاجمة فصيل بريطاني متحرك على طريق نابلس – جنين، والانسحاب إلى الجبال، وقامت القوات البريطانية على أثر ذلك بتمشيط المنطقة بقوة كبيرة من القوات البريطانية مع إسناد من الطائرات، واستمرت المعركة من العاشرة صباحاً حتى حلول الظلام، واستطاع الثوار فتح ثغرة في الطوق والانسحاب منها، واشترك في المعركة 300 جندي بريطاني و9 طائرات، وادعى الانجليز أنهم قتلوا 60 مناضلاً وأسروا 16 أخرين، أما الثوار فقد اعترفوا باستشهاد تسعة من بينهم الشيخ عطية، وثلاثين من النجدات، وجرح عدداً كبيراً، ومقتل 70 جندي بريطاني في جبهة طولها كيلو متر، قاتل فيها الثوار قتالاً عنيفاً(السحار، 2008، ص 195).

وهكذا يتبين أن هناك تنوع كبير في أشكال وأساليب المقاومة الفلسطينية للاحتلال البريطاني والمشروع الصهيوني، فقد تنوعت أشكال وأساليب المقاومة الفلسطينية، واتخذت أشكالاً وأساليباً عديدة، منها المؤتمرات الوطنية الرافضة للاحتلال والهجرات اليهودية، والهبات والثورات الشعبية والإضراب ورفض التعامل مع حكومة الاحتلال البريطاني، بالإضافة إلى المعارك العسكرية والثورات المسلحة.

وقد تصاعدت المقاومة الفلسطينية تحت الانتداب البريطاني حسب تطور الأوضاع السياسية، وزيادة الهجرات اليهودية والتنكر البريطاني للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، من المسيرات والثورات والهبات، والاعتصامات الشعبية إلى المقاومة المسلحة والجهاد المقدس، من خلال تشكيل عدة خلايا ومجموعات تحمل السلاح في مواجهة السياسة البريطانية، والمشروع الصهيوني في فلسطين وبناء وطن قومي.

ورغم أن النضال الوطني الفلسطيني قد شابه في هذه المرحلة الكثير من علامات الضعف والوهن بسبب كثرة الخلافات السياسية والشخصية بين قادة الحركة الوطنية الفلسطينية في ذلك الوقت، وفشلهم في التصدي للمخطط البريطاني والصهيوني، إلا أنه لا يمكن إغفال الدور الوطني الكبير على المستوى السياسي والعسكري الذي قامت به الحركة والوطنية الفلسطينية في مواجهة المشروع الصهيوني رغم كل الصعوبات والخلافات وقلة الامكانيات.

المبحث الثالث:

المقاومة الفلسطينية بعد قرار التقسيم

رقم 181 عام 1947م

المطلب الاول: قرار التقسيم رقم 181 وإعلان الحرب.

المطلب الثاني: كتائب الفدائيين (مجموعات مصطفي حافظ).

المطلب الثالث: حركة القوميين العرب (كتائب الفداء العربي).

المبحث الثالث:

المقاومة الفلسطينية بعد قرار التقسيم رقم 181 عام1947م

خلال الفترة ما بين 1939 – 1945م وقعت الحرب العالمية الثانية، ودخل الفلسطينيون تلك الفترة وقد أنهكت قواهم وتشتتت قيادتهم السياسية بسبب الثورة، فقد اضطر الحاج أمين الحسني أن يهرب إلى العراق في تشرين الأول/ أكتوبر عام 1939، وتميزت هذه الفترة التي أعقبت الثورة الفلسطينية الكبرى وحتى صدور قرار التقسيم عام 1947م، بكثرة المبادرات الدولية ولجان التوفيق، كمبادرة من بريطانيا للخروج من المأزق الذي وصلت إليه الأمور الأمنية والسياسية في فلسطين، خاصة بعد سعى بريطانيا للانسحاب من فلسطين، وترك الأوضاع المشتعلة في فلسطين على حالها بدون إيجاد تسوية عادلة، لذلك سارعت بريطانيا رفع ملف القضية الفلسطينية للأمم المتحدة المنظمة، بهدف التخلص من الأزمة التي أحدثتها سياساتها في فلسطين.

المطلب الاول: قرار التقسيم رقم 181 وإعلان الحرب

جاء قرار التقسيم الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة عام1947م، لكي ينهي أخر فصول المؤامرة الدولية على فلسطين من خلال صدور القرار الأممي الذي يقسم أراضي دولة فلسطين، إلى دولتين عربية ويهودية، ويعطي الدولة اليهودية الأفضلية في المساحة والأماكن الجغرافية.

أولاً: قرار التقسيم 181

بعد أن أنهت بريطانيا مهمتها في فلسطين على أكمل وجه، وفق وعد بلفور وصك الإنتداب، من خلال تشجيع الهجرة الصهيونية بمختلف الطرق والوسائل، وتمليك الأرض لليهود وتدريبهم على السلاح والسماح لهم بتهريبه، ومساعدتهم في إقامة المشاريع، ومنحهم مجموعة من الامتيازات، في حين حرمت العرب سكان فلسطين الأصليين من كل ذلك.

فقد تذرعت بريطانيا بأن زمام الأمور قد أفلت من يدها، وذلك بعد انقضاء ثلاثين عاماً كدولة منتدبة على فلسطين، حيث وجهت وزارة الخارجية البريطانية رسالة إلى هيئة الأمم المتحدة في نيويورك بتاريخ 1947/4/2م، طالبت فيها إحالة القضية الفلسطينية إلى هيئة الأمم المتحدة لتتدبر الأمور، واجتمعت الهيئة العمومية للأمم المتحدة بتاريخ 1947/4/28م، وقررت إرسال لجنة United Nations Special Commission on Palestine واختصارها(U.N.S.C.O.P)، وذلك لتحقق في جميع الشؤون المتعلقة بالمسألة الفلسطينية، وتقديم المقترحات التي تراها ملائمة لحل هذه المسألة (جبارة، 1998، ص277).

وانعقدت الدورة الخاصة بالجمعية العامة للأمم المتحدة في 28 أبريل1947م، بحضور الهيئة العربية العليا ممثلةً للشعب الفلسطيني والوكالة اليهودية ممثلةً لليهود في فلسطين، وقررت الجمعية العامة

تكليف لجنة تحقيق دولية لدراسة الأوضاع في فلسطين، ورفع تقرير للجمعية العامة لدراسته، واتخاذ القرارات اللازمة على ضوئه (النتشة، آخرون، 1991، ص 71)، وقد وصلت اللجنة إلى فلسطين بتاريخ 1947/6/17م، بعد أن طافت في أوروبا وأماكن أخرى في العالم، وكانت اللجنة مؤلفة من ممثلين عن "استراليا، وكندا، وتشيكوسلوفاكيا، ويوغسلافيا، وغواتيمالا، والهند، وهولندا، وإيران، وبيرو، والسويد وأوروغواي"، حيث رفض الفلسطينيون مقابلتها، لأنها لم تضع في مخططاتها الاستقلال التام لفلسطين، وأن هدفها هو دراسة المشكلة الفلسطينية ووضع حلول لها (جبارة، 1998، ص277)، وقدمت اللجنة تقريرها بعد أن انتهت من أعمالها، وكان تقريرها مخيباً لآمال العرب، ومتحيزاً للحركة الصهيونية، وقد طالب التقرير تقسيم فلسطين إلى قسمين يقام على قسم دولة للعرب ويقام على القسم الثاني دولة لليهود (النتشة، آخرون، 1991، ص71).

وقد أوصى مشروع القرار 181 الدولة المنتدبة وجميع أعضاء الأمم المتحدة الآخرين " بتبني مشروع التقسيم مع اتحاد اقتصادي " وارتأى هذا المشروع أن تقوم بعد انتهاء الانتداب، دولة عربية مستقلة ودولة يهودية مستقلة مع حدود منصوص عليها، واستثنى القدس وضواحيها من أراضي الدولتين المقترحتين، على أن تصبح مدينة القدس كياناً منفصلاً، تديره الأمم المتحدة، تحت مظلة مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة، كما ارتأى المشروع أن ينظر" بعين العطف "في حينه " إلى ضم الدولتين إلى الأمم المتحدة (بن طلال،1981، ص35)، وبناءً على ذلك أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها المشئوم رقم (181)، في 1947/11/29م ، القاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، وحاز القرار على أغلبية الثلثين بضغط أمريكي ودعم روسي قوي، وأعطى القرار 54,7% من أرض فلسطين للدولة اليهودية (14400كم)، و44,8% للدولة العربية (11780كم)، ونحو 0,5 % لمنطقة القدس" التي وضعت تحت الوصاية الدولية " ولم تكن القوى الكبرى تملك أغلبية الثلثين في الجمعية العامة للأمم المتحدة، فقرر رئيس الجمعية مندوب البرازيل تأجيل الجلسة، وقام اليهود والأمريكان بحملة محمومة بمختلف الوسائل نجحت في زيادة الأصوات المؤيدة لقرار التقسيم (صالح ،2012، ص59).

وبعد صدور قرار لجنة التحقيق الدولية عن خطة تقسم فلسطين، أسرعت اللجنة السياسية للجامعة العربية بالرد عليه، وتم عقد مؤتمر عربي في مدينة صوفر في لبنان بتاريخ 1947/9/16م، وقررت الدول العربية إرسال مذكرة احتجاج إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وإلى الأمم المتحدة، وذكرت الدول العربية إن أي قرار يتخذ بشأن فلسطين لا ينص على قيام دولة عربية مستقلة فيها، فان ذلك سوف يؤدي إلى حدوث اضطرابات في منطقة الشرق الأوسط (جبارة، 1998، ص279)، وأعلنت بريطانيا أنها ستنسحب من في فلسطين في 1948/5/15م، وأنها ستتخلى عن مسؤولية الانتداب على فلسطين بعد صدور قرار التقسيم رقم 181، وكانت المعارك الضارية قد نشبت بين العرب بسلاحهم التقليدي واليهود بأسلحتهم الحديثة وتدريبهم القوي، وفي 1948/5/14م غادر المندوب السامي البريطاني فلسطين وانتهى الانتداب البريطاني رسمياً على فلسطين، وفي اليوم نفسه أعلن بن غوريون من تل أبيب قيام "دولة

إسرائيل" وألف حكومة مؤقتة، وسارعت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وعدد كبير من الدول الغربية إلى الاعتراف بها (النتشة، وآخرون، 1991، ص 73:74).

ثانياً: حرب عام1948

تعتبر حرب1948م، بداية تشريد الشعب الفلسطيني عن أرضه ووطنه الأصلي، فيما أصبح يعرف بمصطلح "النكبة" والتي تعتبر بمثابة نهاية فصل طويل من الصراع بين العرب واليهود بشأن امتلاك فلسطين، الأمر الذي يعني دخول الشعب الفلسطيني مرحلة جديدة من الكفاح والنضال السياسي والعسكري، من أجل استعادة حقوقه التاريخية والسياسية والدينية في أرض فلسطين.

فبعد دراسة خطة التقسيم قرر العرب المجتمعون رفض قبول قرار التقسيم ومحاربته، ومساعدة الشعب الفلسطيني مادياً ومعنوياً، ثم قرر مجلس الجامعة حشد الجيوش العربية، على حدود فلسطين وعدم تقدمها إلا إذا وصلت إلى اليهود مساعدات عسكرية أولاً، وإذا تعرض شعب فلسطين للخطر ثانياً، واتخذ العسكريون العرب قراراً بضرورة مساعدة الفلسطينيين عسكرياً بتقديم الخبراء والأسلحة والمتطوعين العرب، وقد احتجت بريطانيا على هذا القرار، فألغى العرب قرارهم هذا (جبارة، 1998، ص280)، وعقدت اللجنة السياسية للجامعة العربية عدة اجتماعات وذلك للتخطيط لإيجاد عمل لدخول الجيوش العربية إلى فلسطين، ولكن قبل دخول الجيوش العربية النظامية دخل المتطوعون فلسطين، وقد أشرفت الجامعة العربية على ذلك، وشكلت فرق جهادية للدفاع عن فلسطين كان أهمها ما يلي:(جبارة، 1998، ص 284:285)

1. جيش الإنقاذ

كان أول عمل قامت به اللجنة العسكرية التابعة للجامعة العربية أن نادت بتطوع الشباب العربي للانخراط بجيش التحرير وأسمته (جيش الإنقاذ)، وكان تحت قيادة طه الهاشمي وإسماعيل صفوت وفوزي القاوقجي، وقسّم هذا الجيش إلى الأفواج التالية:

- فوج اليرموك الأول: قائده محمد صفا، (سوري الجنسية)، مهمته كانت في جنين وبيسان.
- فوج اليرموك الثاني: قائده أديب الشيشكلي، (سوري الجنسية)، وكانت وجهته صفد وعكا والناصرة.
- فوج اليرموك الثالث: قائده عبد الحميد الراوي، (عراقي الجنسية)، وكانت مهمته رام الله والقدس.
- فوج القادسية: قائده مهدي صالح العاني، عراقي الجنسية، وكانت وجهته رام الله وباب الواد وأصبح يتبع القاوقجي.
- فوج حطين: قائده مدلول عباسي، (عراقي الجنسية)، وكانت مهمته في نابلس وطولكرم.
- فوج أجنادين قائده الرئيسي ميشيل العيسى (فلسطيني الجنسية) وكانت مهمته يافا.
- فوج العراق: قائده المقدم عادل نجم الدين، (عراقي الجنسية)، وكانت مهمته أيضاً في يافا.

- فوج الدروز: قائده شكيب عبد الوهاب(درزي) وكانت مهمته في الجليل وشفا عمرو، وقد جاء هؤلاء المتطوعون من مختلف الدول العربية المجاورة ومن المناطق الإسلامية الأخرى، وهدفهم الدفاع عن فلسطين، والاستشهاد في سبيل الله، وقد انضم كثير من الفلسطينيين إلى هؤلاء المتطوعين العرب.

2. جمعية إنقاذ فلسطين

تشّكلت جمعية إنقاذ فلسطين من بين قيادات في الجيش العراقي بتاريخ1947/12/7م، وكانت تضم مجموعة من ضباط الأركان العراقيين والمتطوعين، حيث بلغ عدد المتطوعين فيها حوالي 15 ألف شخصاً شكلوا عدة أفواج وأعطوها أسماء تاريخية، مثل القادسية والحسين وغيرها، وقد وافقت عليها وزارة الخارجية في بغداد وانضم أعضاؤها للجنة العسكرية بدمشق، لكن ألغيت هذه الجمعية لنشاطها القوي، وقامت الحكومة العراقية بتشكيل جمعية بديله عنها أسمتها الجبهة المتحدة لإنقاذ فلسطين (جبارة، 1998، ص286)، وبعد قرار التقسيم وقعت العديد من المعارك بين القوات العربية والعصابات الصهيونية، فكانت معركة باب الواد عام 1948م، في مدينة القدس، حيث كان الهدف منها إحكام السيطرة على مدينة القدس من خلال الاحتفاظ بقرية باب الواد التي كانت تشكل ممراً هاماً للقدس، فمن أجل السيطرة على هذه القرية، ووقعت العديد من العمليات العسكرية بين المقاتلين العرب وقوات الخاصة الصهيونية، عند مرور القوافل الصهيونية، حيث تكبد العدو الصهيوني في عمليات باب الواد خسائر فادحة وقاسية بلغت 47 قتيلا و15 جريحاً في الفترة الواقعة ما بين 1-22مارس 1948م، و300 قتيل بينهم قائد القوة الصهيونية المهاجمة، وخلال الفترة الواقعة ما بين 10-13 مايو 1948م، 266 قتيلاً و500جريح وستة أسرى في 25 أيار مايو، لقد خسرت القوات الصهيونية في معارك باب الواد ضعف ما خسرته في جميع أنحاء فلسطين، كما صرح بذلك (بن غوريون) في الكنيست في 11 يونيو 1949م (أبو قاسم، 2009، ص9:10).

وهكذا نخلص أن فلسطين وشعبها تعرضت لمؤامرة دولية شاركت فيها كل القوى الدولية الكبرى بداية من بريطانيا العظمى التي أصدرت وعد بلفور وضمنته في صك الانتداب البريطاني علي فلسطين، وعملت من خلال انتدابها علي فلسطين تسهيل عمليات الهجرة اليهودية المنظمة لفلسطين، وسهلت لليهود الحصول على الأراضي وإقامة المشاريع الاقتصادية فيها بهدف ضمان قيام وطن قومي لليهود فيها يخالف كل الحقائق التاريخية والحضارية، وكان للولايات المتحدة الأمريكية دوراً كبيراً في ضمان تمرير قرار التقسيم في الجمعية العامة للأمم المتحدة من خلال الضغط والابتزاز السياسي لكثير من الدول وسفرائها، ويتضح أيضاً أن المقاومة الفلسطينية والمتطوعين العرب والمسلمين قد ساهموا في الدفاع عن فلسطين على قدر الإمكان، وأن الدول العربية لم تقم بجهدً حقيقي في الدفاع عن فلسطين، الأمر الذي نتج عنه تشريد الشعب الفلسطيني وسيطرة الجماعات اليهودية على أكثر من الأراضي التي منحها لها قرار التقسيم.

المطلب الثاني: كتائب الفدائيين (مجموعات مصطفى حافظ)

بعد قيام ثورة يوليو 1952م في مصر وصل إلى قطاع غزة ضابط مصري شاب، هو "الرائد مصطفى حافظ"، لكي يتولى مهمة مكتب المخابرات والاستطلاع خلف خطوط العدو في الأراضي المحتلة من فلسطين، وقام "مصطفى حافظ" بنشاط مكثف وملحوظ لتجهيز المتطوعين وتدريبهم، حيث تم إعداد العشرات منهم للقتال خلال أشهر معدودة، وكان معظم المتطوعين من ثوار الثورة الفلسطينية الكبرى التي وقعت 1936 والمقاتلين في حرب 1948 م، حيث كانت لهم الدراية الكافية بمسالك الطرق للوصول إلى الأهداف الحيوية للعدو الإسرائيلي (أبو قاسم، 2009، ص 40)، وكانت نواة القوة الفدائية الجديدة المعروفة شعبياً " الفدائيين " مجموعة من الفلسطينيين الذين استخدمتهم الاستخبارات العسكرية المصرية في تنفيذ عمليات استطلاع غير مسلحة داخل إسرائيل منذ العام 1949م، فقد تسارعت عملية تجنيد الفدائيين، وجرى التدريب الأساسي لعناصر " الفدائيين " في غزة، واستكمل بتدريب متقدم في معسكرات الحرس الوطني في مصر (مقابلة مع، عبد الله الأفرنجي،2015/11/29).

وتمت تسمية عدد من الضباط النظاميين ومن ضباط الصف من الجيش المصري كي تتولي قيادة " الفدائيين، وقد تم تحول الفدائيين إلى الكتيبة 141، وبعد تأليف الكتيبة 141، تصاعدت العمليات الفدائية تصاعداً كبيراً، فأحصى الجيش الإسرائيلي 180 هجوماً (إطلاق نار، زرع ألغام، نصب كمائن) وقد توصلت إسرائيل إلى استنتاج أنها على وشك هجوم وشيك، في ضوء صفقة السلاح المصرية – التشيكية (صايغ، 2002، ص121)، ولقد اتخذ العمل الفدائي في تلك الفترة المرحلة الهامة أشكالاً متعددة، ففي بعض الأحيان كان الانطلاق يتم جماعياً، وأحيانا أخرى في شكل ضربات متفرقة، وأحياناً كان يتم دخول فدائيين إلى الأرض المحتلة لمجرد الاستطلاع على مواقع العدو، وقد اعترفت إسرائيل في مناسبات عديدة بخطورة الأعمال الفدائية على إسرائيل، وبلغ الأمر حد الشكوى لمجلس الأمن الدولي، ومن جهة أخرى استطاعت أعمال الفدائيين أن تشكل خطراً كبيراً على الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في النقب، وأصبحت قضية العمل الفدائي إحدى قضايا إسرائيل اليومية، وردت اسرائيل على هذه العمليات الفدائية بشن العديد من الغارات الجوية على مخيمات اللاجئين في قطاع غزة، التي اوقعت العديد من الشهداء والجرحى.

وخلال السنوات الأولى أدت العمليات الفدائية المنطلقة من قطاع غزة إلى سقوط عدد من الإسرائيليين، ففي عام 1951م، قتل26 مستوطن إسرائيلي، وفي 1952م، قتل 48، وفي عام 1953م، قتل 38، وفي عام 1954م قتل 50 إسرائيلي، وبذلك يكون قد قتل 162 مستوطن إسرائيلي خلال أربع سنوات، بمعدل 40–41 قتيلاً سنوياً، هذا في مقابل 500 شهيد من المتسللين والفدائيين سنوياً (السنوار، 2003، ص33). وقد استشهد "مصطفي حافظ" يوم1956/7/11م، نتيجة انفجار طرد ملغوم أرسلته المخابرات الإسرائيلية عن طريق عميل مزدوج (صالح، 2012، ص76).

المطلب الثالث: حركة القوميين العرب (كتائب الفداء العربي)

أسس جورج حبش وهاني الهندي مع آخرون" كتائب الفداء العربي " في آذار/مارس1949م، بهدف الانتقام لهزيمة 1948م في فلسطين وخلال هذه الفترة تمكن جورج حبش وبعض أنصاره من الفوز في انتخابات اللجنة التنفيذية لجمعية العروة الوثقى في الجامعة الأمريكية في بيروت، وكانت قد تأسست كجمعية أدبية في أوائل الثلاثينات، ثم تحولت إلى سياسية قومية، واقترح على أعضاء اللجنة التنفيذية إنشاء منظمة قومية سرية فأنشؤوا حركة القوميين العرب عام 1951(عدوان، 2010، ص 19).

وتُعتبر حركة القوميين العرب من أهم المنظمات الحزبية العربية، التي تميزت عن نظائرها على الصعيد الفكري والأهداف السياسية، حيث استحوذت القضية الفلسطينية على النصيب الأكبر من فكر وممارسة الحركة (الفقعاوي، 2011، ص31)، وأنشأت حركة القوميين العرب بعد ذلك هيئة مقاومة الصلح مع " إسرائيل " وكانت الخطوة التالية في النشاط الجماهيري بعد (العروة الوثقى وكتائب الفداء العربي)، والتي حددت مهمتها في مسألة الصراع مع العدو الصهيوني كمسألة مركزية من خلال نشر مجلة جماهيرية تناضل ضد الاعتراف بالعدو والصلح معه، وضد توطين أو إسكان اللاجئين الفلسطينيين وتدعو إلى التمسك بعودتهم لوطنهم (مصطفي، 2000، ص217)، وتعتبر كتائب الفداء العربي منظمة سرية شبة عسكرية تابعة لحركة القوميين العرب، نذرت نفسها لتحرير فلسطين، وامتلك أعضاؤها فكرة الثأر والانتقام (أبو عمرو، 1987،ص128).

وأعلنت حركة القوميين العرب عن أولى عملياتها العسكرية داخل فلسطين المحتلة، وذلك عبر منظمة " أبطال العودة " الفدائية الممولة والمدربة من قبل جيش التحرير الفلسطيني، ودعت الحركة منظمة التحرير إلى تبني العمل الفدائي ودعمه، وباعتبارها الجهة الفلسطينية الوحيدة القادرة على الاضطلاع بهذا الدور (ابراش، 1987، ص 1969)، وكان الكفاح المسلح وشعار الثأر هما الحلم الذي ظل يراود الحركة خلال منهجها المركزي منذ نشأتها، ولذلك جندت طاقاتها وجهودها للحفاظ على القضية الفلسطينية ،وأسهمت نشرات الثأر والرأي والوحدة والحرية، والكتب والكراسات التي كانت تصدر عن حركة القوميين العرب في بلورة الشعور القومي، فالعمل في دائرة الكفاح المسلح والعمل في مجال النضال السياسي كانا يسيران في خطين متكاملين، وكانت الكلمة الداعية والمقالة السياسية تعانق البندقية وتتقدم عليها مرات، وكانت حركة القوميين العرب تزداد انتشاراً إلى جانب انتشار الأفكار الناصرية في الأقطار العربية(شلاش،2004 ، ص249).

وعليه يمكن القول أن رغم النكبة والتشتت والمؤامرة التي تعرض لها الشعب الفلسطيني بعد قرار التقسيم رقم 181 وطرده من أرضه ووطنه، إلا أن الشعب الفلسطيني حاول تنظيم نفسه في مجموعات عسكرية صغيرة، بهدف مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، تمثلت في مجموعات الفدائيين تحت قيادة الاستخبارات العسكرية المصرية بقيادة الضابط "مصطفى حافظ" التي نفذت العديد من العمليات الفدائية

ضد المصالح والأهداف الإسرائيلية التي كان لها أثر كبير على ضرب الأمن والاستقرار في الكيان الإسرائيلي الجديد، وبالإضافة إلى دور مجموعات الفداء العربي التابعة لحركة القومين العرب، حيث كانت سباقة في الكفاح المسلح ومقاومة الاحتلال الإسرائيلي بعد النكبة، وكانت تنطلق من أفكار قومية عربية والتي نفذت العديد من العمليات المسلحة.

خلاصة

بعد أن استعرضت الدراسة خلال هذا الفصل مفهوم المقاومة في القانون الدولي والمواثيق الدولية، ومفهوم الاستقلال الوطني وأشكال وأساليب المقاومة الفلسطينية للاحتلال البريطاني والغزو الصهيوني، وتناولت أيضاً أشكال وأساليب المقاومة الفلسطينية بعد النكبة، وفي ضوء ما سبق يمكن أن نخلص للنتائج التالية:

أن أفراد المقاومة المسلحة أو الأنصار هم عناصر لا ينتمون إلى أفراد القوات المسلحة النظامية، لكنهم يأخذون على عاتقهم القيام بالمقاومة والدفاع عن المصالح الوطنية أو القومية ضد أي قوى أجنبية محتلة، ويقصد بالمقاومة والحركات المنضمة لها بأنها عبارة عن منظمات شعبية، أخذت على عاتقها مهمة تحرير شعوبها وأوطانها من الاحتلال الأجنبي.

تعترف أحكام القانون الدولي المعاصر بحق كل الشعوب في مقاومة العدوان والاحتلال، وأن المقاومة للاحتلال الأجنبي هي عمل مشروع، وفق ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، وحق تقرير المصير هو حق شرعي مكفول حسب ميثاق الأمم وقواعد القانون الدولي العام، حيث تنص الفقرة الثانية من المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة "انماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس مبدأ احترام وتساوي الشعوب وحقها في تقرير المصير".

لم يدخر الشعب العربي الفلسطيني جهداً في مقاومة الاحتلال البريطاني والمشروع الصهيوني في فلسطين، فقد مارس كل أشكال وأساليب المقاومة في سبيل الدفاع عن أرضه وحقوقه المهددة بالخطر بسبب وعد بلفور المشئوم والهجرة اليهودية لفلسطين.

اتخذت المقاومة الفلسطينية في البداية الطابع الشعبي السلمي، ومن ثمّ انتقلت للعمل العسكري بعد فشل الجهود السلمية في تغيير السياسة الرسمية البريطانية، وأن المؤامرة الدولية على فلسطين قد أحكمت من خلال قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم181، القاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين، عربية ويهودية، وأن بريطانيا العظمى تتحمل المسؤولية المباشرة والكاملة عن نكبة الشعب الفلسطيني وتشريده من أرضه ومعاناته المستمرة منذ 1917 وحتى الوقت الراهن.

تتحمل الأنظمة العربية الموجودة في ذلك الوقت جزء من المسؤولية السياسية والأخلاقية عن ضياع فلسطين وتشريد شعبها، رغم محاولاتهم التظاهر بالدفاع عن فلسطين من خلال إرسال بعض القوات في عام 1948م، ومن جهة أخرى تركت حرب 1948 الشعب الفلسطيني بدون قيادة سياسية، ورغم ذلك ظهرت بعض المجموعات الفلسطينية الفدائية خلال الفترة من 1948- 1965 مثل" مجموعات مصطفى حافظ"، كتائب الفداء العربي" التي حاولت العمل على عدم تمكن المشروع الصهيوني من الاستقرار، من خلال القيام بعمليات تسلل للأراضي المحتلة عام 1948 والقيام بعملية عسكرية، من زرع ألغام، ونسف مباني، وإقامة كمائن، نتج عنها قتل العديد من الجنود والمستوطنين اليهود، وتكبيد الاقتصاد الإسرائيلي خسائر فادحة.

الفصل الثاني:
مفهوم المقاومة في الفكر السياسي لدى منظمة التحرير الفلسطينية

المبحث الأول: مفهوم المقاومة لدى منظمة التحرير الفلسطينية

المبحث الثاني: مفهوم المقاومة لدى التنظيمات اليسارية الفلسطينية

المبحث الثالث: مفهوم المقاومة لدى التنظيمات القومية البعثية الفلسطينية

الفصل الثاني:

مفهوم المقاومة في الفكر السياسي لدى منظمة التحرير الفلسطينية

لا يختلف تصور الفكر السياسي الوطني الفلسطيني العام للصراع الدائر في المنطقة العربية – من المنظور الاستراتيجي الشمولي – عن التصور القومي العربي، باعتبار الصراع هو صراع وجود بين الأمة العربية والمشروع الصهيوني الإسرائيلي في المنطقة، ورغم ذلك نجد في الفكر السياسي الفلسطيني ثلاثة تيارات رئيسية، يمتلك كل منها تصوره الخاص للصراع في إطار التصور العام:

التيار الأول: هو التيار القومي وتمثله منظمة الصاعقة وجبهة التحرير العربية، وهذا التيار يمثل امتداداً للفكر القومي لحزب البعث العربي الاشتراكي في الساحة الفلسطينية.

التيار الثاني: وهو التيار الوطني الفلسطيني، والذي تمثله تحديداً حركة فتح، وقد بنى تصوراته باعتبار المرحلة مرحلة تحرر وطني، ونأى بنفسه عن الخوض في متاهات الصراعات المذهبية أو الحزبية، وأعطى الأولوية للنضال الوطني الفلسطيني، دون أن يقطع صلته بالنضال القومي العربي.

والتيار الثالث: ويمثل وجهة النظر الماركسية اللينينة، ويجسده في الساحة الفلسطينية على الخصوص الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، ورغم أن هذا التيار يعتبر أن المرحلة مرحلة تحرر وطني، إلا أنه يثير قضايا الصراع الطبقي والمجتمعي ويرفض الفصل بين قضايا النضال الفلسطيني وقضايا النضال التحرري العربي.

بالإضافة إلى التيار الديني، والذي يعتبر التيار الرابع من تيارات الفكر السياسي الفلسطيني، والذي لا ينظر إلى الصراع ليس كصراع سياسي أو عسكري وحسب، وإنما كصراع حضاري بكل معنى الكلمة، صراع بين المسلمين واليهود، وهو من وجهة نظر هذا التيار امتداد للحروب الدينية والغزوات الصليبية، ويرى أصحاب هذا التيار أن الصراع أزلي إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، ويمثله في الساحة الفلسطينية، كل من حركتي حماس والجهاد الاسلامي.

وستستعرض الدراسة في هذا الفصل مفهوم المقاومة لدى منظمة التحرير الفلسطينية، ومفهوم المقاومة لدي التنظيمات اليسارية والقومية الفلسطينية، لبيان عوامل الاتفاق والاختلاف حول مفهوم المقاومة في الفكر السياسي لدى منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها.

المبحث الأول:

مفهوم المقاومة لدى منظمة التحرير الفلسطينية

المطلب الاول: نشأة منظمة التحرير الفلسطينية.

المطلب الثاني: مفهوم المقاومة في الفكر السياسي.

لدى منظمة التحرير الفلسطينية.

المطلب الثالث: التشكيلات العسكرية التابعة للمنظمة.

وأبرز العمليات العسكرية.

المبحث الأول:

مفهوم المقاومة لدى منظمة التحرير الفلسطينية

شكلت ولادة منظمة التحرير الفلسطينية، انعطافه هامة في مسيرة القضية الفلسطينية، وفي الحياة السياسية للشعب الفلسطيني (الشعيبي، 1975، ص208)، وتمثل منظمة التحرير إحدى حركات التحرر المعاصرة التي ارتقت بالمقاومة المسلحة الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي، حتى أصبحت هذه المنظمة رمزاً للإصرار والصمود، خاصةً أنها نشأت خارج أراضيها المحتلة مّما شكل منها شكلاً فريداً ومتميزاً بين حركات التحرر الوطني في العالم (فرج، 1998، ص9).

المطلب الاول: نشأة منظمة التحرير الفلسطينية

ولدت منظمة التحرير الفلسطينية في إطار رسمي عربي، وجاءت نشأتها صعبة وعسيرة وتظافرت فيها عدة عوامل موضوعية متعددة مكنت المنظمة أن تنطلق بالنهاية، ولا شك أن النضال الوطني الفلسطيني لم يبدأ بقيام منظمة التحرير الفلسطينية، وإن كان قد تجذر بوجودها، فقد شهدت فلسطين خلال الأعوام الممتدة بين 1919 عام 1936 سبعة مؤتمرات وطنية، سميت بأرقامها الأول والثاني ... حتى السابع (كريشان، 1986، ص13). ولم يكن ميلاد المنظمة أمراً مفاجئاً لأن جملة من القوى والأحداث كانت تدفع في هذا الاتجاه، وذلك بهدف تمكين الشعب الفلسطيني من المساهمة في تحرير أرضه، وبناء كيانه السياسي (الموسوعة الفلسطينية، ق2، ج3، ص916).

وجاءت فكرة إنشاء منظمة التحرير خلال عقد مؤتمر القمة العربية الذي دعا إليها الرئيس جمال عبد الناصر عام 1964م، لبحث الأخطار التي تواجه الأمة العربية عامة، ولمواجهة مشروع إسرائيل بتحويل مياه نهر الأردن، وفي أثناء انعقاد هذا المؤتمر ، كلف مجلس الملوك والرؤساء العرب أحمد الشقيري* ممثل فلسطين لدى جامعة الدول العربية،– بناء على توصية من العراق ومصر–، بالاتصال بالشعب الفلسطيني والدول العربية بغية إقامة القواعد السليمة لإنشاء الكيان الفلسطيني، وذلك بهدف تمكين الشعب الفلسطيني من تحرير أرضه ووطنه وتقرير مصيره(جبارة، 1998، ص340)، وفي الثامن والعشرين من شهر أيار/مايو 1964م، عقد المجلس الوطني الفلسطيني الأول الذي أعلن قيام منظمة التحرير الفلسطينية "م. ت. ف" بحيث تكون هذه المنظمة مسئولة عن حركة الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل تحرير ووطنه، وذلك في جميع الميادين التنظيمية والسياسية والمالية، وسائر ما تتطلبه قضية فلسطين على الصعيدين العربي والدولي، وبحيث يكون الفلسطينيون جميعاً أعضاء طبيعيين في" م. ت. ف " والشعب الفلسطيني هو القاعدة الكبرى لهذه المنظمة (سخنيني، 1972، ص19). وقد أعلن أحمد

* أحمد الشقيري (1908 - 25 فبراير 1980) سياسي فلسطيني بارز، أول رئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية، كما ارتبط أسمه بتكوين جيش التحرير الفلسطيني، والده هو أسعد الشقيري مفتي الجيش الرابع العثماني. اختير في المملكة العربية السعودية ليشغل منصب وزير الدولة لشؤون الأمم المتحدة، ثم عين سفيراً دائماً للسعودية في الأمم المتحدة. وكان نشاط الشقيري أثناء فترة عمله بالأمم المتحدة مركزاً حول الدفاع عن القضية الفلسطينية وقضايا المغرب العربي. تم تكليف الشقيري من مؤتمر القمة العربي 1964 (القاهرة) بالاتصال بالفلسطينيين وكتابة تقرير عن ذلك يقدم لمؤتمر القمة العربي التالي، فقام أحمد الشقيري بجولة زار خلالها الدول العربية واتصل بالفلسطينيين فيها، وأثناء جولته تم وضع مشروعي الميثاق القومي والنظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية.

الشقيري قيام المنظمة من خلال التصريح التالي: "أعلن بعد الاتكال على الله، وبسم المؤتمر العربي الفلسطيني الأول المنعقد في مدينة القدس في يوم السادس عشر من محرم 1384هـ الموافق الثامن والعشرون من مايو 1964م قيام منظمة التحرير الفلسطينية قيادة معبئة لقوى الشعب الفلسطيني لخوض معركة التحرير، ودرعاً لحقوق شعب فلسطين وأمانيه وطريقاً للنصر"(كريشان، 1986، ص 12).

وهنا يمكن للباحث تسجيل ملاحظة: أن هذا المؤتمر الذي أعلن فيه الشقيري قيام منظمة التحرير الفلسطينية ليس المؤتمر الوطني الفلسطيني الأول، وإنما هو المؤتمر الثامن، لأن هناك سبع مؤتمرات وطنية فلسطينية عقدت في الفترة ما بين عام 1919–1936، وهذا خطأ تاريخي وقعت فيه قيادة المنظمة بتسمية هذا المؤتمر الأول.

وهنا يتضح أن إعلان قيام منظمة التحرير الفلسطينية من قبل أحمد الشقيري رئيس المؤتمر، جاء في ظل فترة عانى فيها الشعب الفلسطيني من غياب القيادة السياسية بعد النكبة، والذي أكد من خلاله الشقيري أن هذا الكيان يأتي إيماناً بحق الشعب الفلسطيني في وطنه وتحقيقاً لإرادته وتصميمه على خوض معركة تحرير وطنه، وتمتعت منظمة التحرير الفلسطينية منذ نشأتها بتأييد الشعب الفلسطيني، واستطاعت بفضل جهودها السياسية والعسكرية أن تحظى باعتراف العالم كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني عام 1974.

المطلب الثاني: مفهوم المقاومة لدى منظمة التحرير الفلسطينية

كانت فكرة إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، تعبيراً عن فكرة الصمود التحدي، وتجسيداً للمقاومة والنضال الوطني الفلسطيني، بهدف إيجاد كيان سياسي فلسطيني لأول مرة يعبر عن آلام وطموح الشعب الفلسطيني، في مواجهة محاولات إسرائيل وبعض الأقطار العربية انكار الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني.

أولاً: مفهوم المقاومة والتحرير في الميثاق القومي

أقر المؤتمر الفلسطيني الأول "بعد النكبة" الذي انعقد في مدينة القدس، في الثامن والعشرين من أيار 1964م إعلان منظمة التحرير الفلسطينية، وصادق على الميثاق القومي الفلسطيني والنظام الأساسي لمنظمة التحرير، واحتوى الميثاق القومي على مقدمة وتسع وعشرين مادة متسلسلة، واستهل الميثاق، كما جرت العادة على آية " بسم الله الرحمن الرحيم " وبعد الاستهلال وردت عبارة " نحن الشعب الفلسطيني " وليس " نحن ممثلي الشعب الفلسطيني السليب، وتحدثت مواد قليلة فيه عن عزم الشعب الفلسطيني على متابعة النضال، الذي آمن بعروبته وبحقه في استخلاص وطنه وتحقيق حريته وكرامته، استناداً إلى حق الدفاع عن النفس واسترداد الوطن الفلسطيني (حوراني، 1980، ص 37:28)، وأكدت المواد السبع الأولى من هذا الميثاق، على عروبة فلسطين وحق تقرير الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وأصالة الشخصية الفلسطينية، وتناولت المواد الثامنة وحتى الثانية والعشرين" العقيدة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية"

التـي أكـدت أن الفلسـطينيين جبهـة وطنيـة واحـدة لهـم ثلاثـة شـعارات: الوحـدة الوطنيـة، والتعبئـة القوميـة، والتحرير، وأكد الميثاق على الإيمان بالوحدة العربية من أجل التحرير، واعتبر تحرير فلسطين واجب قومي (فرج، 1998، ص85).

وكان أهم ما ورد في الميثاق القومي، هو تحديد سلطات المنظمة الناشئة على الأراضي الفلسطينية. فقد جاء في المادة الرابعة والعشرون من الميثاق" ألا تمارس هذه المنظمة أي سيادة إقليمية على الضفة الغربيـة ولا قطـاع غزة، ولا منطقـة الحمـة، وسيكون نشـاطها علـى المسـتوى القومي الشـعبي فـي الميـادين التحريرية والتنظيمية والمالية، وقد خلا الميثاق القومي تماماً من أي نص على الاستقلال الفلسطيني أو أي إشارة إليه، وقد أغفل الميثاق القومي الاستقلال الوطني، وأغفل حتى استقلال منظمة التحرير (أبو نحل، آخرون، 2012، ص 44:46)، أما على الصعيد الدولي فقد أوضحت المادة السادسة عشر " إن تحرير فلسطين من ناحية دولية هو عمل دفاعي تقتضيه ضرورة الدفاع الشرعي عن النفس كما ينص عليه ميثـاق الأمـم المتحـدة " وأكـد الميثـاق علـى رفـض الشـعب الفلسـطيني لقـرار التقسـيم181 الصـادر عـام 1947م، ووعد بلفور، وصك الانتداب البريطاني الذي أقرته عصبة الأمم وما ترتب عليهما.

أما بخصوص الحركة الصهيونية فقد اعتبر الميثاق القومي: أن الحركة الصهيونية حركة استعمارية في نشوئها وعدوانية وتوسعية في أهدافها، وعنصرية في تكوينها، أنانية بمراميها ووسائلها، وأن إسرائيل بالتالي ركيزة للاستعمار الغربي، ومصدر دائم للقلق والاضطرابات في الشرق الأوسط خاصة وللأسرة الدولية عامة (الحمد، وآخرون، 1999، ص 328).

وهنا نلاحظ أن الميثاق القومي خلا من التأكيد على الاستقلال الوطني، أو القرار الوطني المستقل، فلم يؤكد الميثاق على الكفاح المسلح أو النظرية الثورية التي يتبناها في طريقه لتحرير فلسطين، فقد تم الاتفاق على أن تتولى القيادة العربية مسؤولية تحرير فلسطين، على أن تكون منظمة التحرير جزءاً من الاستراتيجية العربية وليست منفصلة عنها، مما فتح الباب أمام الفصائل وحركات المقاومة الفلسطينية بأن تشن هجومها على منظمة التحرير ورئيسها "أحمد الشقيري" ، على اعتبار أن المنظمة بهذا الميثاق وهذه القيادة هي جزء من النظام السياسي العربي المتقاعس عن تحرير فلسطين، والذي كان سبباً في تمكين المشروع الصهيوني من السيطرة الكاملة على كل الأرض الفلسطينية، الأمر الذي ساهم في تقديم الشقيري استقالته وتولي فصائل المقاومة الفلسطينية قيادة المنظمة، وتغيير ميثاق المنظمة من الميثاق القومي للوطني الذي أكد على البعد الوطني للنضال الفلسطيني.

ثانياً: مفهوم المقاومة في الميثاق الوطني الفلسطيني

تزعّمت حركة فتح المطالبة بتجديد منظمة التحرير في أعقاب هزيمة1967م وتنحية الشقيري، ورفعت شعار إبدال " ثوار المكاتب " بقادة " الكفاح المسلح " وأضحت تلك الفكرة تنال موافقة ودعم الرئيس

جمال عبد الناصر، الذي أعتبر حركة فتح أقدر الحركات الفلسطينية وأخلصها لتولى قيادة المنظمة (أبو نحل، آخرون، 2012، ص145)، وعقب سيطرة فصائل المقاومة الفلسطينية على منظمة التحرير الفلسطينية، تم تغيير ميثاقها في الاجتماع الرابع للمجلس الوطني الفلسطيني في عام 1968م، وذلك لكي ينسجم مع الإجماع الوطني ومذهبه الثوري، الساعي إلى تحرير فلسطين من خلال حرب الشعب طويلة الأمد (المواد 8–10)، وغدت المنظمة بهذا الشكل والتكوين مستقلة إلى حدٍ كبير عن السيطرة المباشرة من أيّة حكومة عربية، وعلى العكس من الميثاق القومي، جاء الميثاق الوطني لكي يؤكد على الاستقلال الوطني، فقد أبرز الميثاق الوطني الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني، باعتباره شعباً يناضل من أجل حقوق سياسية، ويتمتع بكافة المقومات التي تؤهله لكي يحصل على الحرية والاستقلال، دون إغفال البعد القومي للقضية الفلسطينية.

ويعتبر الميثاق الوطني الذي صدر عن الدورة الرابعة للمجلس الوطني عام1968، ميثاقاً جديداً، فهو ليس مجرد تعديل على الميثاق القومي، فقد حذفت منه مواد وأضيفت عليه مواد أخرى، وتغيرت أساليب واستراتيجية الكفاح الفلسطيني، فنصت المادة التاسعة من الميثاق الوطني نصاً صريحاً بأن الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، وهو بذلك استراتيجية وليس تكتيكا، وأكدت المادة السادسة والعشرون على أن منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة لقوى الثورة الفلسطينية، ومسؤولة عن حركة الشعب العربي الفلسطيني في نضاله من أجل تحرير وطنه، والعودة إليه، وحق تقرير المصير(فرج، 1998، ص86). وقد ترافق ذلك مع تغليب حضور الطبقات الشعبية والتيارات السياسية على تكوين المجلس الوطني الفلسطيني بعد صعود فتح وفصائل المقاومة للمنظمة، بعد ما كان يسطر عليه الوجهاء الأعيان من أبناء العائلات الكبرى، الأمر الذي أدى إلى تغيير البنية الاجتماعية والسياسية للمجلس الوطني.

ونصت المادة السادسة على اعتبار اليهود الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين وحتى بدء الغزو الصهيوني لها أنهم فلسطينيون، ونصت المادة الثامنة على أن المرحلة التي يعيشها الشعب الفلسطيني هي مرحلة الكفاح الوطني لتحرير فلسطين، لذلك فإن التناقضات بين القوى الوطنية الفلسطينية هي نوع من التناقضات الثانوية التي يجب أن تتوقف لصالح التناقض الأساسي، بين الصهيونية والاستعمار من جهة، وبين الشعب الفلسطيني من جهةٍ ثانية (أبوقاسم،2009، ص314:315)، وأكدت المادة العاشرة: على أن العمل الفدائي يشكل نواة حرب التحرير الشعبية الفلسطينية وهذا يقتضي تصعيده وشموليته وحمايته وتعبئته من كافة الطاقات الجماهيرية، ونصت المادة الحادية عشرة: على أن يكون للفلسطينيين ثلاثة شعارات: الوحدة الوطنية والتعبئة القومية والتحرير، وهي نفس الشعارات التي كانت موجودة بالميثاق القومي.

وأكدت المادة الخامسة عشرة على أن تحرير فلسطين من الناحية العربية هو واجب قومي لرد الغزوة الصهيونية والامبريالية عن الوطن العربي، وتصفية الوجود الصهيوني في فلسطين، وتقع مسؤولياته كاملة

على الأمة العربية شعوباً وحكومات وفي طليعتها الشعب العربي الفلسطيني (كريشان، 1986، ص 108). وأكد الميثاق المعدل على الاستقلال الوطني في المادة 28 منه التي تقول " إن الشعب العربي الفلسطيني يصر على أصالة ثورته الوطنية واستقلاله، ويرفض أي شكل من التدخل والوصاية والتبعية" (فرسون،2003، ص376)، وقد جاء تغيير اسم الميثاق، ليصبح الميثاق الوطني بدلاً من الميثاق القومي، لكي يؤكد على خصوصية القضية الفلسطينية، لأن كلمة وطني تعني فلسطين، وكلمة قومي تعني عربي، والميثاق فلسطيني وليس عربي مع التركيز على أن فلسطين جزء لا يتجزأ من الأمة العربية (أبو نحل، آخرون، 2012، ص 149).

وهكذا يتبين أن الظروف السياسية والعسكرية التي تمخضت عنها هزيمة حزيران 1967م قد أجبرت السيد "أحمد الشقيري" على الاستقالة من رئاسة منظمة التحرير الفلسطينية، وذلك بعد بروز الحركات الوطنية الفلسطينية التي تبنت الكفاح المسلح، وسيلة لتحرير فلسطين، وأهمها حركة فتح، مما مكنها من تتولي قيادة منظمة التحرير الفلسطينية والشعب الفلسطيني عقب تولي "ياسر عرفات" رئاسة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وواكب هذا التغيير في قيادة المنظمة تغيير جوهري أيضاً في ميثاق المنظمة، وتغيير اسمه من الميثاق القومي إلى الميثاق الوطني، والذي أصبح يؤكد على الهوية الوطنية والشخصية المستقلة للشعب الفلسطيني، ويحافظ على استقلال القرار الوطني الفلسطيني، مع التأكيد أن فلسطين والشعب الفلسطيني جزءاً لا يتجزأ من الأمة العربية.

ويمكن القول أن الميثاق الوطني جاء متطابقاً إلى حدٍ كبير مع أهداف ومبادئ فصائل المقاومة الفلسطينية التي تبّنت الكفاح المسلح منهجاً ووسيلة لتحرير فلسطين، وذلك من خلال تبنيها الكفاح المسلح والحرب الشعبية طويلة الأمد كخيار استراتيجي، والابتعاد عن الحرب التقليدية والتي كانت تؤمن بها الدول العربية ومنظمة التحرير أثناء فترة تولي الشقيري رئاسة المنظمة.

المطلب الثالث: التشكيلات العسكرية وأبرز العمليات العسكرية

كان الشقيري يرى أنه لا قيمة لمنظمة التحرير الفلسطينية من دون وجود قوة عسكرية تابعة لها، لأنه لا معنى للقول بأن هدف المنظمة هو تحرير فلسطين إذ لم تتوفر لها أداه لتحقيق هذا الهدف (الحمد، وآخرون، 1999، ص334)، واقرَّ مؤتمر القمة العربي الثاني، الذي عُقد في 1964/9/5م بالإسكندرية ميزانية منظمة التحرير الفلسطينية وتنظيماتها، واعتمد القرار إنشاء جيش التحرير الفلسطيني، واغتنم الشقيري فرصة موافقة ملوك ورؤساء الدول العربية على تأسيس وحدات عسكرية في الدول العربية المحيطة بفلسطين وكذلك العراق والكويت، لذلك رصد الشقيري 90 % من ميزانية المنظمة لهذه المهمة، وعين اللواء وجيه المدني* الذي كان يعمل ضابطاً في الجيش الكويتي قائداً لجيش التحرير، وقام المدني بتسليم العلم

* ولد اللواء وجيه المدني "أبو طلعت" في مدينة عكا عام 1921، وتشاء قدرة الله أن تتوفى والدته وهو لم يبلغ من العمر ثلاث سنوات، ثم يتوفى والده وعمره سبع سنين، فنشأ في رعاية شقيقه، ولم تمض مدة حتى لحق شقيقه بأمه وأبيه فعاش مع أبناء أخيه الذين هم أكبر منه سناً. تدرج وجيه المدني في الرتب العسكرية والمناصب القيادية في الجيش الكويتي من ملازم ثم مساعد قائد ملازم أول 1954/6/1، ثم كان في اللواء الخامس عشر رئيس ثانٍ 1955/4/1، ثم رئيس أول في 1957/4/1.

الفلسطيني إلى أول كتيبة من قوات جيش التحرير وهي كتيبة حطين، وقد تشكلت في سوريا وفي العراق قوات القادسية وفي غزة قوات عين جالوت، لكن هذه القوات كانت تتبع سياسياً وعسكرياً لقيادة قوات البلد المضيف (جبارة ،1998،ص343)، وكانت الخطة التي قدمتها م. ت. ف. إلى مؤتمر القمة العربي تدعو إلى تشكيل خمسة ألوية مشاة و6 كتائب قوات خاصة، بحيث يكون المجموع الكلي لأفراد الجيش 16.100 جندي، كما نصت الخطة على افتتاح35 معسكر تدريب في دول عربية متعددة لتقديم التدريب العسكري الأساسي، وطالب مجلس الجامعة العربية من القيادة العربية الموحدة، إبداء ملاحظاتها بشأن الخطة الفلسطينية المقترحة، فاقترحت القيادة تشكيل عشر كتائب قوات خاصة مجموع عناصرها 5000 جندي، وتدريب32.000 فلسطيني سنوياً، وخصصت الدول العربية 8.5 ملايين جنية إسترليني لتغطية تكاليف التأسيس و2 مليون جنيه إسترليني سنوياً للمصروفات الجارية، ورفضت الأردن ولبنان تمركز وحدات من جيش التحرير على أراضيها، ووافقت مصر على استضافة لواء مشاة وكتيبة قوات خاصة، وقبلت سوريا تمركز ثلاث كتائب قوات خاصة، بينما وافق العراق على كتيبة واحدة فقط (صايغ، 2002،ص 186).

ويمكن تحديد أبرز الكتائب والتشكيلات العسكرية التابعة لجيش التحرير الفلسطيني، التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، في التشكيلات التالية:

كانت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير قد قررت تشكيل ثلاثة قوات لجيش التحرير الفلسطيني: عين جالوت في مصر وغزة، وحطين في سورية والقادسية في العراق، وكانت اللجنة التنفيذية قد شكلت لجنة عسكرية من أعضائها برئاسة بهجت أبو غربية، وعضوية قصي العبادلة واللواء وجيه المدني، وتم تكليف اللجنة بتوقيع اتفاقيات مع الدول التي يتم تكوين قوات فيها (اليحيى،136،2013).

أولاً: قوات القادسية

أنشئت قوات القادسية على الأراضي العراقية بتاريخ 24 تشرين أول/أكتوبر 1965م، وهي عبارة عن كتيبة صاعقة 421، غالبية كوادرها من فلسطينيي الشتات، المقيمين في الأردن والكويت والعراق ولبنان، تحت قيادة المقدم "أيوب عمار" قائد الكتيبة، والمقدم "بهجت عبد الأمين" رئيس أركان الكتيبة، حيث تم تدريبها وتجهيزها وتسليحها على حساب وزارة الدفاع العراقية، وشاركت قوات القادسية ضمن اللواء الثامن العراقي في حرب 1967م على الجبهة الأردنية، وكما شاركت هذه الكتيبة مع الكتيبة 422 صاعقة في عمليات فدائية مع قوات التحرير الشعبية، منها عملية الحزام الأخضر*، وشاركت أيضاً قوات القادسية في حرب تشرين/أكتوبر1973م في القطاع الجنوبي من الجبهة السورية مع الفرقة الخامسة من الجيش السوري، وعام 1982 خاضت القوات معركة بيروت، ومنعت القوات الإسرائيلية، بالتعاون مع قوات الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية، من التقدم واحتلال العاصمة بيروت (أبو قاسم، 2009، ص66)، وسميت هذه القوات باسم القادسية تَيمّناً بمعركة القادسية التي وقعت في العراق بين قوات المسلمين بقيادة سعد ابن أبي وقاص وقوات الفرس، والتي انتهت بانتصار المسلمين (اليحيى،136،2013).

* نفذت عملية الحزام الأخضر عام 1968، وفيها تم السيطرة على مستعمرة وزرع العلم الفلسطيني بها قبل تدخل الجيش الإسرائيلي بكامل عتاده ليسقط أفراد المجموعة شهداء بعد أن ألحقوا الدمار والتخريب بالمستعمرة وقتلوا وجرحوا العديد من الصهاينة.

ثانياً: قوات عين جالوت

بدأ تشكيل قوات عين جالوت بكتيبة الحراسات الفلسطينية في قطاع غزة، والتي تشكلت في عام1953، ثم جرى بعد ذلك تشكيل كتائب فلسطينية أخرى، وقد احتفل لأول مرة بإنشاء قوات عين جالوت في1965/9/1، وذلك بحضور الحاكم العسكري المصري لقطاع غزة، الفريق أول "يوسف العجرودي"، وبحضور القائد العام لجيش التحرير الفلسطيني اللواء وجيه المدني (اليحيى،2013،136)، وتعتبر قوات عين جالوت إحدى أفرع جيش التحرير الفلسطيني الرئيسية، وتمركزت في قطاع غزة عام 1965م، وتشكلت في البداية من لواءين من المشاة 108/107 وكتيبة صاعقة ولواء مدفعية ثقيلة ولواء مدرعاتT، وقد تمركزت كتائب المدفعية والمدرعات في منطقة العريش عام 1965، وتم إضافة إلى التشكيلات السابقة، لواء حرس وطني، وتواجدت قوات عين جالوت في منطقة الفايد العسكرية على ضفاف قناة السويس بعد هزيمة حزيران 1967م، وشاركت في حرب الاستنزاف إلى جانب القوات المصرية، وشاركت أيضاً بقوة في معاركة العبور عام 1973م، وكانت مكلفة بالدفاع عن قاطع كبير من قناة السويس وقدمت العديد من الشهداء والجرحى، بالإضافة إلى تقديم معلومات استخبارية وعسكرية مهمة، أسهمت في نجاح معارك الجيش الثاني والثالث الميداني المصري، وشاركت قوات عين جالوت في الدفاع عن الثورة الفلسطينية بضراوة في لبنان، وعادت هذه القوات إلى قطاع غزة بعد توقيع اتفاق أوسلو وإنشاء السلطة الفلسطينية عام 1994م، لكي تستكمل مهامها الوطنية ضمن قوات الأمن الوطني الفلسطيني (أبو قاسم، 2009، ص67).

ثالثاً: قوات حطين

بدأ تشكيل هذه القوات في سورية بكتيبة الفدائيين الفلسطينيين، والتي كانت موجودة قبل إنشاء جيش التحرير الفلسطيني، وجرى الاحتفال بتشكيل أول كتيبة من هذه القوات في حرستا، عام 1965، بحضور رئيس الجمهورية السوري الأسبق "أمين حافظ"، والقائد العام لجيش التحرير الفلسطيني اللواء وجيه المدني، وسميت هذه القوات باسم حطين تَيمّناً بمعركة حطين التي وقعت بين جيش صلاح الدين الأيوبي والصليبيين، في تاريخ1187/7/4م، والتي انتصر فيها المسلمون وتم فيها استعادة القدس. (اليحيى،2013، 137)

رابعاً: قوات التحرير الشعبية

تذكر العديد من المراجع أن قوات التحرير الشعبية قد انطلقت في شباط/فبراير1968م، كذراع عمل فدائي يتبع جيش التحرير الفلسطيني، إلا أن "نمر يوسف حجاج" أحد مؤسسي قوات التحرير الشعبية في القطاع، أكد أن قوات التحرير الشعبية قد تشكلت في القطاع بعد حوالي ثلاثة أسابيع من احتلال القطاع عام 1967م(السنوار، 2003،ص95)، وقد أقرت منظمة التحرير الفلسطينية، رسمياً في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر1967م تشكيل قوة فدائية ملحقة بجيش التحرير الفلسطيني، وكانت القوة بإشراف لجنة

مكونة من أربع قيادات هم " قائد جيش التحرير الفلسطيني اللواء وجيه المدني، ورئيس هيئة الأركان صبحي الجابي، وقائد الكتيبة 421(قوات القادسية) ونائب قائد الكتيبة التي اتخذت من الأردن موقعاً لها، وكانت اللجنة تتولي شؤون الاتصال والإمداد، وكان الشقيري والمدني يأملان بأن يصبح قوات التحرير الشعبية التابعون لجيش التحرير الفلسطيني، قوية إلى حدٍ يكفي لإعلان الثورة المسلحة داخل الأراضي المحتلة (صايغ، 1992، ص62).

وتعتبر قوات التحرير الشعبية فرع من فروع جيش التحرير الفلسطيني التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، فقد جاءت بعد هزيمة 1967م، وفشل نظرية الحروب الكلاسيكية في تحقيق نتائج إيجابية في الصراع مع إسرائيل، لذلك اتجهت قيادة منظمة التحرير، تحت تأثير الضغط السياسي والإعلامي من قبل فصائل المقاومة الفلسطينية، إلى تبنى خيار الحرب الشعبية طويلة الأمد، من خلال تكوين قوات التحرير الشعبية، التي تعتمد على تشكيلات حرب العصابات، وليس التشكيلات العسكرية الكلاسيكية، لذلك جاءت هذه القوات بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف، كان أهمها ما يلي(السنوار، 2003، ص97):

- التأثير على اقتصاد العدو، وإفشال المخطط الصهيوني لجلب مهاجرين يهود جدد إلى فلسطين، وعدم تمكين المشروع الصهيوني في فلسطين.
- إعادة الثقة إلى نفوس الشعب الفلسطيني، وإعطائه دور الطليعة في المعركة.
- إظهار للرأي العام العالمي بأن هناك شعباً هو الشعب الفلسطيني، شُردّ من أرضه ومازال يناضل من أجل استعادة حقوقه السياسية.

وقد أقرت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية خطة القيادة الفدائية، التي نصت على أن يقوم عشرة ضباط في البداية بإنشاء قيادات سرية للعمليات في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد حرب عام1967، وكان يتعين على ضباط قوات التحرير الشعبية في هذه الفترة تجنب المعارك كي يتمكنوا من التجنيد والتدريب ومن تخزين الأسلحة لحين إعلان الثورة المسلحة (صايغ، 2002، ص266).

وهكذا يتبين أن منظمة التحرير الفلسطينية سعت إلى تشكيل جيش التحرير الفلسطيني التابع لها لكي يعمل بالتعاون مع الجيوش العربية، من أجل تدريب وتسليح الشعب الفلسطيني، لكي يكون جزءاً من الاستراتيجية العربية لتحرير فلسطين، فقد استطاع جيش التحرير الفلسطيني تشكيل فرق وكتائب عسكرية نظامية وشعبية تابعة له، على كفاءة عالية من القدرة والمهارة العسكرية في فترة محدودة، بالتعاون مع الدول العربية والدول الصديقة، ويتبين أيضاً أن منظمة التحرير وجيش التحرير الفلسطيني وقوات التحرير الشعبية التابعة لها قد شاركت في العديد من المعارك العربية والفلسطينية ضد الاحتلال الاسرائيلي، على مختلف جبهات القتال، سواء على الجبهة السورية والأردنية أو اللبنانية أو المصرية خلال حرب أكتوبر1973م، مما يعني أن منظمة التحرير قد مارست المقاومة قولاً وفعلاً داخل وخارج الأراضي الفلسطينية المحتلة.

خامساً: اللجنة المركزية العسكرية*(هيئة الكفاح المسلح)

بعد انتهاء الدورة الخامسة للمجلس الوطني الفلسطيني، والتي انعقدت في القاهرة بالأول من شباط/فبراير 1969م، بدأت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير نشاطاتها في ضوء خطة العمل التي صدرت عن المجلس الوطني، خاصةً فيما يتعلق بتوحيد الكفاح المسلح الفلسطيني، وحل الخلافات الداخلية بين فصائل المقاومة، حيث اتخذت اللجنة التنفيذية قراراً بتشكيل هيئة باسم" قيادة الكفاح المسلح الفلسطيني" تشارك فيه كافة فصائل المقاومة، ولكن لم تشارك فيها كافة فصائل المقاومة الفلسطينية (عبد الرحمن،1987، ص162)، وأصدرت القيادة الموحدة لحركة المقاومة الفلسطينية بياناً في 6 مايو عام 1970، دعت فيه كافة فصائل حركات المقاومة الفلسطينية، إلى المشاركة في اجتماع المجلس الوطني القادم، والمؤسسات المنبثقة عن المنظمة، وأن يتم تشكيل لجنة مركزية، بقرار من المجلس الوطني، لكي تمارس جميع الفصائل فيها دورها القيادي، على أن يتم تشكل اللجنة المركزية لقوى المقاومة الفلسطينية من أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، ورئيس المجلس الوطني، وممثلين عن كافة الفصائل الفدائية، وقائد جيش التحرير الفلسطيني، وبعض المستقلين (خورشيد، 1971، ص33).

وبالفعل صادق المجلس الوطني في دورته السابعة في مايو 1970، على تشكيل اللجنة المركزية، على أن يكون للمستقلين باللجنة ثلاثة أعضاء تنتخبهم اللجنة التنفيذية، كما قرر المجلس الوطني أن يكون باللجنة المركزية مندوب قيادي عن كل فصيل، على أن يكون مفوض بكافة الصلاحيات اللازمة، وخول المجلس الوطني أيضاً رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير برئاسة اللجنة المركزية العسكرية، وذلك بهدف تنسيق أعمال المقاومة، وحل الخلافات والمنازعات التي قد تنشأ بين فصائل المقاومة الفلسطينية، من أجل توحيد الجهود وتصويب الأخطاء التي ممكن أن تحدث.

وحدد المجلس الوطني اختصاصات اللجنة المركزية العسكرية (لجنة الكفاح المسلح) باعتبارها" القيادة العليا للنضال الوطني الفلسطيني، في الأمور التي تطرح عليها، على النحو التالي:(فرج،1998، ص90)

1. البت في الأمور والقضايا العاجلة والطارئة، وأن تكون قراراتها بما لا يتعارض وأحكام الميثاق الوطني والنظام الاساسي لمنظمة التحرير وقرارات المجلس الوطني.
2. العمل على إيجاد صيغ أكثر تقدماً وأكثر عمقاً وأتساعاً للوحدة الوطنية.
3. متابعة تنفيذ قرارات المجلس الوطني الفلسطيني.
4. مناقشة الأمور المطروحة عليها من اللجنة التنفيذية أو أحد أعضائها واتخاذ القرارات اللازمة وفق النظام الداخلي، الذي تقرره اللجنة المركزية.

* ملاحظة: اللجنة المركزية العسكرية، أو هيئة الكفاح المسلح، أو القيادة الموحدة للكفاح المسلح، كل هذه الاسماء تستخدم بنفس المعني، وتعني قيادة موحدة للنضال الوطني الفلسطيني، التي صدرت عن المجلس الوطني عام1970

5. يحق للجنة المركزية تجميد أو تعليق عضوية أي تنظيم أو اتخاذ أي عقوبات بشأنه، على أن يعرض الأمر على أول دورة للمجلس الوطني الذي له القرار الفاصل.

وقد أعلنت اللجنة المركزية عن تشكيل أول أمانة عامة، ضمت رئيس اللجنة التنفيذية ياسر عرفات، وجورج حبش، وعصام السرطاوي، ونايف حواتمة، وكمال ناصر، وضافر جميعاني، وأعطت اللجنة المركزية لأمانتها العامة صلاحية تنفيذ قرارات اللجنة في القضايا السياسية والعسكرية والاعلامية التي تكون ملزمة للجميع (اليوميات الفلسطينية، ج1،1971، ص541).

وهنا نلاحظ أن القيادة الجماعية للثورة الفلسطينية والتنسيق والتعاون بين فصائل المقاومة الفلسطينية كانت سمة رئيسية من سمات النضال الوطني الفلسطيني، وذلك بهدف الاتفاق على القرار السياسي والعسكري والاعلامي للمقاومة الفلسطينية، وعدم الخروج عن الإطار العام للثورة الفلسطينية، الأمر الذي تعاني منه الحالة الفلسطينية الوقت الحالي، نتيجة غياب التوافق الوطني على قرار الحرب والسلم، بسبب التناحر الحزبي والفكري والسياسي، وقد تشكلت اللجنة المركزية العسكرية بهدف تعزيز التعاون السياسي والعسكري والإعلامي بين فصائل المقاومة الفلسطينية، من أجل تنسيق الجهود وتصويب الأخطاء، الأمر الذي انعكس بشكلٍ إيجابي على قدرة المقاومة الفلسطينية بتنفيذ عمليات نوعية ضد الاحتلال الإسرائيلي، والتي اعُتبرت فترة ذهبية في تاريخ المقاومة الفلسطينية. الأمر الذي يطالب التأكيد على عودة التوافق الوطني والاتفاق على برنامج عمل وطني، يحدد قواعد وأسس التحرك السياسي والعسكري، بما يضمن الشراكة السياسية في قرار الحرب والسلم، بين كافة الفصائل الوطنية والإسلامية في الساحة الفلسطينية.

المبحث الثاني:

مفهوم المقاومة لدى التنظيمات اليسارية الفلسطينية

المطلب الأول: مفهوم المقاومة في الفكر السياسي
لدى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
المطلب الثاني: مفهوم المقاومة في الفكر السياسي
لدى الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين
المطلب الثالث: مفهوم المقاومة في الفكر السياسي
لدى الجبهة الشعبية القيادة العامة لتحرير فلسطين

المبحث الثاني:
مفهوم المقاومة لدى التنظيمات اليسارية الفلسطينية

تمثل الحركة الشعبية العربية بقواها السياسية على اختلاف اتجاهاتها القومية والديمقراطية واليسارية والوطنية، حلقة من حلقات المشروع القومي العربي، وجزءٌ لا يتجزأ من مشروع المقاومة ضمن خصوصيها في محيطها المحلي، عبر آليات تضعها هذه القوى لنفسها، وتأخذ بعين الاعتبار انخراطها في بناء المشروع القومي العربي، ورغم جود توافق فكري وأيديولوجي بين القوى اليسارية في الساحة الفلسطينية، باعتبار أن كل هذه القوى اعتنقت الاشتراكية اللينينية، كنظرية سياسية وثورية وكمنهج للعمل السياسي والعمل العسكري، إلا أن هذا التوافق الفكري، لم يمنع وجود اختلاف حول مفهوم المقاومة بين هذه القوي، الأمر الذي سوف تحاول الدراسة خلال هذا المبحث توضيحه وبيانه.

المطلب الأول: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

أولاً: ظروف وعوامل النشأة

ارتبط تأسيس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بموقفين فكريين محوريين: الموقف الأول هو احتدام الصراع داخل فروع حركة القوميين العرب، بين خط يحاول المحافظة على برنامج الحركة العام، وخط يدعوا إلى تبنّي الماركسية – اللينينية، والموقف الثاني: هو استبدال هيئات حركة القوميين العرب المركزية بمكتب تنسيق بين أقاليم الحركة وفروعها على امتداد المنطقة العربية (علوش، الموسوعة الفلسطينية، ق2، ج3، ص924)، ومن جهة أخرى جاءت نشأة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين كرد فعل لهزيمة حزيران1967م، والدروس النظرية والسياسية والتنظيمية التي أفرزتها وبلورتها الهزيمة، كما يرتبط تأسيس الجبهة بحركة القوميين العرب وفرعها الفلسطيني وتجربته النضالية منذ النكبة عام 1948م، والدروس التي اكتسبها من تلك التجربة التي قادت منذ بداية الستينيات إلى الإعداد للبدء بالكفاح المسلح (مقابلة مع جميل مزهر ،2015/6/16).

وتكونت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في 11 ديسمبر1967 على آثر اندماج ثلاث منظمات فدائية كانت تنشط قبل حرب حزيران 1967م، إلى جانب عناصر مستقلة ومجموعة من الضباط الوحدويين الناصريين، وهذه المنظمات هي: منظمة أبطال العودة، والجبهة القومية لتحرير فلسطين المعروفة باسم شباب الثأر– تحت قيادة حركة القومين العرب– ، وجبهة التحرير الفلسطينية التي ستصبح فيما بعد الجبهة الشعبية القيادة العامة–، وجاء في البيان السياسي الأول للجبهة أن الهدف من الاندماج هو " تحقيق وحدة جميع تلك القوى والتي تدرك طبيعة تلك المعركة وأبعادها والقوى المناهضة لها، وتُحتم تظافر كل الجهود ورص صفوف الحركات الثورية لأجل معركة الشعب الطويلة والمريرة ضد أعدائه(كريشان، 1980،ص63)، وأذاعت الجبهة الشعبية بيانها التأسيسي الأول، في الحادي عشر من كانون الأول/ ديسمبر 1967م، حيث أكدت فيه عن فلسفتها، ونشوئها وضرورة توحيد الكفاح الفلسطيني المسلح، وأوضحت الجبهة في بيانها الأول رؤيتها النضالية وفق المبادئ التالية (ك، مسيرة الجبهة،2014،ص61):

- العنف الثوري اللغة الوحيدة التي يفهمها العدو الإسرائيلي.
- القتال العنيف ضد العدو في كل مكان، وفي كل أرض تطؤها أقدام جنوده، هي النهج التاريخي الذي تسير عليه.
- المقاومة المسلحة هي الأسلوب الوحيد الفعال الذي لابد أن تلجأ إليه الجماهير الشعبية في تصديها للعدو الصهيوني.
- إن الجماهير هي مادة المقاومة وقيادتها، وان تعبئة قواها الفاعلة لا يمكن أن تتم إلا من خلال التنظيم الثوري الشعبي.

ثانياً: الفكر السياسي للجبهة الشعبية

يرى الأستاذ "جميل مزهر" مسؤول الجبهة الشعبية في غزة "أن الجبهة تخلت عن الفكر القومي وتبنت الفكر الماركسي كنظرية سياسية أساسية ورئيسية للعمل السياسي لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي، بعد ما رأت أن الفكر القومي لم يعد قادراً على الانتصار وإعادة الحقوق الوطنية الفلسطينية، خاصة بعد هزيمة 1967م" (مقابلة مع جميل مزهر ،2015/6/16)، حيث رأت الجبهة الشعبية أن التناقض الأساسي الذي يحكم مرحلة التحرر الوطني، يتمثل في التناقض التناحري القائم بين الشعب الفلسطيني على أرض فلسطين وجميع مواقع الشتات، وبين الكيان الصهيوني المغتصب والمحتل لفلسطين، بالإضافة إلى التناقض بين الأمة العربية وقوى التحرر والتقدم في العالم من جهة، والكيان الصهيوني وحلفائه من جهة أخرى، مع ضرورة حل التناقض بين الشعب الفلسطيني والاحتلال بكل تجلياته (المجدلاوي، 2000، ص540).

وكتنظيم يساري ماركسي آمنت الجبهة الشعبية بأن تناقضها ليس فقط مع الاحتلال الإسرائيلي فقط، وإنما مع ما أسمته القوى الرجعية العربية التي تعتبر جزءاً من المعسكر الغربي الامبريالي، كما آمنت الجبهة بأن الوطن العربي يمثل بُعداً طبيعياً للثورة الفلسطينية، ولم تعتبر الجبهة الصراع مع إسرائيل صراعاً دينياً بل اعتبرته صراعاً سياسياً يهدف إلى إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية شعبية، يتساوى فيها العرب واليهود بنفس الحقوق والواجبات (البرغوثي، 2012، ص67:68). لذلك اعتبرت الجبهة الشعبية أن إسرائيل جزءٌ لا يتجزأ من الامبريالية العالمية، بل هي في حقيقة الأمر نتاج لها، مّما دفعها لتبني خط العمليات بالخارج واستهداف كافة المصالح الغربية في المنطقة العربية، الأمر الذي أدى إلى وجود اختلاف حول مفهوم المقاومة وآلياتها وأساليبها بين الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين من جهة، وبعض فصائل المقاومة الفلسطينية من جهةٍ أخرى، ومن بينها الجبهة الديمقراطية وحركة فتح، كما آمنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أن الوحدة الوطنية أمراً أساسياً لتعبئة كافة قوى الثورة للتصدي لمعسكر الخصم، حيث تتمثل فيها كافة طبقات الثورة، من العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة.

وأعلنت الجبهة الشعبية أنها لا ترفض منظمة التحرير كاسم للوحدة الوطنية، لذلك شاركت الجبهة الشعبية في الدورة السابعة للمجلس الوطني مشاركة رمزية، بعد أن رفضت المشاركة في الدورات السابقة، وكان سبب المشاركة في هذه الدورة الدعوة لتكوين القيادة الموحدة (اللجنة المركزية)، أما في الدورة التاسعة، فقد شاركت مشاركة عادية (علوش، م الفلسطينية، ق2، ج3، ص938: 939)، وقد اتسمت علاقة الجبهة الشعبية بمنظمة التحرير بالتوتر، وذلك بسبب الخلافات حول المواقف السياسية التي تتبناها المنظمة، وآلية اتخاذ القرار داخل اللجنة التنفيذية، وقد وصلت الخلافات ذروتها، بعد تبنى منظمة التحرير البرنامج المرحلي، وأثناء زيارة ياسر عرفات للقاهرة 1983م بعد الخروج من بيروت، وعند التوقيع على البيان الأردني الفلسطيني المشترك1985م، وبعد التوقيع على اتفاق أوسلو1993م، ومازالت علاقة الجبهة الشعبية بمنظمة التحرير تسودها بعض التوتر بسبب قضايا المفاوضات، وآلية اتخاذ القرار باللجنة التنفيذية، الأمر الذي جعل الجبهة الشعبية تعلق مشاركتها في اللجنة التنفيذية عدة مرات خلال الفترة الأخيرة.

وعلى الرغم من تأكيد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في سنواتها الأولى على البعد القومي، وأخذها بالصراع الطبقي فكرياً، إلا أن متطلبات الوطنية الفلسطينية، حتمت عليها اتخاذ سياسات ومواقف فكرية، مثلت خروجاً عن الفكر السائد في حركة القوميين العرب، الأمر الذي أدى إلى وجود أزمة التوفيق بين المنطلق الفلسطيني في النضال والمنطلق القومي الأممي، الذي أنتهى لصالح تبنى الجبهة الشعبية سياسة تقوم على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، وعدم الزج بالعمل الفدائي في منزلقات التكتلات العقائدية (ابراش، 1987، ص 170).

ثالثاً: مفهوم المقاومة والفكر العسكري للجبهة الشعبية

انطلقت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين باعتبارها حركة تحرر وطني فلسطينية، وتبنت الجبهة المقاومة المسلحة والكفاح المسلح كخيار استراتيجي، من أجل التحرير وإقامة دولة فلسطينية ديمقراطية على كامل التراب الوطني الفلسطيني (مقابلة مع، جميل مزهر، 2015/6/16)، وتنطلق الجبهة من تحرير فلسطين التاريخية كهدف استراتيجي للثورة الفلسطينية وإقامة دولة ديمقراطية وطنية عربية ثنائية القومية يتعايش فيها العرب واليهود معا، ويتمتعون فيها بالمساواة، ويأتي تصور الجبهة لشكل الدولة الفلسطينية بعد التحرير امتداداً لفهمها لحركة التحرير الفلسطينية باعتبارها حركة ليست عنصرية عدوانية ضد اليهود كأصحاب ديانة سماوية، وإنما بهدف تحطيم دولة إسرائيل ككيان عسكري وسياسي اقتصادي قائم على العدوان والتوسع والارتباط العضوي بمصالح الاستعمار الغربي في فلسطين (فرحات،2005، ص133).

وتبلور الفكر العسكري للجبهة الشعبية في أعقاب حرب 1967م، والتي اعتبرتها الجبهة الانطلاقة الحقيقية للثورة الفلسطينية المعاصرة، وقد تعززت مكانة الأراضي المحتلة – الداخل – في نظرية الجبهة الشعبية التي أطلقت شعار" الداخل هو الأساس والخارج هو الرديف" وتابعت ذلك بإرسال الجزء الأكبر من

مقاتليها وأسلحتها إلى المناطق المحتلة، بهدف خلق بؤر ثورية (أحمد، 2010، ص233)، وتميز الفكر العسكري للجبهة الشعبية منذ نشأتها بسمات خاصة، تمثلت السمة الأولى بإصرارها الدائم على التمهيد لأي عمل عسكري بطريقة منهجية مهما استغرق ذلك من وقت، والتمسك بالمقولات الفكرية العسكرية بدقة وصرامة، وتجنب الصدام المباشر مع الجيش الإسرائيلي، وركزت الجبهة الشعبية في الفترة الواقعة ما بين 1968م– 1970م، على بناء خلاياها السرية داخل الأرض المحتلة، بهدف تنفيذ أكبر عدد من العمليات، وقد استطاعت الجبهة تنفيذ العديد من العمليات المؤثرة في الكيان الصهيوني، وكان نشاط الجبهة الشعبية في قطاع غزة على مستوى عالي من الحيوية الدائمة (أبو قاسم، 2009، ص 124:125).

ومن ناحيةٍ أخرى، مثلت العمليات المسلحة إحدى الآليات الرئيسية لإدارة الصراع لدى الجبهة في ضوء الخلل الشديد في الميزان العسكري بين إسرائيل والفلسطينيين، فقد شهدت عقود الستينيات والسبعينات اعتماد الجبهة بشكلٍ مكثف على المقاومة المسلحة بالأساس، كما أدى انطلاقة الجبهة من مفهوم واسع للعدو ونطاق الصراع إلى تنفيذ الجبهة عدد من العمليات داخل حدود 1948، بالإضافة إلى تنفيذ عدد من العمليات الخارجية ضد أهداف أمريكية وغربية، بما يؤكد اختلاف مفهوم المقاومة لدى الجبهة الشعبية عن بعض فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، فمن بين إجمالي عدد 852 عمليةً قامت بها الجبهة خلال الفترة من منتصف عام 1967 إلى النصف الأول من السبعينيات، نفذت الجبهة 91 عملية داخل حدود عام 1948، بالإضافة إلى 98 عمليةً في الأغوار، و130عمليةً في الجولان، و11عمليةً خارجية ضد مصالح وشركات غربية (فرحات، 2005، ص142). **وتنقسم الاستراتيجية العسكرية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين إلى ثلاثة أقسام هي:**

أولاً: داخل الأرض المحتلة

استأثرت قضية الأرض المحتلة بمكانة رئيسية في سلم أولويات الجبهة الشعبية، منذ انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة، فقد أولت الجبهة أهمية خاصة للعمل داخل الأرض المحتلة لعدة اعتبارات، يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1. إنها الساحة الأولى التي تواجه فيها الجماهير الفلسطينية يومياً الاحتلال والاصطدام معه.
2. وجود كثافة سكانية عالية.
3. إبقاء صوت الجماهير الفلسطينية عالياً لقطع الطريق على حالة الصمت العربي.
4. تطبيق قوانين حرب العصابات وذلك بتأسيس مجموعات صغيرة متنقلة.

ثانياً: خارج الأرض المحتلة (المحيط العربي)

استناداً لاستراتيجية الجبهة العسكرية ونظريتها لأهمية تأمين "هانوي العربية" التي تَمد الأرض المحتلة بكل مستلزمات القتال، وتشكل العمق الجغرافي والبشري لحرب التحرير الشعبية طويلة الأمد، باشرت الجبهة الشعبية بإقامة قواعد عسكرية ومعسكرات تدريب لها، في كلٍّ من الأردن ولبنان، بهدف تقديم الدعم والإسناد لقواتها في الداخل، وتوجيه الضربات للعدو من خلال المجموعات العسكرية ذات الكفاءة العالية، وفي هذا السياق لا تختلف الجبهة الشعبية عن باقي الفصائل الفلسطينية التي حاولت إنشاء قواعد ارتكازية لها سواء في داخل الأرض المحتلة أو في الجوار العربي لفلسطين بهدف الانطلاق لتنفيذ عمليات عسكرية ضد العدو الاسرائيلي.

ثالثاً: خط العمليات الخارجية

يعتبر هذا الخط فرعياً ضمن الخط العام للجبهة الشعبية، وربما كانت الجبهة الفصيل الفلسطيني الأول الذي اتبع أسلوب نقل المعركة ضد الأهداف الإسرائيلية خارج الأرض المحتلة، من خلال خطف الطائرات، لذلك اتخذت الجبهة شعار " ضرب العدو أينما وجد " وتسمى الجبهة هذا النوع من النشاط " بالعمليات الخارجية ".

ففي يوليو 1968م، تم خطف طائرة " العال الاسرائيلية " إلى الجزائر وتم الإفراج عن 16 سجيناً فلسطينياً مقابل الإفراج عن الطائرة والركاب، وفي سبتمبر 1970 قامت الجبهة بعملية تحويل مدهشة، حيث خطفت أربع طائرات نسفت منها طائرة البوينغ 747 في مطار القاهرة، فيما نقلت البقية إلى الأردن، آخذة معها 500 رهينةً من ركاب الطائرات، وقد اتخذت السلطات الأردنية هذه العملية مبرراً لمجزرة أيلول الأسود ضد الفلسطينيين عام 1971 (كريشان، 1980، ص69)، وبررت الجبهة الشعبية هذا النوع من المقاومة الفلسطينية بقولها: أن التجربة الفلسطينية ليست الوحيدة التي اختطت لنفسها هذا الخط من أسلوب المقاومة في ضرب امتدادات العدو خارج مجاله، لأن هذا الخط يتماشى مع طبيعة العدو الصهيوني الملتحم مع الإمبريالية، وأكدت أن حركات التحرر في العالم عرفت مثل هذا الخط من النشاط " الضرب في الخارج " أثناء تجربتها الطويلة مع الاحتلال والاستعمار الأجنبي، وأكدت الجبهة أيضاً على أن المؤسسات الصهيونية في الخارج هي نوع آخر من الإمبريالية العالمية والتي يجب ضربها ومحاربتها بكل قوة (خورشيد، 1971، ص135).

وعليه يمكن القول إن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، فصيل فلسطيني مقاوم، تكونت نتيجة توحد عدة منظمات قومية، وهي تنظيم يساري يتبنى الفكر الماركسي رغم جذورها القومية، أما فيما يتعلق بالمقاومة والجانب العسكري، فقد تبنت الجبهة الشعبية الحرب الشعبية طويلة الأمد والعنف الثوري وسيلةً لمقاومة المشروع الصهيوني في فلسطين، واعتبرت أن الاحتلال الإسرائيلي جزء من الإمبريالية العالمية،

وأقرت الجبهة الشعبية استراتيجية عسكرية تقوم على تركيز مقاومة الاحتلال داخل الأرض المحتلة باعتبارها الحلقة الأولى، من حلقات المواجهة بين الشعب الفلسطيني قوات الاحتلال الإسرائيلي.

وتميزت الجبهة الشعبية بخط العمليات بالخارج، كشكل من أشكال المقاومة الفلسطينية، بهدف ضرب المصالح الاسرائيلية والإمبريالية في كل مكان، ونقل المعركة خارج الأرض المحتلة، ونشط هذا الأسلوب فترة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، ومن ثمّ تخلت عنه الجبهة الشعبية تحت الضغط الدولي والعربي، بعد أن أصبح يوظف من قبل اسرائيل بهدف وصم المقاومة الفلسطينية بالإرهاب.

المطلب الثاني: الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

أولاً: نشأة الجبهة الديمقراطية

جاءت نشأة الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين نتيجة الصراع الذي دار في صفوف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والذي يرجع جذوره إلى الصراع داخل حركة القوميين العرب بين" الجناح اليميني " الذي يتزعمه الجيل المؤسس للحركة بزعامة جورج حبش*، و"الجناح اليساري" الذي يمثل جيل الشباب ويتزعمه نايف حواتمة†، حيث أصر جيل الشباب على الانتقال بالحركة إلى الالتزام بالأطروحات الماركسية، إلا أن الصراع انفجر بشكلٍ واضح بين الفريقين عقب المؤتمر الوطني للجبهة الذي انعقد في آب 1968م، حيث تبنى المؤتمر برنامجاً سياسياً يسارياً يسعى لتحويل الجبهة الشعبية لمنظمة يسارية، وتم انتخاب لجنة تنفيذية جديدة سيطر عليها تيار الشباب بنسبة (10أعضاء من الشباب إلى 5من الحرس القديم)، وقد استمر هذا الصراع عدة أشهر إلى أن تمكن الجناح اليساري، – الذي يتمثل في جيل الشباب– من الانشقاق وتشكيل الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في 1969/2/22م (الحمد، وآخرون، 1999، ص364:365).

لذلك تبلورت ولادة الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، كنتاج للأزمة العميقة التي عانت منها الحركة القومية العربية والتي بدأت معالمها تظهر على السطح مع مطلع الستينيات، هذه الأزمة كانت تعبيراً عن عجز النخب الوطنية على توفير متطلبات النجاح للمشروع النهضوي القومي العربي، والتقدم نحو طموحاتها المعلنة في التخلص من قيود التبعية والتخلف، واستكمال مهام التحرر الوطني والوحدة القومية والتقدم الاجتماعي (عبد الكريم، 2000، ص237)، وقد عرفت الجبهة الديمقراطية نفسها بأنها، حزب ديمقراطي ثوري، وهي اتحاد للكوادر من العمال والفلاحين، والمثقفين، وسائر الكادحين من أجل تحرير فلسطين، مسترشدة بالماركسية "اللينينية " كمنهج علمي لتحليل الواقع الاجتماعي، ودليل للعمل التنظيمي والسياسي، وتعتبر الجبهة الديمقراطية التنظيم حلقة وصل بين النظرية والممارسة، وبين البرنامج السياسي والتنفيذ

* جورج حبش مناضل فلسطيني ولد في مدينة اللد، (2 أغسطس 1926 - وتوفي 26 يناير 2008)، يعتبر من مؤسسي حركة القوميين العرب والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وأحد أبرز رموز الحركة الوطنية الفلسطينية، يلقبه أنصاره بالحكيم (لكل ثورة حكيم ولثورتنا الفلسطينية حكيم واحد وهو جورج حبش)، شغل منصب الأمين العام للجبهة الشعبية حتى عام 2000.

† نايف حواتمة (ولد في نوفمبر 1935 في السلط، شرق الأردن) سياسي فلسطيني يشغل منصب الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين التي أسسها سنة 1969. وواحد من أبرز قادة الرعيل الأول في الثورة الفلسطينية المعاصرة، وفي منظمة التحرير الفلسطيني، يعتبر من أبرز المناهضين لاتفاقية أوسلو.

العملي لهذا النضال، لذلك كانت الجبهة حريصة على تنظيمها الداخلي وتعزيز النهج الديمقراطي بداخله (دلول،2014، ص16:17).

وطرحت الجبهة الديمقراطية نفسها على أنها تمثل اليسار العربي الجديد، ونهجا ثورياً أكثر جذرية في معالجة الوضع العربي عامة والفلسطيني خاصة، وأعلنت الديمقراطية موقفاً متميزاً في رؤيتها لهزيمة حزيران 1967م، معتبرةً أن هذه الهزيمة ليست هزيمة عسكرية فحسب، بل أنها هزيمة لمجموع التكوين الطبقي والاقتصادي والعسكري والإيديولوجي لحركة التحرر الوطني الفلسطينية والعربية، وهذا الأمر يتطلب في رأي الجبهة إسقاط الطبقة البرجوازية لحركة التحرر العربية لصالح طبقات العمال الأكثر جذرية في نهجها الثوري (ابراش،1987، ص171). لذلك سعت الجبهة الديمقراطية للصدام مع الأنظمة العربية الحاكمة في ذلك الوقت والإطاحة بها، وبالأخص النظام الأردني، (تحت شعار كل السلطة للمقاومة) فقد مهدت تلك الطروحات إلى أحداث أيلول الأسود وخروج الثورة الفلسطينية من الأردن.

ثانياً: الفكر السياسي للجبهة الديمقراطية

تبنت الجبهة الديمقراطية نفس البرنامج السياسي والعقيدة الأيديولوجية التي تبنتها الجبهة الشعبية في أغسطس 1968، بل إنها كانت أكثر" تشدداً " في تبني الماركسية اللينينية، وقد عبرت عن نفسها من خلال مجلة الهدف، ويتهمها البعض بأنها السبب الرئيسي وراء جر الثورة الفلسطينية إلى الصدمات مع السلطات الأردنية، إذ رفعت شعار " كل السلطة للمقاومة قبل معارك أيلول/ سبتمبر 1970 بأسابيع (صالح، 2003، ص402). وتبنت الجبهة الديمقراطية شعار" دولة فلسطين الديمقراطية " كحل ديمقراطي " للمسألة الفلسطينية والإسرائيلية " الذي يقوم على ركيزة إزالة الكيان الصهيوني ممثلاً بكافة مؤسسات الدولة (الجيش، الإدارة، البوليس، وكافة المؤسسات السياسية والنقابية الصهيونية) وقيام دولة فلسطينية لكل مواطنيها، وهذا الشعار قد تبنته منظمة التحرير وحركة فتح بعد عام1969م.

وأكدت الجبهة الديمقراطية على الارتباط التاريخي والمصيري بين فلسطين والأمة العربية، لذلك فان دولة فلسطين الديمقراطية الشعبية ستصبح جزءاً لا يتجزأ من دولة اتحادية عربية، دولة ديمقراطية المحتوى والمضمون، ومعادية للاستعمار والامبريالية والصهيونية والرجعية العربية (خورشيد، 1971، ص151)، وناضلت الجبهة الديمقراطية من أجل اعتماد كافة أشكال النضال، سواء منها السياسي أو الجماهيري أو الاقتصادي، بالإضافة إلى الكفاح المسلح، واعتبرت أن الكفاح المسلح لوحده غير قادر على تحقيق أهداف الشعب الفلسطيني في تلك الفترة (مقابلة مع صالح زيدان، 2015/6/16)، واتفقت الجبهة الديمقراطية مع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، على الترابط ما بين النضال الوطني التحرري والنضال الاجتماعي، وأكدت على الترابط الحاصل بين الصراع مع إسرائيل والصراع الاجتماعي، حيث ترى الديمقراطية بأن طبيعة الصراع هو صراع مع إسرائيل والامبريالية العالمية، وهو مسألة سياسية ومادية ملموسة (ابراش،1987، ص188)، وأسهمت الجبهة الديمقراطية في تحريك المبادرات السياسية الفلسطينية باتجاه يقترب من

أطروحاتها " الواقعية " إذ دعت إلى برنامج مرحلي لتحرير فلسطين عام 1973م، والذي تبنته منظمة التحرير الفلسطينية رسمياً بعد ذلك عام1974، الذي عُرف ببرنامج النقاط العشرة، وقامت الجبهة الديمقراطية في مرحلة مبكرة منذ عام 1969 بالاتصال بقوى " اليسار الإسرائيلي " ثم تبعتها حركة فتح بعد ذلك، ثم تبنته م. ت. ف، رسمياً عام 1977م (صالح، 2003، ص403).

ثالثاً: الفكر العسكري ومفهوم المقاومة لدى الجبهة الديمقراطية

شكلت انطلاقة الجبهة الديمقراطية منعطفاً تاريخياً بأبعاده المختلفة، حيث أشهرت منذ البداية التزامها باليسار من موقع تبني الكفاح المسلح ضد الاحتلال لتحرير الأرض الفلسطينية، واستندت الجبهة في انطلاقتها التاريخية إلى تحليل جريء فكرياً وسياسياً، وأجادت الجبهة الديمقراطية بخلفيتها الفكرية تقديم الحل السياسي، كأحد اشكال النضال الوطني الفلسطيني على الحلول الأخرى (عبد الكريم، آخرون، 2011، ص156)، ولم تعترف الجبهة عند نشأتها بالدولة اليهودية " إسرائيل" شأنها شأن بقية الفصائل الفلسطينية الأخرى، فقد جاء في بيانها التأسيسي أنها ستقاتل مع جميع فصائل المقاومة الفلسطينية قتالاً طويل الأمد، وعلى طريق حرب تحرير شعبية لتحرير فلسطين، وحل معضلات التحرر الوطني في ظل دولة فلسطينية ديمقراطية شعبية يتمتع فيها الجميع بكافة حقوقهم الثقافية والدينية، وبالمساواة الاجتماعية والدستورية (غالي، 2005، ص177)، واعتبرت الديمقراطية أن حرب الشعب ليست مسألة تكتيك عسكري فقط، وإنما هى بالدرجة الأولى مسألة تعبئة سياسية، لجماهير الشعب بكافة طبقاته الوطنية، فالجماهير تنتفض عفوياً ضد أعدائها، ومهمة القوى الثورية هي تنظيم التمرد العفوي، وأن عملية التنظيم هذه تتضمن تشخيص المصالح الوطنية المباشرة للجماهير وربطها بالأهداف الاستراتيجية البعيدة الأمد (عبد الكريم، وسليمان، 2001، ص 38).

واعتبرت الجبهة الديمقراطية الكفاح المسلح أحد أبرز أشكال النضال الوطني الفلسطيني، والذي يستند إلى حرب التحرير الشعبية طويلة الأمد، واعتبرت أن التناقض الرئيسي مع الاحتلال الإسرائيلي والإمبريالية العالمية، لذلك سعت إلى أن تقود الثورة الفلسطينية الطبقة العاملة، بهدف إقامة دولة ديمقراطية اشتراكية على كامل التراب الوطني الفلسطيني (مقابلة مع صالح زيدان، 2015/6/16)، وعلى العكس من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين؛ رفضت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين خط العلميات بالخارج، وقالت إن بعض فصائل المقاومة تلجأ إلى حل " ذاتي وإرهابي " بهدف توسيع جبهة الصدام مع العدو، ومعبرة عن ذلك بشعار " ملاحقة العدو أينما وجد" ووضعت هذا الشعار موضع الممارسة بشن سلسلة من الهجمات "الإرهابية " على الطائرات والمؤسسات الإسرائيلية في الخارج، واعتبرت الجبهة الديمقراطية أن هذا الخط من العمليات الخارجية لا يؤثر جدياً على اقتصاد العدو، وإنما يعطي مبرراً للدعاية الصهيونية بتصوير فصائل المقاومة الفلسطينية بأنهم جماعة من القتلة المجرمين، ودعت الديمقراطية إلى تركيز

المقاومة وفق منطق العمل الجماعي وليس الفردي، ويعتبر هذا الموقف من الجبهة الديمقراطية حول خط العمليات بالخارج، يشكل أحد مظاهر الاختلاف حول مفهوم المقاومة بين فصائل الثورة الفلسطينية.

وانطلق الفكر العسكري للجبهة الديمقراطية في البداية باعتمادها على المجموعات الصغيرة، مما يتناسب مع الحجم البشري والتسليحي المتوفر لها، واتبعت أسلوب حرب العصابات بالتسلل عبر الحدود، ولكن بعد الخروج من الأردن اتبعت نمطاً آخر، وقررت الجبهة إعادة بناء قواتها على أسس جديدة تضمنت التشكيلات العسكرية الكبيرة والأسلحة الثقيلة، وشملت الكتائب والسرايا، ولجأت إلى إنشاء الوحدات والكتائب المتخصصة من أجل استيعاب الأسلحة المتوسطة والثقيلة، وقسمت الجبهة قواتها إلى قوات شبه نظامية وقوات الأمن الوطني والميلشيا(أبو قاسم، 2009،ص 139)، واتسم العمل العسكري للجبهة الديمقراطية بمجموعة من الخصائص والإنجازات في الدفاع عن الثورة الفلسطينية، كان أهمها ما يلي:(م، ج، ديمقراطية، 2015، ص13)

- اعتماد تكتيك خطوط المواجهة المركبة الممتدة على مسافة كيلومترات لعمليات الاشتباك والمواجهة متعددة الأنماط على جبهات التماس مع العدو.
- العمليات الخاصة في العمق المحتل، انطلاقاً من نقاط ارتكاز في الأردن والجولان ولبنان.
- المعارك التي خاضتها في مواجهة الاجتياح الإسرائيلي للبنان في العام 1982.
- العمليات التي شاركت فيها قوات الجبهة الديمقراطية في فترة التسعينيات في الشريط المحتل من جنوب لبنان.
- العمليات القتالية النوعية التي قامت بها كتائب المقاومة الوطنية في الانتفاضة الثانية.

وهكذا نخلص أن الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين هي فصيل يساري فلسطيني مقاوم، تكونت نتيجة انشقاق مجموعة الكوادر عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، فقد تبنت الديمقراطية النظرية الماركسية اللينينية في الطرح والتحليل لمختلف القضايا السياسية، وكان للجبهة الديمقراطية دوراً مؤثراً في الحوار الفكري والسياسي بين مختلف الفصائل والقوي الوطنية الفلسطينية منذ نشأتها، فهي لم تغادر أبداً اجتماعات اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير أو مؤسسات منظمة التحرير المختلفة، وقدمت الجبهة الديمقراطية الحل السياسي على الحلول الأخرى، عبر طرحها للدولة الديمقراطية والبرنامج المرحلي رغم تبنيها استراتيجية الكفاح المسلح، ورفضت الجبهة الديمقراطية خط العمليات بالخارج الذي تبنته الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، واعتبرته عمل " إرهابي " يعطي مبرراً للدعاية الصهيونية بتصوير المقاومة الفلسطينية على أنها عمل إرهابي.

المطلب الثالث: الجبهة الشعبية/ القيادة العامة

أولاً: النشأة والتأسيس

نشأت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (القيادة العامة) في 24 أبريل/نيسان 1968 إثر انشقاق عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وقد تزعمها منذ نشأتها "أحمد جبريل"، وترجع جذور تشكيل الجبهة الشعبية القادة العامة إلى سنة 1959م، عندما أنشأ "أحمد جبريل"* حركة فدائية صغيرة تحت اسم " جبهة تحرير فلسطين " وفي منتصف العام 1965 بدأت عملها العسكري بعد أن تمكنت من تشكيل ثلاث مجموعات مقاتلة، وسقط أول شهيد لها " خالد الأمين " في هجوم على مستعمرة " ديشون " في الجليل الأعلى، وبعد ذلك توحدت (جبهة تحرير فلسطين) مع " منظمة أبطال العودة " ومنظمة " شباب الثأر " لتشكل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في ديسمبر 1967م بزعامة جورج جبش.

وكانت فكرة إقامة تنظيم فلسطيني ينتهج أسلوب حرب العصابات في التصدي للكيان الإسرائيلي تبلورت بين مجموعة من الشباب الفلسطيني منذ عام 1959م، وانطلق هذا التنظيم الذي أطلق على نفسه أسم " جبهة تحرير فلسطين" (خورشيد،1971،ص197)، وكانت القيادة العامة أعلنت في مبادئها النقاط التالية (علوش، الموسوعة الفلسطينية، ق2، ج3، ص957):

- الشعب الفلسطيني هو المسئول الأول عن قضيته، ومن خلفه الشعوب العربية.
- رفض الوصاية على الشعب الفلسطيني، من أي جهة سواء كانت نظاماً أو حكماً أو حزباً أو أي جهة أخري وقضية فلسطين هي قضية قومية، ومن واجب كل عربي دعمها.
- رفض أنصاف الحلول والحلول الوسطي للقضية الفلسطينية أو أي مشروع تسوية القصد منه تصفية القضية الفلسطينية.
- يرحل شّكل الحكم وكل ما يتعلق به لما بعد التحرير، على أن يقره مجلس وطني فلسطيني.

ثانياً: الفكر السياسي للجبهة الشعبية/ القيادة العامة

مثل كل فصائل المقاومة الفلسطينية تبنت الجبهة الشعبية/القيادة العامة، منذ نشأتها حرب التحرير الشعبية والكفاح المسلح من أجل تحرير كامل فلسطين، ورفضت قرارات الشرعية الدولية، ورفضت الوصاية العربية على الشعب الفلسطيني، وأنصاف الحلول التي تحاول تصفية القضية الفلسطينية، والتعاطي مع واقع الاحتلال الإسرائيلي.

وأكدت القيادة العامة عبر برنامجها السياسي الصادر عن المؤتمر الأول المنعقد في نهاية 1968م عن روح قومية عربية، ولكن في مؤتمرها الثاني في سبتمبر 1969م، غيرت من فكرها وتبنت بالإجماع الاشتراكية العلمية (الماركسية) وتبنت برنامجاً سياسياً منطلقاً منها، وعبرت عن نفسها من خلال مجلة " إلى الأمام" ، وشاركت القيادة العامة في منظمة التحرير الفلسطينية من أول مجلس وطني ينعقد بعد

* أحمد جبريل (ولد سنة 1938) الملقب بأبو جهاد. أسس سنة 1965جبهة التحرير الفلسطينية وفي العام 1968 انضمت جبهة التحرير بقيادة أحمد جبريل مع حركة القوميين العرب وزعيمها جورج حبش وابطال العودة بقيادة وديع حداد تحت اسم موحد وهو الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وبعد عام انفصل عنهم أحمد جبريل لأسباب لوجستية دون أي نزاع داخلي ليحمل اسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة، تربطه بالقيادة السورية علاقة وطيدة على عكس علاقته مع فتح ورئيسها الراحل ياسر عرفات.

انفصالها عن الجبهة الشعبية (صالح، 2003،ص405). ورغم تحالفها الاستراتيجي مع سوريا تعتبر الجبهة الشعبية القيادة العامة، نفسها تنظيماً ليس له انتماء إلا للقضية العربية الفلسطينية، التي تستمد طاقتها من الجماهير العربية، وتنظيماً جماهيرياً مستقلاً عن أي حزب أو حركة سياسية أخرى، وأكدت على احترام القوانين والأنظمة الموضوعة في كل بلدٍ عربي، وعقدت الجبهة الشعبية/القيادة العامة مؤتمرها الرابع في آب/أغسطس 1973م، وأكدت فيه على وحدة الشعب الفلسطيني والاشتراكية العلمية، وانشق عن الجبهة تنظيمان الأول: باسم جبهة التحرير الفلسطينية بقيادة مجموعة "أبو العباس" والثاني باسم منظمة فلسطين العربية تزعمها " أحمد زعرور " في أغسطس 1969م، وكانت هذه المنظمة مستندة على الفكر القومي الناصري (أبو قاسم، 2009، ص129: 130).

وعلى عكس كلّ من الجبهة الشعبية والديمقراطية، رفضت الجبهة الشعبية/القيادة العامة الدولة الديمقراطية؛ ورأت إن الحلول التي تطرح للقضية الفلسطينية كدولة الديمقراطية أو الدولة العلمانية وغيرها من قبل بعض فصائل المقاومة الفلسطينية، تتجاوز إرادة الشعب الفلسطيني، لأن المخول الوحيد بطرح مثل هذه الأمور هو مجلس وطني منبثق فعلاً عن الإرادة الوطنية الفلسطينية، من خلال مشاركة فعالة لقوى الثورة الفلسطينية، وأن المحتوى الاجتماعي والسياسي لمرحلة ما بعد الثورة أمور يجب أن تمارسها الثورة وتدركها، بشرط أن تكون منطلقة من اتفاق على خطوط عريضة يقرها مجلس وطني يمثل الشعب الفلسطيني.

لذلك في عام 1974م، ومع بدء التسويات السلمية لقضية الشرق الأوسط وخاصة المؤتمر الدولي في جنيف، عبرت القيادة العامة عن رفضها لكل مشاريع التسوية، منضمة في الوقت نفسه إلى جبهة الرفض المتكونة من (الصاعقة، الجبهة الشعبية، جبهة التحرير العربية، جبهة النضال الشعبي) رغم أنها لم تجمد عضويتها في اللجنة التنفيذية لتحرير فلسطين، على غرار الجبهة الشعبية، وقد استمرت الجبهة الشعبية /القيادة العامة في رفضها التعاطي مع المشاريع السلمية (كريشان،1980، ص82:83).

وعليه يمكن القول إن الجبهة الشعبية/القيادة العامة، تبنت التوجه الوطني القومي اليساري، وآمنت بالعمل بكل السبل من أجل تحرير كامل فلسطين، وأكدت أن نضالها جزء من النضال العالمي ضد كل أشكال الاستعمار والعنصرية والإرهاب ضد الشعوب، وهي تعارض أي تسوية سياسية مع إسرائيل، وهي تؤمن بأن الثورة المسلحة هي السبيل لتحرير فلسطين الذي ترى أنه واجب وطني وقومي، مما جعلها تضم إلى صفوفها عناصر من أقطار عربية مختلفة وصل بعضهم إلى مراكز قيادية في الجبهة.

ثالثاً: مفهوم المقاومة والفكر العسكري للقيادة العامة

اتفقت الجبهة الشعبية القيادة العامة مع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين على خط العمليات بالخارج، حيث آمنت القيادة العامة بضرورة قتال العدو الصهيوني أينما وجد، وبكل الوسائل المتاحة، وبررت ذلك كون أن العدو لا يتمثل في إسرائيل وحدها، بل أيضاً في الاستعمار الذي يحميها ويدعمها، واعتبرت أن كلاً منهما يكمل الآخر وكلاً منهما بديل عن الآخر، واعتبرت أن النضال في سبيل التحرير لا يعني بالضرورة حصر هذا النضال ضمن البقعة المحتلة، إنما أيضاً يتعداها بالضرورة لضرب كل نافذة للصهيونية، وكل مؤسسة يستفيد منها في تمكينه من ديمومة احتلاله، في أي مكان وجدت هذه النافذة أو أقيمت هذه المؤسسة (خورشيد، 1971، ص 206)، وأكدت الجبهة الشعبية/القيادة العامة على بناء جبهة ثورية عربية " تقود النضال الوطني العربي، ضد الإمبريالية والصهيونية والرجعية، وضد الاضطهاد الطبقي، وتعمل على قيام جبهة وطنية عربية عريضة تضمن وحدة كافة فصائل حركة التحرر الوطني العربية، وتعمل على تحقيق ثلاث مهام (علوش، الموسوعة الفلسطينية، ق2،ج3، ص957):

- النضال بجميع الأساليب والأشكال وأهمها الكفاح المسلح، بهدف تصفية الامبريالية والصهيونية.
- تأييد مشاركة الشعب الفلسطيني في نضاله المسلح ضد الصهيونية وكيانها الاستيطاني.
- توطيد العلاقة مع الدول الاشتراكية، وحركات التحرر الوطني والطبقة العاملة في الدول الرأسمالية.

وتميزت القيادة العامة، بأمرين مترابطين هما: الاحتراف العسكري، والنزوع نحو نمط القوات الخاصة النظامية، وكانت الجبهة تشدد على نمط القدرات الفنية من أجل ضمان تنفيذ العمليات العسكرية على أكمل وجه، وكذلك كنت مصممة على ارتباط النشاط العسكري المسلح الفلسطيني بالجهد العربي الواسع، خصوصاً جهد الجيوش العربية النظامية وهذا يعني الاكتفاء بمنح العمل الفدائي دوراً ثانوياً، وهو السبب الذي جعل "أحمد جبريل" ينسحب مع عناصره من معركة الكرامة (أبو قاسم، 2009، ص131).

وهنا يمكن أن نستخلص أن الجبهة الشعبية القيادة العامة قد تبنت في البداية الفكر القومي العربي الذي عبر عنه برنامجها السياسي الصادر عن المؤتمر الأول المنعقد في نهاية 1968م، والذي عبر عن روح قومية عربية، والذي كان سبباً في الانشقاق عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين نتيجة ميولها نحو اليسار. ولكن نتيجة لتراجع الفكر القومي بعد هزيمة 1967 غيرت القيادة العامة من فكرها، وتبنت بالإجماع الاشتراكية العلمية (الماركسية) في مؤتمرها الثاني في سبتمبر1969م، واتفقت القيادة العامة مع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين على خط العمليات بالخارج، وأكدت على ضرورة قتال العدو الصهيوني أينما وجد، واعتبرت القيادة العامة، أن العدو لا يتمثل في إسرائيل وحدها بل أيضاً بالاستعمار الذي يحميها ويدعمها، و أكدت القيادة العامة أن تحرير فلسطين هي مسؤولية عربية تقع على كاهل الدول العربية في المقام الأول، وأن الجهود الفلسطينية يجب أن تكون جزءاً في هذا السياق وليس بديلة عنه.

المبحث الثالث:
مفهوم المقاومة لدى التنظيمات القومية البعثية الفلسطينية

المطلب الاول: مفهوم المقاومة في الفكر السياسي لدى منظمة الصاعقة
المطلب الثاني: مفهوم المقاومة في الفكر السياسي لدى جبهة التحرير العربية
المطلب الثالث: مفهوم المقاومة لدى جبهة النضال الشعبي الفلسطيني

المبحث الثالث:
مفهوم المقاومة لدى التنظيمات القومية البعثية الفلسطينية

حددت المنطلقات القومية للحركة القومية العربية وشمولية رؤيتها لقضايا النضال العربي وتصوراتها لطبيعة الصراع العربي– الصهيوني، باعتبار أن التصورات الفرعية مرتبطة بالتصور الكلي أو بالأساس الفكري الذي تعتمد عليه ويحدد لها مفاهيمها، فقد انطلقت من أساس قومي وحدوي، وركزت على الجانب القومي التاريخي المصيري للصراع، مع وجود تفاوت بين تيار وآخر داخل الحركة، واعتبرت حركة القوميين العرب أن الصراع الدائر في المنطقة والذي تعتبر فلسطين ساحته الأساسية هو صراع يضرب جذوره في التاريخ ويهدد الأمة بأكملها، لذلك رفضت منطق القطرية في النضال الفلسطيني وأكدت على أن تحرير فلسطين مسؤولية عربية، يجب أن يكون ضمن استراتيجية عربية شاملة وليس وفق رؤية قطرية، لذلك اخذت على حركة فتح منطلقاتها الفكرية الداعية للتأكيد على الهوية الوطنية والقرار الوطني المستقل.

ستستعرض الدراسة في هذا المبحث مفهوم المقاومة لدى التنظيمات البعثية القومية، وهي الصاعقة، وجبهة التحرير العربية، وجبهة النضال الشعبي، باعتبارهم مكون أساسي من مكونات الفكر السياسي الوطني الفلسطيني داخل إطار منظمة التحرير الفلسطينية.

المطلب الأول: منظمة طلائع حرب التحرير الشعبية (قوات الصاعقة)

أولاً: النشأة والتكوين

جاء تأسيس منظمة الطلائع تجسيداً عملياً من حزب البعث العربي الاشتراكي السوري للاستراتيجية التي أقرها المؤتمر التاسع للحزب المنعقد في أيلول/ سبتمبر 1966 بدمشق، والتي جاء فيها أن حزب البعث العربي الاشتراكي التزاماً منه بمسؤوليته التاريخية، عليه أن يطرح في هذه المرحلة الاستراتيجية العلمية والثورية للنضال العربي، وأن يساهم في قيادة المعركة وفي توفير الأدوات الموضوعية لها (خورشيد، 1971، ص85)، وبناءً على هذه الاستراتيجية، تم تأسس منظمة " طلائع حرب التحرير الشعبية، المعروفة باسم " الصاعقة "، في سوريا تحت قيادة الرفيق زهير محسن، والتي أعلنت التزامها بمقررات حزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم في سوريا في أواخر عام 1966م، وخاضت جميع المعارك التي خاضتها سوريا، وكانت تقف إلى جانبها في صراعاتها مع منظمة التحرير الفلسطينية، أو مع البلدان العربية الأخرى، وظهر ذلك جلياً في لبنان عام 1976م، وكذلك عام 1982م (ابراش، 1987، ص163).

وفي المؤتمر التأسيسي الذي عقد في مايو 1968، أعلن الصاعقة أن الحركة مفتوحة لكل البروليتاريين العرب المؤمنين بالفكر البعثي (كريشان ، 1980، ص87)، واعتمدت الصاعقة عند تأسيسها على الكوادر الفلسطينية في حزب البعث في سوريا، وتم اختيار عدد من الحزبيين والمواطنين الفلسطينيين والعرب لتدريبهم عسكرياً في إبريل 1967م، ونفذت الصاعقة أولى عملياتها العسكرية في 8 يونيو 1967، وانضم لها بتاريخ 27 ديسمبر 1968: جبهة التحرير الشعبية وقوات الجليل الشعبية – وهي منظمات

فدائية صغيرة نشأت في سوريا– أثر اجتماع المنظمات الفدائية في القاهرة في9 أغسطس 1968 للاتفاق على جسم يضم فصائل المقاومة الفلسطينية(لجنة الكفاح المسلح)، وأصبح الفرع الفلسطيني لحزب البعث هو العمود الفقري لمنظمة الطلائع (فرج، 1998، 152: 153).

ثانياً: الفكر السياسي للصاعقة

أول ما تطرحه دراسة وثائق الطلائع هو علاقة العمل القطري الفلسطيني بالعمل القومي العربي، فحزب البعث العربي الاشتراكي كان يرى حتى عام 1959م، أن الوحدة العربية هي طريق تحرير فلسطين. وبشكل عام تنسجم المواقف النظرية للطلائع مع الموقف النظري لحزب البعث العربي الاشتراكي، لذلك فهي تلتزم بعقيدة الحزب وأسلوبه التنظيمي، ومنذ بداية انطلاقتها أعلنت منظمة طلائع حرب التحرير الشعبية " الصاعقة " أن الهدف الاستراتيجي هو تحرير فلسطين باعتمادها على الكفاح المسلح وحرب الشعب، ومن هذا المنطلق رأت أن الطريق السليم الذي يجعلها تحقق ذلك هو الوحدة العربية (أبو قاسم، 2009،ص150). وبذلك لم تختلف الصاعقة عن باقي فصائل المقاومة الفلسطينية الأخرى، في طريقة وأسلوب تحرير فلسطين التي اعتمدتها من خلال حرب الشعب طويلة الأمد والكفاح المسلح. رغم ايمانها بالوحدة العربية طريق التحرير.

وانتقدت منظمة " الصاعقة " استقلالية الثورة الفلسطينية الذي كانت تطرحه حركة فتح، واعتبرت أن المطالبة باستقلالية الثورة الفلسطينية بحجة التمييز بين قضايا التحرر الوطني وقضايا التحرر الاجتماعي والاقتصادي فلسفة برجوازية وافعال تعسفية، وعبرت الصاعقة عن إخلاصها والتزامها بالأيديولوجية القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، وارتباطها بالفهم العربي لموقع ودور الثورة الفلسطينية على مستوى الأداء السياسي والعسكري للاستراتيجية السياسية العربية (ابراش، 1987، ص 164). ورغم ذلك دخلت منظمة الصاعقة في صفوف منظمة التحرير الفلسطينية واشتركت في كافة مؤسساتها القيادية، وكان لها دور مباشر في أحداث الأردن في السبعينيات، وكانت مواقفها بشكل عام متفقة مع الخط السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتولت مسؤولية الدائرة العسكرية، وترتيب العلاقة مع سوريا.

ثالثاً: مفهوم المقاومة والفكر العسكري للصاعقة

انطلقت الطلائع كما باقي الفصائل الفلسطينية، من فكرة أن الكفاح المسلح هو الوسيلة الوحيدة لاسترجاع فلسطين، وأكدت على حتمية التحرير الكامل للتراب الوطني الفلسطيني عن طريق الكفاح المسلح، واتفقت مع الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين على أهمية العمل السياسي كشكل من أشكال النضال الوطني الفلسطيني، وأقرت الطلائع أن محور هذه المواجهة، يتمركز في الاعتماد على الكفاح المسلح أساساً لإزالة الكيان الصهيوني، وقد تبنى المؤتمر الاستثنائي لطلائع حرب التحرير الشعبية " الصاعقة " والذي عقد بعد حرب حزيران/ يونيو 1967م المنطلقات التالية (علوش، م، فلسطينية، ق 2، ج3، ص952: 953):

- الشعب الفلسطيني هو طليعة الكفاح المسلح.

- القضية الفلسطينية هي القضية القومية الأولى.
- حرب التحرير الشعبية ليست مجرد شعار تكتيكي عارض.

واعتمدت قوات الصاعقة منذ بداية عملها على سوريا لتوفير مختلف الاحتياجات، من الأسلحة والإمدادات الأخرى، وهذا الأمر أتاح لها توحيد التجهيزات والتسليح، بل وتوحيد الزي العسكري إلى حد كبير ، وقد تلقى مقاتلي الصاعقة التدريب في معسكرات الجيش السوري في أول الأمر، ومن ثم فتحت المنظمة معسكرات لها في الأردن، وبعد الخروج من الأردن فتحت لها معسكرات في لبنان، وكان ضباط من الصاعقة يتلقون دورات تدريبية بالخارج (صايغ، 2002، ص61)، وتميزت قوات الصاعقة على الدوام بالتركيز على الجوانب العسكرية للنشاط، مقارنة بالجوانب النقابية والجماهيرية، وطبقت نمط قتال "حرب العصابات"، وارتبط ذلك بميول الطلائع إلى التنسيق مع الأطراف الرئيسية في الساحة الفلسطينية، وخاصةً حركة فتح وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية، خلال الفترة من1968-1972م، وساعدها في ذلك أن منظمة الطلائع كانت تتولى الدائرة العسكرية في منظمة التحرير الفلسطينية، بالإضافة إلى التنسيق مع الجيش العربي السوري (أبو قاسم،2009، ص 152). وفيما بعد حدث تطور مهم في المواقف السياسية لدى الطلائع، تمثل بضرورة المزاوجة بين العمل العسكري والعمل السياسي بهدف عدم انحسار حركة المقاومة الفلسطينية بالبندقية فقط.

وفي هذا السياق رأت الطلائع أن ظروف نشأة وانطلاقة المقاومة الفلسطينية خلقت لدى التنظيمات الفلسطينية أوهاماً حول إمكانية نجاح الكفاح المسلح كطريقٍ وحيد، حيث قاد هذا الموقف إلى أن تفقد المقاومة مكاسب سياسية كبيرة على الصعيد العربي والدولي، حيث دعت الطلائع إلى " استخدام كافة أشكال المقاومة والجمع بينهما، وعدم اعتبار البندقية وحدها أساساً لكل نضال، لأن هذه السياسة دفعت إلى نوع من الانحسار في الحركة، والذي دفعت ثمنه الثورة الفلسطينية (علوش، م، فلسطينية، ق2، ج3، ص954).

هكذا نخلص أن منظمة طلائع حرب التحرير الشعبية " الصاعقة" هي فصيل فلسطيني تكونت وفق رؤية حزب البعث العربي الاشتراكي السوري، لكي تعمل ضمن استراتيجية الحزب ومفهومه للصراع العربي الاسرائيلي، التي تنطلق من فكرة الوحدة العربية طريق لتحرير فلسطين وليس العكس. وتبنت الصاعقة الكفاح المسلح كوسيلة لتحرير فلسطين، وأكدت على أهمية العمل السياسي والجمع بين كافة أشكال المقاومة وعدم اعتبار البندقية وحدها أساساً للنضال الوطني الفلسطيني، وأكدت على الترابط بين النضال الوطني والنضال الاجتماعي الطبقي. كما تميزت الصاعقة بالتركيز على النشاط العسكري، والابتعاد عن العمل الجماهيري والنقابي، وقد استفادت الصاعقة كثيراً من علاقاتها الاستراتيجية بالنظام السوري الذي وفر لها كافة الامكانيات العسكرية واللوجستية والمادية، باعتبار الصاعقة فرع من فروع حزب البعث في فلسطين.

المطلب الثاني: جبهة التحرير العربية

أولاً: نشأة جبهة التحرير العربية

انبثقت جبهة التحرير العربية أثر مبادرة أطلقها حزب البعث العربي الاشتراكي" العراقي" في مؤتمره القومي التاسع الذي عقد 30/كانون أول عام 1968م، والذي دعا لإنشاء منظمة فدائية ذات طابع جبهوي وتركيب قومي وفكر ثوري، استناداً إلى تحليل علمي لوقائع الأمة في مواجهتها للعدوان الصهيوني الاستعماري الرجعي الذي يستهدف وجودها (خورشيد، 1971، ص173)، ووفق هذه الرؤية تأسست جبهة التحرير العربية في أبريل 1969 عن طريق حزب البعث العراقي ، بقيادة "شاكر يوسف"،- مفكر عراقي من أصل فلسطيني- وكان لها صدى طيب في لبنان والأردن والعراق بين 1969و1970، وكانت ممنوعة من العمل في سوريا، وهي تعتبر من الأساس رد العراق على تأسيس " الصاعقة " من قبل سوريا، وأوضحت الجبهة فكرها السياسي والأيديولوجي في أول بيان سياسي صدر عنها، حين قالت بأن الخطر الذي تواجهه الثورة الفلسطينية هو " محاولة حصرها في نطاقها القطري وقطع شريان الحياة الذي يصلها بمنابع القوة والقدرة في جماهير الثورة العربية في فلسطين (كريشان، 1980،ص91).

وجاءت نشأة جبهة التحرير العربية من قبل حزب البعث العراقي، رداً على إنشاء سوريا منظمة الصاعقة، وارتباطها بفكر ورؤية حزب البعث السوري، ورغم ذلك اتفقت جبهة التحرير العربية مع الصاعقة على نقد استقلالية الثورة الفلسطينية، وأكدت في فكرها وعقيدتها القومية الثورية، أن القضية الفلسطينية هي قضية العرب المركزية لذلك يجب على العرب الدفاع عنها والمساهمة في تحريرها، ورفعت شعار الكفاح الشعبي المسلح طريق الأمة العربية لتحرير فلسطين، وتعتبر جبهة التحرير العربية الفرع الفلسطيني لحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق.

ثانياً: الفكر السياسي لجبهة التحرير العربية

كانت جبهة التحرير العربية أملاً قومياً يراود العديد من المناضلين الفلسطينيين الثوريين، وطريقاً رحباً أمام الشباب الثوري العربي للمشاركة الكاملة في النضال المسلح من أجل تحرير فلسطين، كطليعة للثورة العربية في طور المجابهة الساخنة الشاملة، من قوى الثورة المضادة من خلال التوجه المركزي نحو القضاء على القاعدة الامبريالية الصهيونية في فلسطين (الكيالي، 1973، ص162)، لذلك أكدت جبهة التحرير العربية على أن الحركة الوطنية ودورها ورؤيتها في استشراف المستقبل، تنطلق من نظرة حزب البعث العربي الاشتراكي العراقي، وفهمه لطبيعة الصراع العربي الصهيوني، ونضاله من أجل توحيد الأمة واستخدام إمكانياتها وطاقتها، في مواجهة الخطر الإمبريالي الذي يستهدف الوطن العربي وليس فلسطين فحسب (إسماعيل، 2000، ص581).

فالأرضية الفكرية والنظرية التي انطلقت منها جبهة التحرير العربية، هو فكر الحركة الثورية الذي يؤكد الترابط بين النضال القومي والاشتراكي والتحرري، مع التأكيد على رفض النظرة الجامدة التي تفصل هذه النضالات، غير واعية بالدافع الذي يعطيه كل نضال للآخر، فكان هذا الفكر معبراً عن أيديولوجية واضحة رسمت الخطوط الاستراتيجية العريضة للعمل القومي (خورشيد، 1971، ص173)، لذلك رفضت الجبهة منذ بداية نشأتها– بسبب فهمها الخاص للنضال من أجل فلسطين– أن تشارك في المجلس الوطني الفلسطيني، لأنها رأت فيه إطاراً لمنظمة قطرية، بينما تركيب الجبهة قومي، ورغم ذلك شاركت بوفد مراقب، للاطلاع على تطور العمل الفلسطيني في إطار المنظمة، ولرغبتها في الوقوف موقفاً إيجابياً من محاولات بعض حركات المقاومة الرامية إلى تطور المنظمة باتجاه تحقيق الوحدة الوطنية (كريشان، 1980، ص91).

وعلى هذه القاعدة رفضت جبهة التحرير العربية الإقرار بوجود خصوصية فلسطينية، أو معطيات فلسطينية تختلف عن الواقع العربي، وتبرر استقلالية العمل الفلسطيني، لأنها ترى أن الواقع الفلسطيني هو جزء من الواقع العربي، وعليه فإن تحرير فلسطين وحل القضية الفلسطينية لا يتم بأدوات فلسطينية خاصة؛ بل ضمن الرؤية العربية الشاملة، ورفضت أيضاً استقلالية الثورة الفلسطينية في ممارستها النضالية وفي تحديد أهدافها، وانتقدت شعار الدولة الديمقراطية الذي رفعته الثورة الفلسطينية (ابراش، 1987، ص165) وكذلك رفضت جبهة التحرير العربية، كل قرارات الأمم المتحدة، وأصرت على رفض جميع الصيغ والمؤتمرات التي تسعى إلى استدراج أي فصيل من فصائل المقاومة الفلسطينية إلى المشاركة فيها، واعتبرت الحلول السليمة هي محاولة لتصفية للقضية الفلسطينية عبر حلول استسلاميه.

واعتبرت أن أي حلول سياسية سوف تؤدي إلى تثبيت الكيان الصهيوني وإلى وأد النضال العربي، حيث رفضت القرار 242، ومشروع روجرز وباقي القرارات التي تدعوا إلى الاعتراف بدولة إسرائيل، وعندما قبلت بعض الأنظمة العربية مشروع روجرز أصدرت الجبهة بياناً رقم 186، قالت فيه إن قبول الأنظمة العربية التي هزمت في يونيو 1967م لشروط الاستسلام الأمريكية هي بمثابة الاعتراف بالهزيمة، واعتبرت أن مشروع "روجرز" ما هو إلا محاولة لتحجيم العمل الفدائي، وفرض الوصاية عليه (الكتاب السنوي، 1970، 43:44)، وطرحت جبهة التحرير العربية منذ انطلاقتها القضايا الرئيسية التالية: أنها جبهة لأن الأمة في حاجة إلى تكتل صفوفها وتجميع قواها وتحريك طاقاتها، وهذا ما أثبتته هزيمة حزيران يونيو 1967، إذ أن كل فئة عاجزة " بمفردها عن القيام بمتطلبات المواجهة مع العدو " بالإضافة إلى أن الطابع الجبهوي هو وحده القادر على الاستفادة من جميع طاقات الأمة، وعلى إفساح المجال أمام كل مواطن للمشاركة الجدية في الكفاح والنضال العربي (علوش، م، الفلسطينية، ق2، ج3، ص955).

ثالثاً: مفهوم المقاومة والفكر العسكري

من حيث المبدأ لا تختلف جبهة التحرير العربية في مفهوم المقاومة والفكر العسكري مع الفصائل والقوي الوطنية الفلسطينية الأخرى، فقد تبنت الحرب الشعبية والكفاح المسلح كأسلوب لتحرير فلسطين.

حيث ترى الجبهة أن الحرب الشعبية المسلحة هي الطريق الوحيد لتحرير الأرض، وعندما أعلنت صيغة الكفاح المسلح (اللجنة المركزية العسكرية) تمهلت الجبهة قبل أن تشارك فيها، باعتبارها تشكل أرضية مشتركة يقف عليها فصائل الثورة الفلسطينية، لذلك انضمت الجبهة عام 1970م، على القيادة الموحدة، (اللجنة المركزية العسكرية) واشترطت مجلس وطني للثورة يكون المرجعية النهائية للقيادة الموحدة (كريشان، 1980، ص 91:92).

كما طرحت الجبهة وجهة نظر مغايرة فيما يتعلق بالكفاح المسلح، إذ يقول الأمين العام السابق للجبهة "عبد الوهاب الكيالي" في مقال له في مجلة فلسطين الثورة بمناسبة الذكري الثامنة لانطلاقة الثورة الفلسطينية " أن مسؤولية الكفاح المسلح في فلسطين هي مسؤولية كل قوى التحرر والتقدم في الوطن العربي، ومن الخطأ إلقاء المهمة المركزية في النضال العربي المعاصر على المقاومة الفلسطينية وحدها، ومن التضليل أن تحاسب المقاومة وفصائلها وحدها على النقص القائم، إذ بدون توحيد قوى الثورة العربية واندفاعها على طريق التحرير بتوحد قوى المقاومة لا يمكن أن نرتفع كأمة إلى مستوى التحدي والمصيري في فلسطين"(الكيالي، 1973، ص 166)، وأكدت الجبهة أنها تخوض العمل الفدائي تحت راية العقيدة العربية الثورية، وبتنظيم قومي يضم مقاتلين عرباً من جميع أطراف الوطن العربي، وأكدت على الترابط بين تحرير فلسطين والوحدة العربية، وقالت أن القوى المعادية للثورة العربية تحاول حصر الثورة الفلسطينية في نطاقها القطري، وقطع شريان الحياة الذي يصلها بمنابع القوة العربية (الكتاب السنوي، 1969، ص121:122).

وانطلاقاً من هذا التصور نفذت الجبهة العديد من العمليات العسكرية الناجحة، حيث بلغ عدد العمليات التي نفذتها قوات الجبهة في الفترة الواقعة من شهر يوليو عام 1969م وحتى عام 1970 حوالي 225 عمليةً، واشتركت مع منظمات فلسطينية أخرى في تنفيذ عمليات عسكرية فدائية داخل الأرض المحتلة (أبو قاسم، 2009، 146)، واتفقت مع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في خط العمليات الخارجي، ورأت بخط العمليات الخارجية جزءاً أساسياً من استراتيجية المواجهة الجبهة ضد مصالح الحركة الصهيونية في كل كان بالعالم، لكنها كانت ترى إن اختيار الأهداف وتوقيت العمليات يجب أن يحظى بأهمية نظراً لما تمثله هذه العمليات من انعكاس على الرأي العام العالمي.

ودعت جبهة التحرير العربية للكفاح الشعبي المسلح لأنه يمكّن العرب من استخدام تفوقهم العددي في وجه التفوق التكنولوجي لدى العدو، ويخلق الأجواء الثورية والمناخ الجدي الملائم لتفجير طاقات الشعب العربي (علوش، م، الفلسطينية، ق2، ج3، ص956).

وهكذا يتبين أن جبهة التحرير العربية هي تنظيم فلسطيني جاءت في نشأتها وتكوينها وفق رؤية واستراتيجية حزب البعث العربي الاشتراكي "العراقي" للصراع العربي الاسرائيلي، حيث تعتبر الجبهة الفرع الفلسطيني لحزب البعث العراقي، وجاءت كرد فعل عن تأسيس الصاعقة من قبل حزب البعث في سوريا في إطار الصراع والتنافس السياسي بينهما، وتبنت الجبهة الكفاح المسلح أسلوباً لتحرير فلسطين، وأكدت أنها تخوض العمل الفدائي تحت راية العقيدة العربية الثورية التي ترى أن الوحدة العربية طريق التحرير، وطالبت بتشكيل إطار موحد للنضال العربي ضد المشروع الصهيوني في فلسطين، لأن مسؤولية الكفاح المسلح في فلسطين هي مسؤولية كل قوى التحرر والتقدم في الوطن العربي، ورفضت استقلالية الثورة الفلسطينية ومنطق النضال القطري الذي كانت تتمسك به بعض الحركات الفلسطينية، وخاصة حركة فتح.

المطلب الثالث: جبهة النضال الشعبي الفلسطيني

أولاً: نشأة جبهة النضال

على عكس كل الحركات والتنظيمات الوطنية الفلسطينية التي نشأت وتكونت خارج فلسطين المحتلة، جاءت نشأة جبهة النضال الشعبي الفلسطيني في فلسطين المحتلة، ثم امتدت بشكل طبيعي إلى الأردن، ثم انطلقت إلى عدة أقطار عربية، وشاركت في المؤتمر الأول لحركة المقاومة المنعقد في القاهرة 1968 وانضمت لقيادة الكفاح المسلح الفلسطيني في1969م، وتكونت جبهة النضال الشعبي بعد حرب حزيران /يونيو 1967م، حيث آخذت العديد من المنظمات الثورية الفلسطينية المسلحة تعلن عن انطلاقتها، فأعلنت جبهة النضال الشعبي الفلسطيني في منتصف تموز /يوليو 1967 عن انطلاقتها عبر مجموعة من أبناء الضفة الغربية (أبو قاسم، 2009، ص 153). وبذلك تكون جبهة النضال أول تنظيم فلسطيني ينطلق بشكل كامل من الداخل الفلسطيني، على عكس باقي الفصائل الفلسطينية التي انطلقت من خارج الأرض المحتلة.

ثانياً: الفكر السياسي لجبهة النضال الشعبي

جبهة النضال الشعبي هي منظمة وطنية ديمقراطية، تمارس الكفاح المسلح في صراعها مع الإمبريالية والصهيونية والرجعية، وتسترشد بالفكر الاشتراكي العلمي " فكر الطبقة العاملة " الماركسية اللينينية كمنهج ودليل عمل لنشاطها المسلح ونضالها السياسي ضد أعدائها والطبقيين، لذلك رفضت الجبهة، عزل الصراع الطبقي عن النضال الوطني، كما أكدت الجبهة أن الثورات المعاصرة التي استلهمت الماركسية اللينينة كمنهج ودليل عمل هي من أنجح الثورات، كالثورة الروسية والصينية والفيتنامية (علوش، م ، فلسطينية، ق 2، ج3، ص960)، وحددت جبهة النضال الشعبي هويتها من خلال رؤيتها لطبيعة النضال لتحرير فلسطين، حيث الخطان الأساسيان لهذا النضال هما: النضال الثوري والنضال الديمقراطي، فالنضال الثوري هو ما يحمل إرادة التغيير للواقع الاستعماري الصهيوني الاستغلالي القائم، من خلال ترابط الثورة الفكرية والثورة المسلحة، لأنه الثورة الفكرية تبلور الوعي العقائدي وتجعل الجماهير تدرك أبعاد الواقع القائم، وإما الثورة المسلحة فلابد منها لتدمير قوة العدو العدوانية والتي لا بد منها لحسم الصراع القائم، أما

النضال الديمقراطي فيقوم على الإيمان بالجماهير كغاية ووسيلة وهدف، فهي صاحبة السيادة لكل سلطة ولكل ثورة (خورشيد، 1971، ص215).

ثالثاً: مفهوم المقاومة والفكر العسكري

أصرت جبهة النضال منذ انطلاقتها على مفاهيم حرب العصابات والحرب الشعبية، وأكدت على مركزية الكفاح المسلح في استراتيجية النضال الفلسطيني، واعتبرت أن الأسلوب الناجح للتغلب على تفوق العدو التكنولوجي، يكمن في ممارسة حرب العصابات بهدف استنزافه باستمرار، ويلي ذلك تقويض تفوقه بواسطة الزخم البشري (الموسوعة الفلسطينية، ج5 ،1984، ص 414). وتبلور فكرها العسكري انطلاقاً من قضية الحرية والكفاح ضد المعسكر الاستعماري الصهيوني باعتبارها قضية واحدة في جميع أنحاء العالم، لأن نقطة انطلاقة الثورة الفلسطينية في مداها الواسع عربية، وفي مداها الأوسع هي جزء من حركات التحرر الوطني العالمية، لذا يجب أن تتفاعل الثورة مع جميع القوى وحركات التحرر في العالم، وإن ضرب المصالح الامبريالية والصهيونية أينما وجدت، فهي حق مشروع، إذ أنه يوسع رقعة الصدام مع العدو ويشتت قواه، كما يجب تفعيل السلاح الاقتصادي بما في ذلك سلاح البترول العربي (خورشيد، 1971، 223).

وبذلك تكون قد اتفقت جبهة النضال الشعبي مع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والقيادة العامة على خط العمليات بالخارج، حيث اعتبرت أن ضرب المصالح الإمبريالية في العالم هو جزء اساسي من النضال الفلسطيني ضد المصالح الصهيونية بسبب تكامل الأدوار بينهم، لذلك ينص ميثاق الجبهة على ضرورة توجيه الضربات إلى الصهيونية العالمية داخل الأرض الفلسطينية وخارجها، من أجل توسيع ساحة المعركة، بهدف تشتيت قوى العدو واستنزافه، وأكدت في ميثاقها ومبادئها على أن ضرب المصالح الأمريكية والصهيونية هو من استراتيجيات جبهة النضال، لذلك قامت الجبهة في أواخر عام 1969 بالهجوم على مكاتب شركة " العال " الإسرائيلية في قلب أثينا، ونفذ العملية شاب ارمني الأصل يقيم في عمان هو " الياس برج " ورافقه طالب عربي هو " منصور مراد " وقد أسفر الهجوم عن إصابة 32 شخصاً بجروح بينهم ثلاثة أمريكيين، وتوفي طفل من جراء الحادث، وبذلك تكون جبهة النضال ثاني تنظيم فلسطيني يقوم بعمليات خارجية (الكتاب السنوي، 1969، ص126).

وهكذا نخلص أن جبهة النضال الشعبي الفلسطيني تأسست عام 1969م ، وهي أول تنظيم فلسطيني يتأسس داخل الأراضي المحتلة بعد النكبة، و بذلك تكون قد اختلفت في مكان النشأة عن باقي التنظيمات الفلسطينية الذين نشؤا وتكونوا خارج الأرض المحتلة، وقد اتفقت مع معظم فصائل المقاومة الفلسطينية في تبني حرب الشعب والكفاح المسلح وسيلة لتحرير فلسطين، واتفقت جبهة النضال الشعبي مع الجبهة الشعبية والجبهة الشعبية القيادة العامة على خط العمليات الخارجي الذي يؤكد علي ضرب المصالح الصهيوني والامبريالية أينما وجد، مع التركيز على حرب العصابات باعتبارها أسلوب ناجح في مواجهة قوة العدو المادية والبشرية.

خلاصة

بعد أن استعرضت الدراسة خلال هذا الفصل مفهوم المقاومة لدى منظمة التحرير الفلسطينية، ومفهوم المقاومة لدى الحركات اليسارية الفلسطينية، وتناولت أيضاً مفهوم المقاومة لدى الحركات القومية البعثية الفلسطينية، وفي ضوء ما سبق يمكن التأكيد على النتائج التالية:

شكلت نشأة منظمة التحرير الفلسطينية في نهاية مايو 1964 مكانة الصدارة بين أبرز أحداث مسيرة الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية غداة نكبة 1948–1949م. حيث تمتعت المنظمة منذ نشأتها بتأييد الشعب الفلسطيني داخل وخارج الأراضي الفلسطينية، واستطاعت بفضل جهودها أن تحظى باعتراف العالم كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني.

شارك جيش التحرير الفلسطيني وقوات التحرير الشعبية التابعة له، في العديد من المعارك العربية والفلسطينية التي كانت تخوضها الجيوش العربية والثورة الفلسطينية، على كافة جبهات القتال، الأمر الذي يعني أن منظمة التحرير قد مارست المقاومة قولاً وفعلاً داخل وخارج الأرض الفلسطينية.

جاءت نشأة وتكوين كل فصائل المقاومة الفلسطينية الوطنية واليسارية والبعثية بهدف تحرير فلسطين من الاحتلال الاسرائيلي، حيث انطلقت كل الفصائل والحركات الوطنية الفلسطينية وأعلنت أن حرب التحرير الشعبية طويلة الأمد هي الأسلوب لتحرير فلسطين وان الكفاح المسلح هو الوسيلة لتحرير فلسطين، وإقامة الدولة الفلسطينية على ترابها.

يوجد بعض الاختلافات حول مفهوم المقاومة الفلسطينية، بين بعض التنظيمات والحركات الوطنية الفلسطينية، حيث تبنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين خط العمليات بالخارج، وأكدت على ضرب المصالح الامبريالية أينما وجدت، وان المشروع الصهيوني هو جزءاً لا يتجزأ من الامبريالية العالمية، بينما رفضت الديمقراطية هذا الخط واعتبرته عمل إرهابي، وأكدت الجبهة العربية والصاعقة على أن الوحدة العربية طريق التحرير، ورفضوا استقلالية الثورة الفلسطينية.

أثر تبعية بعض الفصائل الفلسطينية للأنظمة العربية على النضال الوطني الفلسطيني، وجعل القرار الفلسطينية عرضة لتجاذبات سياسية وإقليمية بين عدد من الدول العربية، فأصبحت الساحة الفلسطينية ساحة تصفية حسابات بين عدد من الدول، انعكست تلك القضايا على العلاقات الوطنية الفلسطينية وعلى اجتماعات اللجنة التنفيذية والمجلس الوطني الفلسطيني.

الفصل الثالث:
مفهوم المقاومة لدى حركة التحرير الوطني الفلسطيني – فتح

المبحث الأول: أهداف ومبادئ حركة فتح ونظريتها السياسية

المبحث الثاني: الكفاح المسلح والاستراتيجية العسكرية لحركة فتح

الفصل الثالث:

مفهوم المقاومة لدى حركة التحرير الوطني الفلسطيني – فتح

لم يكن ميلاد حركة فتح من فراغ، بل جاءت ولادة فتح تعبيراً عن معاناة شعب عانى الضياع والتشتت، فبعد سبعة عشر عاماً من الضياع الذي عاشه الشعب الفلسطيني في أعقاب نكبة عام 1948، جاء اليوم الأول من كانون الثاني/يناير 1965، ليكون نقطة البداية في أول تحرك جماهيري فلسطيني على الطريق السليم، فانطلقت حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" لتمثل التنظيم الفلسطيني الذي ارتبطت الثورة الفلسطينية باسمه، باعتبار أن انطلاقة "فتح" في العام 1965 مثلت الانبعاث الحقيقي للوطنية الفلسطينية، حيث شّكل انطلاق حركة فتح بالكفاح المسلح، في يناير 1965، ولادة حقيقية لحركة المقاومة الفلسطينية المعاصرة بعد النكبة، لتعيد معه حركة فتح الاعتبار لهوية الشعب الفلسطيني وشخصيته الوطنية، وتلفت كل الأنظار إلى القضية الفلسطينية وعدالتها ومكانتها بين حركات التحرر في أرجاء العالم، وتستند حركة فتح في مبادئها على أن فلسطين أرض للفلسطينيين جميعاً، وهي أرض عربية يجب على كل أبناء العروبة المشاركة في تحريرها.

ستستعرض الدراسة في هذا الفصل نشأة وأهداف مبادئ حركة فتح، ومؤسسات صنع القرار السياسي والعسكري، والنظام الأساسي والهيكلية التنظيمية، والنظرية السياسية والعسكرية لبيان الأهداف والمبادئ التي انطلقت من أجلها حركة فتح، وتوضيح أهم الأسس الفكرية والسياسية التي ارتكز عليها البناء الفكري لحركة فتح والاستراتيجية العسكرية التي اتبعتها الحركة في كفاحها من أجل تحقيق أهدفها.

المبحث الأول:

أهداف ومبادئ حركة فتح ونظريتها السياسية

المطلب الأول: ماهية فتح وأهدافها ومبادئها

المطلب الثاني: الهيكلية التنظيمية ودوائر

صنع القرار السياسي والعسكري

المطلب الثالث: الفكر السياسي لحركة فتح

المبحث الأول:

أهداف ومبادئ حركة فتح ونظريتها السياسية

عكست حركة فتح في بناها الواسعة والمرنة ومنطلقاتها السياسية العامة من خلال عدم تبنيها أيديولوجية سياسية محددة، واقع التنوع والتعددية السياسية والفكرية في المجتمع الفلسطيني، وبدأت وكأنها بمثابة تجمع لجميع التيارات والاتجاهات الفكرية والسياسية في المجتمع الفلسطيني، واستطاعت حركة فتح منذ انطلاقتها الحفاظ علي القرار الوطني المستقل، وإعادة الاعتبار للهوية الوطنية الفلسطينية رغم محاوله تذويبها، فقد تمكنت حركة فتح من تعزيز مكانتها في قيادة الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية بالرغم من الظروف الفلسطينية والعربية والدولية الصعبة المعقدة التي مرت فيها، وذلك لتمتعها بسمات خاصة ميّزتها عن غيرها من الحركات والتنظيمات السياسية الفلسطينية الموجودة على الساحة الفلسطينية.

المطلب الأول: ماهية فتح

أولاً: تعريف حركة فتح

حركة التحرير الوطني الفلسطيني" فتح[*]"، حركة وطنية فلسطينية ثورية لعضويتها صفة السرية، وتؤمن حركة فتح بأن الثورة للشعب بكل جماهيره التي تخوض الثورة وتمارسها، والحركة هي التنظيم الثوري صاحب الحق في توجيه الثورة.

وتأسست حركة فتح، تحت مسمى " حركة تحرير فلسطين " والتي تصبح الأحرف الأولى منها إذا قلبت (فتح)، ولم يتم استخدام هذا الاسم إلا في عام 1959، بعد أن زودت الحركة بالبُنى والأنظمة والقيادة المركزية، وهي مهمة قد استكملتها في عام 1959، في اجتماعات سرية عقدت في الكويت (المصري،2008، ص54)، وحسب المادة العاشرة من المبادئ: حركة التحرير الوطني الفلسطيني " فتح "حركة وطنية ثورية مستقلة، وهي تمثل الطليعة الثورية للشعب الفلسطيني. ويعرف عثمان أبو غربية[†] حركة فتح على أنها " حركة تغير سياسي لواقع الاحتلال، وتنظيم سياسي في ظروف العالم الثالث، وثورة شعبية مسلحة تكافح من أجل التحرر الوطني" (أبو غربية،1995،ص26)، واختارت حركة فتح لنفسها اسم " حركة " باعتبارها تجمعاً وطنياً لهدف محدد هو تحرير فلسطين واستعادة هويتها العربية، ولما كان تحرير فلسطين يعني تحرير الوطن الفلسطيني الذي هو جزء من الوطن العربي، وتحريرها من الصهيونية يعني مواجهة الخطر القومي الذي تمثله الحركة الصهيونية على الأمة العربية، ولما كانت طبيعة التناقض هي طبيعة قومية وليست مجتمعية، تكون حركة فتح، حركة تحرير وطني، وليست حركة تحرير وطنية، ومن هنا جاءت كلمة فلسطيني لا فلسطينية، فأصبح اسمها: حركة التحرير الوطني الفلسطيني من منطلق

[*] سوف يشار إليها عبر الدراسة باستمرار ب(حركة فتح، أو فتح) الإ إذا دلت القرينة علي غير ذلك.

[†] أحد قيادات حركة فتح وعضو اللجنة المركزية الحالية للحركة، ولد في القدس عام 1946، التحق عام 1968 بالكلية العسكرية في مدينة "نانكين" بجمهورية الصين الشعبية وتخرج منها عام 1969، وأصبح برتبة ملازم أول. · تقلد عدداً من المهام العسكرية في أعقاب تخرجه منها: ضابط إدارة القيادة العامة لقوات العاصفة، مساعد آمر قطاع "كتيبة 201" في منطقتي جرش والأغوار، ومفوضاً سياسياً في القطاع. بعد إعادة تشكيل التوجيه السياسي عام 1972 استمر في تولي مهامه آمراً لمدرسة الكوادر ونائباً للمفوض السياسي العام.

تحرير فلسطين هو واجب قومي عربي وليس فلسطيني فحسب، ومن هذا المنطلق رفعت فتح شعار الثورة فلسطينية المنطلق عربية العمق(الحسن، الموسوعة الفلسطينية، ق2، ج 3، ص1002).

ثانياً: نشأة حركة فتح

اختلفت الآراء وتباينت حول تاريخ نشأة حركة فتح، وأصبح من المسائل الشائكة البحث في التاريخ الذي نشأت فيه الحركة، والأمر الذي يزيد الأمور تعقيداً هو أن فكرة تأسيس الحركة بدأت تراود أذهان البعض منذ عام1955م، وأن مؤسسي الحركة لم يتواجدوا في مكان واحد في ذات الوقت (أبو قاسم، 2009، ص22)، وكانت نواة حركة فتح الأولى والبداية الفعلية للتأسيس قد بدأت خلال فترة الخمسينات عندما بدأ عدد من الطلبة الفلسطينيين الذين كانوا يدرسون في مصر بالتجمع في إطار ما يسمى" اتحاد طلبة فلسطين" في القاهرة، حيث مثل هذا الاتحاد نقطة تجمع للطلاب الفلسطينيين الذين شردهم الاحتلال عام 1948م (أحمد، 2007، ص13)، ومن الناحية التاريخية يظهر أن فكرة فتح نشأت وسط رابطة طلبة فلسطين الدارسين في مصر سنة 1956، وعندما تخرَّج هؤلاء عملوا في أماكن عملهم الجديدة على إيجاد تنظيم ما، تمثل في إنشاء أنوية للحركة، وكان أن أول وأنشط هذه الأنوية كان في الكويت حيث ترجع بداية نشأته إلى أكتوبر 1957 وتحديداً في منطقة الصليبيخات، وكان من أوائل مؤسسي هذه النواة أبو جهاد، وياسر عرفات، ويوسف عميرة، وسليمان حمد، وعادل عبد الكريم، وغيرهم، وقد أصدرت مجموعة الكويت مجلة "فلسطيننا" في لبنان في نوفمبر 1959 وقد كان ذلك وسيلة جيدة للتعرّف والتواصل مع أولئك الذين يحملون نفس الأفكار في البلدان الأخرى، ودعوتهم للانضمام للحركة، وحسب صلاح خلف أبو إياد فإن أول اجتماع تأسيسي لممثلي الحركة كان في الكويت في 10 أكتوبر 1959 (صالح،2003، ص204).

ويشار غالباً في أدبيات حركة "فتح" أن نشأة الحركة كانت في أواخر العام 1957 كبداية لتأسيس الحركة، حيث عقد لقاء ضم ستة أشخاص هم: ياسر عرفات، وخليل الوزير وعادل عبد الكريم، وعبد الله الدنان، ويوسف عميرة، وتوفيق شديد، حيث اعتبر هذا اللقاء بمثابة اللقاء التأسيسي الأول لحركة فتح، وصاغ المؤسسون ما سمي "هيكل البناء الثوري" و"بيان حركتنا"، واتفقوا على اسم الحركة للأحرف الأولى للتنظيم مقلوبة من "حتوف" ثم "حتف" إلى "فتح"، وتبع ذلك انضمام أعضاء جدد منذ 1959 كان أبرزهم صلاح خلف وخالد الحسن، وعبد الفتاح حمود، وكمال عدوان، ومحمد يوسف النجار، وعبد الفتاح إسماعيل، ومحمود عباس (بيان انطلاقة فتح 47،2011، ص1).

وحاولت هذه المجموعات الشبابية مدفوعة بالانتماء للوطن تكوين تنظيم سياسي وطني فلسطيني يضم كافة أبناء الشعب الفلسطيني بغض النظر عن انتماءاتهم الفكرية، يعمل على تحرير فلسطين ومواجهة الاحتلال الإسرائيلي، بعد فشل الدول العربية في مواجهة اسرائيل عبر الوسائل الرسمية، لذلك جاءت انطلاقة حركة فتح بالكفاح المسلح كجرس إنذار لكل العالم بهدف إثبات الهوية الوطنية الفلسطينية في محاولة لتغيير المعادلة التي حاولت التعامل مع الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية على أنها

قضية إنسانية أو قضية لاجئين(مقابلة مع زكريا الأغا،2016/1/20)، وجاءت انطلاقة حركة فتح وفصائل أخرى بعد أن استعاد الشعب الفلسطيني القدرة اللازمة لتوليد نشاطه السياسي العلني الخاص به، ولدعم حركة وطنية مستقلة، في محاولة للرد على نتائج التطهير العرقي الذي قذف أكثر من نصف الشعب الفلسطيني إلى دول الطوق المحيطة بفلسطين، وترافق بناء الحركة مع بداية انهيار الأمل الفلسطيني المعلق على القومية العربية التي اعترف زعيمها عبد الناصر أنها لا تملك خطة لتحرير فلسطين (عبد الحميد،2015، ص42).

ولم تكن انطلاقة حركة فتح وليدة اللحظة، أو حدثاً عابراً في مجرى تاريخي لقضية متشابكة الخطوط والمعالم، ولكنها كانت انطلاقة لها جذورها وإرهاصاتها وسيرورتها، وأسبابها الموضوعية والذاتية المتمثلة في واقع عربي رسمي يحمل التناقض في الخطاب السياسي والممارسة الفعلية تجاه القضية الفلسطينية، فالخطاب السياسي العربي كان حماسياً ويظهر فيه الرغبة والنية لتحرير كامل التراب الفلسطيني، ولكنه في واقع الممارسة خسر حرب 1948 ولم يستطع الصمود في المعركة مع الحركة الصهيونية، فجاءت هذه الانطلاقة لكي تؤشر على ضرورة قيام الإنسان الفلسطيني بأخذ زمام المبادرة والانفكاك من سيطرة النظام الرسمي العربي، والقيام بدوره في معركة تحرير الأرض الفلسطينية، أي أنه يجب على الذات الفلسطينية الخاضعة للتشتت والتهجير والقتل، علاوة على إحساسها بالإحباط من تجاهل النظام الرسمي العربي، القيام، استلام زمام المبادرة (مخيمر،2015)، لذلك كانت انطلاقة الحركة تعبيراً عن رفض حالة العجز العربي في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي ومحاولة بعض الأنظمة العربية فرض الوصاية على الشعب الفلسطيني، والقضاء على هويته الوطنية وحقوقه السياسية.

ومنذ انطلاقتها أسّست فتح نفسها باعتبارها حركة وطنية تتوخى استنهاض الشعب الفلسطيني وتنظيمه في كيان سياسي، وقيادة النضال الوطني من أجل تحرير فلسطين، مؤكدةً على تواجدها في كل ساحات العمل السياسي والعسكري والاجتماعي الفلسطيني، باعتبارها حركة متميزة عن باقي الأحزاب الطبقية والعقائدية في الساحة الفلسطينية، وذلك في سعيها لأن تكون بمثابة حركة الشعب الفلسطيني كله، لذلك عكست فتح في بناها الواسعة والمرنة ومنطلقاتها السياسية واقع التنوع والتعدد في المجتمع الفلسطيني، ونأت بنفسها عن اعتناق أيديولوجية فكرية محددة، وبدأت وكأنها بمثابة تجمع لكافة التيارات الفكرية والسياسية في المجتمع الفلسطيني (كيالي،2015، ص27)، وهذا الأمر مكّن الحركة من استيعاب اعداداً كبيرةً من أبناء الشعب الفلسطيني، بسبب عدم وجود ضوابط فكرية أو تنظيمية تحول دون انضمام أفراد أو جماعات تحمل افكاراً إسلاميةً أو يساريةً أو قوميةً أو بعثيةً، الأمر الذي جعل الحركة إطار جامع للوحدة الوطنية الفلسطينية.

ولعلّ أهم إبداع قامت به الحركة في بداية تكوينها هو إصدار مجلة فلسطيننا – نداء الحياة– وتكمن أهمية هذه المجلة في أنها مكّنت الحركة من التعبير عن آرائها وطرح أفكارها قبل الانطلاقة الرسمية، وكانت الجامعة العبرية والمخابرات الإسرائيلية تقوم بدراسة المجلة، وتوصلوا إلى أن هناك شيئاً جديداً

فلسطينياً يلوح في الأفق (الحسن، الموسوعة، ق2، ج3، ص990:991)، وقام "خليل الوزير" بالإشراف على الأعداد الأولى من هذه المجلة بعد أن انتقل للسكن في بيروت، وكان الهدف من هذه المجلة، هو تذكير الفلسطينيين بأنفسهم، كما هو واضح من عنوانها، ودعوتهم لاستعادة الهوية الوطنية وهدفهم المفقود (المصري،2008، ص57).

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول أن نشأة حركة فتح جاءت على أيدي مجموعة من الشباب الوطني الثائر، في إطار اتحاد طلبة فلسطين، بهدف تكوين تنظيم وطني بعيد عن النظام العربي الرسمي، مع التأكيد على الهوية الوطنية الفلسطينية، بهدف تغيير المعادلة القائمة التي حاولت التعامل مع القضية الفلسطينية كقضية لاجئين، خاصة عقب حالة التشتت التي تعرض لها الشعب الفلسطيني بعد نكبة العام1948، وغياب القيادة الوطنية للشعب الفلسطيني، ومحاولة إلحاق ما تبقى من أرض فلسطينية بالنظام السياسي العربي، ومنذ انطلاقتها طرحت فتح نفسها باعتبارها حركة وطنية تتوخى استنهاض الشعب الفلسطيني وتنظيمه في كيان سياسي، باعتبارها إطاراً جامعاً للشعب الفلسطيني يستوعب كافة التوجهات الفكرية والسياسية، مما مكنها من سرعة الانتشار واستيعاب أعداداً كبيرةً من أبناء الشعب الفلسطيني، وجعلها وتبدو وكأنها إطاراً جامعاً للوحدة الوطنية الفلسطينية.

ثالثاً: مبادئ حركة فتح

تعتبر مبادئ حركة فتح الأساسية هي المضمون الذي ترتكز عليه نظرية الحركة التنظيمية، ومنها تستلهم عملية بناء التنظيم القادر على أن يكون طليعة الشعب الفلسطيني والأمة العربية، وقائد معركة التحرير(أبو غربية،1995،ص71)، وكانت الحركة قد عرّفت الأفكار السياسية المؤسّسة في هيكل البناء الثوري وباتت تكررها كلازمة في مجمل أدبياتها وخطاباتها، ولاسيما في مقدمة النظام الأساسي، وقد انطلقت هذه المبادئ من اعتبار فلسطين جزءاً من الوطن العربي(المادة1)؛ وأن شعبها هو صاحب الحقّ في تقرير مصيره وصاحب السيادة على جميع أراضيه، وأن جميع القرارات التي صدرت عن هيئة الأمم المتحدة، والتي تهدر حق الشعب الفلسطيني في وطنه باطلة ومرفوضة(المادة6)؛ لأن الوجود الصهيوني في فلسطين هو غزو عدواني وقاعدة استعمارية توسعية (كيالي،2015،ص33).

وتستند حركة "فتح" في مبادئها على أن فلسطين أرض للفلسطينيين جميعاً، وهي أرض عربية يجب على كل أبناء العروبة المشاركة في تحريرها، وبلورت برنامجها النضالي الذي اهتم بتعبئة الشعب الفلسطيني بكل فئاته وطبقاته وأماكن تواجده، وتجنب الصراع الطبقي والفئوي والطائفي والإقليمي، وركزت على العمل على استعادة الهوية الفلسطينية للأرض والشعب، وعلى أهمية ترسيخ استقلال الإرادة الفلسطينية، وتعظيم ارتباطها بالأمة العربية، واستقطاب دعمها وحمايتها، وبدأت فتح بعدها في الإعداد لانطلاق الكفاح المسلح من خلال قوات العاصفة.

وتمّ في المؤتمر الثاني للحركة عام 1968 صياغة وثيقة " مبادئ وأهداف وأساليب حركة فتح " وهي وثيقة فكرية وسياسية، تعد دستور فتح الأساسي، وقد أقرّها المؤتمر الثالث عام 1971 والرابع عام 1980 م، وإلى جانب هذه الوثيقة أصدرت أجهزة حركة فتح الكثير من البيانات السياسية، والكتب، والوثائق، التي تناقش مختلف القضايا الفكرية والسياسية، على الساحة الفلسطينية والعربية والدولية (الموسوعة الفلسطينية، ج2، 1984، ص 205:206)، وأكدت فتح في مبادئها على أن الثورة الشعبية المسلحة هي الطريق الحتمي الوحيد لتحرير فلسطين(المادة17)، وأن الكفاح المسلح لن يتوقف إلا بالقضاء على الكيان الصهيوني وتحرير فلسطين (المادة19) وأكدت الحركة أيضاً على مقاومة الحلول السياسية المطروحة كبديل عن تصفية الكيان الصهيوني(المادة22)، الأمر الذي تم تأكيده في المؤتمر الثالث عام 1971، والذي أكد على رفض كل الحلول التصفوية والأستسلامية كافةً بدءاً من وعد بلفور مروراً بقرار التقسيم، وكافة المشاريع المشبوهة الرامية إلى إقامة كيان فلسطيني مرتبط بالصهيونية (كيالي،2015، ص34).

وتؤكد حركة فتح في مبادئها على النقاط التالية:

- فلسطين جزء من الوطن العربي والشعب الفلسطيني جزء من الأمة العربية وكفاحه جزء من كفاحها.
- الشعب الفلسطيني ذو شخصية مستقلة وصاحب الحق في تقرير مصيره وله السيادة المطلقة على جميع أراضيه.
- نضال الشعب الفلسطيني جزء من النضال المشترك لشعوب العالم ضد الصهيونية والاستعمار والإمبريالية العالمية.
- معركة تحرير فلسطين واجب قومي تسهم فيه الأمة العربية بكافة إمكانياتها وطاقاتها المادية والمعنوية.
- الصهيونية حركة عنصرية استعمارية عدوانية في الفكر والأهداف والتنظيم والأسلوب.

رابعاً: أهداف حركة فتح

جاء الهدف الأساسي لحركة فتح متمثل في إنقاذ الوطن وتحريره من الغزاة، ومن هذا الهدف انبثقت الأهداف الأخرى المتطلعة إلى بعث الحرية والكرامة الوطنية وتعبئة الشعب الفلسطيني مادياً ومعنوياً وإعداده ثورياً وعسكرياً ليهيئ لانطلاقة الثورة المسلحة لتحرير الوطن، وآمنت الحركة بضرورة الحياد في طريقها لتحقيق ذلك الهدف، وأكدت أنها ستكون بالمرصاد لأي جهة تضر بمصالح الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية.

وأتمت فتح في مؤتمرها الثاني عام 1968م، صياغة وثيقة " مبادئ وأهداف وأساليب حركة فتح" وأُقرت في المؤتمر الثالث عام 1971م، والرابع عام 1980م، مع بعض التعديلات، غير أن حركة فتح منذ نشأتها ركزت على فكرة تحرير فلسطين، والتأكيد على الهوية الوطنية، واستقلالية القرار الفلسطيني، واستبعاد الأيديولوجيات من هوية الحركة ليتوحد الجميع في معركة التحرير ومن خلال استقراء مجمل

أدبيات الحركة على مدى سنوات عديدة (صالح،2002، ص206) وركزت حركة فتح في أهدافها على ضرورة تحرير الأرض الفلسطينية، تحريراً كاملاً وإقامة الدولة على كامل التراب الوطني (الشيخ عبد الله، 2013، ص 41).

ويوضح صلاح خلف في كلمة له خلال اجتماعات المجلس الوطني، فلسفة الحركة وأهدافها، حيث يقول" لقد جاءت انطلاقة فتح عبر هذه الرصاصات – التي كنا ندرك أنها لن تدمر إسرائيل– من أجل أن تصل رسالة للعالم العربي نوضح فيها مكامن الضعف وعوامل الخلل، فجاءت انطلاقة فتح بهدف تحرير إرادة الإنسان الفلسطيني من أي ضغوط، ولذلك عندما انطلقت الحركة لم تستأذن أياً من أجهزة المخابرات العربية، التي كانت تعُد على الشعب الفلسطيني أنفاسه"(يوتيوب، 2015/12/31)، لذلك تبنت حركة فتح الكفاح المسلح أسلوباً لتحرير فلسطين، بالاعتماد على الشعب الفلسطيني كطليعة وأساس، وعلى الأمة العربية كعمقٍ استراتيجي، مع التأكيد على أن الكفاح المسلح استراتيجية وليس تكتيكاً، والسعي للقاء كل القوى الوطنية على أرض المعركة لتحقيق الوحدة الوطنية، ومقاومة كل الحلول السياسية التي تطرح كبديل عن تصفية الكيان الصهيوني المحتل في فلسطين، مع العمل على إبراز الشخصية الفلسطينية بمحتواها النضالي الثوري في الحقل الدولي (خورشيد، 1971، ص28:29)، وأكدت الحركة في هيكل البناء الثوري أن" الهدف الرئيسي للثورة الفلسطينية هو العمل على تحرير أرض فلسطين تحريراً كاملاً وتصفية الغزو الصهيوني الاستعماري لوطننا السليب، حتى تعود فلسطين بكاملها جزءاً حراً من الوطن العربي الكبير"(أبو غربية،1999، ص19).

وتؤكد حركة فتح في أهدافها على النقاط التالية:

- تحرير فلسطين تحريرا كاملاً وتصفية المشروع الصهيوني سياسياً وعسكرياً واجتماعياً وفكرياً.
- إقامة دولة ديمقراطية مستقلة ذات سيادة تحفظ للمواطنين الأصليين حقوقهم الشرعية دون تمييز في الدين أو العقيدة وتكون القدس عاصمة لها.
- بناء مجتمع تقدمي يضمن حقوق الإنسان ويكفل الحريات العامة لكافة المواطنين
- المشاركة الفعالة في تحقيق أهداف الأمة العربية، ومساندة الشعوب المضطهدة في كفاحها لتحرير أوطانها وتقرير مصيرها من أجل بناء السلام العالمي على أسسٍ عادلة.

وتجدر الإشارة هنا أن حركة فتح أكدت على هذه المبادئ والأهداف في كل مؤتمراتها الحركية، ولم تقم بتغيير أي من هذه المبادئ والأهداف رغم التحولات والتغيرات الحاصلة في الساحة السياسية الفلسطينية منذ الخروج من بيروت، والتي ساهمت فيها الحركة عبر مؤسسات منظمة التحرير المختلفة، بحكم وجودها في موقع القيادة، والتي تجسدت في البرنامج المرحلي عام 1974، والقبول بدولة فلسطينية على حدود1967 مع إعلان الاستقلال عام 1988، والقبول بقرارات الشرعية الدولية، والدخول في نهج التسوية

والتوقيع على اتفاقية أوسلو، الأمر الذي أدى إلى ظهور أزمة فكرية حول التسوية والمقاومة في داخل حركة فتح.

المطلب الثاني: الهيكلية التنظيمية ودوائر صنع القرار السياسي والعسكري

تعتبر المسألة التنظيمية في حركة "فتح" القاعدة الأولى لركائزها (المبادئ، المنطلقات، الأهداف)، وكان من أولويات البناء التنظيمي في حركة فتح اعتمادها على خلاصة التجربة النضالية للحركة الوطنية الفلسطينية ومأزقها التاريخي لاستخلاص الدروس، حينما صُودرت كينونتها وإلحاقها بالمحيط العربي، وخاصة بعد نكبة 1948، بضم الضفة الغربية إلى المملكة الأردنية وإخضاع قطاع غزة للإدارة المصرية، فظل الإنسان الفلسطيني غير قادر على تجاوز واقعه الصعب، رغم كل المرار الذي تجرعه ظل محصناً بإرادته وتصميمه ومواجهته التحديات والتمسك بأهدافه، لذلك اعتبرت حركة فتح أن التنظيم هو الإنسان الفلسطيني الذي يجب أن يكون معافى وسليماً وقادراً على حمل عبء المسؤولية النضالية وقيادة الرحلة (عودة، 2013).

ولم تتشّكل فتح كغيرها من الكيانات السياسية الموجودة باعتبارها حزباً سياسياً، وإنما باعتبارها حركة الشعب كله. لهذا جاءت على شكل حركة سياسية واسعة ومرنة ومفتوحة أمام الجميع، مما سهل الانضمام إليها، كونها حركة شعبية وتعدّدية متنوّعة، تضم اليميني واليساري والوسطي والقومي والشيوعي والإسلامي والوطني، وفوق كل ذلك جاءت بمثابة حركة واسعة متشعبة تنضوي في كيانها تشكيلات عسكرية وأجهزة خدمية متعددة وهيئات مختلفة، أما التنظيم في حركة فتح فقد كان يعرف كجهاز، أي باعتباره واحداً من الأجهزة التي تغطي مجمل قطاعات الحركة، تحت مسمى مفوضية يترأسه عضو باللجنة المركزية للحركة (كيالي،2015،ص28)، وقامت فتح على أربع قواعد تنظيمية أسماها خليل الوزير(أبو جهاد) القواعد الذهبية الأربع لحركة فتح وهي قواعد العمل الخاصة بالحركة؛ وتتمثل الأولى في تبني الوحدة الوطنية مع اتساع الصدر ورحابة الأفق، والثانية هي توظيف كل الطاقات لتحقيق حرب الشعب طويلة الأمد، التي تحتاج إلى الصبر والنفس الطويل، والثالثة العمل على تفتيت جبهة الأعداء، وتمثلت القاعدة الرابعة في استقلالية القرار الوطني، الذي لا ينبع من إقليمية ضيقة مغلقة، بل تنبع من منطلقات الحركة ذات الأبعاد القومية استناداً إلى أن صاحب الجرح هو الأكثر إحساساً بالألم والأكثر إحساساً بحجم المعاناة، ولذلك لابد أن يكون هو الأكثر تفاعلاً واندفاعاً لمعالجة جرحه (أبو بكر،2016).

واتبعت حركة فتح في بداية نشأتها أسلوب التنظيم العمودي "الخيطي" في أغلب الأحيان، ثم اعتمدت أسلوب الخلايا على النحو التالي: الخلية(3-5 أعضاء) ثم الحلقة (2-4خلايا)، ثم الجناح (2-4 حلقات)، ثم الشعبة (2-4 أجنحة)، ثم المنطقة (4-7 شعب)، وتناقش قضايا المنطقة عبر مؤتمر المنطقة، الذي يقدم توصياته وتقريره إلى لجنة الإقليم التي تقرر سياستها عبر مؤتمر الإقليم، والذي يفرز عدد من قياداته بطلب من اللجنة المركزية للمشاركة في المجلس الثوري للحركة، والذي يعتبر بمثابة مجلس قيادي موسع يضم أعضاء من لجان المناطق والأقاليم واللجنة المركزية والكفاءات الثورية والسياسية

والعسكرية، وتعتبر اللجنة المركزية العليا هي السلطة التنفيذية في تنظيم حركة فتح (عدوان، ك2 ،2010، ص24)

وما يؤخذ على الحركة أنها اعتمدت في أوج صعودها على عقيدة تنظيمية، استبعدت دمج الجماهير في بنى سياسية منظمة قادرة على تمكين الحركة من إشراك القطاعات الواسعة والعريضة في صناعة القرارات والرقابة والتصويت، لقد اندفعت حركة فتح نحو بناء الأجهزة العسكرية والإدارية والمالية ذات البنى البيروقراطية، مما ساهم في غلق الأبواب أمام المشاركة الجماهيرية الواسعة، الأمر الذي أدى لنشأة بنى تنظيمية مركزية تقوم على احتكار القرار، وترتب على ذلك نشوء نمط أبوي جديد يتولى الإدارة السياسية بشكل فردي، وافتقدت حركة فتح صيغة تنظيمية تستوعب الطاقات المتدفقة، وباتت فتح تنظيماً يوحده الرمز الأب الذي يمسك بجميع الخيوط التنظيمية والمالية (مخيمر، 2013، ص52). وهذا الأمر ساهم في ظهور أزمة تدافع الأجيال داخل الحركة، بعد أن عجزت أطر الحركة وهياكلها التنظيمية عن استيعاب الكم الجماهيري الهائل، الذي تتمتع به الحركة في الساحة الفلسطينية، بعد أن أضحت فتح تمثل طريق الخلاص للشعب الفلسطيني. ومن جهةٍ أخرى أخذت البنية التنظيمية لحركة فتح شكل البنية التنظيمية للحزب الواحد في الدول الاشتراكية، وجاءت على النحو التالي:

أولاً: المؤتمر العام

السلطة العليا في حركة فتح للمؤتمر العام الذي ينعقد مرة كل ثلاثة أعوام، ولا تذكر البيانات والوثائق تاريخ المؤتمر الأول بالضبط، وانعقد المؤتمر الثاني عام 1968 في دمشق، وانعقد المؤتمر الثالث فيها عام 1971، ثم انعقد المؤتمر الرابع في دمشق عام 1980 بعد تسع سنوات، وحظي بتغطية إعلامية فلسطينية وعربية ودولية واسعة (الموسوعة الفلسطينية، ج2، 1984، ص207)، ومن ثم انعقد المؤتمر الخامس في تونس عام 1989؛ وانعقد المؤتمر السادس في مدينة بيت لحم بفلسطين2009، وهو أول مؤتمر لحركة فتح ينعقد داخل الوطن بعد توقيع اتفاقية أوسلو وإنشاء السلطة الفلسطينية، ومثّل انعقاد المؤتمر السادس تحدياً كبيراً أمام حركة فتح خاصة بعد الغياب القسري لياسر عرفات، وتم فيه انتخاب لجنة مركزية جديدة ومجلس ثوري غلب عليهم جيل الشباب.

ويعتبر المؤتمر العام أول الأجهزة القيادية في الحركة وأهمها، فهو أعلى سلطة قيادية في الحركة، ومن المفترض أن ينعقد المؤتمر العام مرة كل سنتين أو ثلاثة بدعوة من اللجنة المركزية، أو نصف أعضاء المجلس الثوري، ويضم المؤتمر: أعضاء المجلس الثوري واللجنة المركزية، وممثلي الأقاليم، وأعضاء المجلس العسكري، وكفاءات حركية، وعدداً من العاملين في أجهزة الحركة المختلفة، والاتحادات، ثم أضيف إليه: ممثلي الأقاليم التي لا تسمح ظروفها بعقد مؤتمراتها، ومعتمدي الأقاليم، وكوادر من فتح العاملين في منظمة التحرير، وللمؤتمر كل الصلاحيات، عدا إجراء تعديل على مبادئ وأهداف وأسلوب

الحركة المنصوص عليها في بداية النظام الأساسي والتي أقرت عام 1968م (عدوان، ك2، 2010، ص45).

ثانياً: المجلس الثوري

المجلس الثوري – في حال انعقاده – سلطة أعلى من اللجنة المركزية (الموسوعة الفلسطينية، ج2 ،1984، ص 204)، وهو الهيئة القيادية الثانية لحركة فتح التي تتوسط ما بين اللجنة المركزية والمؤتمر العام، ويتكون المجلس الثوري من حوالي 150 عضواً، وحسب ما ورد في إحدى أدبيات حركة فتح التي بينت دور المجلس الثوري وأهميته، على أنه يعد أعلى سلطة في الحركة – في حال انعقاده – (أحمد،2007، ص81)، ويتألف المجلس الثوري، من أعضاء اللجنة المركزية، وعشرة أعضاء ينتخبهم المؤتمر العام، ثم زاد العدد إلى خمسة وعشرون، وأعضاء المجلس العسكري، وكفاءات حركية تختارهم اللجنة المركزية، وصلاحيات المجلس هي صلاحيات المؤتمر العام في حال عدم انعقاده، فمن حقه مناقشة اللجنة المركزية ومراقبة أعمالها وأعمال الأقاليم والشؤون العسكرية، ومتابعة تنفيذ قرارات المؤتمر العام والتقرير بشأن تجميد أعضاء من اللجنة المركزية أو المجلس الثوري وفق النظام، وأضاف النظام الأساسي اعتبار المجلس الثوري هو المرجع لتفسير نصوصه، وإقرار اللوائح الداخلية لمؤسسات وأجهزة ومكاتب الحركة (عدوان، ك 2، 2010، ص53).

ولعب المجلس الثوري دوراً مهما في الهيكل التنظيمي لحركة فتح، حيث خرج منه معظم أعضاء اللجنة المركزية، وشكل حقلة الوصل ما بين القواعد التنظيمية والجماهيرية والقيادة العليا للحركة، وحاول المجلس الثوري القيام بدوره الرقابي على الحركة خاصة في الشق التنظيمي والمالي، إلا أن ابو عمار كان لدية القدرة علي التأثير في قرارات ومواقف المجلس الثوري، خاصة بعد استشهاد أبو جهاد وأبو إياد(مقابلة مع محمد البطل[*]،2015/5/11)، وأضاف المجلس الثوري لحركة فتح بعد حرب 1973 مبدأ يقول إن للشعب الفلسطيني وحده حق ممارسة السيادة الوطنية على أي جزء من أرض فلسطين يتم تحريره (صالح،2002،ص205). وهذا الأمر يشكل بداية لقبول المرحلية في النضال الوطني الفلسطيني الذي تم اعتماده بشكل رسمي في المجلس الوطني عام1974، من خلال اعتماد الدورة الثانية عشر للمجلس الوطني برنامج النقاط العشر أو البرنامج المرحلي.

ثالثاً: اللجنة المركزية

لحركة فتح قيادة مركزية تتمثل في اللجنة المركزية، التي ينتخب المؤتمر العام ثلثي أعضائها، ويتم تعيين الثلث الباقي بعد الانتخابات من قبل اللجنة المركزية نفسها، وتتوزع المسؤوليات السياسية والتنظيمية

[*] محمد البطل، ابو بيسان، عضو ومدير عام المجلس الثوري السابق بغزة في الفترة من 1999-2008

والإعلامية والمالية والأمنية والاجتماعية والعلاقات الخارجية وشؤون الأرض المحتلة على أعضاء اللجنة المركزية للحركة (الموسوعة الفلسطينية، ج2 ،1984، ص207)، وتعتبر اللجنة المركزية هى الأداة التنفيذية للمؤتمر العام، ولها كل الصلاحيات التي تمكنها من إدارة الحركة وأجهزتها، وتقرر الدعوة لانعقاد المؤتمر العام، وكانت تتألف من من11-15 عضواً، ثم زيد أعضاؤها لتتراوح عددهم ما بين من 15 – 18 عضواً ممن انقضى على عضويتهم عشرة سنوات على الأقل، بعد أن كانت خمس سنوات (عدوان، ك 2، 2010، ص49)، وتعتبر اللجنة المركزية هي القيادة المركزية للحركة في غياب المؤتمر العام، وأصبحت الآن تتكون من 23 عضواً بعد المؤتمر السادس، وتتولى اللجنة المركزية تعيين القيادة العامة للقوات العسكرية للحركة المعرفة باسم قوات العاصفة (ياسين، وجمعة، 2005، ص27).

وقد استشهد معظم أعضاؤها التاريخيين من الجيل الأول المؤسس لحركة فتح، أمثال عبد الفتاح حمود، ومحمد يوسف النجار، وكمال عدوان، وخليل الوزير، وصلاح خلف، وهائل عبد الحميد أبو الهول، وخالد وهاني الحسن، وقد استشهد ياسر عرفات أبو عمار في العام 2004 نتيجة اغتياله بالسم من قبل المخابرات الإسرائيلية.

وتتلخص أبرز مهام اللجنة المركزية بالتالي:

1. تنفيذ قرارات المؤتمر العام والمجلس الثوري، والخطط التنظيمية والسياسية والعسكرية والمالية التي يضعها المؤتمر، وتنفيذ البرنامج السياسي المقر من المؤتمر العام.
2. قيادة الحركة في كافة المجالات الوطنية العربية والدولية الشعبية منها والرسمية.
3. قيادة العمل اليومي، وتوجيه سياسيات الحركة الداخلية والخارجية والسياسية العسكرية والمالية وممارسة مسؤوليات القيادة في مختلف المجالات.
4. الدعوة لاجتماع المؤتمر العام، وإعداد جدول أعماله، وتقديم تقارير خطية وافيه له عن كل النشاطات.
5. تعيين الكفاءات من الأعضاء والمراقبين في المجلس الثوري بأغلبية الثلثين.
6. تسمية أعضاء حركة فتح في المجلس الوطني الفلسطيني.

رابعاً: المجلس الاستشاري

تم تشكيل المجلس الاستشاري لحركة فتح بقرار من المؤتمر العام السادس للحركة الذي عقد في أب/ أغسطس عام 2009 في مدينة "بيت لحم" بالضفة الغربية، وتعتبر مهام المجلس استشارية، يتم تقديمها للجنة المركزية ورئيس الحركة، وتوصيات المجلس غير ملزمة.

ويأتي المجلس الاستشاري من باب الوفاء لأبناء حركة فتح، الذين سبق وأن قادوا الحركة، بهدف الأخذ بتجربتهم وخبرتهم، ورغم ذلك ليس للمجلس الاستشاري أية صفة تنفيذية بل ينحصر دوره في تقديم الاستشارات إذا طلبت منه في قضية ما، وللمجلس الاستشاري رئيس ومقرر وهيئة مكتب، وتم انتخاب

عضو اللجنة المركزية السابق السيد" أحمد قريع" أمين سر للمجلس عام 2011م، ويضم المجلس 63 عضوا، من القيادات السابقة للحركة، ويضم الجيل المؤسس، وقدامى المناضلين، وأبناء الحركة الحكماء، وكان الهدف من إنشاء المجلس الاستشاري هو الاستفادة من حكمة وخبرة الجيل المؤسس وكبار المناضلين، بهدف إعطاء ورافد لأطر الحركة المختلفة بالنصيحة والتجربة، خاصةً من أبناء الحركة الحكماء، الذين ساهموا في قيام هذه الحركة، عملوا في كل الساحات، عبر تاريخ طويل من العطاء والانتماء، سقط خلاله منهم الكثير من الشهداء والجرحى والأسرى. (الشاتي،2010)

ويرى الأستاذ "محمد البطل" مدير عام المجلس الثوري السابق أن المجلس الاستشاري لحركة فتح مؤسسة حركية كباقي مؤسسات الحركة يضم نخبة من الرعيل الأول المؤسس، بالإضافة لكفاءات حركية مشهود لها بالكفاءة، وتدور داخل اجتماعاته حوار ونقاش جدي وعميق يسعى لتصويب واقع الحركة ومستقبلها، ولكن للأسف لا أحد يؤخذ بهذه المناقشات والحوارات من أجل تطوير واقع الحركة ومستقبلها، بهدف الخروج من أزمة الحركة والنظام السياسي الفلسطيني وذلك نظراً للكفاءات الفكرية والسياسية التي بداخل المجلس الاستشاري. (مقابلة مع محمد البطل، بتاريخ 2016/6/9).

خامساً: المجلس العسكري الأعلى

تعرف القوات العسكرية لحركة فتح باسم " قوات العاصفة " التي تولت قيادتها اللجنة المركزية، وقد أقر المؤتمر الرابع للحركة ياسر عرفات " أبو عمار " القائد العام لقوات العاصفة ونائبه خليل الوزير " أبو جهاد "، ثم أقرّت اللجنة المركزية أن تضم القيادة العامة لقوات العاصفة مجلس عسكري أعلى يمارس بعض الصلاحيات الإدارية، بالإضافة إلى واجباته العسكرية، ويضم إلى جانب القيادة العامة قادة القوات ونوابهم ولقوات العاصفة أيضاً مجلس عسكري موسع يضم إلى جانب المجلس الأعلى قادة الكتائب ونوابهم (أبو قاسم، 2009، ص26)، وعلى صعيد الأرض المحتلة أنشأت حركة فتح جهاز القطاع الغربي لإدارة شئون الأرض المحتلة بكل تكويناته ومؤسساته، كما أنشأت الأجهزة العسكرية والأمنية اللازمة للقيام بالعمل المسلح ضد إسرائيل، بالإضافة إلى اللجان السياسية والنقابية والشعبية المختلفة، والتشكيلات التنظيمية القاعدية والهرمية التفصيلية (ياسين، وجمعة، 2005، ص27).

وهكذا يتضح أن حركة فتح اعتمدت على الديمقراطية المركزية في هيكلها وبنائها الداخلي، وأقامت أجهزة ومؤسسات تحاكي التجارب الثورية العالمية، وخاصة التجارب الماركسية، من خلال وجود بناء هرمي تتوزع فيه السلطة بين ثلاثة أجهزة رئيسية هي المؤتمر العام الذي يشكل أعلى سلطة في حالة انعقاده، والمجلس الثوري الذي يعتبر بمثابة البرلمان في الدول، كونه حلقة وصل بين المؤتمر العام واللجنة المركزية والتي تعتبر بمثابة الحكومة والجهاز التنفيذي في حركة فتح، والجدير بالملاحظة أن المؤتمر العام أصبح ينعقد على فترات متباعدة، بمعدل دورة كل عقد من الزمن، الأمر الذي أدى إلى عدم ضخ دماء جديدة في هياكل ومؤسسات الحركة وبروز أزمة تدافع الأجيال.

المطلب الثالث: الفكر السياسي لحركة فتح

الحديث عن الفكر السياسي لحركة فتح يحمل بعض الصعوبة كون الحركة لا تستند إلى رؤية أيديولوجية محددة، حيث لم تضع الحركة نفسها في قوالب وهياكل فكرية جامدة، ومن هنا جاءت فكرة فتح الرئيسية من خلال تجميد التناقضات الحزبية والفكرية لمصلحة التناقض الرئيسي مع العدو الصهيوني، في البداية عبرت حركة فتح عن فكرها السياسي والذي كان عكس التوجه القومي الوحدوي العربي "الوحدة العربية " من خلال مجلة فلسطيننا (نداء الحياة) التي كانت تصدر من بيروت تحت إشراف خليل الوزير، حيث حاولت الحركة رسم خط سياسي مختلف تماماً عن الآراء والتوجهات التي كانت سائدة في تلك الفترة، من خلال التركيز على الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني والبعد عن التناقضات الفكرية والعقائدية.

أولاً: جذور وأبعاد الفكر السياسي لحركة فتح

لم تلَق الأفكار الأساسية التي طرحتها حركة فتح في البداية ظروفاً تساعدها على الانتشار السريع، إذ جاءت أفكارها مخالفة للطرح السائد في تلك الفترة، حيث دعت إلى انتهاج الكفاح المسلح أسلوباً للتحرير، والى الاستقلالية التنظيمية عن أي تنظيم أو نظام عربي وإلى نوع من الكيانية الفلسطينية، وجاءت هذه الأفكار مناقضة للاتجاه العام الداعي إلى الوحدة والقومية العربية، واعتبرت حركة القوميين العرب حركة فتح وبرنامجها، نوعاً من التوريط لعبد الناصر، في توقيت خاطئ، كما طالب الجناح الفلسطيني في حزب البعث في سوريا بعدم التعاون مع حركة فتح، كما اتُهمت حركة فتح بانتماء قادتها إلى حركة الإخوان المسلمين(ياسين، وجمعة، 2005، ص 21).

وتعتبر الأحزاب والمؤسسات السياسية على الساحة العربية والفلسطينية التي سبقت تأسيس حركة فتح خلال الفترة "من 1948 –1958" ذات علاقة وطيدة بنشأة وتبلور الحركة، فقد أفرزت هذه الأحزاب والمؤسسات السياسية البيئة المناسبة لظهور الأفكار الثورية الوطنية التي دعت إليها حركة افتح، حيث انطلقت أفكار فتح قريبة أو بعيدة من أفكار وتوجهات تلك الأحزاب والمؤسسات، فجاءت استكمالاً لها أو تشديداً عليها، فيما يتعلق بالشخصية الفلسطينية (عدوان، 2010، ص9)، لذلك نجد أن بعض قيادات حركة فتح ورموزها الأوائل شخصيات ذات خلفيات إخوانية، أو من حزب التحرير مثال، خالد الحسن، ونمر صالح أبو صالح، ومحمود مسودة " أبو عبيدة "، أو من حزب البعث مثل فاروق القدومي، وسميح أبو كويك " قدري "، وخالد الشرطي، ومحمد أبو ميزر " أبو حاتم "، أو ذو خلفيات يسارية مثل ماجد أبو شرار، ورغم ذلك حافظ الصف الأول على قدرٍ عالٍ من التماسك والولاء التنظيمي لحركة فتح، واستطاع توظيف الخلفيات الفكرية المختلفة لأفراده في تطوير العلاقات والاستفادة من اتجاهات وأنظمة متناقضة، بل البعض يرى أن فتح تقوم بتنفيذ لعبة تبادل الأدوار، عندما يجنح البعض للتنازل أو التساهل فيقوم آخرون بالتشدد

وتعلو صرخاتهم بالنقد(صالح، 2003، ص385). ويمكن ملاحظة الأبعاد المختلفة في الفكر السياسي لحركة فتح من خلال العرض التالي:

1) البعد القومي في الفكر السياسي لحركة فتح

التزم الفكر السياسي لحركة فتح وحركات المقاومة الفلسطينية بالتعامل مع القضية الفلسطينية باعتبارها قضية قومية تهم الشعب العربي بأسره، إلا أنه من داخل هذا الالتزام حاول أن يبرز الخصوصية الفلسطينية ويضع الصراع المباشر بين الشعب الفلسطيني والعدو الصهيوني في مواجهة الحدث ويعطي للفلسطينيين دوراً مميزاً في الصراع والمواجهة مع إسرائيل (ابراش،1987، ص180)، ولم تكن الثورة الفلسطينية في تاريخها المعاصر ثورة فلسطينية منفصلة عن ارتباطها القومي، بل كانت في الواقع ثورة عربية يتقدمها الشعب الفلسطيني، ولا يزال هذا الواقع الموضوعي يتحكم بمسيرة الثورة الفلسطينية خاصةً في مراحلها الأولى (مقصود، 1972، ص5)، وحاولت حركة فتح أن توازن بين توجهاتها الوطنية ذات الصبغة الاستقلالية، وبين عمقها القومي العربي، باعتبار أن فلسطين ليست قضية الشعب الفلسطيني فحسب بل قضية الأمة العربية والإسلامية، ومنذ تأسيس حركة فتح وهي تضع في مخططاتها وبرامجها هذا العمق القومي العربي للعمل الفلسطيني (عدوان، 2010، ص 108)، وفي "بيان حركة فتح عام1959" أكدت الحركة أنها تهدف لخلق الشخصية العربية الفلسطينية في الوجود العربي والدولي، وتسعى لتعبئة الشعب الفلسطيني ليقود ثورة تحرير فلسطين من الصهيونية والاستعمار، وأنها بعيدة عن الإقليمية وتؤمن بأن فلسطين جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير.

ويزيد أبو إياد في ذلك قائلا: " بين صفوفنا مقاتلون ومناضلون عرب، وبيننا حتى في التنظيمات الفلسطينية الأخرى إخوة عرب، وهم معناً دائماً وليس بيننا أي افتكاك، أما التنظيم العام على مستوي الأمة العربية كلها، فهو بحاجة إلى وقت وبحاجة إلى فترة من الزمن، وسيأتي الوقت الذي يلتحم فيه الشعب العربي في المعركة، وحينها سوف تكون الثورة الحقيقية الثورة العربية الكبرى" (علوش، 1978، ص 54)، ورغم أن حركة فتح تعتبر من أكثر التنظيمات الفلسطينية دفاعاً عن القطرية والوطنية الفلسطينية، من منطق خصوصية القضية الفلسطينية، إلا أن ذلك لا يعني التنكر للانتماء القومي لديها، ولكنه البحث عن الخاص في إطار العام القومي، مع ضرورة وجود علاقة جدلية ترابطية بين الخاص والعام، كما أرجعت حركة فتح القطرية الفلسطينية إلى اعتبارات عملية لها علاقة بالواقع الدولي وبتحديد المسؤوليات (ابراش، 1987، ص192:193).

ولم يكن موقف حركة فتح هذا رافضاً لشعار الوحدة طريق العودة، وإنما رأت أن الوحدة العربية المنشودة غير قابلة للتحقيق بوجود الكيان الصهيوني، لذلك اعتبرت الحركة أن تحرير فلسطين يؤدي للوحدة العربية وليس العكس، وهنا يتضح أن الفكر السياسي لحركة فتح التزم بالتعامل مع القضية الفلسطينية

باعتبارها قضية قومية تهم الشعب العربي بأسره، على الرغم من محاولات إبراز الخصوصية الفلسطينية والهوية الوطنية الفلسطينية.

2) البعد الديني في الفكر السياسي لحركة فتح

تقاطعت حركة فتح مع الإسلام السياسي والأيديولوجية الدينية وخرجت إلى الفضاء الوطني العام المفتوح دون سقف؛ فكانت ملتقى جميع الانتماءات الفكرية، ودمجت الحركة الهوية الدينية بالهوية الوطنية من غير أن تفتعل تعارضاً بينهما، وفصلت بين الدين والسياسة، رغم تدين قياداتها أو الجزء الأكبر منهم، ورفعت الحركة شعار دولة علمانية تتعايش فيها جميع المكونات الدينية دون تمييز (عبد الحميد،2015، ص44)، ويظهر البعد الديني في الفكر السياسي لحركة فتح بوضوح في المادة (9) من المبادئ الأساسية للحركة، حيث تنص المادة أن تحرير فلسطين والدفاع عن مقدساتها واجب عربي وديني وإنساني، لأن حركة فتح لم تذكر أن تحرير فلسطين هو واجب إسلامي فقط، بل قالت واجب ديني، وهي بذلك المبدأ لا تريد أن تفرط بالمسيحيين الذين يقدسون مهد السيد المسيح في فلسطين، وبذلك لم تقف حركة فتح عند الحدود القومية للقضية الفلسطينية، بل أكدت على بعدها الديني أيضاً.

وبالإضافة لذلك فإن معظم قيادات فتح في البداية كانوا في الأصل من جماعة الإخوان المسلمين، حيث ضرب الشيخ "أحمد ياسين" مثلاً بالعناصر التي كانت من الإخوان وأصبحت من قيادات حركة فتح، ومنهم خليل الوزير، وأبو يوسف النجار، وسليم الزعنون، ورياض الزعنون، وصلاح خلف، وفتحي البلعاوي، وأعداد أخرى شاركت في قتال اليهود تحت قيادة أحمد عبد العزيز في عام 1948م، بالإضافة إلى أن ياسر عرفات زعيم حركة فتح كان متديناً على المستوى السياسي والشخصي، "ويقول صاحب كتاب ياسر عرفات" إن عرفات كان يظهر قدراً من التدين ويؤدي الصلوات الخمسة، وهو كان يلجأ للدين لكي يتمكن من التعاطي مع القضايا المصيرية، وكان عرفات على الدوام يصف نفسه بالرجل المتدين، وكان قد اعتقل في مصر عام 1954 بسبب انتمائه للإخوان المسلمين، وغالباً ما كان يستخدم عرفات الدين لأغراض سياسية وذلك للتأكيد على أهمية الأماكن المقدسة في القدس بالنسبة للشعب الفلسطيني(الصليبي، 2007، ص7:8)، وتستند استراتيجية حركة فتح في التعامل مع قضية الأديان السماوية، أن فلسطين هي الأرض المقدسة للأديان السماوية الثلاثة، الإسلام هو دين الأغلبية من أبناء الشعب الفلسطيني، وهو الرسمي للسلطة الوطنية الفلسطينية، وللمسيحية والسامرية نفس القدسية والاحترام، ولا تسمح حركة فتح بأي تمييز بين الفلسطينيين على أساس دينهم وعقيدتهم أو إيمانهم، وتحترم الحركة حرية العبادة للجميع (بيان فتح في الانطلاقة 47، 2011، ص3).

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول إن الفكر السياسي لحركة فتح، جاء من عدة مشارب وتيارات مختلفة ومتناقضة أحيانا، فهو مستمد من الحركات والتيارات الفكرية التي كانت سائدة وموجودة قبل نشأة وتكوين حركة فتح، مثل حركة القوميين العرب وحزب البعث العربي الاشتراكي، وحركة الإخوان المسلمين التي كان

ينتمي لها بعض قادة حركة فتح الأوائل، ويتبين أيضاً وجود عدة أبعاد داخل البناء الفكري لحركة فتح، منها البعد القومي الذي حاولت الحركة التأكيد عليه في أهدافها ومبادئها باعتبار ان فلسطين جزءاً لا يتجزأ من الوطن العربي، بالإضافة إلى البعد الديني الذي تؤكد عليه الحركة بأن تحرير فلسطين واجب عربي وديني يجب على كل أبناء الأمة العربية والإسلامية المشاركة فيه، ورغم وجود خلفيات فكرية مختلفة ومتناقضة أحياناً؛ إلا أن الصف الأول والرعيل المؤسس من قادة حركة فتح حافظوا على قدرٍ كبيرٍ من التماسك والولاء للوطن وللحركة، الأمر الذي ساهم في سرعة انتشار الحركة وتغلبها على كثير من الأزمات التي واجهتها.

ثانياً: النظرية السياسية لحركة فتح

الثورة تعبير عملي عن التصدي للواقع الفاسد بالقوة، ومحاولة تغييره، ولا تنطلق الثورة انطلاقاً عن رغبة مجموعة أو حركة ثورية فحسب، وإنما تأتي انطلاقتها تلبية لظروفٍ موضوعية محددة، يعيشها مجتمع ما (دراسات ثورية، ص 129)، والأصوات التي تحاول أن تتهم حركة فتح بأنها لا تمتلك نظرية ثورية تهدف إلى الطعن في ثورية فتح نفسها، على أساس –لا حركة ثورية بدون نظرية ثورية– ومن المؤلم أن الذين يتحدثون عن النظرية يفهمونها بأشكال مختلفة ويخلطون بينها وبين الأيدولوجية حيناً، وبين برنامج العمل أحياناً أخرى، كما أنهم يفهمونها بشكلٍ جامدٍ محدد، دون ارتباط بالمرحلة التاريخية التي تتصدى لها الحركة الثورية (بلبيسي، 2011، ص1)، وتتبع أهمية النظرية الثورية لمرحلة التحرر الوطني بأنّها تحدد الأولويات في جدول الأعمال،" فالهدف الرئيسي للثورة هو العمل على تحرير فلسطين المحتلة كاملاً، وتصفية الغزو الصهيوني الاستعماري لوطننا الحبيب حتى تعود فلسطين بكاملها جزءاً عربياً حراً من الوطن العربي الكبير" (دراسات ثورية، ص 52:53).

وإن نظرية أي ثورة هي رؤيتها لواقعها، وللقوانين الخاصة التي تحكم حركة هذا الواقع، ولمجموع التأثيرات المتبادلة بين الواقع والواقع المحيط به، ولذلك طرحت حركة فتح التساؤلات التالية "ماذا نريد؟ وكيف؟ وبمن؟ ومن أين؟ ومتى؟ "، ومن خلال الإجابة على هذه التساؤلات، توصلت الحركة إلى العناصر الأساسية لنظرية فتح السياسية؛ والتي تتكون من الأهداف الاستراتيجية(التحرير)، والأداة (الكفاح المسلح)، ثم قاعدة الانطلاق(المكان)، ولهذا كله أهمية خاصة لدى فتح، ومن الإجابة على التساؤلات الخمسة تكونت نظرية حركة فتح السياسية"(عدوان، 1973، ص 47:48).

ولم تتعامل حركة فتح مع نفسها وفق رؤية الحزب الشمولي الذي يتقيد بفكرٍ واحد وببرنامجٍ محكم الصنع وبتسلسل تنظيمي دقيق، وإنما طرحت نفسها كحركة جماهيرية تشبه الشعب الفلسطيني بتنوعه وتعدده، وتناقضاته، وبعفويته، ووصل بها الأمر لتعريف العضوية أنها تنطبق على كل ناشط ثوري أو وطني غير منظم في إطار سياسي وتنظيمي آخر، ولهذا السبب أطلقت الحركة على نفسها حركة التحرير الوطني، وليس حزباً، أو تنظيماً مغلقاً، بل فتحت أبوابها لجميع المناضلين والمناضلات من أبناء الشعب

الفلسطيني (عبد الحميد، 2015،ص44)، وفي هذا السياق يقول خالد الحسن* "من يعرف أين يقف وماذا يريد، يعرف في النهاية حتمياً أين سيصل، وهذه الصفات الثلاثة كانت متوفرة لدى حركة فتح في مرحلة ولادتها، وحتى عام 1968م، عام معركة الكرامة، ويبرز مستوى الوضوح في الفكر السياسي الفتحاوي النقيض للتفكير العربي، من خلال منظومة الشعارات التي طرحتها الحركة منذ بداية نشأتها، فشعار الثورة الشعبية المسلحة طريق تحرير فلسطين هو نقيض ورفض لمفهوم الحرب الخاطفة أو النظامية، وشعار تحرير فلسطين طريق الوحدة العربية، نقيض ورفض لمفهوم التوالي الهادف إلى تأجيل معركة التحرير بانتظار الوحدة العربية أولاً، وشعار غير خاضعة ولا تابعة ولا موجهة رفض لمحاولة الأنظمة العربية فرض وصايتها على الفلسطينيين"(الحسن، 1972، ص11: 12).

لذلك ثمة فروق جوهرية بين منهج إنتاج الفكر، الذي حاولت فتح التركيز عليه، من خلال التركيز على الهوية الوطنية الفلسطينية، والقرار الوطني المستقل، وتبني استراتيجية الفكر ينبع من فوهة البندقية، وبين تبني قالب فكري جاهز، نشأ وتتطور في بيئة وظروف سياسية واجتماعية مختلفة عن واقعنا العربي والإسلامي، فجاءت نظرية فتح السياسية تجسيداً للخصوصية الفلسطينية، ذات الأبعاد العربية والإسلامية، التي زاوجت خلالها الحركة بين كونها حركة ثورية في المقام الأول وحركة سياسية واقعية مرنه لشعب مشّتت يواجه عدواً فريداً، بالتركيز على الكفاح المسلح بهدف تحرير إرادة الإنسان الفلسطيني حتى يصبح قادراً على تحرير وطنه، وأكدت الحركة على العمل السياسي والدبلوماسي، بالإضافة للكفاح المسلح، وعدم الخوض في تناقضات هامشية، واحتوت النظرية السياسية لحركة فتح على العناصر التالية:

1) العنف الثوري.

لقد تأثرت أفكار قادة حركة فتح الأوائل بأفكار " لفرانز فانون †" حول العنف الثوري باعتباره عملاً خلاقاً، إضافة إلى تأثرهم بتجارب الثورات في الصين وفيتنام والجزائر، ومن هذه التجارب بنى أيضاً اليسار الفلسطيني تصوراته لحرب الشعب، مستلهماً قوانين هذه الحرب وقواعدها، ومتطلعاً إلى حرب تحرير شعبية في المنطقة مشابهة للنموذج الفيتنامي أو الكوبي (ابراش،1987،ص214)، وعلى الرغم أن

* ولد خالد محمد سعيد الحسن (أبو السعيد) في قرية "إجزم" جنوبي مدينة حيفا عام 1928.وهو ابن لأسرة وطنية ومتدينة، يعتبر خالد الحسن من رموز "حركة التحرر الوطني الفلسطيني- فتح" وأحد قادة النضال الوطني الفلسطيني. وفي عام 1960 أصبح عضوا في حركة فتح، وشارك في أعمال المجلس الوطني التأسيسي الأول في القدس عام 1964، الى جانب ياسر عرفات كممثلين عن الجالية الفلسطينية في الكويت. تولي خالد الحسن الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية بين عامي (1968-1974)، ومفوضا للتعبئة والتنظيم بين عامي (1971-1974)، ورئاسة لجنة العلاقات الخارجية في المجلس الوطني الفلسطيني منذ عام 1968، فضلا عن كونه عضوا في اللجنة المركزية لحركة فتح منذ عام 1967، كما تولى مسؤولية الإعلام الموحد في حركة "فتح" حتى وافته المنية في المغرب عام 1994.أصدر خالد الحسن أكثر من عشرين كتابا في السياسة والفكر.

† فرانز فانون (20 يوليو 1925 - 6 ديسمبر 1961) طبيب نفسي وفيلسوف اجتماعي أسود، من مواليد فرنسا، عرف بنضاله من أجل الحرية وضد التمييز والعنصرية، عمل في الجزائر كطبيب عسكري، ومع الوقت أصبح من المنادين باستقلال الجزائر ثم انضم لجبهة التحرير الجزائرية، فقد قلب هذا المفكر الماركسي، الذي جمع بين التنظير والممارسة العديد من يقينيات الماركسية اللينينية. التي تجاوز فيها ثنائية الاستعمار والخاضعين للاستعمار. وتكمن هذه الإضافة، في أنه رفض " الجدل" الذي اعتبر مرور دول العالم الثالث من الاستعمار ضرورة تاريخية للحداثة والاشتراكية، بالنسبة لفانون، فان أحد هذين الطرفين زائد ويجب أن يزول. وهذا الزوال عليه أن يكون تاما وشاملا وبلا رجعة.

العنف الثوري ظاهرة جديدة نسبياً في النظرية السياسية، –على الأقل فيما يتعلق بتفحصها كمجال بحث مستقل–، إلا أن هذه الظاهرة قد لعبت دوراً عظيماً في الشؤون الإنسانية، لأن جماعات وحركات عدة على امتداد العالم قد استخدمته واعتبرته عملاً مشروعاً وطريقةً فعالةً لإحداث تغيراتٍ اجتماعيةٍ وسياسيةٍ واقتصادية (نحله، 1971، ص21)، والعنف وحده الذي ينجزه شعب ما، هو العنف الواعي المنظم من جانب قادته، هو الذي يجعل الجماهير تفهم الحقائق الاجتماعية، هو أيضاً الذي يقدم لها المفتاح، والعنف الثوري على مستوى الأفراد يمثل قوة مطهرة، فلا ريب أن" فانون " نفسه سوف يتفق مع الرأي القائل: بأن العنف الفلسطيني المنظم الموجه نحو تحقيق أهداف سياسية محددة في سياق الاستراتيجية العامة للحركة، يمكن تصنيفه عنف ثوري (شديد، 1979، ص192)، وفي هذا السياق يقول "صلاح خلف" في كتاب فلسطيني بلا هوية: تمكنا من عرض عقيدتنا أمام الجمهور الواسع بواسطة مجلة بدأنا نحررها ونطبعها بصورة سرية من العام 1959 تحت اسم "فلسطيننا"، وكانت تشمل مقالات موقعه بأسماء مستعارة ونعالج فيها بعبارات بسيطة ومبادئ أساسية مثل العنف الثوري الذي اعتبرنا الطريق الوحيد المؤدي إلى تحرير فلسطين.

ووضعت فتح عند انطلاقتها أهمية العنف الثوري بالنسبة للشعوب الواقعة تحت الاستعمار، كون العمل العنيف – الكفاح المسلح – يصبح حتمية ستطلبها وتفرضها الظروف التي تمر بها القضية الفلسطينية، فالكفاح المسلح ليس اختياراً ذاتياً، بل هو ضرورة ملحة يفرضها الواقع، ذلك أن الرصاصة في ظروف تاريخية معينة تعني ظروف التحرير وهي التي تفعل وتقرر وتقوض الظلم وتبني الأوطان (ابراش، 1987، ص 218)، وارتكز التصور النظري لحركة فتح، أو بالأحرى لنواتها الأولى، ارتكز في البدء على مبدأ رئيسي هو العنف الثوري، باعتبارها حركة وطنية ضد احتلال عنصري، وقد أكد على بعض المبادئ، التي صاغتها لجنة عامة 1958، في هيكل البناء الثوري، يمكن إيجازها في ما يلي (الشريف 1995، ص 113):

- العنف الثوري هو السبيل الوحيد لتحرير فلسطين.
- يجب أن تمارس الجماهير العنف الثوري بجميع فئاتها.
- يهدف العنف الثوري لتصفية الهوية الصهيونية بجميع أشكالها السياسية والعسكرية.
- يجب أن يبقى هذا العمل الثوري الفلسطيني غير مرتبط برقابة أحزاب أو دول.
- الثورة ستكون فلسطينية في الأصل، عربية في تطورها.

وهنا يتبين أن حركة فتح تبنت العنف الثوري المنظم والمرتبط بتحقيق أهداف سياسية، فقد شكل العنف الثوري الركيزة السياسية في الفكر السياسي لحركة فتح في مراحلها الأولى، والتي حاولت من خلال الحركة تصفية المشروع الصهيوني وتقطيع أوصاله، وعدم إعطائه الوقت الذي يسعى إليه لتمكين تواجده في أرض فلسطين، فقد تأثرت الثورة الفلسطينية وحركة فتح بالتجربة الجزائرية، والفيتنامية، وحركات

التحرر في العالم في استخدامها العنف الثوري، كوسيلة للتحرر من الاحتلال الإسرائيلي، من خلال استخدام العنف السياسي الذي يسعى لتحقيق أهداف سياسية من الحرية وحق تقرير المصير.

2) الحرب الشعبية طويلة الأمد.

اعتبرت حركة فتح أن المبرر الأساسي لوجودها يكمن في الحرب الشعبية طويلة الأمد، والكفاح المسلح باعتباره الأسلوب الوحيد القادر على تحرير فلسطين، ورأت أن الحرب النظامية ليست لصالح العرب بسبب التفوق التقني الإسرائيلي، والدعم الذي تحصل عليه إسرائيل من الدول الكبرى، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، ورأت الحركة في حرب التحرير الشعبية، التي يخوضها الفلسطينيون عامل تحريض للنظم العربية للاقتداء بالفلسطينيين من أجل تحرير فلسطين (ياسين، وجمعة، 2005، ص23).

وتُعبر حرب التحرير الشعبية عن الموقف الثوري لإرادة الجماهير، كما أنها تفرض النضال والتعبئة والتنظيم السياسي بين صفوف أصحاب المصلحة في الثورة، فترى حركة فتح بأن الفصل بين الموقف الثوري والموقف السياسي يهدد مصالح الجماهير، وتنطلق فتح لتصفية المشروع الصهيوني من خلال الثورة المسلحة الذي يعبر عنه الموقف الثوري، وهو ليس اتجاهاً عاطفياً، لأنه يستند إلى القوانين العلمية للثورة، وأن الثورة لا تنكر النضال السياسي، فالنضال المسلح نضال سياسي في قمة العنف لأنه يؤدي إلى إحداث نتائج سياسية (خورشيد،1971 ،ص 15:16)، وترى فتح أن الحرب الشعبية هي حرب الجماهير المناضلة المقاتلة وهي الطريق الوحيد للخلاص، وأن سلوك هذا السبيل تفرضه ضرورات موضوعية، أهمها كون الشعب الفلسطيني هو شعب أعزل، مضطهداً لا يملك جيشاً نظامياً، أو إمكانيات لبناء جيش حديث، ومع ذلك فإننا نواجه عدواً منظماً ومسلحاً ومتفوقاً، وعلى الرغم من ذلك فإننا قادرون على الانتصار بانتهاج سبيل الحرب الشعبية والتي تضمن ما يلي (علوش، 1978، ص84):

- أن يكون النضال عامة، والقتال خاصة، عمل الجماهير الواعية المصممة على التحرير.
- أن تكون الجماهير كلها معبأة، وأن تكون مسلحة، وهذا يتطلب تعميم التدريب وتوفير السلاح، وإنشاء المليشيات والجيش الشعبي.
- مواجهة تفوق العدو عسكرياً وتكنولوجياً بتفوق سياسي، يقوم على وعي الطلائع القائدة والجماهير بعدالة القضية، والعمل على تحقيق وحدة وطنية من خلال جبهة وطنية متماسكة تخلق تلاحماً جماهيرياً مع القادة والمقاتلين.

ولا شك أن مبادرة حركة فتح بتبني حرب التحرير الشعبية طويلة الأمد (الكفاح المسلح) ضد الاحتلال الإسرائيلي، قد لعبت دوراً كبيراً في إيقاظ الشعور الوطني عند الفلسطينيين، وأجج روح المقاومة والتحدّي لدى الشعب الفلسطيني، حيث عملت الحركة على تقوية الشعور بالأمل بقرب استعادة الأراضي المحتلة، لذلك شّكل الكفاح المسلح عامل السحر الذي نقل الإنسان الفلسطيني من مجرد لاجيء يتلقى مساعدات إلى مقاتل من أجل الحرية وحقوق سياسية، فقد ساعد الكفاح المسلح الحركة على سرعة

الانتشار، خاصة بعد معركة الكرامة 1968م، والتي تعتبر نقطة تحول رئيسية في تاريخ الثورة الفلسطينية، والتي مهدت لتولي حركة فتح قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وساعدت على تجنيد عدد كبير من المقاتلين العرب والفلسطينيين في صفوفها.

3) المضمون الاجتماعي للصراع

انطلقت حركة فتح من فكرة أن الحركة الوطنية الفلسطينية، في إطارها القطري، تمثل مرحلة تحرر لشعبٍ فقد كيانه الاجتماعي والسياسيٍ، ولم تعد عنده مشكلة طبقات اجتماعية، لأن فلاحيه وعماله لم يعودوا جزءاً من الهرم الطبقي الذي تحطم بتشردهم، لذلك ركزت الحركة على الصفة الوطنية للصراع، وهو الصراع المعادي للصهيونية والإمبريالية العالمية، وهو صراع على الوجود وليس على مبدأ اجتماعي.

لذلك رأت الحركة على أن المجتمع المنشود في مرحلة التحرير الوطني هو مجتمع قومي، وأنه بعد تحقيق هذا الهدف يمكن للفلسطينيين أن يقرروا نوع المؤسسات السياسية والاجتماعية التي يرتضونها، أي أن فتح أقامت فاصلاً بين التحرر الوطني والتحرر الاجتماعي، لأن المرحلة هي مرحلة استقلال وطني لا علاقة لها بالصراع الطبقي ومفاهيمه (الحمد، آخرون ،1999، ص 352)، وحول طبقية الثورة؛ ترى حركة فتح بأنه كثير من يقول ويدعي أن طبقة الفلاحين والعمال والطبقة البرجوازية هما الطبقتان التي تستند عليهما الثورة الفلسطينية، وهذا يجافي الحقيقة، لأنه الطبقة الجديدة التي لم يفطن لها كثير من المفكرين هي طبقة اللاجئين، التي تعتمد عليها الثورة الفلسطينية وتمثلها فتح، فلا يوجد مصانع أو أصحاب رؤوس أموال وعمال حتى نتحدث عن طبقة برجوازية، والثورة تحتاج إلى الإعداد العسكري والنفسي للشعب الذي سوف يكون عرضه للتضحيات (خورشيد، 1971، ص16).

وفي مقابل تصور فتح لطبيعة المرحلة كمرحلة تحرر وطني لا مجال فيها لإثارة الصراع الطبقي أو الثورة الاجتماعية، برزت اتجاهات الأيديولوجية لفصائل اليسار الفلسطيني؛ والتي تقوم على رفض الفصل بين النضال التحرري والنضال الطبقي الاجتماعي، حيث أكدت كلٌ من الجبهة الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين على ضرورة أن تواكب الثورة الاجتماعية الثورة التحررية الوطنية، مع أهمية أن تقاد الثورة الفلسطينية من قبل الطبقات الثورية من عمال وفلاحين وليس من الطبقة البرجوازية (ابراش، 1987، ص187)، ورغم ذلك فالحركة، التي وصمت من البعض بأنها يمينية من الناحية السياسية، وبأنها أقرب للبرجوازية في التعبير الطبقي، ضمّت في صفوفها الفئات الأكثر فقراً وكدحاً في المجتمعات والمخيمات الفلسطينية (كيالي، 2015، ص27).

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول أن حركة فتح رفضت التعاطي مع المضمون الاجتماعي للثورة الفلسطينية، والتأكيد على اعتبار أن المرحلة مرحلة تحرر وطني، يجب الابتعاد فيها عن التناقض الفكري والأيديولوجي، وإعطاء الأولوية للكفاح المسلح، وفضلت الحركة عدم الخوض في القضايا الهامشية بعد أن أصبح الشعب الفلسطيني كله طبقة واحدة هي طبقة اللاجئين، ورأت الحركة أن الحديث عن شكل النظام

السياسي والاجتماعي للدولة الفلسطينية العتيدة هو حديث سابق لأوانه، لأنه يعطي الفرصة لتمكين الاحتلال الصهيوني من البقاء والاستمرار.

4) الهوية الفلسطينية والقرار الوطني المستقل

أكدت حركة فتح على الهوية والكيانية الفلسطينية واستقلال القرار الفلسطيني، مؤكدةً أن الهوية الوطنية الفلسطينية ليست تكريساً للإقليمية المسيطرة على الوطن العربي، بل هي هوية نضالية الهدف منها إبراز قضية الشعب الفلسطيني ووجوده المادي والمعنوي، وأن الكيانية ستؤدي إلى نقل إدارة المعركة لأيدي أبناء الشعب الفلسطيني وإلى الأرض الفلسطينية نفسها، وأن استقلال القرار الفلسطيني يعني ألا يكون هذا القرار بيد بلدٍ عربي مهما كان درجة قوميته، وهي لا تعني الانفصال عن جسد الأمة العربية (الحمد، وآخرون، 1999، ص 352)، وحاولت الحركة الربط بين الهوية الفلسطينية والكفاح المسلح، وفي هذا السياق يقول "صلاح خلف أبو اياد " في عام 1965م، عندما انطلقت حركة فتح لم يكن العدد كبيراً، ولكن كانت الفكرة في نظرنا كبيرة جداً، لأننا كنا نعتقد أن الرصاصات التي ستنطلق في الأراضي المحتلة لا يمكن أن تعيد لنا فلسطين، إنما هذه الرصاصات مردُوها على نفسية الإنسان الفلسطيني، الذي لابد أن يشعر أنه موجود أولاً "(خلف، 1992،ص67).

لذلك أصرت الحركة عندما وضعت برنامجاً لتحقيق أهدافها، على مبدأين أساسيين: أولهما الاستقلال المطلق للتنظيم وصنع القرار الفلسطيني بعيداً عن الحكومات العربية، والثاني أولوية الكفاح المسلح كوسيلة لتحرير فلسطين، وقد شرحت الحركة سبب إصرارها على الاستقلالية الفلسطينية من خلال إدانة شاملة للسياسة العربية، فأشارت إلى أن دخول الجيوش العربية إلى فلسطين عام 1948 باء بالفشل؛ لأن الدول العربية أسقطت من حساباتها القوى الفلسطينية الفاعلة في المعركة بتجميدها هذه القوى والفعاليات الثورية (صايغ، 2002، ص155)، وتضمنت أهداف الحركة إيمانها بضرورة الحياد في طريقها، وعدم انحيازها لأي جهةٍ ضد الأخرى في الصراع الدائر في المنطقة العربية، ولم تفصل حركة فتح بين النضال الفلسطيني والنضال العربي، بل إنها اعتبرت أن كفاحها المسلح يدعم النضال السياسي العربي من أجل استرداد الأراضي العربية المحتلة، وقد رأت فتح في انطلاقتها قوة وحدوية للتحرير، فهي رأس حربة للجماهير العربية التي لها دور أساسي في التحرير.(ابراش، 198، ص203) لذلك شاركت الحركة في كل الحروب التي خاضتها الجيوش العربية ضد الاحتلال الاسرائيلي، بدايةً من معركة الكرامة، مروراً بحرب أكتوبر 1973، والاجتياح الاسرائيلي لجنوب لبنان عام 1982، مؤكدةً على هذا المبدأ قولاً وعملاً.

وفي هذا السياق يقول كمال عدوان* في لقاء مع مجلة شؤون فلسطينية عام 1973" هناك أمرٌ وضعناه صوب أعيننا منذ البداية، وهو شخصية الثورة، فلكي تكون هذه الثورة المسلحة قادرة على أن تفرض نفسها على خارطة الثورة العالمية من أجل العدالة والحرية والسلام، كان يجب أن نؤكد على فلسطينية الثورة، في أرضها وقيادتها وتخطيطها، وبهذه الشخصية الفلسطينية نستطيع أن نسترد للقضية في المجال الدولي وجهها العادل كصراع من أجل الحرية والعدالة"(عدوان، 1973، ص: 49 48)، ومن جهةٍ أخرى تفصل فتح ما بين عدم التدخل في الشؤون الداخلية العربية، وبين حرية الثورة في التحرك في الأراضي العربية الذي يقوم على أساس مفهوم الأمن القومي الذي تسعى إليه الثورة الفلسطينية، وبالتالي فهي ترى أن الأمن الإقليمي الذي تتمسك به الدول العربية المجاورة لفلسطين المحتلة، يتناقض مع قومية المعركة ومع المفهوم القومي العروبي (ابراش،1987، ص203)، لذلك رأت الحركة بأن التركيز على الشخصية الفلسطينية للثورة لا يمكن أن ينفي عنها شخصيتها العربية، فهي تؤمن أن معركة التحرير في فلسطين هي قضية عربية مصيرية يقوم فيها الفلسطينيون بدور الطليعة (دراسات ثورية، ص 41).

وعلى الرغم من أن حركة فتح قد كرست الوطنية الفلسطينية في حقل العمل السياسي الفلسطيني، إلا أنها لم تلغي البعد القومي للقضية الفلسطينية، باعتبارها قضية العرب الأولى، لذلك حاولت الحركة الموازنة بين استقلالية القرار الوطني الفلسطيني وبين أبعاد القضية العربية، في محاولة منها لوقف محاولات النظام السياسي العربي فرض الوصاية على الشعب الفلسطيني خاصةً بعد النكبة.

5) الوحدة الوطنية والأرض للسواعد التي تحررها

منذ بداية نشأتها اتخذت فتح موقفاً سلبياً من الحزبية وطرحت نفسها بديلاً عن كل الأحزاب العقائدية التي انضوى تحت لوائها الفلسطينيون، واستندت الحركة في تبرير دعوتها إلى نبذ الحزبية على عدة حجج، كان في مقدمتها، حاجة الشعب الفلسطيني إلى الوحدة الوطنية، وفشل الحركات والأحزاب التي كانت موجودة قبل نشأتها في دفع الشعب الفلسطيني للثورة على هذا الواقع بهدف التحرير، وعلى هذا الأساس طالبت فتح بتجميد العمل الحزبي، ودعت الحزبيين الفلسطينيين إلى التخلي عن انتمائهم الحزبي والانضواء تحت راية فتح، باعتبارها حركة جماهيرية وتنظيم طليعي يسمو على الحزبية والأهواء والميول لتشمل جميع الشعب (الشريف، 1995، ص 120:119)، وأكدت فتح على الوحدة الوطنية لتحقيق أهدافها، فجاءت المادة 20 من النظام الداخلي " السعي للقاء القوى الوطنية والتقدمية على أرض المعركة من خلال العمل المسلح لتحقيق الوحدة الوطنية، وقد دعت مجلة فلسطيننا إلى الوحدة الوطنية والابتعاد عن الصراعات الحزبية والتكتلات الجانبية التي توزع طاقات شباب فلسطين الثورية، واعتبرت أن الوحدة

* ولد كمال عدوان في قرية بربرة القريبة من مدينة عسقلان. ولجأ مع عائلته إلى قطاع غزة بعد حرب1948، يعتبر من أوائل المؤسسين لحركة فتح، واختير عضواً في أول مجلس وطني فلسطيني عام 1964، تفرغ للعمل الثوري في فتح اختارته القيادة الفلسطينية لتسلم مكتب الإعلام في منظمة التحرير واستطاع بجهود كبيرة أن يقيم جهازاً إعلامياً متميزاً، انتُخب كمال عدوان في عام 1971 عضواً في اللجنة المركزية لحركة فتح التي كلفته بالإشراف على القطاع الغربي إلى جانب مهمته الإعلامية حتى استشهاده في منزله بشارع فردان في العملية الإجرامية التي نفذها جهاز المخابرات الإسرائيلي الموساد في بيروت1973، والتي استشهد فيها القادة الشهداء كمال عدوان وكمال ناصر وأبو يوسف النجار.

الوطنية هي طريق الشعب الفلسطيني إلى وطنه، وأنها شعار مرحلة ما قبل العودة، واعتبرت حركة فتح أن الوحدة الوطنية وسيلة ضرورية لتحرير فلسطين".

وطرحت حركة فتح أيضاً نظرية العمود الفقري في إطار المناقشات التمهيدية لقيادة منظمة التحرير؛ تعبيراً منها عن قناعة الحركة بأن الوحدة الوطنية بحاجة دائمة إلى عمود فقري قادر على أن يحمل كافة مسؤولياتها، عندما يتخلى عنها الآخرون، واختارت فتح المنظمة كأرضية تلتقي عليها كل الفصائل، على أن تكون حركة فتح بمثابة العمود الفقري، لأنها قوة رئيسية بين فصائل المقاومة الفلسطينية، تحملت مسؤولية بدء الثورة ومسؤولية استمراريتها(فرج، 1998، ص140)، ورفعت حركة فتح شعار الأرض للسواعد الثورية التي تحررها " إن شعارنا في البداية هو الأرض لمن يحررها، تلك السواعد الثورية المسلحة التي تجسد آمال الشعب في تحرير الأرض والعودة الكريمة إلى الوطن السليب" .(الشريف، 1995، ص122:123) لقد حاولت حركة فتح من خلال طرح هذه الشعارات استقطاب التيارات الفكرية المختلفة للانضمام إليها والدخول في إطار الثورة الفلسطينية التي أعلنت عنها عام 1965م، خاصةً التيار الشيوعي اليساري الذي كان يركز على الصراع الطبقي والأيديولوجي، بالقول أن الأرض للسواعد التي تشارك وتساهم في تحريرها.

وفي المحصلة يمكن القول إن لكل ثورة نظرية سياسية ثورية، والنظرية السياسية لحركة فتح تنبع من طبيعة المرحلة والتي هي مرحلة تحرر وطني، فاستندت نظرية فتح السياسية على العنف الثوري باعتباره أداة لتحريك الأمور وكسر الجمود، فالعنف الثوري لدى فتح هو أكثر من مجرد وسيلة تستخدمها الحركة، بل هو المنطق الذي يفرض نفسه في ظل الواقع العربي والدولي المحيط بالقضية الفلسطينية، الذي سعت من خلاله الحركة وضع القضية الفلسطينية على الأجندة الدولية، باعتبارها قضية عادلة، تستحق الاهتمام والخروج من أدراج النسيان العالمي.

وتأثرت حركة فتح في هذا المجال بتجارب الثورات العالمية الأخرى وخاصة التجربة الفيتنامية والكوبية والصينية، التي استخدمت العنف الثوري وسيلةً لتحقيق أهدافٍ سياسية، وحاولت الحركة الابتعاد عن الخوض في قضايا الصراع الطبقي، معتبرة المرحلة مرحلة تحرر وطني يجب الابتعاد فيها عن الخلافات الفكرية والقضايا الهامشية، مع ضرورة التركيز على المقاومة بهدف تحرير فلسطين وتصفيه المشروع الصهيوني، لذلك ابتعدت الحركة عن الخوض في قضايا الصراع الاجتماعي واعتبرته مضيعه للوقت لأن الشعب الفلسطيني أصبح في معظمه من طبقة واحدة وهي طبقة (اللاجئين)، التي تعتبر العمود الفقري للثورة الفلسطينية، وركزت حركة فتح على الهوية الوطنية الفلسطينية وإبرازها في ظل محاولات شطبها عن الساحة السياسية، باعتبار أن الشعب الفلسطيني هو صاحب القضية وراس الحربة في مواجهة المشروع الصهيوني، وتبنت الحركة شعار الأرض للسواعد التي تحررها بهدف تجنيد كل مناضلين العالم للمساهمة في تحرير فلسطين.

المبحث الثاني:
الكفاح المسلح والاستراتيجية العسكرية لحركة فتح

المطلب الاول: الفكر العسكري ومفهوم الكفاح المسلح
المطلب الثاني: استراتيجية ومراحل الكفاح المسلح
المطلب الثالث: التشكيلات العسكرية وأهم العمليات الفدائية.

المبحث الثاني:
الكفاح المسلح والاستراتيجية العسكرية لحركة فتح

ركزت حركة فتح على الكفاح المسلح في مبادئها وأسلوب عملها وأدبياتها التنظيمية والتعبوية، ثم تطور شعار الكفاح المسلح ليشمل كل أنواع القوة المرتبطة به، فجاءت انطلاقة الحركة من خلال الكفاح المسلح في1965/1/1م، وصدر البيان العسكري الأول بعد سبعة أيام، ليؤكد على أن الطلائع الثورية المؤمنة " بالثورة المسلحة ، طريقةً للعودة والحرية، التي انبثقت من شعبنا الصامد على الحدود ومن ضمائر أمتنا المجاهدة لتثبت للاستعماريين والصهيونية العالمية وممولها أن الشعب الفلسطيني مازال في الميدان"(الموسوعة الفلسطينية، ق2، ج3، ص928). وعلى الرغم من أن حركة فتح لم تكن هي خالقة لفكرة الكفاح المسلح ضد إسرائيل، إلا أن الحركة كانت أول من جعلت هذه الفكرة المجردة مهمة عملية وشعبية تجد صداها لدى كل أبناء الشعب الفلسطيني (الحسن، هاني، 1972، ص20).

ستستعرض الدراسة في هذا المبحث الفكر العسكري لحركة فتح، واستراتيجية الكفاح المسلح، وأهم النتائج التي استطاع الكفاح المسلح تحقيقها، خاصةً في السنوات الأولى لانطلاقة الثورة الفلسطينية، لبيان أهمية الكفاح المسلح في التأكيد على الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني، وتوضيح مدى الاختلاف بين فترة الانطلاقة والواقع الحالي.

المطلب الأول: الفكر العسكري ومفهوم الكفاح المسلح

كانت فكرة الثورة والكفاح المسلح لدى حركة فتح، والتوأمة بينهم ما يجمع بين مختلف الاتجاهات الفكرية داخل الحركة، وحسب هذا المنظور لم تكن الثورة نتيجة عقيدة سياسية أو فلسفة اجتماعية خاصة، وإنما كانت تعبيراً عن الإرادة المستقلة وإثباتاً لوجود شعب تعرض لمحاولة شطب هويته الوطنية وشخصيته القانونية منذ صدور وعد بلفور عام1917.

أولاً: مفهوم الكفاح المسلح لدى حركة فتح

تعتبر حرب الشعب طويلة الأمد أو حرب التحرير الشعبية من حيث المبدأ، هي الحرب التي تلجأ إليها الشعوب المستعمرة لمواجهة عدو متفوق عليها في القوة، ولأن الشعب الضعيف المستعمر لا يمكنه أن يجاري العدو من حيث القوة العسكرية والتقدم التكنولوجي والتقني وضخامة الآلة العسكرية، فإنه يلجأ إلى استعمال مصدر آخر من مصادر القوة، التي لا تنضب وهي قوة الشعب، قوة الجماهير وإيمانها بعدالة قضيتها هي المصدر الأساسي لقوة الشعب (ابراش،1987، ص 228)، وهناك حقيقتان حول حرب الشعب طويلة الأمد: أولاً أن الكفاح المسلح لا يمكن أن يبدأ من فراغ، ولأبد من خلق حالة نفسية، وخلق أجواء الثورة منذ البداية، وثانياً أن أجواء الثورة لا يمكن أن تتم بطريقة ميكانيكية، ولكن من خلال التعبئة الجماهيرية، فالنضال السياسي فيها أساسي، وبالتالي فإن الكفاح المسلح منهج، وحرب الشعب طويلة الأمد الأسلوب الوحيد القادر على تغيير قواعد المعادلة (عدوان، 1973، ص37).

وعليه فقد شرعت حركة فتح في مطلع كانون ثاني سنة 1965 في ممارسة الكفاح المسلح من خلال جناحها المسلح " قوات العاصفة " طارحة استراتيجية كفاحية تقوم على مبدأ التحرك العسكري الفوري للحلول دون تحقيق العدو أهدافه الاستراتيجية، وحتى لا يصبح الأمر الواقع حقيقة أزلية، وقد وضعت الحركة استراتيجيتها الكفاحية القائمة على مبدأ التحرك العسكري الفوري، بهدف تجميد حركة الوجود الإسرائيلي وصولاً إلى تقطيع أوصاله، ثم تصفيته في مواجهة الاستراتيجية العربية الرسمية القائمة عملياً على أساس الحفاظ على الوضع الراهن، والالتزام بخط الهدنة التي تمت في عام 1949 كخط دفاعي ثابت(الشريف، 1995، 124:125).

وكان لحركة فتح شرف تفجير الثورة الفلسطينية المعاصرة في ليلة الأول من يناير1965م، حيث صدر البيان الأول معّبراً عن روح وطنية إسلامية، ومما جاء فيه " اتكالاً منا على الله وإيماناً منا بحق شعبا في الكفاح لاسترداد وطنه المغتصب، وإيماناً منا بواجب الجهاد المقدس، وإيماناً منا بموقف العربي الثائر من المحيط إلي الخليج، وإيماناً منا بمؤازرة شرفاء العالم، تحركت أجنحة من قواتنا الضاربة في ليلة الجمعة 1964/12/13 م وقامت بتنفيذ العمليات المطلوبة منها كاملة ضمن الأرض المحتلة، وعادت جميعها إلى معسكراتها بسلام .(بيان الانطلاقة الأول،1965)

وقد بُني الفكر العسكري الفلسطيني الفتحاوي على قناعة مميزة حول العمل العسكري، وأهدافه على أن يبدأ بالعمليات الصغيرة وتتطور وتتقدم لتصل إلى حرب شعبية، وقد عبرت الحركة عن ذلك بطرحها " الثورة الشعبية المسلحة هي الطريق الحتمي الوحيد لتحرير فلسطين، والكفاح المسلح استراتيجية وليس تكتيكاً"، وكان لتجربة الثورتين الجزائرية والكوبية أثر واضح في الفكر العسكري الفلسطيني وممارساته الميدانية، كما فتحت حرب 1967م، آفاقاً جديدة أمام الفكر العسكري الفلسطيني الذي مر بثلاث مراحل جديدة هي (أبو قاسم، 2009، ص256):

- إقامة القواعد الارتكازية في الضفة والقطاع.
- بناء التنظيم السري الرافد للعمل العسكري في المدن والقرى والمخيمات لتنفيذ العمليات وينظم العصيان المدني.
- إنشاء المجموعات المتحركة في الجبال.

ثانياً: أسباب تبني حركة فتح الكفاح المسلح

كانت حركة فتح منذ بياناتها الأولى العلنية المنشورة في مجلة "فلسطيننا " قد تمكنت من شق مجرى جديد لتيار جارف من الوطنية الفلسطينية، عبرت خلالها عن ثلاث مرتكزات أساسية، الاستقلالية الفلسطينية، والكيانية والاعتماد على الذات، والكفاح المسلح (حمزة، 1989، ص 306)، وجاء ميلاد حركة فتح معبراً عن معان أسياسية، منها إرادة الرفض التام للواقع الرسمي العربي والتمرد عليه، وكانت هذه الإرادة تعكس أقدس ما في أعماق الجيل الجديد من تطلعات وأمل، وكان هناك رفض جذري لتصور القضية كمجموعة من القضايا الجزئية، قضية لاجئين، أو قضية إنسانية، بل يجب وضع القضية في

إطارها الصحيح كقضية تحرر وطني، وبذلك عُدلت وضعية القضية، من قضية حدود جغرافية إلى قضية حقوق وطنية وسياسية، وكان هناك رفض للتصور الذي ساعدت الدبلوماسية الدولية على ترويجه، باعتبار أن القضية الفلسطينية هي نزاع بين "دولة إسرائيل" والدول العربية، وغاب عن هذا التصور الشعب الفلسطيني كطرف رئيسي وصاحب حق، لذلك جاء ميلاد فتح "بالكفاح المسلح" وضعاً للأمور في نصابها الصحيح (عدوان، 1973، ص 46).

ومن الناحية الاستراتيجية العسكرية المرتبطة بموازين القوى، رأت حركة المقاومة الفلسطينية في حرب الشعب والكفاح المسلح الأسلوب الأجدى لمواجهة تفوق العدو، فالعدو اختار أسلوب القتال المناسب له وهو الحرب الخاطفة، وهذا عائد لما تمتاز به قواته المسلحة من قدرات فنية وحركية تمكنه من الزج بقوة تفوق القوى العربية المهيأة للقتال في ساحة المعركة، إضافة إلى أسلوب القتال المتميز للعدو وتفوقه الاستراتيجي، يحتم انتهاج الأسلوب القتالي الكفيل بتحطيم هذا التفوق، ومن هذا المنطق رفضت الثورة الفلسطينية أساليب القتال النظامية، لعدم قدرتها تحقيق الانتصار على العدو المتفوق، ورغبتها في تصفية الوجود الصهيوني، عبر حرب شعبية طويلة الأمد(ابراش، 1987، ص 222)، ولم يكن الكفاح المسلح كما تراه فتح اختياراً ذاتياً، ولكن ضرورة يفرضها الواقع لأن الرصاصة في ظروف تاريخية معينة، هي التي تفعل وتقرر وتقوض الظلم وتبني الأوطان، لذلك أعطت الحركة اهتماماً خاصاً بجمع شمل الفلسطينيين اجتماعياً وسياسياً والحيلولة دون ذوبانهم في مجتمعات أخرى، واعتبرت الكفاح المسلح كفيل بوضع حد لحالة التشرذم التي يعيشها الشعب الفلسطيني (ياسين، وجمعة، 2005، ص30).

وعليه يمكن القول أن حركة فتح حاولت فرض الوجود السياسي الفلسطيني من خلال تبني الكفاح المسلح، بهدف تغيير قواعد المعادلة وإجبار العالم التعامل مع القضية الفلسطينية، كقضية شعب له حقوق سياسية وليس مجرد مجموعة من اللاجئين، ومن جهةٍ أخرى أجبر التفوق العسكري والتكنلوجي والاستراتيجي للعدو الاسرائيلي، اتباع الثورة الفلسطينية أسلوب حرب الشعب طويلة الأمد، وذلك للاستفادة من قوة الجماهير في مواجهة تفوق العدو.

المطلب الثاني: استراتيجية ومراحل الكفاح المسلح

لم يكن الكفاح المسلح لدى حركة فتح يعني العمل العسكري فقط، وإنما كان عبارة عن عملية متكاملة من النشاط السياسي والعسكري والجماهيري، هدفت من خلاله الحركة لإثبات أن هناك شعب حي، يمتلك كافة المقومات السياسية والاجتماعية لنيل استقلاله السياسي أسوةً بباقي شعوب العالم.

أولاً: استراتيجية الكفاح المسلح

حاولت حركة فتح في دفاعها عن استراتيجيتها الكفاحية، تفنيد كل الحجج التي طرحت لإثبات خطأ الشروع الفوري في ممارسة الكفاح المسلح الفلسطيني، ففي ردها على من نادى بضرورة تعبئة الجماهير وتهيئتها مسبقاً قبل خوض المعركة، اعتبرت الحركة أن التعبئة الجماهيرية لا يمكن أن تتم بشكلٍ حسن

بدون نضالات ثورية يومية، واستندت إلى تجربة الثورة الكوبية لتثبت خطأ من يشعر بالحاجة إلى انتظار الظروف الموضوعية والذاتية للثورة، ونظرت فتح للكفاح المسلح باعتباره سيرورة متواصلة، تمر بثلاث مراحل رئيسية هي، مرحلة العمل الفدائي، ومرحلة حرب العصابات، ومرحلة الحرب الشعبية، واعتبرت أن لكل مرحلة من هذه المراحل سمات وخصائص وأهداف ونتائج خاصة بها(الشريف، 1995،ص 125 :126)، وعلى الرغم من قلق البعض من مدى نحاج الخطوة الأولى، في ظل الاستراتيجية العربية التي كانت تعمل على الحفاظ على خط الهدنة، أصر الرعيل الأول المؤسس للحركة على انطلاق الثورة الفلسطينية رغم عدم توفر الظروف المناسبة لنجاحها ولذلك بهدف كسب والوقت، وعدم إعطاء الاحتلال الإسرائيلي الفرص والوقت اللازم للبقاء والاستمرار، في محاولة منه لفرض وجود الشعب الفلسطيني على المعادلة العربية والدولية، والتذكير بالقضية الفلسطينية كقضية سياسية بالدرجة الأولى.

وتستمد استراتيجية الحرب الشعبية التي اعتمدتها الحركة من حيث الجوهر خطوطها الأساسية من الحرب الكلاسيكية، وتعتمد استراتيجية الحرب الشعبية على اعتبار الشعب قوة أساسية تقوم بالدور الرئيسي لكسب الحرب، إذا تدرب تدريباً مادياً ونفسياً، وتوعية الشعب كأول ضرورات للحرب الشعبية وتعطي لها نفس أهمية التعبئة المادية، بالإضافة إلى توجيه كل الإمكانيات المادية والمعنوية للبلاد وتنسيقها من أجل الوصول للهدف السياسي (الشاعر، 1967، ص19)، وقد استمدت حركة فتح الكثير من تجارب حركات التحرر الوطني الدولية، وخاصة التجربة الجزائرية في حرب الاستقلال، لتؤكد أن التجربة الجزائرية الرائدة أثبتت صحة اعتقادها أن الكفاح المسلح هو الطريق الذي يحدد القاعدة الشعبية، وينظمها في كوادر ثورية واعية فعالة، ويصبح العامل الأساسي الذي يوحد الجهد العربي، وأن الفعل يسبق النظرية، والممارسة تتطور عبر التجربة والخطأ، وكانت الحركة متأكدة من حقيقة استراتيجية واحدة دون سواها، وهي أن السبيل الوحيد لإطلاق العملية التاريخية يتمثل في " انطلاقة الثورة المسلحة في الجزء المغتصب من فلسطين (صايغ، 2002، ص196).

وحددت بعض التصريحات الصادرة عن حركة فتح للعمل الفدائي أربع مراحل هي: مرحلة اضرب واهرب، ومرحلة المواجهة المحدودة، والسيطرة المؤقتة، ومرحلة السيطرة الكاملة، وبناءً على هذا التبسيط للأمور اعتبر البعض أن الثورة الفلسطينية قد أنجزت المرحلة الثانية، أي المواجهة المحدودة، بعد معركة الكرامة(مارس 1968) وأنجزت المرحلة الثالثة مع سيطرتها على قرية " الحمه " في شمال فلسطين في مايو 1969، وأنه لم يتبق سوى المرحلة الأخيرة، وهي مرحلة التحرير الكامل، إلا أن خروج الثورة من الأردن ولبنان، اظهر حقيقة ما في هذا التصور من تبسيط (ياسين، وجمعة 2005، ص33).

ثانياً: مراحل الكفاح المسلح وحرب التحرير الشعبية

قسمت حركة فتح الحرب الشعبية إلى مرحلتين: مرحلة تفادي المعارك الحاسمة، ومرحلة المعارك الحاسمة، ويتخلل كل مرحلة من المراحل، عدد من المراحل الفرعية:

1. مرحلة تفادي المعارك الحاسمة

❖ **مرحلة ما قبل1967**

وهي مرحلة الولادة والنمو ومد الجذور، ونجاحها يعني أن هزيمة العدو أصبحت مسألة وقت، وتتمثل هذه المرحلة باتباع أسلوب العمل الفدائي، وحرب العصابات وصولاً إلى إيجاد القاعدة العسكرية الآمنة لها، وهي مرحلة المشردين الهائمين التي يعشقها مقاتلو الحركة، وتهدف لتطوير الذات، أي مضاعفة القوى البشرية والمادية للحركة، من أجل إنهاك العدو، كما تهدف إلى تحريك الوجود العربي والفلسطيني، فتشكل منه جيشاً شعبياً يتكون من ثلاث قوات (عدوان، 2010، ص173):

- قوة الأنصار، لشن حرب إرهاق بعناصر مبعثرة وقيادة لامركزية وأسلوب خاطف.
- القوة المحلية، لإرهاق وتفكيك قوات العدو الكبيرة وتوزيعها لإبقاء العدو في حالة دفاع وشلل.
- قوة استراتيجية متحركة، وهي قوة رئيسية بقيادة مركزية لتحقيق نصر استراتيجي رئيسي.

وعملت حركة فتح خلال هذه المرحلة في ظروف صعبة، وسط أجواء الإيمان بالاستراتيجية الرسمية العربية، لذلك اتهمت الحركة من قبل الأنظمة العربية بمحاولة توريطها وجرها إلى المعركة مع إسرائيل قبل موعدها، وقبل استكمال الاستعدادات اللازمة، وبناءً على ذلك أمرت القيادة العربية الموحدة التي شكلتها الحكومات العربية للتجهيز لتحرير فلسطين في مارس 1965 بإيقاف أنشطة حركة فتح، وحاولت دول الطوق القبض عليهم، ومنعهم من العمل.

❖ **مرحلة ما بعد حرب 1967م**

ساهمت هزيمة الجيوش العربية أمام اسرائيل في حرب يونيو1967، في إضعاف النظام السياسي العربي، وتراجع المد القومي لحساب الوطنية القطرية، الأمر الذي انعكس بشكلٍ إيجابي على فصائل المقاومة الفلسطينية، لذلك مثلت مرحلة ما بعد حرب 1967، مرحلة ازدهار حقيقي ونمو متسارع لحركة فتح، فقد اخترق ياسر عرفات الحدود إلى الضفة الغربية المحتلة، ونظم خلايا المقاومة، وعمل على تفجير الثورة الفلسطينية من الداخل، وتعد معركة الكرامة حدثاً فاصلاً في تاريخ حركة فتح، إذ فتحت الباب أمام تدفق جماهيري حاشد، فخلال 48 ساعة فقط تقدم لعضويتها خمسة آلاف، قبلت منهم 900 لاعتبارات الكفاءة (ياسين، وجمعة، 2005، ص35)، وكان لصعود حركة فتح على مسرح المقاومة المسلحة تأثير كبير في المجال العربي والإسرائيلي والدولي، فقد حركت هذه الثورة روح المقاومة من جديد وأشعلتها في المناطق المحتلة، كما أنها أعطت أملاً جديداً في جوٍّ قاتم ومظلم، عندما استطاعت المقاومة العربية أن تثبت مرة أخرى في أصعب الظروف أصالتها ومقدرتها على النهوض رغم كل المآسي التي حلت بالأمة العربية (أبو قاسم، 2009، ص183).

لذلك مثلت مرحلة ما بعد حرب 1967 ازدهار حقيقي ونمو متسارع لحركة فتح، إذ أن هزيمة الأنظمة العربية وضياع ما تبقي من فلسطين، أفقد الشارع العربي والفلسطيني الثقة بهذه الأنظمة، التي اضطرت لفتح المجال للعمل الفدائي الذي اكتسب شعبية كبرى فلسطينياً وعربياً، ومنذ ذلك الوقت أصبحت حركة فتح العمود الفقري للثورة الفلسطينية (صالح، 2003، ص390).

لقد أوجد الصعود المثير للحركة الفدائية بعد معركة الكرامة أسطورة جديدة، وأصبح هذا الحدث باعثاً للفخر والاعتزاز، وتحول الكفاح المسلح مصدراً للشرعية السياسية، ورمزاً للهوية الوطنية، ومادة جديدة للمجتمع الفلسطيني، خاصةً عقب فشل الاستراتيجية العربية الرسمية القائمة على الحروب التقليدية في مواجهة اسرائيل، لذلك مثلت المرحلة التي أعقبت هزيمة يونيو 1967، فترة ذهبية لحركة المقاومة الفلسطينية، انعكست بشكل إيجابي على قدرتها على استقبال أعداداً كبيرةً من المقاتلين، وتنفيذ عمليات فدائية في العمق الإسرائيلي، الأمر الذي ساهم في سرعة التحرك الدولي والإسرائيلي، للضغط على الدول العربية بهدف وضع قيود على حركة فتح الثورة الفلسطينية.

2. مرحلة خوض المعارك الحاسمة

رأت حركة فتح أن خوض المعارك الحاسمة بقصد فناء العدو يتطلب نوعاً متقدماً من النضال أكثر تطوراً من حرب العصابات، بحيث تصبح هذه المرحلة عاملاً مساعداً لكسب الحرب وليست العامل الأساسي، وهذا النوع الجديد من الحرب الشعبية النظامية، والتي تمارس فيها القوات حرب الحركة والمواقع، لأن تحقيق فناء العدو وإبادته يتطلب نوعاً من حرب أنصارية من مستوى أعلى من حرب نظامية شعبية، والتصور الفلسطيني لمعركة التحرير، سوف تمتاز بسمتين، الأولى، أنها معركة عربية، فأداة التحرير هي الجماهير العربية من المحيط إلى الخليج، لأن المعركة لن يكون لها حدود، وإنما سوف تتوسع لتشمل الساحة العربية كلها، والثانية أنه خلال معركة التحرير ستصنع الوحدة العربية، ومن هنا كان شعار الثورة الفلسطينية وخاصة حركة فتح، أن التحرير طريق الوحدة (ابراش، 1987، ص243:244).

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول أن حركة فتح تبنت استراتيجية عسكرية للكفاح المسلح، تقوم على أساس تفادي المعارك الحاسمة في البداية، بهدف تجنب القوة القتالية الكبيرة للعدو الإسرائيلي، من خلال اعتمادها على حرب العصابات، بهدف إرهاق العدو وعدم تمكين وجوده في الأرض الفلسطينية، انتظاراً للفرصة المناسبة سياسياً وعسكرياً للقضاء على التواجد الاسرائيلي في فلسطين بشكلٍ كامل، وساهمت هذه الاستراتيجية في إرهاق قوات الاحتلال الإسرائيلي، وأعطت الفرصة المناسبة للجيوش العربية للتدريب والاستعداد لخوص حرب أكتوبر المجيدة 1973م

المطلب الثالث: التشكيلات العسكرية وأهم العمليات الفدائية

أولاً: القوات التابعة لحركة فتح

تركت حرب حزيران/ يونيو 1967م، أثراً مثيراً في قدرة حركة فتح، إذ وضعتها على طريق أدت بها إلى احتلال موقع القيادة الرسمية للحركة الوطنية الفلسطينية في شباط/فبراير 1969م، فلم يكن الفصل ممكناً في استراتيجية التوريط الواعي، ومع ذلك رأت حركة فتح أن أمامها فرصة ذهبية للإفلات من السيطرة العربية، فالهزيمة كانت تعني " إضعاف قدرة القمع العربية " ورأى عدد من قادة فتح أن الفرصة سانحة أخيراً لتأسيس كيان فلسطيني مستقل، وكانوا يأملون، استناداً إلى تجربة الصين وفيتنام بأن يقيموا " سلطة ثورية " على أرض محددة لها علاقات دولية، من دون أن تقوم تلك السلطة بالمساومة مع إسرائيل أو التفاوض معها (صايغ، 2002، ص243).

لذلك شهدت قوات العاصفة الجهاز المسلح لحركة فتح تقدماً ملحوظاً وتوسعاً كبيراً بعد معركة الكرامة21 مارس 1968م، سواء من حيث الأعداد، أو التسليح أو التشكيلات العسكرية، فقد قفزت أعداد المقاتلين في حركة فتح من حوالي خمسمائة مقاتل مطلع عام 1968م، إلى ما يزيد على ألفي مقاتل في صيف 1968م، وقد تشكلت قيادة قوات العاصفة في الأردن في الفترة 1968–1971م من: ياسر عرفات وخليل الوزير وممدوح صيدم وأبو على إياد، وفي المرحلة التالية ونتيجة لاستشهاد أبو على إياد ووفاة أبو صبري ، تشكلت قيادة العاصفة من: ياسر عرفات قائداً عاماً، وخليل الوزير لشئون الأرض المحتلة(القطاع الغربي) ونمر صالح أبو صالح للشئون العسكرية، و"محمد غنيم أبو ماهر" للشئون الإدارية والقوات (عدوان، ك2، 2010، ص131:130).

ولقد أدى التوسع السريع في أعداد القوات وتسليحهم، وفتح جبهات قتالية جديدة مع العدو الإسرائيلي، إلى تصاعد مثير في عدد هجمات الحركة ضد إسرائيل، إذ ازداد معدل العمليات الفدائية للحركة على إسرائيل انطلاقاً من الأردن إلى الضعفين أو أكثر خلال ثلاثة أشهر من معركة الكرامة، ووصل إلى 90 عملية في حزيران /يونيو 1967م، ثم ارتفع إلى معدل شهري قدره 203 عمليةٍ خلال عام 1969، وإلى 231 عمليةٍ شهرياً عام 1970م، كما زاد النشاط الفدائي على الجبهة السورية من 4 عمليات في يناير عام 1969 إلى 21عمليةٍ في مايو، ثم إلى 60 عملية في أيار/مايو 1970م، أما على الجبهة اللبنانية فقد ارتفع عدد العمليات من4 عمليات في يناير 1969، إلى 32 عمليةٍ في أغسطس، ثم إلى 91 عملية في أغسطس 1970، وإذا أضفنا عمليات المقاومة في الأراضي المحتلة يكون المتوسط الإجمالي للعمليات الفدائية 294 عمليةٍ شهرياً عام 1969 و374 عمليةٍ شهرياً خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 1970 (صايغ، 2002، ص370)، وقد تم تنظيم القوات التابعة للحركة منذ صيف عام1968 في الأردن إلى ثلاثة قطاعات عسكرية، أقيمت لها قواعد ارتكازية على طول الحدود مع إسرائيل وهي على النحو التالي:(عدوان، ك 2، 2010، ص131)

• القطاع الجنوبي بقيادة موسى عرفات ونائبه إسماعيل جبر، وضم حوالي 8/6 قواعد (30 إلى 100 عنصر في القاعدة)

• القطاع الأوسط بقيادة الرائد خالد (أردني)، ثم تولى بادي عواد، مركز مدينة السلط، وضم حوالي8/6 قواعد، ثم ضّم له قطاع جرش.

• القطاع 201 الذي ضم منطقة الأحراش (دبين) وضم حوالي (7/6 قواعد) تسمى بأسماء أماكنهم، بقيادة أبو هاني ونائبه عبد العزيز فضه، وكان لهم معسكر تدريب في وادي الزرقاء جنوب غرب جرش، وبلغ عدد عناصر القطاع الأوسط وجرش حوالي ألف وخمسمائة فدائي.

• القطاع الشمالي، بقيادة الرائد رعد، وممثل القيادة السياسية فيه معاذ عابد، ومن قواعده: الطيبة، أم قيس، كفر أسد، تل الأربعين، وادي العرب، ويضم حوالي (10/8 قواعد) عسكرية بالإضافة إلى معسكرات التدريب، وألحق به قطاع منطقة عجلون بقيادة أبو الهيجاء، وضم حوالي 7/6 قواعد، وقد استوعب القطاع الشمالي حوالي ألفي فدائي في عام 1969م، بالإضافة إلى معسكرات التدريب بقيادة عارف خطاب " أبو العبد " ومعسكرات الأشبال في مخيم البقعة بقيادة صخر حبش.

وبرزت الصين كمصدر رئيسي يمد الحركة بالأسلحة، تليها الجزائر ومصر التي قدمت بنادق آلية "كلاشينكوف" وقذائف صواريخ مضادة للدبابات طراز RBG، ومدافع هاون عيار 60 ملم، 82 ملم، ومدافع صاروخية عيار 130ملم بكميات تكفي لتسليح 2000 مقاتل عام 1968م، وبكميات تكفي 7000مقاتل عام 1969، وكانت شحنات الأسلحة تصل بالطائرات إلى دمشق، ومن ثمّ لقاعدة الجوية الحبانية العراقية، وتنقل براً وبحراً إلى المقاتلين، وفي عام 1969 شكلت حركة فتح " القوة المحمولة " المؤلفة من 600 رجل كقوة احتياط وقوة تعزيز سريع، وكان لدى هذه القوة نحو 80 سيارة جيب عسكرية، و130 منصة إطلاق صواريخ عيار 130 ملم، و27 مدفع رشاش عيار 12.7 ملم، و20 مدفع آلي، و6 مدافع عديمة الارتداد، وكان لدى الحركة أيضاً ثلاث وحدات مدفعية صاروخية عرفت بألقاب " الدورة الخاصة " و" المجموعة 17 " وسحب الجحيم ، وأنشأت حركة فتح وحدات جديدة منها الكتيبة 404 أمن، والقوة 201 " إمداد ، ومفرزة للشرطة العسكرية(صايغ، 2002 ،ص280).

وقدرت اللجنة المركزية لحركة فتح بصورة غير مباشرة عدد الأعضاء المنتسبين إلى أجهزة فتح شبه العسكرية ووحداتها العسكرية لحوالي عشرة آلاف شخص خلال 1980–1981م، وكان معظمهم في بيروت، ومن جهة أخرى أكد خليل الوزير" أبو جهاد" أنه كان لدى حركة فتح 15.000 مقاتل مسجلين على جداول الرواتب بمن فيهم الإداريون وعناصر الإسناد، إلى جانب 25.000 عنصر ميليشيا يتلقى الكثير منهم رواتب رمزية (صايغ، 2002، ص648)، وقد أدى زيادة اعداد القوات إلى تغيير تشكيل

القوات التابعة للحركة، فتم تشكيل الوحدات بحيث تضم كل وحدة عدداً من القواعد، وأصبح القطاع يضم أكثر من كتيبة وأقل من لواء، وأصبحت الوحدة توازي في تشكيلها السرية، والقاعدة توازي الفصيل، ولكن أسماء القواعد والقطاعات جاءت اجتهادات من القيادة مما دفعها إلى إحداث التطور العسكري السليم والدخول في مرحلة تشكيل القوات بدمج القطاعات، فتم ذلك من خلال تكوين ثلاث قوات أساسية هي: قوات القسطل، قوات الكرامة، وقوات اليرموك، وهذه التشكيلات ضمت جميع مقاتلي قوات العاصفة الجناح العسكري لحركة فتح الفصيل الرئيس في الثورة الفلسطينية (أبو قاسم، 2014، ص15:16).

وتمت إعادة تشكيل قوات العاصفة على النحو التالي:

1) قوات اليرموك: تشكلت قوات اليرموك من العسكريين الذين تركوا الجيش الأردني في أيلول 1970، والتحقوا بحركة فتح، وتمركز اللواء في سوريا وقد بلغ تعداده 3500 جندي، وفي يوليو عام 1971م، ازداد ليصل إلى 5000 جندي ومع نهاية عام 1971م، استقر على أربعة آلاف جندي نتيجة مغادرة عدد من أفراده ليلتحقوا بتنظيمات فلسطينية أخري (عدوان، ك 2، 2010، ص134).

2) قوات الكرامة: وقد ضم لواء الكرامة وهو عبارة عن ثلاث كتائب تضم حوالي 2000 فدائي.

3) قوات القسطل: وضمت حوالي500–700 فدائي في القطاع الجنوبي من لبنان، وتشكلت من لواء، يتكون من أربع كتائب، وهي كتيبة بيت المقدس، وكتيبة شهداء أيلول، وكتيبة القطاع الأوسط، وكتيبة الجرمق.

4) الميليشيا: نشأت الميليشيا مع بداية تمركز قوات الحركة في الأغوار، وخاصة مخيم الكرامة، ولم تكن الميليشيا مفصولة عن المقاتلين في البداية، ولكن الهجوم الذي شنته إسرائيل على الكرامة قاد إلى اتساع قواعد الثورة من جهة وإلى زيادة التعاطف الجماهيري معها، وبدأت الأسلحة تنتشر مع انتشار التنظيم، كما أن الاهتمام بتكوين الميليشيا لم يكن مركزياً، وعندما حدث أول صدام مع السلطة الأردنية في 1968/11/4م، لم تكن هناك ميليشيا بالمعني المتعارف عليه، مع ذلك فإن القلة المسلحة من أعضاء التنظيم والجماهير المسلحة لعبت دوراً مهماً في إحباط مؤامرة التصفية الأولي (علوش ،1973، ص16).

5) قوات أجنادين: شكلت حركة فتح ثلاث كتائب جديدة خريف عام 1976 هي: صقور التل، ورأس العين، والجرمق، وقامت في عام 1977 "بدمج صقور التل ورأس العين" في لواء جديد سمته " قوات أجنادين، واعتبرته احتياطياً واستراتيجياً. وتطورت وحدة حرس ياسر عرفات، القوة 17، من كتيبة واحدة عام 1977م، إلى لواء مؤلف من سبع كتائب، معززة بالدبابات والمدفعية والصواريخ الموجهة المضادة للدبابات وللطائرات بحلول عام1980، الأمر الذي رفع قوة حركة فتح إلى خمسة ألوية تتألف من26 كتيبة (صايغ، 2002، ص636).

هكذا يتبين أن النتائج التي تمخضت عنها حرب حزيران 1967م، التي تمثلت في هزيمة النظام السياسي العربي، قد سمحت لحركة فتح حرية العمل العسكري، نتيجة حالة الصدمة التي تركتها هزيمة

الجيوش العربية أمام إسرائيل، الأمر الذي سهل لفصائل المقاومة الفلسطينية، وخاصةً حركة فتح سهولة الحركة والعمل العسكري، مما ساهم في زيادة العمليات الفدائية كماً ونوعاً ضد إسرائيل انطلاقاً من الأراضي العربية المجاورة، والتي وصلت لمعدل 374 عمليةٍ شهرياً، مما أدى إلى زيادة شعبية حركة فتح وفصائل المقاومة الفلسطينية، وانضمام أعداداً كبيرة لها من العرب واللاجئين الفلسطينيين بالخارج مما ساهم في توسع كبير في أعداد القوات المسلحة التابعة للحركة، التي ساهمت في كل المعارك التي خاضتها الثورة الفلسطينية والأمة العربية سواء في معركة الكرامة1968م، أو في حرب أكتوبر 1973م، أو في المواجهات التي خاضتها الثورة الفلسطينية مع إسرائيل انطلاقاً من لبنان.

ثانياً: نتائج الكفاح المسلح

أدت مبادرة فتح في إطلاق الكفاح المسلح، ضد إسرائيل دوراً كبيراً في إيقاظ الشعور الوطني عند الفلسطينيين وتأجيج روح المقاومة والتحدّي عندهم وتغذية آمالهم في استعادة الأرض والوطن، وتخصيب مخيلتهم في العودة والتحرير (كيالي،2016، ص25)، ففي الذكرى الثانية لحرب حزيران (يونيو) قالت منظمة التحرير الفلسطينية أن الكفاح المسلح حرم العدو الصهيوني والإمبريالي من تحقيق فرض الاستسلام على الأمة العربية، نتيجة الانتصار العسكري الذي حققه العدو في هزيمة الخامس من حزيران 1967، ودعت القوى التقدمية في العالم إلى تقديم مزيداً من الدعم والتأييد للثورة الفلسطينية (الكتاب السنوي، 1969، ص57)، وعلى الصعيد الفلسطيني كان للعمل الفدائي مفعول المنبه القوي والمحرك الدافع والمحفز لجميع الهمم، فقد برهن الشعب الفلسطيني أنه مازال حياً بالرغم من محاولات الإماتة له على كل الأصعدة، أما على الصعيد العربي فقد كانت نتائجه جيدة في كشف زيف الذين يدعون الوطنية(منطلقات العمل الفدائي، 1966، ص18).

وبمناسبة الذكرى الرابعة للانطلاقة حركة فتح، وفي1يناير 1969م عددت حركة فتح إنجازاتها العسكرية، وأكدت على تطور قدراتها العسكرية ماديا وبشريا(كماً وكيفاً) حتى أصبح بإمكانها مواجهة كافة أسلحة العدو والتغلب عليها، وعملت علي توعية مقاتليها سياسياً، عبر التثقيف السياسي في معسكرات التدريب، وحققت تلاحماً شعبياً كبيراً مع مقاتليها، وعملت على إشغال العدو وإرباكه معطية الفرصة للدول العربية لإعادة بناء قواها مادياً وبشرياً، كما أصابت العدو في معنوياته بعد انتصاره في حرب 1967، وأربكت اقتصاد العدو وعطلت مشاريعه الإنمائية بسبب انتشار جيشه الدائم مع انخفاض الهجرة الصهيونية إلى فلسطين ونشاط الهجرة المعاكسة وهبوط معدل السياحة وهروب رأس المال الأجنبي (عدوان، 2010، ص 210).

لذلك كان للكفاح المسلح، ولمعركة الكرامة بشكلٍ خاص نتائج إيجابية على المنطقة العربية بأسرها، لأنها جاءت بعد هزيمة حزيران بعام واحد فقط، فقد أسقطت المعركة أسطورة الجيش الذي لا يقهر وأكدت أن إرادة القتال والصمود إن توفرت فإنها تحقق المعجزات، وأكدت نتائج هذه المعركة أيضا أنها أعادت

الثقة بالنفس إلى المواطن الفلسطيني والعربي (الناطور، 2007، ص13)، فقد محت هذه المعركة الصورة السلبية للمقاتل العربي، وأكدت على قدرة مقاتلي الثورة الفلسطينية، والثبات في مواجهة العدو الإسرائيلي(خلف، 1992، ص63)، ويعتبر تبني حركة فتح للكفاح المسلح كاستراتيجية نضالية عامل مميز للحركة، ميزها عن باقي التنظيمات والحركات التي كانت موجودة في ذلك الوقت، فهي أول حركة تعلن بشكلٍ رسمي تبنيها للكفاح المسلح كاستراتيجية نضالية بهدف تحرير فلسطين، الأمر الذي ساعد الحركة على سرعة الانتشار والتوسع، خاصة بعد معركة الكرامة التي تعتبر نقطة تحول في العمل النضالي الفلسطيني، والتي فتحت الباب أمام قيادة حركة فتح لتولي قيادة منظمة التحرير والوصول لكل زعماء الدول العربية، بعد ما كان هناك تشكيك في البداية من قبل النظام السياسي العربي في أهداف ومساعي الحركة (مقابلة مع زكريا الأغا، 2016/1/20).

ويمكن حصر نتائج الكفاح المسلح في النقاط التالية (أحمد، 2007، ص 75):

- صاغ الكفاح المسلح أساس ونواة الهوية الفلسطينية المغيبة والمفقودة، فقد أكدت حركة فتح عبر الكفاح المساح والنضال بكافة أشكاله على الشخصية الفلسطينية والكيانية والهوية الوطنية الفلسطينية وعلى استقلالية القرار الوطني، مقابل السعي العربي الحميم للهيمنة والسيطرة على الشعب الفلسطيني.
- عزز الكفاح المسلح منظمة التحرير الفلسطينية، لتكون الكيان والإطار الرسمي المعبر عن الهوية الوطنية الفلسطينية، والتي حظيت بالاعتراف الرسمي من العربي والدولي، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.
- لقد أدى الكفاح المسلح إلى زيادة شعبية حركة فتح، وانضمام أعداد كبيرة من الفلسطينيين إليها.
- أحدث الكفاح المسلح نقلة نوعية في مضمون الجمهور الفلسطيني المشرد ومكوناته، حيث انتقل هذا الفلسطيني من صيغة الفرد الفقير اللاجئ الذي لا يملك من أمره شيئاً إلى إنسان ذو كيان ومضمون ثوري، وبدأ يشعر بقدراته على تحقيق أهدافه وطموحاته في التحرر والعودة إلى أرضه المحتلة.

خلاصة

استعرضت الدراسة في هذا الفصل، نشأة وتكوين حركة فتح وأهدافها ومبادئها، ومؤسسات صنع القرار السياسي والعسكري والنظرية السياسية، الرئيسية والكفاح المسلح والاستراتيجية العسكرية، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

جاءت نشأة حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، على يد مجموعة من الشباب الوطني الثائر، من أجل تحرير الأرض الفلسطينية وإقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية عليها، وتصفية المشروع الصهيوني الإمبريالي من فلسطين.

جاءت نشأة الحركة كردة فعل عن نكبة الشعب الفلسطيني وتهجيره وطرده من أرضه على يد الجماعات والعصابات الصهيونية وإقامة الكيان الإسرائيلي عليها. ولم تتبنى حركة فتح أيديولوجية سياسية محددة كباقي الفصائل والحركات الفلسطينية، وبدأت وكأنها بمثابة إطار جامع للكل الفلسطيني، وعكست فتح في بناها الواسعة والمرنة ومنطلقاتها السياسية العامة، واقع التنوع والتعددية السياسية والفكرية في المجتمع الفلسطيني، وبدت وكأنها بمثابة تجمع لجميع التيارات الفكرية والسياسية في المتجمع الفلسطيني.

انطلقت حركة فتح من فرضية الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، لذلك جاءت كل الأهداف المبادئ التي آمنت فيها الحركة ورسختها في أدبياتها معبرة عن فكرة الكفاح المسلح هو الأسلوب الأمثل لتحرير فلسطين وتصفية المشروع الصهيوني وإقامة الدولة المستقلة الديمقراطية عليها. وقد نجح الكفاح المسلح كشكل مهيمن من أشكال النضال الوطني الفلسطيني في ترسيخ الكيان الفلسطيني والهوية الوطنية الفلسطينية، وأحدث نقلة نوعية في مضمون الشعب الفلسطيني المشرد ومكوناته، حيث انتقل هذا الفلسطيني من صيغه الفرد الفقير اللاجئ الذي لا يملك من أمره شيئا إلى إنسان ذو كيان ومضمون ثوري، وادي الكفاح المسلح إلي زيادة شعبية حركة فتح خلال سنوات قليلة فأصبحت كبري الحركات والتنظيمات الفلسطينية.

أمنت حركة فتح بأن تحرير فلسطين يؤدي إلى الوحدة العربية وليس العكس، وأعلنت بان الشعب الفلسطيني ذو شخصية مستقلة، وأعلنت الحياد الكامل في علاقاتها مع الدول العربية، ورأت أن تحرير فلسطين هو اجب عربي وإسلامي مقدس، يجب على الأمة العربية والإسلامية تقديم الدعم والمساندة لتحقيق هذا الهدف، وأخذت البنية التنظيمية لحركة فتح شكل البنية التنظيمية للحزب الواحد في الدول الاشتراكية، التي ترتكز على ثلاثة مؤسسات رئيسية هي المؤتمر العام، والمجلس الثوري واللجنة المركزية،

وتبنت الحركة الديمقراطية المركزية كقاعدة للعمل التنظيمي، التي استمدتها من الأفكار الماركسية وتجارب حركات التحرر الوطني عبر العالم، من خلال إجراء انتخابات للمؤسسات الحركية والقيادية من قبل ممثلين عن القاعدة العريضة للحركة. وأنشئت حركة فتح من أجل تحقيق اهدفها تنظيم سياسي وأخر عسكري، وأجهزة إدارية وعسكرية وسياسية ووضعت نظاما داخلياً تتصف قواعده بالصرامة والانضباط الكامل. رفضت حركة فتح أعضاء مضمون اجتماعي للثورة والنضال الفلسطيني، باعتبار أن الشعب الفلسطيني أصبح من طبقة واحدة هي طبقة اللاجئين، وحاولت الابتعاد عن الخوض في الصراعات الفكرية والأيديولوجية واعتبرت أن المرحلة مرحلة تحرر وطني. استطاعت حركة فتح أن تقود العمل

الوطني الفلسطيني منذ توليها مسؤولية قيادة منظمة التحرير الفلسطينية عام 1969، رغم تعرضها لعدد من الصعوبات الاغتيالات والانقسامات والانشقاقات التي تركت آثاراً سلبيةً على الحركة والثورة الفلسطينية.

الفصل الرابع:
المقاومة الفلسطينية والشرعية الدولية:
من الافتراق إلى التعايش

المبحث الأول: موقف حركة فتح من قرارات الشرعية الدولية ومشاريع التسوية

المبحث الثاني: التحولات في البيئة العربية والدولية وتحديات الكفاح المسلح

المبحث الثالث: تطور الفكر السياسي لحركة فتح تجاه التسوية السياسية

الفصل الرابع:

المقاومة الفلسطينية والشرعية الدولية: من الافتراق إلى التعايش

على الرغم من أن القضية الفلسطينية هي قضية سياسية دولية بامتياز، إلا أن الشعب الفلسطيني وقيادته السياسية رفضوا منذ بداية المشروع الصهيوني والانتداب البريطاني وكل القرارات الدولية، التي اعتبروها مجحفة بحق الشعب الفلسطيني، وكانوا مدركين أيضاً لطبيعة المنحدر الذي تهوي إليه القضية الفلسطينية كقضية قومية عربية، واتساع الهوة يوما بعد يوم ما بين الهدف الاستراتيجي " تحرير فلسطين" والوسائل والأدوات المتاحة لإنجاز هذا الهدف، كما كانوا يستشعرون بالانفصال المتوالي والمتباعد المخطط والممنهج للأنظمة العربية عن التزامها بالقضية الفلسطينية، وغياب أي إرادة رسمية للقتال، وصعوبة تطبيق استراتيجية حرب التحرير الشعبية لتحرير فلسطين، فكل هذه القناعات كانت وراء تغلغل فكر التسوية إلى الفكر السياسي لقيادة منظمة وحركة فتح.

ومن جهةٍ أخرى ارتبطت مواقف حركة فتح من نهج التسوية السياسية رفضاً أو قبولاً بعاملين أساسيين، تمثل العامل الأول في مدى تأثير المتغيرات والمستجدات السياسية عربياً ودولياً على القضية الفلسطينية، الأمر الذي يظهر بوضوح في المواقف الفلسطينية للفصائل تحت عنوان "نجاح أو سقوط الرهان على التسوية"، ويتمثل العامل الثاني في مدى قدرة حركة فتح على الربط بين متطلبات التسوية السياسية من جهة، والنظرة الضمنية للدولة الفلسطينية على الضفة الغربية وقطاع غزة باعتبارها هدفاً ممكن التحقيق، ووسيلة للحد من أي دورٍ بديلٍ عن منظمة التحرير من جهة ثانية، لذلك أدركت الحركة مدى انعكاس التحولات والمتغيرات الدولية والإقليمية على القضية الفلسطينية وعملت على إيجاد نوع من التعايش بين منطق المقاومة ومتطلبات المجتمع الدولي، الذي بات يرفض نظرية المقاومة المسلحة ويدعوا لحل المنازعات الدولية بالطرق السلمية.

وستستعرض الدراسة في هذا الفصل، المتغيرات والتحولات الدولية والإقليمية التي أثرت على الفكر السياسي لحركة فتح، وجعلت حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية تنتقل من مربع الكفاح المسلح إلى مربع التسوية السلمية، بالإضافة إلى توضيح موقف حركة فتح من قرارات الشرعية الدولية، ومشاريع التسوية السلمية، وذلك لبيان كيف تطور الفكر السياسي لحركة فتح من الكفاح المسلح إلى القبول بقرارات الشرعية الدولية، والتسوية السياسية وفق مبادئ عملية السلام.

المبحث الأول :
موقف حركة فتح من قرارات الشرعية الدولية ومشاريع التسوية السلمية

المطلب الاول: موقف حركة فتح من قرارات الشرعية الدولية (242: 338)

المطلب الثاني: موقف حركة فتح من مشاريع التسوية الدولية

المطلب الثالث: موقف حركة فتح من مشاريع التسوية العربية

المبحث الأول:

موقف حركة فتح من قرارات الشرعية الدولية ومشاريع التسوية السلمية

نشأت القضية الفلسطينية كقضية دولية من خلال وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني بقرار من عصبة الأمم عام1922م، بل إن فلسطين بحدودها الحالية تشكلت في إطار اتفاقية سايكس – بيكو وتفاهمات الحرب العالمية الأولى، بالإضافة إلى أن إسرائيل قامت نتيجة قرار دولي وهو قرار التقسيم رقم 181 الصادر بتاريخ 29 /1947/11، وهو نفس القرار الذي طالب بقيام دولة عربية ووضع القدس تحت الوصاية الدولية، وبعد حرب 1948 مباشرة صدر قرار رقم 194 الخاص بعودة اللاجئين بتاريخ 1948/12/11، وبعد ذلك صدرت عشرات القرارات الدولية التي تعبر عن الاهتمام الدولي بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي وآخرها الاعتراف بفلسطين دولة مراقب في الأمم المتحدة عام 2012م، ورفع علم فلسطين على مقرات الامم المتحدة 2015(ابراش،2015، ص2). ويعتبر الوقوف عند موقف حركة فتح من قرارات الشرعية الدولية ومبادرات التسوية السياسية الدولية والعربية أمراً لابد منه، على اعتبار أن حركة فتح أصبحت تتولى قيادة الشعب الفلسطيني منذ عام 1969، وحتى الوقت الراهن، بالإضافة لمعرفة التحديات التي واجهت الكفاح المسلح وأبرز المتغيرات الدولية والعربية التي أثرت في الفكر السياسي الفلسطيني، وساعدت على التحول من الكفاح المسلح للنضال السياسي والدبلوماسي كنوع من التطور في مفهوم المقاومة.

المطلب الأول: موقف حركة فتح من قرارات الشرعية الدولية (242: 338)

أولاً: موقف حركة فتح من قرارات الشرعية الدولية

منذ أن انطلقت حركة فتح أعلنت بشكلٍ واضح رفضها الصريح لقرار التقسيم رقم 181، وكافة القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة، واعتبر أن هذه القرارات مؤامرة دولية تستهدف الشعب الفلسطيني، وحقوقه السياسية، واعتبرت أن هذه القرارات تسعى لتثبيت الوجود الإسرائيلي على الأرض الفلسطينية.

وعقب عدوان 1967 أعنت الحركة رفضها الحاسم للقرار242، واعتبرت أن الشعب الفلسطيني غير ملزم بما يصدر عن المنظمة الدولية من قرارات تتنكر لحقوقه، واعتبرت أن القرار يصفي مظهر العدوان الجديد بانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة، لكنه يبقي على مصدره جاثماً على الأرض العربية (عدوان، ك2، 2010، ص227)، واعتبرت فتح أن التنازل الأساسي والرئيسي الذي عملت أمريكا والعدو الإسرائيلي على انتزاعه من معظم الأنظمة العربية هو الاعتراف بإسرائيل والقبول بها كدولة قائمة ذات سيادة كاملة وذات حقوق في الوجود والسلامة والاستقلال السياسي (شعت، 1973، ص6)، وفي البيان السياسي الصادر عن حركة فتح بمناسبة الذكرى الرابعة لانطلاقتها، جددت " فتح " رفضها المطلق لكل مشاريع التسوية السياسية، واعتبرتها "حلول تصفوية استسلاميه تهدف لتصفية القضية الفلسطينية " ابتداءً من قرار

التقسيم وانتهاءً بقرار مجلس الأمن رقم242 الصادر في عام 1967، وأعلنت رفضها لأي مشاريع أمريكية أو سوفيتية " لأنها تعالج المظهر وتترك الجوهر، ولأنها جميعاً تتجاهل حقوق الشعب الفلسطيني.

ورفضت أيضاً فصائل المقاومة الفلسطينية قرار مجلس الأمن رقم 242، واعتبرت أنه يسعى لتصفية القضية الفلسطينية تصفية نهائية؛ فهو لم يذكر شيئاً عن الشعب الفلسطيني أو حقوقه أو مصيره وهو يعترف بحق إسرائيل في الوجود داخل حدود آمنة ثابتة ومعترف بها، وفي مقابل ذلك أكدت المنظمات الفلسطينية على استراتيجياتها القائمة على تحرير كامل التراب الفلسطيني بأسلوب حرب التحرير الشعبية (سيسالم، 2005، ص121)، وكان مجلس الأمن قد أصدر قراره الشهير رقم 242، الذي أصبح يمثل المرجعية السياسية والقانونية لحل الصراع العربي بما فيه القضية الفلسطينية، ويقوم هذا القرار على مبادئ منها "الاعتراف بوحدة أراضي الدول وعدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة، وانسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلت في الصراع الأخير " وهذه المبادئ باتت تعرف بصيغة" الأرض مقابل السلام "(فرسون، 2003، ص416).

ويعتبر هذا القرار محور عملية التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي، فقد تمحورت حوله جهود كافة الاطراف الدولية والإقليمية والعربية التي تسعى لإنهاء الصراع وإقامة السلام الدائم في المنطقة، فقد أكد عليه كل رؤساء الدول أثناء خطاباتهم في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر مدريد للسلام عام 1991 باعتبار القرار 242 يمثل الأساس القانوني والسياسي الذي تقوم عليه عملية التسوية بين إسرائيل وجيرانها العرب. حيث أكد الرئيس جورج بوش الأب أثناء خطابه في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر" أن عملية المفاوضات سوف تستمر على نطاقين بين إسرائيل والدول العربية، وبين إسرائيل والفلسطينيين وسوف تتم المفاوضات على أساس القرارين 242 و338."

وينص القرار على: أن مجلس الأمن: إذ يعرب عن قلقه المتواصل بشأن الوضع الخطر في الشرق الأوسط، وإذ يؤكد عدم القبول بالاستيلاء على أراض بواسطة الحرب، والحاجة إلى العمل من أجل سلام دائم وعادل تستطيع كل دولة في المنطقة أن تعيش فيه بأمن، وإذ يؤكد أيضاً أن جميع الدول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة قد التزمت بالعمل وفقاً للمادة (2) من الميثاق (وثائق فلسطينية، ص 321):

1- يؤكد أن تحقيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، ويستوجب تطبيق كلاً المبدأين التاليين:

أ – سحب القوات المسلحة من أراض (الأراضي*) التي احتلتها في النزاع.

* الفرق بين أراضي والأراضي يعود للاختلاف بين نص القرار باللغة الفرنسية التي جاء فيها الأراضي والنص باللغة الإنجليزي الذي اقتصر على أراضي مما سمح لإسرائيل بالمراوغة في عدم تطبيق القرار باعتبار ان النص الإنجليزي لا يؤكد على الانسحاب من كل الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل عام 1967م

ب- إنهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب، واحترام واعتراف بسيادة وحدة أراضي كل دولة في المنطقة، واستقلالها السياسي، وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة، ومعترف بها، وحرة من التهديد وأعمال القوة.

2- يؤكد أيضاً الحاجة إلى:

أ- ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة.

ب- تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

ج- ضمان المناعة الإقليمية، والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة، عن طريق إجراءات بينها إقامة مناطق مجردة من السلاح.

ويطالب القرار من السكرتير العام أن يعين ممثلاً خاصاً إلى الشرق الأوسط؛ لإقامة اتصالات مع الدول المعنية؛ بهدف المساعدة في الجهود الدولية للوصول إلى تسوية سلمية ومقبولة، على أساس النصوص والمبادئ الواردة في هذا القرار، ويطلب من السكرتير العام أن يبلغ المجلس بمدى تقدم جهود المبعوث الخاص، في أقرب وقت ممكن.

وانطلاقاً من هذا القرار وخاصة النص الانجليزي اعتبرت إسرائيل ان القرار 242 لا يملك صفة الإلزام وأنها ملزمة بالانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة للوفاء بشروطه، وأن القرار ينطبق على الدول وليس على التنظيمات لأنه يتحدث عن حدود آمنه ومعترف بها لجميع دول المنطقة، وأن الحدود الآمنة تعني حدود جديدة غير تلك التي كانت قائمة قبل الحرب (الأسطل، 2011، ص257).

وهنا يتبين أن القرار الدولي الصادر عن مجلس الأمن رقم 242 يؤكد على عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة وعلى الحفاظ على الاستقلال السياسي للدول، وفق مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، رغم محاولات إسرائيل استغلال الاختلاف في نص القرار بين النص الفرنسي والانجليزي، ويؤكد القرار أيضاً على ضرورة انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها عشية حرب حزيران 1967م، ويعتبر هذا القرار 242، الصادر عن مجلس الأمن الدولي الأساس القانوني والدولي للتسوية السياسية بين العرب وإسرائيل والذي انطلق على أساسه مؤتمر مدريد للسلام عام 1991م.

ثانياً: تطور موقف حركة فتح من القرارات الدولية

فرض الخروج من لبنان على الثورة الفلسطينية "وحركة فتح " أن تتعاطى إيجابياً مع نهج التسوية ومبادرات السلام، ليس إيماناً منها بأن هذه المبادرات صادقة وفعالة، وأن مجرد القبول بها سيؤدي إلى قيام دولة فلسطينية، وإنما من أجل الحفاظ على وجودها كتجسيد للكيانية والهوية الوطنية الفلسطينية، وأملاً منها بأن القبول بنهج التسوية حماية لها من محاولات شطبها وإلغاء وجودها من الخريطة السياسية، لقد كان

الخروج من بيروت بمثابة الخروج من ساحة المواجهة العسكرية والدخول في ساحة المواجهة السياسية والدبلوماسية (ابراش، 2003، ص26)، ونشرت وكالة الأنباء الفلسطينية(وفا) في 22 يوليو1982، بياناً جاء فيه أن منظمة التحرير الفلسطينية تلتزم بكل قرارات الأمم المتحدة ولاسيما القرار رقم 181،الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1947م ، وبعد أيام من شهر يوليو نفسه عام 1982 وقع ياسر عرفات على وثيقة كتبها النائب العام الأمريكي "بول ماكلوسكي" بخط يده " اعترف فيها ياسر عرفات بجميع قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية، غير أن الإدارة الأمريكية رفضت مضمون الوثيقة، وأعلنت أنها لن تعترف بمنظمة التحرير وتتفاوض معها قبل أن تعترف المنظمة بوضوح بحق إسرائيل في الوجود وبقراري مجلس الأمن 338/242(المصري، 2008، ص183).

ونتيجة لتطور الأحداث السياسية المتسارعة خاصة بعد تفجر انتفاضة الحجارة عام1987م، فبعد أقل من عام من ظهور الآثار السياسية للانتفاضة على منظمة التحرير، عقد المجلس الوطني الفلسطيني عام1988م، اجتماعاً– لعله يعد من أهم الاجتماعات التي عقدها المجلس الوطني منذ تأسيسه–، أعلن فيه قيام الدولة الفلسطينية على حدود1967، واعترف فيه المجلس الوطني الفلسطيني بالإجماع بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 242 وقراره 338، اللذان وضعا شروط التسوية السياسية في الشرق الأوسط " صيغة الأرض مقابل السلام"، وبعد عام من ذلك أكد المؤتمر العام الخامس لحركة فتح المنعقد في تونس عام 1989، تمسك الحركة بمبادئ وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها التي أكدت الحقوق الوطنية الثابتة وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، وحق كل الشعوب المضطهدة التي تخضع للاحتلال في أن تستخدم كل أشكال النضال من أجل تحريرها واستقلالها الوطني، وهذا الأمر يؤكد أن التطورات السياسية في الساحة الفلسطينية تأتي أولاً من خلال مؤسسات منظمة التحرير ومن ثمّ يتم تمريرها في مؤسسات حركة فتح التنظيمية.

وبالرغم من أن قبول المنظمة للقرار رقم 242 كان يمثل تطوراً أساسياً في مواقفها، فإن الولايات المتحدة لم تكتف بذلك، بل طالبها "جورج شولتز" وزير الخارجية الأمريكي، بالموافقة على صيغة محددة تشمل كافة الشروط الأمريكية، ومن خلال وزير الخارجية السويدية أندرسون، تم التوصل إلى هذه الصيغة وتضمنها خطاب ياسر عرفات أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في12 ديسمبر1988، والمؤتمر الصحفي الذي عقده بعد ذلك (شاش، 1999، ص 38).

ولعل التطورات في الساحة الفلسطينية التي تمثلت في خروج الثورة الفلسطينية من الأردن في العام 1971، وفقدانها قاعدتها الارتكازية بعد أحداث أيلول الأسود، وثم خروجها من لبنان بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان 1982، شّكل تحدياً كبيراً أمام الثورة الفلسطينية، أدت في النهاية لتراجع دور العمل العسكري لصالح العمل السياسي والدبلوماسي، وتطور موقف حركة فتح من قرارات الشرعية الدولية والقبول

بالحل السلمي والقبول بقرارات الشرعية الدولية، وبخاصة القرار 242 و338 التي كانت ترفضها الحركة سابقاً، وتعتبرها لا يلبي الحد الأدنى من الحقوق الوطنية الفلسطينية القرار، والقبول بالحل السلمي.

المطلب الثاني: موقف حركة فتح من مشاريع التسوية الدولية

مشاريع التسوية السياسية للصراع العربي الاسرائيلي كثيرة وكثيرة جدا؛ لكن سوف تركز الدراسة على بعض المشاريع الأمريكية ومنها، مشروع روجرز 1970 ومشروع ريغان1982، لأنها مشاريع أمريكية أتت بعد حروب عربية إسرائيلية من أجل تهدئة الوضع المشتعل في المنطقة العربية، فقد جاء مشروع روجرز عقب حرب1967م، وجاء مشروع ريغان بعد الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان وخروج الثورة من بيروت 1982.

أولاً: مشروع روجرز1970

طرح وليم روجرز وزير الخارجية الأمريكي، مشروعاً على الأردن ومصر والكيان الإسرائيلي يستند أساساً إلى تنفيذ قرار 242، وإقامة مباحثات للتوصل إلى اتفاق سلام "عادل ودائم" على أساس الاعتراف بالسيادة وسلامة الكيان الإقليمي لكل طرف واستقلاله السياسي. (الياس، 2014) فقد تقدم وزير الخارجية الأمريكي في 1970/5/25م، بمبادرة لوقف إطلاق النار في الشرق الأوسط لمدة تسعين يوماً من أول تموز/ يوليو وحتى أول تشرين أول/أكتوبر 1970 نشط خلالها مبعوث مجلس الأمن جونار يارينغ لتنفيذ قرار242، والتوصل لاتفاق سلام عادل ودائم بين دول المنطقة، تنسحب خلاله إسرائيل من الأراضي التي احتلتها في حرب 1967م، مقابل الاعتراف بإسرائيل (عدوان، 2010، ص234)، وقد جاء المشروع على شكل رسالة موجهة من روجرز إلى محمود رياض وزير الخارجية المصري، نصت على ما يلي: "في رأينا أن أكثر الوسائل فعالية للوصول لتسوية، هي تمكين الفرقاء أن يعملوا تحت إشراف الدكتور يانغ* بهدف أيجاد الخطوات التفصيلية اللازمة لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم242 (عبد الهادي، 1975،507:506).

ثانياً: موقف حركة فتح من مبادرة روجرز

في بداية انطلاقتها رفضت حركة فتح كل المشاريع السياسية التي تبنتها هيئة الأمم المتحدة التي تسببت في ترسيخ معاناة الشعب الفلسطيني، فقد رفضت الحركة قرار التقسيم ولجنة التوفيق ومشاريع توطين اللاجئين الفلسطينيين في البلاد العربية وغيرها، واعتبرت كل المشاريع السلمية مؤامرة استعمارية صهيونية تهدف إلى تصفية قضية فلسطين وتثنيت الاغتصاب اليهودي لها، ومحاولة فرض أنصاف الحلول. وعلى أثر مبادرة روجرز التي تستثني الطرف الفلسطيني نهائياً من المعادلة، برز أول توتر شديد بين الموقف الفلسطيني والموقف المصري، بقيادة عبد الناصر.

* هو السفير جونار يانج المبعوث الخاص للسكرتير العام للأمم المتحدة، تم تكليفه بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 242 الصادر فى 22 فبراير من سنة 1968.

فعبد طرح مبادرة "روجرز" على مصر كمبادرة أمريكية لحل الصراع العربي – الإسرائيلي، وبعد إعلان الرئيس عبد الناصر في 1970/7/22/ قبوله لها، أثار ذلك موجة شديدة من الغضب داخل حركة المقاومة الفلسطينية، وأعلن متحدث باسم منظمة التحرير في1970/7/24 " إن الثورة الفلسطينية لن تسمح لأية جهةٍ كانت بأن تكون وصية على الشعب الفلسطيني، وأن تتصرف بقضيته، وأن الثورة ستقاتل بكل الوسائل ضد جميع الحلول والاقتراحات الانهزامية" (عبد الرحمن، 1987، ص218)، وأعلن خالد الحسن عضو اللجنة المركزية لحركة فتح أيضاً لمجلة " فري بالستاين" الصادرة في واشنطن أن قبول وتنفيذ مبادرة " روجرز " يعني تصفية القضية الفلسطينية، وأشار إلى أن هناك تناقضات أساسية قائمة بين حركة المقاومة الفلسطينية، التي هدفها تحرير فلسطين وخلق دولة ديمقراطية ومباردة روجرز (اليوميات الفلسطينية،ج13، 1971 ،ص9)، وقد كان السبب الذي دعا منظمة التحرير الفلسطينية لرفض مشروع روجرز، أنه يمثل اعترافاً بإسرائيل وخروجاً عن لاءات مؤتمر الخرطوم*، ويقدم تنازلاً عن الحقوق الفلسطينية، ويحظر العمل الفدائي، ويدعوا إلى الاصطدام بين الدول العربية والمقاومة الفلسطينية. حيث كان هدف مبادرة روجرز تحقيق تسوية سياسية بين الأردن وإسرائيل وتتجاهل المقاومة الفلسطينية (أبو نحل، وآخرون، 2012، ص190: 191)، وفي بيان لمنظمة التحرير الفلسطينية بتاريخ 25 تموز1970م، أعلنت فيه المنظمة موقفها بشكلٍ رسمي من مبادرة "روجر " حيث جاء في البيان التأكيد على مواقف اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، الناطقة باسم الشعب العربي الفلسطيني والمعبرة عن أهداف نضاله، تعلن عن رفض الشعب الفلسطيني لقرار مجلس الأمن وكل صيغ تنفيذه، ومنها مشروع روجرز (عبد الهادي، 1975، ص513).

وهكذا يتضح أن منظمة التحرير الفلسطينية وحركة فتح قد رفضتا مبادرة روجرز المبنية على القرار242، الصادر عن مجلس الأمن الدولي، عقب حرب 1967م، والذي يتعامل مع القضية الفلسطينية كمشكلة لاجئين، ويتجاهل الحقوق السياسية والوطنية للشعب الفلسطيني، ويصفي القضية الفلسطينية تماماً، فقد تجاهل هذا المشروع، بتعمد من الإدارة الأمريكية الإشارة إلى منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها طرف من أطراف الصراع العربي الاسرائيلي، أو وضعية الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة في عام 1967 من قبل إسرائيل، لذلك رفضت حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية مشروع روجرز رفضاً تاماً، واعتبرت التعاطي معه يأتي في سياق محاولة تصفية القضية الفلسطينية، وخلق أوصياء على الشعب الفلسطيني.

* قمة اللاءات الثلاثة أو قمة الخرطوم هي مؤتمر القمة الرابع الخاص بجامعة الدولة العربية، عقدت القمة في العاصمة السودانية الخرطوم في 29 أغسطس 1967 على خلفية هزيمة عام 1967 أو ما عرف بالنكسة. وقد عرفت القمة باسم قمة اللاءات الثلاثة حيث خرجت القمة بإصرار على التمسك بالثوابت من خلال لاءات ثلاثة: لا صلح ولا اعتراف ولا تفاوض مع العدو الصهيوني قبل أن يعود الحق لأصحابه. حضرت كل الدول العربية المؤتمر باستثناء سوريا.

ثالثاً: مشروع ريغان 1982

ترك الاجتياح الإسرائيلي للبنان 1982 تأثيراً كبيراً على منظمة التحرير الفلسطينية وحركة فتح، إذ أنها فقدت القاعدة الجغرافية التي قامت عليها "دولة المنفى"، وخسرت مقار قيادتها، والقسم الأعظم من بنيتها التحتية والعسكرية والإعلامية (مقابلة، محمد البطل،11 /2015/5)، وفرضت حرب لبنان على الثورة الفلسطينية أن تتعاطى إيجابياً مع نهج التسوية، ومبادرات السلام، ليس إيماناً منها أن المبادرات صادقة وفاعلة، وأن مجرد القبول بها سيؤدي إلى قيام دولة فلسطينية، بل من أجل الحفاظ على وجودها كتجسيد للكيانية وللهوية الوطنية الفلسطينية، لذلك استشعرت الولايات المتحدة الأمريكية، صعوبة موقف م. ت. ف. ، وتخاذل الموقف العربي، فسارعت بعد الخروج مباشرةً من بيروت إلى طرح مبادرة " ريغان " في سبتمبر 1982، وهي المبادرة التي يعتقد أنها كانت وما تزال الأساس للتصور الأمريكي للتسوية(ابراش، 2003، ص26 :27).

وكان واضحاً لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، أن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول بمبادرتها "ضرب حديد المنطقة وهو ساخن" واستثمار انتصار إسرائيل في الحرب وضعف موقف منظمة التحرير، واستغلال تراجع معنويات الشارع العربي، وفرض رؤيتها لحل الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي، وقد أعطت المبادرة زخماً جديداً "للخيار الأردني" وأشارت بوضوح إلى أن الإدارة الأمريكية ترى أن حكم ذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، مرتبط بالأردن، يوفر أفضل فرصة لسلام عادل وثابت، وأكدت المبادرة أن الحرب ضد م. ت. ف. تدخل في سياق ردع السوفييت وعملائهم في المنطقة. (نوفل، 2000، ص63:64) وتضمنت مبادرة ريغان (7) لاءات تنسف الحقوق الوطنية الفلسطينية والقضية الفلسطينية جملة وتفصيلاً "لا لمنظمة التحرير الفلسطينية، لا للدولة الفلسطينية المستقلة، لا لحق تقرير المصير، لا لإزالة المستوطنات، لا لعودة القدس للسيادة العربية، ولا لانسحاب إسرائيل الكامل.

وكانت الظروف التي طُرحت فيها مبادرة ريغان محرجة ودقيقة بالنسبة لقيادة "م. ت. ف." فقد جاءت بعد الخروج من بيروت وقبل أشهر قليلة من طرح مبادرة فاس الثانية، وإن كانت المنظمة وأغلبية الفصائل أصدرت بيانات رفض لمبادرة ريغان، إلا أن هذا الرفض لم يكن قاطعاً (ابراش،2003، ص28) لذلك اتسم رد منظمة التحرير الفلسطينية بالحذر الشديد على مشروع ريغان، بسبب التضاؤل الكبير في قدرتها على المقايضة، في ظل الظروف العربية والدولية التي كانت سائدة في تلك الفترة.

وهكذا نلاحظ أن النتائج الكارثية التي تمخضت عن الاجتياح الإسرائيلي للبنان 1982م، وخروج الثورة الفلسطينية منهكة من بيروت، أدت إلى طرح الإدارة الأمريكية مبادرة باسم الرئيس ريغان، التي تستخف بالحقوق السياسية والوطنية الفلسطينية، ونتيجةً لهذه الظروف لم تستطع قيادة منظمة التحرير وحركة فتح رفض مبادرة ريغان رفضاً صريحاً كما فعلت مع مبادرة روجرز، فقد حاولت منظمة التحرير عدم التصادم مباشرة مع الإدارة الأمريكية وسعت إلى تطوير موقف عربي يكون مضاد قوي للمبادرة، ومن

جانبٍ آخر حاولت منظمة إعادة ترتيب العلاقة مع الأردن من جديد تحسباً لفرض المبادرة على الواقع. وعلى الرغم من ذلك بقيت الأفكار التي وردت في مبادرة ريغن هى الأساس الذي قامت عليه اتفاقية أوسلو مع بعض الاختلافات.

المطلب الثالث: موقف حركة فتح من مشاريع التسوية العربية

تطورت المواقف العربية من الصراع العربي الصهيوني تبعاً لتطور الأحداث والتحولات الدولية والإقليمية، فكانت في معظمها ردات فعل عن مبادرات غربية أو حروب عربية إسرائيلية، أو جاءت في أحسن الأحوال لمحاولة فرض وصاية على الشعب الفلسطيني وقراره الوطني. لذلك سوف تستعرض الدراسة في هذا المطلب مشروع المملكة المتحدة الذي طرحه الملك حسين، مشروع الأمير فهد، وهما من المشاريع العربية المهمة التي تركت آثاراً سياسية على الساحة الفلسطينية والعربية والدولية.

أولاً: مشروع المملكة العربية المتحدة 1972م

أعلن الملك حسين في 15 آذار 1972م، في مؤتمر عقد في القصر الملكي بعمان مشروعاً للتسوية مع إسرائيل يهدف إلى صياغة " الوحدة الأردنية – الفلسطينية " على أسسٍ جديدة تحت اسم " المملكة العربية المتحدة "(عبد الهادي،1975 ، ص405) وكان الملك حسين قد أرسل رسالة إلى الرئيس المصري أنور السادات في1972/3/13م، عرض فيها مشروعاً للوحدة بين قطرين" قطر الأردن ويضم الضفة الشرقية لنهر الأردن، وقطر فلسطين ويضم الضفة الغربية " وأية أراضي فلسطينية أخرى يتم تحريرها ويرغب سكانها في الانضمام إليها(في إشارة لقطاع غزة) على أن تكون القدس عاصمة قطر فلسطين، وعمان عاصمة قطر الأردن والعاصمة المركزية للاتحاد الذي سيترأسه الملك حسين، والذي يمسك بزمام السلطتين التشريعية المركزية والتنفيذية المركزية، بالإضافة إلى القوات المسلحة (عدوان، ك2، 2010، ص238)، وكان طرح مشروع المملكة العربية المتحدة في ساحة التداول السياسي من جانب العاهل الأردني، وقيام إسرائيل بإجراء أول انتخابات بلدية في الضفة الغربية يشكل تحدي كبير أمام حركة المقاومة الفلسطينية (أبو نحل، وآخرون، 2012، ص201).

وجاء هذا المشروع بعد ضم الأردن للضفة الغربية، حيث كان قد أعلن الملك عبد الله في 1950/4/24ضم الضفة الغربية إلى المملكة الأردنية الهاشمية، بناءً على توصيات مؤتمر أريحا*، الذي عزز المساعي الأردنية لفرض وصاية سياسية على الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية، والتي كانت الأردن تعتبرها جزء من الأراضي الاردنية حتى اعلان فك الارتباط بين الأردن والضفة الغربية عام1988م.

* مؤتمر أريحا هو المؤتمر الذي ضم زعامات فلسطينية عام 1949 طالبت بوحدة الضفة الغربية مع المملكة الأردنية الهاشمية. يعتبر مؤتمر أريحا من أهم الأحداث بعد حرب 1948، حيث تمت الوحدة عام 1950 وأجريت انتخابات مناصفة بين الضفة الغربية والضفة الشرقية. وأصبح مواطنو الضفة الغربية مواطنين أردنيين واندمجوا في مؤسسات الدولة. ولم تعترف الدول العربية آنذاك بهذه الوحدة واعتبرتها احتلالا.

ثانياً: موقف حركة فتح من مشروع المملكة العربية المتحدة

تميزت علاقة المنظمة بالسلطات الأردنية طوال فترة عام 1970م – وما بعدها – بدرجة عالية من التوتر والصراع المتفاقم باستمرار، حيث كان الأردن يشكل القاعدة الرئيسية لتواجد قوات المقاومة الفلسطينية وتنظيمها السياسي ومكاتبها وجماهيرها (عبد الرحمن، 1987، ص223)، وقبل أن يعلن الملك حسين مشروعه الداعي إلى إقامة" مملكة عربية متحدة "، كانت كثير من الأوساط الفلسطينية والعربية تتوقع حدثاً سياسياً خطير مصدره الأردن، بسبب المعلومات التي تناقلتها وسائل الإعلام عن اجتماعات سرية جرت وتجري بين مسئولين أردنيين وإسرائيليين في القدس (الحسن، 1972، ص247).

لذلك لم يتأخر الرد الفتحاوي على مشروع المملكة المتحدة: فقد نشرت جريدة حركة فتح في منتصف آذار 1972 تصريحاً لرئيس اللجنة السياسية العليا لشؤون الفلسطينيين في لبنان، "محمد يوسف النجار " "أبو يوسف " يصف مشروع المملكة المتحدة بين الضفة الشرقية والغربية وقطاع غزة بأنها " عملية إجهاض لحركة الثورة الفلسطينية " وفي 16 آذار 1972م، أصدرت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بياناً سجلت فيه "رفض" مشروع المملكة العربية المتحدة " وقالت " أن الشعب الفلسطيني هو الذي يقرر مستقبله ومستقبل قضيته" (عبد الهادي، 1975، ص413)، وعقدت اللجنة المركزية والمجلس الثوري لحركة فتح اجتماعات مهمة لتدارس الموقف، وأصدرت بياناً سياسياً عن " مشروع المملكة المتحدة " صدر في 1972/3/17م، وأعلنت فيه رفضاً صريحاً للمشروع، وإدانة أي شخص أو طرف فلسطيني يحاول المشاركة في المشروع من قريب أو بعيد، واعتبرت أي تجاوب مع المشروع من أي طرف يعتبر خارجاً عن الصف الوطني وخائناً لطموحه القومي، وأكدت أنه لا يحق للملك أو أي طرف التحدث باسم الشعب الفلسطيني أو التلاعب بمصيره أو أن يقرر نيابة عنه (الحسن، بلال، 1972، ص249).

ويعتبر مشروع المملكة العربية المتحدة، الذي طرحه الملك حسين عقب خروج الثورة الفلسطينية مباشرة من الأردن وفقدانها القاعدة الآمنة بالأردن، محاولةً لتصفية القضية الفلسطينية والهوية الوطنية الفلسطينية، ودمجها في المكون السياسي والثقافي والسيادي للنظام الملكي الأردني، من خلال طرح المشروع الذي ينص على إقامة اتحاد بين الضفة الشرقية والضفة الغربية لنهر الأردن تحت السيادة الكاملة للملك حسين، الذي سوف يخول بجميع السلطات والصلاحيات التشريعية والتنفيذية، وقد صاحب إعلان هذا المشروع رفضاً تاماً من كل القوى والفصائل الوطنية الفلسطينية، فقد تم رفضه بشكل صريح من قبل منظمة التحرير الفلسطينية واللجنة المركزية والمجلس الثوري لحركة فتح، وكل الشخصيات والفعاليات الوطنية، ولم يستمر هذا المشروع طويلاً في العرض والنقاش، فقد جاءت حرب أكتوبر 1973 بحقائق جديدة على الأرض أنهت كل المشاريع السلمية السابقة وفتحت مجالاً جديداً أمام التسوية السلمية على قواعد مختلفة.

ثالثاً: مبادرة الأمير فهد الأولى والثانية

في ظل الظروف والأجواء التي كانت سائدة في تلك الفترة، بسبب التوتر السياسي والعسكري القائم بين الثورة الفلسطينية وإسرائيل، والذي أخذ شكل حرب المدفعية والصواريخ والغارات الجوية، عقدت القمة العربية مؤتمرها الثاني عشر يوم 1981/11/25، في مدينة فاس بالمغرب، وسبق القمة اجتماع تمهيدي لوزراء خارجية الدول العربية، تناولوا فيه مذكرة تقدمت بها المملكة العربية السعودية، عرفت لاحقا باسم مشروع الأمير فهد، حيث جاء هذا المشروع كأول مبادرة عربية وسعودية لحل القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي.

وطرح الأمير فهد ولي العهد السعودي آنذاك خطة سياسية لحل القضية الفلسطينية تستهدف انتباه الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا من خلال ثماني مبادئ طرحها على الصحافة في 7 أغسطس 1981، تضمنت انسحاب إسرائيل وإزالة مستعمراتها في أراضي 1967، وتأكيد حق العودة للاجئين الفلسطينيين، وضمان إتاحة الأماكن المقدسة لجميع الأديان، ووضع الضفة الغربية والقطاع تحت إشراف الأمم المتحدة لبضعة أشهر، وقيام دولة فلسطينية عاصمتها القدس " وتأكيد حق دول المنطقة في العيش بسلام " وضمان الأمم المتحدة أو الدول الكبرى تنفيذ تلك المبادئ(عدوان، ك، 2010، ص250:249)، وأدى طرح الأمير فهد مبادرته السياسية الأولى في عام1981؛ إلى تفاوت ردود الأفعال العربية والفلسطينية، بين مؤيد لها ومشككٍ فيها، أو رفضها وإدانتها، فقد أدى طرح هذه المبادرة إلى بروز خلافات بين الدول العربية، حيث أيدها البعض علانية، فيما عارضت دول جبهة الصمود والتصدي هذا المشروع ضمناً، وكانت الأردن من بين الدول التي أيدت المشروع، ولم تحدد منظمة التحرير الفلسطينية موقفها بشكلٍ نهائي، واكتفى رئيس اللجنة التنفيذية ياسر عرفات "بقوله بأن الخطة السعودية تُقدم بداية حسنة لسلام دائم في المنطقة " وأعرب عن تشاؤمه بوجه عام إزاء احتمال تحقيقيها.

وانطوى الموقف الفلسطيني لاحقاً على رفض المبادرة، وذلك من خلال التنسيق الذي ظهر بين دول جبهة الصمود والتصدي في القمة العربية في فاس1981/11/25م، حيث عقد مؤتمر القمة جلسة واحدة وفشل في أن يحقق إجماعاً عربياً لجهة مناقشة مبادرة الأمير فهد (عبد الرحمن، 1987،ص294:293)، وأعلن فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية رفض المنظمة لأي قرار يعترف بإسرائيل سواء كان في مؤتمر وزراء الخارجية العرب أو في مؤتمر القمة العربية، وصرح القدومي قائلًا: "إن الظروف غير مناسبة لحل سلمي، وإن الفلسطينيين يرفضون النقطة السابعة في المشروع رفضًاً قاطعًاً" (مركز المعلومات الوطني وفاء ،2011)، ولكن عقب العزو الإسرائيلي لجنوب لبنان عام1982 تم اعادة طرح المبادرة على القمة العربية، مرة أخرى.

ودعت مبادرة فهد –التي اعتمدت بشكلٍ كبير على قرار مجلس الأمن رقم 242– إلى إقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية التي ضمتها إسرائيل رسمياً بعدها بعام إلى أراضيها، وقد اصطدمت

المبادرة عندما طرحت على قمة فاس الأولى في نوفمبر/ تشرين الثاني من عام 1981 بالخلافات العربية حيث استمرت القمة لمدة أربع ساعات فقط لتنتهي بفشلٍ كبير كان مرده إصرار دول مثل سوريا والجزائر وليبيا والعراق إضافة إلى منظمة التحرير الفلسطينية، على حذف البند السابع من الخطة الذي يتحدث عن اعتراف ضمني بإسرائيل، لكن أعيد طرح المبادرة مرة أخرى من جديد، على قمة عربية ثانية عقدت في مدينة فاس بالمغرب أيضاً بعد ذلك بعدة أشهر في عام 1982، عقب الغزو الإسرائيلي لجنوب لبنان، حيث تم إقرارها رسمياً من قبل القمة العربية، بعد أن رأى المشاركون في القمة خاصة سوريا أنها لا تتضمن أي تنازل عن الحقوق العربية وأنها تتفق مع قرار مجلس الأمن 242(الجزيرة نت،2002)، وكان تداول مشروع ريغان في عدد من العواصم العربية باعتباره أحد العوامل الرئيسية التي عجلت بعقد قمة فاس الثانية6-1982/9/9، وعمليا شكلت قرارات فاس رداً وتطويراً لمبادرة " ريغان " والتقاطع معها، وكلفت القمة الملك الحسن الثاني أن يحمل القرارات التي سمتها " مشروع الملك فهد " إلى واشنطن، وأن يقدمها بنفسه إلي الرئيس ريغان.(حواتمة ، 1998،ص17)

وهكذا نخلص أن معظم المبادرات الدولية والعربية، قد جاءت بهدف تصفية القضية الفلسطينية، الالتفاف على الحقوق الوطنية الفلسطينية، عبر مجموعة من المبادرات، التي صيغت بهدف ضمان استمرار الاحتلال الإسرائيلي، وفرض الوصاية على الشعب الفلسطيني، وتهميش دور منظمة التحرير الفلسطينية، والقضاء عليها، وغم خطورة هذه المبادرات على الحقوق السياسية والتاريخية للشعب الفلسطيني، إلا ان كان مصيرها الفشل والتراجع بسبب إصرار الشعب الفلسطيني وقيادته السياسية التصدي بكل قوة لهذه المشاريع التي تعتبر مشبوهة في توجهاتها واهدفها.

ورغم ذلك شكلت هذه المشاريع الأرضية السياسية والقانونية لانطلاق عملية التسوية، التي بدأت مع مؤتمر مدريد عام1991م، التي أنتجت في نهاية المطاف أتفاق أوسلو.

المبحث الثاني:
التحولات في البيئة العربية والدولية وتحديات الكفاح المسلح

المطلب الاول: أزمة الكفاح المسلح والخروج من الأردن ولبنان

المطلب الثاني: تأثير المتغيرات العربية على المقاومة الفلسطينية

المطلب الثالث: تأثير المتغيرات الدولية على المقاومة الفلسطينية

المبحث الثاني:

التحولات في البيئة العربية والدولية وتحديات الكفاح المسلح

تشكل تفاعلات منظمة التحرير الفلسطينية في البيئة الرسمية العربية، وخاصةً دول الطوق، أبرز الأبعاد في عملية النضال السياسي والعسكري الفلسطيني، نظراً إلى المزيد من التشابكات القائمة بين المنظمة وتشتت قيادتها وكوادرها وقواعدها بين الدول العربية المحيطة. فهناك التقاطعات السياسية بين منظمة التحرير الفلسطينية وبعض الأنظمة العربية، وتقابلها تنافر بينها وبين أنظمة أخرى، وبشكل يصعب معه القول، أن استقلالية المنظمة مرهونة بالتحالفات مع الدول العربية فحسب. بل وعبر الصراع مع بعض سياساتها (شبيب،1988، ص9)، ولذلك فان قيام منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964م، لم يكن أكثر من استجابة لتطلع الشعب الفلسطيني إلى أخذ دوره الخاص به لتحقيق شعار المرحلة: التحرير والعودة، إلا أن ذلك لم يعني أن النظام الرسمي العربي قد سلم للشعب الفلسطيني بدوره الخاص في حقه في التعبير عن ذاته الوطنية (الشعيبي، 1975، 209).

المطلب الأول: أزمة الكفاح المسلح والخروج من الأردن ولبنان

أولاً: أحداث أيلول الأسود والخروج من الأردن

شكّلت الساحة الأردنية ركيزةً أساسية لحركة المقاومة الفلسطينية في مواجهتها لإسرائيل؛ حيث ركزت وجودها العلني السياسي والعسكري فيها، وتمكنت من إقامة قواعد آمنة والحصول على امتيازات شبه سيادية، وفرضت وجودها في الأردن كثورة فاعلة في المجال العسكري والسياسي والاجتماعي والجماهيري نظراً لحجم التواجد السكاني الفلسطيني بالأردن.

ولعل اتجاه الدولنة*، والنزوع الوطني القطري، قد تجسد في أشكال ملموسة في مخيمات اللاجئين في سورية، ولبنان، إلا أنهما كانا أقوى كثيراً في الأردن، حيث شكل ارتفاع نسبة التواجد الفلسطيني إلى ٦٥ % من مجموع السكان، إلى جانب الوجود الفدائي، تحدياً أساسياً لبنية الدولة الأردنية وهويتها، ولم تتوان السلطات الأردنية في ردها على هذا النزوع الفلسطيني، الذي تجسد بالشعارات التي رفعتها فصائل الحركة الوطنية الفلسطينية إبان تلك المرحلة، مثل "كل السلطة للمقاومة"، كما دعت الجبهة الديمقراطية لتحرر فلسطين، أو إيجاد" قاعدة آمنة" كما كانت تدعو حركة فتح، فيما رأت الجبهة الشعبية ضرورة أن تتحول عمان إلى "هانوي العربية"(الفقعاوي، 2011، ص85)، واعتبرت الجبهة الشعبية أن مستقبل حركة المقاومة الفلسطينية وقدرتها على تحقيق أهدافها يرتبطان، ارتباطاً وثيقاً بنشر المقاومة الجماهيرية المسلحة على امتداد الأرض العربية، وفتح جبهة عريضة مع الاستعمار والصهيونية والقوى المتحالفة معها، رأت

* الدولنة مصطلح يعني الاهتمام بتأسيس مؤسسات الدولة ككيان سياسي، ويعطي الأهمية لتكوين مؤسسات شبيه بمؤسسات الدولة في النظم السياسية، السياسية،

الجبهة في حينه، أن اختيار طريق الصدام مع إسرائيل يتطلب تحويل البلاد العربية، ولاسيما المحيطة بفلسطين إلى" فيتنام ثانية " وأن تطوير العمل الفدائي إلى حرب شعبية يحتاج إلى توفير ثلاثة عوامل أساسية: أولها الأرض المستقلة التي لا سلطة لأي حكومة عربية عليها، نشر الوعي السياسي والطبقي بين المحاربين، والاستقلال المطلق للثورة، ورفض أي تنسيق مع الحكومة العربية الموجودة (الشريف، 1995، ص194).

وعند ذلك بدأت الأمور تسير نحو الصدام من جديد بين النظام الأردني والمقاومة الفلسطينية، فبدأت القوات الخاصة تبرز تدريجياً كقوة مسلحة، يعدها النظام لمحاربة المقاومة على امتداد الأردن، وبدأ النظام بتعبئة البدو وتسليحهم علناً ضد المقاومة وتشويه صورتها معتمدة على سذاجتهم وتقاليدهم القبلية، واستمر تعبئة في صفوف القوات المسلحة الأردنية واستعدائها للمقاومة (هندي، وآخرون،1971، ص65)، وانفجرت الأزمة بين النظام الأردني ومنظمة التحرير، بعد أن أذاعت الحكومة الأردنية في بياناً أصدرته وزارة الداخلية عن وجود تنظيم مسلح خارج عن القانون، يقوده شخص اسمه " طاهر دبلان"، يقوم بأعمال اعتداء على الأهالي، ولهذا السبب تقوم قوات الأمن بإجراءات أمنية لردع هذه الحركة، وفجأة بدأت قوات البادية بقطع الطرق المؤدية إلى مخيم الوحدات ومحاصرته وبقصف مدفعي على مكاتب منظمة التحرير داخل المخيم، وتصدت قوات من الجبهة الشعبية لهذا القصف، ويعتقد البعض أن هذه الأزمة كانت مصطنعة لضرب علاقة الشعب الأردني بقوات الثورة الفلسطينية (أحمد، سامي، 2010، ص475).

واستغل "وصفي التل" رئيس وزراء الأردن بعض التصرفات الطائشة، التي صدرت عن بعض التنظيمات الفلسطينية من أجل الهجوم على فصائل المقاومة الفلسطينية بالأردن، مثل توقيف سيارة الأميرة "منى" زوجة الملك "حسين"، وتعرض الملك "حسين" لمحاولة اغتيال فاشلة، وقيام مجموعة من الجبهة الشعبية باختطاف طائرات للولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا، ومطالبة الخاطفون بإطلاق سراح زملائهم في سجون أوروبا الغربية، وعندما لم تتم الاستجابة قاموا بتفجير الطائرات على أرض المطار، وعند ذلك اندلعت الحرب التي عرفت فيما بعد باسم "أيلول الأسود".(المسحال، 1994، ص155)

فاستيقظت عمان على دوي الانفجارات المروعة والمدافع الرشاشة والصواريخ، واستمر القتال الدامي بين الجيش الأردني والمقاومة الفلسطينية، في أحياء العاصمة الأردنية ثم امتدت المعارك إلى معظم مدن الأردن، وتحركت الدبابات الأردنية، في الشوارع تطلق نيرانها على معاقل المقاومة فدمرت قذائف الجيش الأردني مئات المنازل، وتحولت عمان – حسب مراسلي الصحف –إلى حرائق وقتلى وجرحى ودخان أسود، وأغلقت الموانئ والمطارات وانقطع الاتصال بالأردن، ودارت لمدة عشرة أيام حرب أهلية شرسة حولت الأردن إلى شعلة تحترق (درويش، وتكلو، 1974، ص128)، وحاولت الجامعة العربية التدخل في الأزمة، وذلك من خلال إرسال وفد برئاسة الرئيس السوداني الأسبق "جعفر النميري" للتحقيق في الأحداث، وتوصل الوفد إلى اتفاق أعلن من راديو عمان، ولكن قبل مغادرة الوفد عمان كان صوت المدافع

يتردد ثانيةً في كل أنحاء الأردن، واستمع الملوك والرؤساء إلى تقرير عن حقيقة الموقف، الذي أعطى انطباعاً بأن هناك مخطط لإبادة المقاومة الفلسطينية، وبعد جهود من التفاوض والعمل المركز، توصل الرؤساء إلى اتفاق بين حكومة الأردن والمقاومة وقع عليه كل من جمال عبد الناصر، الملك فيصل، الملك حسين، ومعمر القذافي، وياسر عرفات، وباقي الرؤساء العرب، عرف هذا الاتفاق باسم " اتفاق القاهرة " ولم يدم هذا الاتفاق طويلاً، إذ سرعان ما تفاقمت الأحداث بين الحكومة الأردنية المقاومة، وانتهت بالتخلص من عناصر المقاومة الفلسطينية الذين كانوا يتمركزون في الأردن وخروج الباقي (درويش، وتكلو، 1974، ص128:129).

ثانياً: انعكاس الخروج من الأردن على المقاومة الفلسطينية

لقد استغلت الحكومة الأردنية قضية خطف الطائرات وقامت بشن حملة عسكرية دموية واسعة النطاق في أيلول 1970، وأسفرت هذه الحملة عن تصفية الوجود العسكري لمنظمة التحرير الفلسطينية في الأردن، وبذلك فقدت المنظمة قاعدتها الارتكازية الرئيسية في الضفة الشرقية لنهر الأردن، وقد تركت أحداث أيلول الدموية آثاراً عميقة على ساحة الفكر السياسي الفلسطيني، حيث اهتزت القناعات حول قومية المعركة (المصري،2008، ص74)، وأدى خروج المقاومة من الأردن والحاجز الذي أقامه النظام الأردني بين المقاومة وشعبها في الأرض المحتلة، إلى إخراج جبهة الأردن من المعركة، وتعذر استخدام الجبهة الأردنية في التسلل إلى الأرض المحتلة، كما أدى إلى تفرغ العدو لتصفية قواعد المقاومة في الداخل، ولاسيما في غزة، لقد مثل خروج الثورة من الأردن ضربة موجعة لاستراتيجية الثورة الفلسطينية العسكرية والسياسية بعد فقدانها قاعدة ارتكاز مهمة في مواجهة العدو الصهيوني وفقدانها العديد من المقاتلين والأسلحة نتيجة أحداث أيلول الأسود.

فقد انتهت مجزرة أيلول إلى وضع أبقى على التواجد الفلسطيني في حدوده الضيقة، وكرس وجود النظام الأردني وسيادته، ولم يكن هذا الوضع الذي يعكسه اتفاق القاهرة سوى تعبير عما آلت إليه موازين القوى بين المقاومة والنظام الأردني، وعما أسفرت عليه توازنات الوضع العربي، الذي يتطلب من جهة بقاء المقاومة الفلسطينية لتلعب دورها كورقة ضغط على الاحتلال وصولاً للحل السلمي، ومن جهة أخرى يعتبر بقاء النظام الأردني مصلحة عربية، لأن الإطاحة به تعني انفراط عقد الأنظمة العربية الساعية نحو التسوية السلمية (هندي،1971، ص255)، وبخروج المقاومة الفلسطينية مهزومة من الأردن دخلت الحركة الوطنية الفلسطينية مرحلة جديدة في تطورها، واستمرت حتى اندلاع الحرب العربية – الإسرائيلية في أكتوبر 1973م، وعاشت خلالها المقاومة في ظل حالة الانحسار الثوري " هاجس الحصار والخوف من التصفية الوشيكة " وقد تميزت تلك المرحلة باندفاع حركة المقاومة في عملية هروب إلى الأمام بعد اهتزاز الآمال الكبيرة التي علقت على حرب التحرير الشعبية طويلة الأمد، إلى ممارسة الإرهاب الثوري والعمليات الخارجية على نطاق واسع (الشريف، 1995، ص205).

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول أن أحداث أيلول الأسود شكلت تحدياً مصيرياً أمام الثورة الفلسطينية بعد أن فقدت قاعدتها الارتكازية الرئيسية مع العدو الاسرائيلي، حيث أظهرت أحداث أيلول الأسود1970 حالة من عدم التوافق بين أهداف وأساليب الثورة الفلسطينية وبين أهداف الأنظمة العربية التي كانت تسعى إلى تسوية سلمية، فقد أدى الخروج من الأردن إلى ضعف قدرة المقاومة الفلسطينية على ضرب العمق الإسرائيلي بعد خروجها من الأردن، وفقدان خط المواجهة على طول الحدود الأردنية الفلسطينية التي كانت تعطي فرصة كبيرة للعمل الفدائي نظراً لطول مسافة الحدود، وتوفر عدد كبير من الفدائيين في الأردن، مما شكل تحدياً قوياً أمام استمرار المقاومة الفلسطينية، وفتح الباب أمام المبادرات السلمية.

ثالثاً: الخروج من لبنان وتحديات الكفاح المسلح

واجهت فصائل حركة المقاومة الفلسطينية، بعد الخروج من الأردن مهتمين صعبتين: الأولي ضمان استمرار الحضور على ساحة الفعل العسكري، والثانية هي انتزاع حق تمثيل الشعب الفلسطيني سياسياً (الشريف 1995، ص218)، فبعد أن خسرت الثورة قاعدتها الخلفية في الأردن، تلك الساحة التي تؤهلها عوامل كثيرة لأن تكون أهم ساحة صدام رئيسية، بسبب امتداد الجبهة الأردنية مع العدو على طول 360 كلم، وغياب الحواجز الطبيعية بين الضفة الغربية والأرض المحتلة قبل حزيران 1967، ووجود مجال حيوي للثورة في النقب وإيلات، وضعف الكثافة السكانية الإسرائيلية على الجانب الآخر من الحدود، والاتصال البشري بين ضفتي نهر الأردن (السنوار،2003، ص363)، ولذلك صار الجنوب اللبناني أكثر الجبهات العربية اشتعالاً، وتحول في العقود الثلاثة الأخيرة، إلى ميدان عسكري وحيد للصراع اليومي والمتواصل من دون انقطاع بين جبهات الدول العربية وإسرائيل (القصاص، 2007، 41).

ومن العمليات النوعية التي انطلقت من لبنان، والتي تجدر الإشارة إليها عملية سافوي* التي قامت بها فتح في تل أبيب في 6 مارس 1975 وأدت إلى مقتل وجرح خمسين جندياً وخمسين مدنياً، وعملية كمال عدوان التي قامت بها فتح أيضاً بقيادة دلال المغربي في 11 مارس 1978، مما أدى إلى مقتل 37 وجرح 82 من الصهاينة، وقام أفراد من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – بالتعاون مع الجيش الأحمر الياباني – بالهجوم على مطار اللد في 30 مايو 1972، مما أدى إلى مقتل 31 وجرح 80 آخرين. ونفذت الجبهة الشعبية – القيادة العامة عملية الخالصة في 11 إبريل 1974 مما أدى إلى مقتل 18 إسرائيلياً وجرح 15 آخرين، كما نفذت الجبهة نفسها عملية الطائرة الشراعية في نوفمبر 1987. ونفذت الجبهة الديمقراطية عمليات مهمة مثل عملية ترشيحا في 15 مايو 1974 التي أدت إلى مقتل 27 إسرائيلياً وجرح الكثير، وعمليات بيسان وطبرية وعين زيف والقدس (صالح، 2007).

* عملية سافوي تعتبر من أكبر وأضخم العمليات النوعية لقوات العاصفة الجناح العسكري لحركة فتح والتي قتل فيها العشرات من الضباط حيث لا يوجد رقم دقيق للقتلى إلا أن الرقم يتراوح ما بين (50 إلى 100) من الجانب الإسرائيلي ما بين جندي وضابط وجرح ما يزيد عن 150 جندي وضابط ومن ضمن القتلى العميد في الجيش عوزي يثيري أحد أكبر ضباط الاستخبارات الذي قاد عملية فردان وأدت إلى اغتيال القادة الثلاثة. وكانت العملية انتقاما لاغتيال القادة كمال عدوان وكمال ناصر وأبو يوسف النجار.

ولقد بدأت التحضيرات على الجانب الإسرائيلي لاجتياح لبنان، منذ أن جاء " أرييل شارون " إلى قيادة وزارة الدفاع الإسرائيلية في عام 1981م، وهو يحاول تطوير الرد على العمليات الفلسطينية من لبنان، فلم يكتف شارون الرد على العمليات الفدائية وإقامة الشريط العازل بين المستعمرات الإسرائيلية الحدودية والمقاومة الفلسطينية، بل سعى إلى إخراج المقاومة الفلسطينية من لبنان بالكامل(كلوب، 2013، ص64)، وكانت القيادة الفلسطينية تدرك تماماً أن إسرائيل لن تسكت على الانتصارات التي حققتها المقاومة الفلسطينية على جميع محاور القتال في جنوب لبنان، خاصةً بعد عملية " الشهيد كمال عدوان*"، فقامت قوة عسكرية إسرائيلية قواها 20.000 من الجنود والضباط بشن عملية واسعة، أطلقت عليها اسم " عملية الليطاني " استمرت 7 أيام، واحتل فيها الجيش الإسرائيلي 20كلم2 من الأراضي اللبنانية (أبو قاسم، 2014، ص116).

وقد أدلى السيد "ياسر عرفات" لمجلة" فكر" بحديث صحفي قال فيه" كانت معلوماتنا الاستطلاعية والعسكرية والاستخبارية، تؤكد بان الغزو يمكن أن يصل إلى الدامور، كما كان لدينا معلومات دقيقة من داخل الأرض المحتلة، ومن داخل جسم الكيان الصهيوني تتحدث عن عملية كبيرة أطلقوا عليها أسماء عديدة منها " سلامة الجليل " (القصاص، 2007، ص136)، وفي السادس من حزيران/ يونيو1982، قامت قوة إسرائيلية تقدر بنحو 40.000 جندي، تساندها غارات جوية كثيفة وقصف مدفعي وبحري ودبابات ومركبات مدرعة، باجتياح الحدود التي تفصل إسرائيل عن الجنوب اللبناني على امتداد 33 ميلا. كما وصلت القوات الإسرائيلية إلى بيروت في غضون أربعة أيام، وعندما بدأت عملية "سلامة الجليل" كان التبرير المطروح هو أنها أتت رداً على محاولة اغتيال السفير الإسرائيلي في لندن، التي زعموا أنها تمت على يد عناصر من منظمة التحرير الفلسطينية، وأن الهدف منها هو إقامة شريط وقائي بعمق25 ميل يحرر سكان المستعمرات الإسرائيلية في الجليل من خطر هجمات الصواريخ التي تشنها قوات العاصفة. (اسبينوزا، 1983، ص 8)، وكان شارون قد وضع خطة "أورنيم" أو الخطة الكبرى، بدعم ومشاركة رئيس هيئة الأركان العامة الجنرال رفائيل إيتان، وقد تضمنت الخطة عدة أهداف وهي:(المصري، 2008، ص173)

- تحطيم القوة العسكرية لمنظمة التحرير في لبنان، وطرد الفدائيين من بيروت (احتلال بيروت يتم بإشراك المسيحيين الكتائب)
- طرد السورين من لبنان، والعمل على خلق زعامات فلسطينية بديلة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

* عملية كمال عدوان، هي من أكبر العمليات الخاصة التي نفذتها حركة فتح رداً على اغتيال القادة الثلاثة داخل فلسطين المحتلة. ففي الساعة 6.40 من مساء يوم السبت 1978/1/11 قامت مجموعة دير ياسين المكونة من ثلاثة عشر فدائيا –تحت قيادة الشهيدة دلال المغربي–بتنفيذ عملية الشهيد كمال عدوان في المنطقة الساحلية بين مدينتي حيف وتل أبيب. واسفرت العملية عن استشهاد أحد عشر فدائيا، ومقتل 37 إسرائيليا وجرح 82، هزت عملية الشهيد كمال عدوان المجتمع الإسرائيلية بشكل لم يسبق له مثيل وأشتعل الرعب بين المستوطنين الإسرائيليين لمدة يومين كاملين في كل أنحاء فلسطين.

وبعد أن بدأ الهجوم البري والبحري والجوي، أعلنت إسرائيل أن عمليتها سوف تكون واسعة، وأنها موجهة ضد. م. ت. ف. فقط، وهدفها تدمير البنية التحتية العسكرية لمنظمة التحرير، وعلى مدار الأيام الثلاثة الأولى من الهجوم، واجهت قوات المشاة والدروع الإسرائيلية مقاومة فلسطينية شديدة، وتكبد الجيش الإسرائيلي فيها خسائر كبيرة، وخصوصاً على محاور القتال المحيطة بمخيمات مدينتي صور وصيدا وساحل الدامور، وقاتلت قوات الثورة الفلسطينية قتالاً محترفاً برغم قلة الامكانيات أمام القوات الاسرائيلية المجهزة، الأمر الذي انعكس على طبيعة المفاوضات بين المبعوث الأمريكي والقيادة الفلسطينية حول كيفية خروج الثورة الفلسطينية من لبنان.

ودفع الجيش الإسرائيلي في هجومه على لبنان ما مجموعه ثماني فرق مدرعة وميكانيكية، واستخدمت القوات الإسرائيلية أسلوب عزل المناطق عن بعضها البعض والقيام بعمليات تفتيش كل منطقة على حدة، مع الإسراف في حجم وقوة النيران المستخدمة، وأثبتت القوات المشتركة الفلسطينية أنها تمتلك قدرة عالية من الإرادة القتالية في كل المواقع التي قاتلت فيها، وارتكز أسلوب القتال لقوات الثورة الفلسطينية على نقطتين: الأولى هي القتال المتحرك الدائم لمجموعات صغيرة في كل المناطق التي دخلها العدو، والثانية هي التمسك ببعض النقاط الحاكمة والدفاع عنها(صايل، 1982، ص18:19).

وفي 11 حزيران/يونيو1982م، نجح فليب حبيب* مبعوث ريغان في التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بين سوريا وإسرائيل دون علم القيادة الفلسطينية، وبدأ حبيب مفاوضاته مع القيادة الفلسطينية بطلب الاستسلام، ثم أبدله بفكر الخروج من بيروت، بعد اقتناعه استحالة موافقة القيادة الفلسطينية على الاستسلام، حيث دارت مفاوضات طويلة وشائكة حول طبيعة الخروج وشكله، وتمت الموافقة على الخروج بعد نصيحة قدمها السفير السوفيتي في بيروت للقيادة الفلسطينية بضرورة الخروج، وخلال المفاوضات طرح فليب حبيب، مسألة اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بالقرارين 242 ، و338، وحق إسرائيل في الوجود، وخلال الفترة ذاتها، وافق أبو عمار على مشروع فرنسي – مصري مشترك، يتضمن دعوة الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي إلى وقف فوري لإطلاق النار ومعالجة الوضع في بيروت، وحل أزمة الشرق الأوسط (نوفل، 200، ص50:52)، وكان التنسيق الأمريكي الاسرائيلي خلال الأزمة على أعلى المستويات بهدف القضاء على منظمة التحرير الفصائل الفلسطينية، التي كانت تعتبر جزء من التحالف السوفيتي في مواجهة التحالف الغربي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية، والتي كان مطلوب القضاء عليها وتصفيتها بهدف، التمهيد لفرض حكم ذاتي فلسطيني بعيداً عن منظمة التحرير الفلسطينية، وهو ما تم تأكيده في كل المشاريع الأمريكية والإسرائيلية التي أعقبت اجتياح جنوب لبنان عام1982.

ويذكر شارون في مذكراته أن فليب حبيب قدم للجانب الاسرائيلي عرضاً أمريكاً يتضمن تسع نقاط لتسوية شاملة، لم يختلف هذا الاقتراح عن اقتراحاتنا المطروحة، باستثناء نقطة واحدة لها مدلول كبير، "

* سياسي أميركي من أصول لبنانية، برز اسمه مع بداية الثمانينيات إبان الغزو الإسرائيلي للبنان حين نجح في إقناع إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بإبرام اتفاق لوقف إطلاق النار، وخروج الثورة الفلسطينية من لبنان 1982.

تتمثل في السماح لمنظمة التحرير ممارسة العمل السياسي في لبنان، ويؤكد شارون أن إسرائيل كانت مستعدة لقبول كل نقاط المبادرة ما عدا تلك النقطة (شارون، 1992 ،ص 640)، ورغم ذلك نجح فليب حبيب المبعوث الأمريكي في تنفيذ خطته بكل تفاصيلها، وبعد أن مارس الأمريكيون ضغوط هائلة على تونس لقبول نسبة كبيرة من المقاتلين وقبول قادة المنظمة، حيث رضخ التونسيون للأمر الواقع في نهاية الأمر بقبول قيادة المنظمة ومكاتبها وبعض مقاتليها، وبعد قدر مماثل من المراوغة وافق ياسر عرفات على الذهاب إلى تونس (أبو قاسم، 2014، ص244)، وكانت مرحلة الخروج من بيروت بالنسبة للجميع أصعب أيام الحرب، وكانت أكثر اللحظات تأثيراً، بعد الصمود الأسطوري لقوات الثورة الفلسطينية في ظل الصمت العربي والدولي المشهود، وتم التوصل في يوم 13 آب 1982 إلى اتفاق لوقف إطلاق النار والفصل بين القوات، ونال الاتفاق موافقة القيادة الفلسطينية وضمن انسحاباً مشرفاً للقيادات ومقاتليها تحت إشراف قوات متعددة الجنسيات، أمريكية وفرنسية وإيطالية، وكذلك الموافقة على أمن وسلامة أبناء المخيمات بعد خروج المقاتلين (كلوب، 2013 ، ص105).

رابعاً: تداعيات الخروج من بيروت على المقاومة الفلسطينية

إن كان الخروج من الأردن قد فتح الباب أمام اعتماد المرحلية في النضال الوطني الفلسطيني، فان الخروج من بيروت بعد معارك طاحنة مع الجيش الإسرائيلي والصمود الأسطوري للثورة الفلسطينية، قد فتح الباب أيضاً أمام التسوية السياسية والقبول الفلسطيني بالحل السلمي وفق قرارات الشرعية الدولية وخاصة القرار 242، الذي يعتبر الأساس السياسي والقانوني للتسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي.

فقد مثل الخروج من لبنان نقطة تحول تاريخية في مسيرة النضال الوطني الفلسطيني، حيث أدى هذا الخروج إلى فقدان ساحة العمل السياسية والثقافية والإعلامية والعسكرية للثورة الفلسطينية وحركة فتح، ونتج عن ذلك تركيز كافة الصلاحيات في يد الرئيس الشهيد ياسر عرفات بسبب تشتت القوات بين عدد من الدول العربية، وضعف المؤسسات التنظيمية خاصةً بعد غياب القادة الأوائل بسبب سياسة الاغتيالات الإسرائيلية.(مقابلة مع محمد البطل، 2015/5/11) فقد شكلت الحرب إحدى أهم المحطات في تاريخ الصراع – الإسرائيلي، إن لم يكن أهمها وأعمقها أثراً ، فقد وضع الغزو الصهيوني الثورة الفلسطينية ولبنان ومجمل حركة النضال العربي أمام أوضاع جديدة صعبة ومعقدة، فالحرب كشفت عن مواطن الخلل في بنية وبرامج وسياسات كل هذه الأطراف، مما يطلب مراجعة صارمة للتجربة الماضية، وعلى ضوء ذلك يمكننا أن نسجل أبرز النتائج التالية (حواتمة، 1983، ص15: 16):

- تلقت الثورة الفلسطينية ومنظمة التحرير ضربة قاسية بفقدانها قاعدة أساسية من قواعد الصراع على خطوط التماس ضد الاحتلال، وأدت إلى تشريد مئات الألوف من أبناء الشعب الفلسطيني واللبناني، وكشفت عن المجازر الوحشية التي ارتكبت في صبرا وشاتيلا بحق الشعب الفلسطيني.

– كشفت الحرب عن عدم التعويل على السياسية الأمريكية تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي، فالحرب لم تفضح التأييد الأمريكي فحسب، بل أيضاً التنسيق المتقدم بشأن الخطط المشتركة للعدوان الإسرائيلي على لبنان بهدف القضاء على الثورة الفلسطينية ومنظمة التحرير.

– وأكدت الحرب على فشل الغزو في تحقيق أهدافه السياسية المتمثلة بتصفية منظمة التحرير الفلسطينية وإبادة قواتها، من أجل فتح الطريق أمام مؤامرة الحكم الذاتي، الذي يتمحور حول إلغاء دور منظمة التحرير، وتبديد الحقوق الوطنية الفلسطينية ومنها حق تقرير المصر، وإقامة الدولة المستقلة فوق ترابه الوطني.

وكان من نتائج خروج منظمة التحرير من لبنان في سنة 1982 أيضاً وتشتيت قواها وإبعادها عن فلسطين المحتلة وعن قاعدتها الجماهيرية (المخيمات) تراجع قدرتها التعبوية، كما أثر في الاتجاه نفسه الانشقاق الذي شهدته حركة «فتح» عام 1983، والخلاف السياسي الحاد داخل منظمة التحرير بشأن التوجهات والتحالفات السياسية لقيادة المنظمة، ولم يتم تجاوز هذا الخلاف إلا في العام 1987 عقب اندلاع انتفاضة الحجارة. كما شهدت مرحلة ما بعد الخروج من لبنان حروباً على عدد من المخيمات الفلسطينية في لبنان أشغلت المنظمة عن مهماتها الاساسية في الأراضي المحتلة (هلال،2011)، فقد شّكل خروج المنظمة من بيروت، ودخول العرب في نهج التسوية السياسية، بعد توقيع مصر اتفاق كامب ديفيد، استعداداً للاعتراف بإسرائيل مقابل دولة فلسطينية على أي جزء من التراب الفلسطيني كهدف نهائي للنضال الفلسطيني، وهو الأمر الذي يستشف من قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في عمان، والذي تحفظت عليه الفصائل الفلسطينية (ابراش، 2015، ص11).

وهكذا يتبين أن خروج الثورة الفلسطينية من لبنان عام 1982 قد أنهى بشكلٍ فعلي نظرية حرب التحرير الشعبية ووضع قيود على ممارسة الكفاح المسلح المنطلق من الدول العربية المجاورة لإسرائيل، الأمر الذي أدى إلى تشتت قوات الثورة الفلسطينية وتوزعها على عدد من الدول العربية البعيدة عن الحدود الفلسطينية " الإسرائيلية "مما أدى إلى صعوبة الاستمرار بالكفاح المسلح بفضل الإجراءات العربية والدولية التي حدت من قدرة فصائل المقاومة الفلسطينية على القيام بعمليات عسكرية ضد إسرائيل انطلاقاً من الخارج، وفي ضوء تلك التحولات والتطورات الدراماتيكية حدث تحول استراتيجي في فكر منظمة التحرير الفلسطينية، حيث قبلت التسوية السلمية وفق قرارات الشرعية الدولية بهدف الحفاظ على الحد الأدنى من الحقوق الوطنية الفلسطينية والحفاظ على وجود المنظمة ككيان سياسي للشعب الفلسطيني في ظل محاولات شطبها عن الخريطة السياسية.

المطلب الثاني: تأثير المتغيرات العربية على المقاومة الفلسطينية

رغم صغر مساحة فلسطين إلا أنها تؤثر وتتأثر بكل التحولات والمتغيرات العربية والإقليمية والدولية، باعتبار القضية الفلسطينية قضية مركزية للأمة العربية والإسلامية، وأي حدث سياسي أو اقتصادي سواء كان سلبياً أو إيجابياً فأنه يؤثر ويتأثر بالقضية الفلسطينية.

وستستعرض الدراسة في هذا المطلب، المتغيرات العربية التي تركت أثراً كبيراً على القضية الفلسطينية، خاصة حرب اكتوبر وتداعياتها السياسية والعسكرية على المقاومة الفلسطينية، وتوقيع اتفاقية كامب ديفيد، وحرب الخليج الثانية وما ترتبت عليها من انقسام عربي، وخروج العراق بثقله السياسي والعسكري من دائرة الصراع العربي الإسرائيلي، بالإضافة إلى المتغيرات الدولية التي تمثلت في سقوط الاتحاد السوفيتي وتكوين النظام الدولي الجديد تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

أولاً: حرب أكتوبر وبداية العملية السلمية

لم تكن حرب أكتوبر لعام 1973م سوى أحد أهم المتغيرات على الساحتين الإقليمية والدولية التي تركت أبعد الأثر على الصراع العربي – الإسرائيلي لأنها فتحت الباب أمام نهج التسوية السلمية، وأوضحت قدرة العرب السياسية والعسكرية، أمام اسرائيل والمجتمع الدولي.

فمع بداية حرب السادس من أكتوبر 1973م، وجدت الثورة الفلسطينية نفسها في تلاحم مصيري لا مثيل له، مع انطلاقة الحرب، ومن جهةٍ أخرى أثبتت حرب أكتوبر المجيدة مقاربة الحلول السلمية في ظل ميزان القوى الراهن، ولو كان الأمر غير ذلك لما خرجت الجيوش العربية إلى القتال، ولما كانت الحرب هي الحل الوحيد المتبقي (حمود، 1973، ص 4:5)، وعلى الرغم من ذلك تعتبر حرب أكتوبر المجيدة أول مواجهة عسكرية فعلية بين العرب وإسرائيل، فقد تركت بصمات إيجابية، وأكدت على أن العرب في حال تعاونهم وتضامنهم واستثمار إمكاناتهم بشكلٍ معقول، يستطيعون الانتصار على إسرائيل، وخلق ظروف سياسية ومناخ إقليمي ودولي لمصلحتهم في الصراع معها، الأمر الذي انعكس في سعي الدول الكبرى للتأكيد على أهمية السلام في "الشرق الأوسط (حسين، 2012، ص453)، ومع بداية تولي إدارة الرئيس الأمريكي جيمي كارتر مقاليد السلطة في يناير 1977، بدأت الأمور تتحرك مرة أخرى في الشرق الأوسط، وانتهت فترة الركود الطويلة التي أعقبت التوقيع على اتفاقية فك الاشتباك الثاني بين مصر وإسرائيل، فقد جاءت الإدارة بشخصيات جديدة ونظرة جديدة، كما جاءت بعزمٍ حقيقي على إحراز بعض التقدم في جهود إحلال السلام (فهمي، 1985،ص 283). لذلك تعتبر حرب أكتوبر عام 1973 حرب تحريك وليس حرب تحرير، لأنها فتحت الباب امام التسوية السياسية والحل السلمي والمرحلية في النضال.

ثانياً: تداعيات اتفاقية كامب ديفيد على القضية الفلسطينية

رسمت حرب أكتوبر 1973 بين مصر وسورية بدعم عربي مع إسرائيل، ملامح الفترة المقبلة، وكان الهدف الرئيسي من تلك الحرب هو تغيير الأوضاع في الشرق الأوسط من حالة الركود إلى حالة التفاوض السلمي الفعال(الخطيب ، 2014 ، ص54)، وتعتبر اتفاقية" كامب ديفيد" من أكثر الموضوعات التي اختلف عليها المحللون والنقاد، والتي اتفقت فيها مصر مع إسرائيل على وقف حالة الحرب، وإرساء السلام بين الطرفين، وذلك برعاية أمريكية، فقد انقسم العرب بين مؤيد للاتفاقية ومعارض لها، الأمر الذي أدى إلى فرض مقاطعة عربية لمصر بعد التوقيع على المعاهدة ونقل مقر الجامعة العربية من القاهرة إلى تونس.

فمنذ أن بدأت مصر في عهد السادات تطبيق ما عُرف بسياسة الانفتاح والخصخصة، ابتداء من عام 1975،كان ذلك التوجه إيذاناً بإلغاء نهج الرئيس جمال عبد الناصر وثوابته الوطنية والقومية في إطار الصراع العربي الإسرائيلي، وبداية مرحلة نقيضه لكافة مواقف وسياسات عبد الناصر، بحيث تتوافق سياسيات الانفتاح الاقتصادية مع المتطلبات السياسية، بالنسبة لعملية التفاوض والاعتراف بدولة إسرائيل (أبو نحل، آخرون، 2012،ص298)، وحررت هذه المعاهدة في واشنطن في 26 آذار 1979، ووقع عليها كل من الرئيس المصري "أنور السادات" ومناحيم بيغن عن حكومة "إسرائيل" والرئيس الأمريكي "جيمي كارتر"، وقد احتوت المعاهدة على ديباجة أشارت إلى اقتناع كلٌ من الطرفين مصر و"إسرائيل" بالضرورة الماسة لإقامة سلام عادل ودائم وشامل في" الشرق الأوسط "وفقاً لقراري مجلس الأمن رقم 242 و338، والتزامهما بإطار العمل للسلام في "الشرق الأوسط" المتفق عليه في كامب ديفيد، الذي اعتمد أن يكون أساساً للسلام، كما دعت المعاهدة الأطراف الأخرى في الصراع للاشتراك في عملية السلام، واشتملت المعاهدة على تسع مواد وألحق بها بعض الوثائق الأخرى (حسين، 2012، ص460: 416).

وكان قد أعلن الرئيس المصري الأسبق "أنور السادات" أنه على استعداد الذهاب إلى الكنيست الإسرائيلي ليتحدث مع الإسرائيليين، فبدأ السادات بهذه الكلمات مغامراً من أجل السلام، وجعلت عبوره في أكتوبر يضمحل لصبح غير ذي شأن.(Hirst, 2003,p529) لذلك شّكل خروج مصر من دائرة الصراع، بعد التوقيع على معاهدة السلام مع إسرائيل عام 1979 ضربة قوية للمشروع الوطني الفلسطيني، حيث تم وضع الشعب الفلسطيني منذ ذلك الوقت أمام خيار الحكم الذاتي في قطاع غزة والضفة الغربية، المرتبط بالأردن، الأمر الذي يعني إخراج منظمة التحرير الفلسطينية من معادلة التسوية للقضية الفلسطينية.

ونتج عن هذه الاتفاقية حدوث تغييرات على سياسة العديد من الدول العربية تجاه مصر بسبب ما وصفه البعض بتوقيع السادات على اتفاقية السلام دون المطالبة بتنازلات إسرائيلية دون المطالبة باعتراف إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وتم تعليق عضوية مصر في جامعة الدول العربية من عام 1979 إلى عام 1989 م نتيجة لهذه الاتفاقية، ومن جهةٍ أخرى حصل الزعيمان المصري والإسرائيلي

على جائزة نوبل للسلام مناصفةً عام 1978 م، حسب ما جاء في مبرر المنح للجهود الحثيثة في تحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط. (عامر، 2008)

وهنا يتبين أن توقيع مصر على معاهد كامب ديفيد مع وإسرائيل منفردة، قد ترك آثاراً سلبيةً كبيرةً على الصراع العربي الإسرائيلي، فقد نتج عنها خروج مصر بكل ثقلها السياسي والعسكري من دائرة الصراع، وتفرد اسرائيل بالأطراف الأخرى، كلاً على حدة، وخاصةً منظمة التحرير التي وجهت لها إسرائيل ضربة موجعة في عام1982، وفتحت الباب أمام تسوية سياسية تقوم على أساس قرار242 ،338، وفق الرؤية الأمريكية والإسرائيلية التي تستند إلى عدم الانسحاب الكامل من الأراضي التي احتلت عام 1967م، ودفعت منظمة التحرير لتقديم تنازلات سياسية لضمان دخولها في عملية التسوية، ولضمان بقائها كطرف في المعادلة.

ثالثاً: تداعيات حرب الخليج الثانية على القضية الفلسطينية

ارتبطت القضية الفلسطينية تاريخياً بمحيطها العربي والإسلامي، وأن الفلسطينيين أكثر الشعوب حساسيةً لما يجري من حولهم من تحولات سياسية وثقافية (ابراش، 2013)، ففي كل النظم الإقليمية هناك قضية مركزية أو قضية تركيبة، تشكل أحد القوى الدافعة وراء نشأة وتطور النظام، والتي تصوغ أو توجه خطابه السياسي، وتعتبر حجر الزاوية فيه، وقد شغلت القضية الفلسطينية على امتداد الصراع العربي – الإسرائيلي هذا الدور في النظام الإقليمي العربي، فيندر أن نجد وثيقةً واحدة من كل الوثائق الكبرى، الصادرة عن الجامعة العربية أو النظام العربي دون أن تدخل القضية الفلسطينية، أو الصراع العربي – الإسرائيلي في صياغتها شكلاً ومضموناً، ابتداء من معاهدة الدفاع العربي المشترك 1950، مرورا باتفاقية إنشاء السوق العربية المشتركة عام1964م و حتى ميثاق التضامن الاقتصادي القومي عام 1980.(سعيد، 1992، ص194)

ولا شك أن الغزو العراقي للكويت في الثاني من أغسطس عام1990م، هو أكثر القرارات حمقاً في التاريخ العربي الحديث، حيث مثلت النتائج الإنسانية والتداعيات السياسية لهذا الغزو تجربة كارثية كاملة لا تقارن آلامها في الوجدان العربي سوى آلام وأوجاع خسارة فلسطين عام 1948(سعيد، 1992، ص13)، فمن المؤكد أن كارثة حرب الخليج الثانية التي انفجرت في الثاني من أغسطس عام 1990 إثر احتلال العراق لدولة الكويت، وما ترتب على ذلك من تداعيات معروفة، قد شكلت إحدى العلامات الفارقة على الصعيدين العربي والدولي، وذلك نظراً لعمق وكثافة التأثيرات التي أفرزتها الكارثة، والتي كان لها انعكاساتها المباشرة وغير المباشرة على تطور النظام العربي والقضية الفلسطينية من جهة، والنظام الدولي من جهةٍ ثانية (محمد،2013 ،ص116)، فقد جاء غزو العراق للكويت، والتحالف الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية في حرب الخليج الثانية ضد العراق 1991م، ليُدخل بعداً دراماياً في شؤون الشرق الأوسط، كانت له آثار حولت الأمور تحويلاً استراتيجياً، فسرعان ما أدت تلك الحرب إلى تحويل الاهتمام

من الانتفاضة الفلسطينية الأولى إلى ميزان القوى السياسية الإقليمية الجديد، الذي أعيد فيه تركيب التحالفات في المنطقة والتي جاءت في معظمها على حساب القضية الفلسطينية (زخريا، 2003، ص462).

لذلك ظهرت مجموعة من التحولات السياسية والاستراتيجية التي أحدثها احتلال العراق للكويت، من خلال توفر إمكانية محددة لتسوية الصراع العربي – الإسرائيلي والقضية الفلسطينية ، في أعقاب حرب الخليج الثانية، بالإضافة إلى التحولات العاصفة في النظام الدولي عموماً مع قرب سقوط الاتحاد السوفيتي، ويمكن القول أن الأزمة قد كثفت وعجلت من تأثير عوامل كانت قائمة من قبل تدفع في اتجاه إحداث تحول كيفي في دبلوماسية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، وأبرزت الأزمة استحالة تسكين المنطقة العربية ونزع حالة عدم الاستقرار الممتدة فيها بدون تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، لذلك كان أحد أهم نتائج تلك الأزمة طرح مبادرة مؤتمر مدريد للسلام عام1991.

ورغم أن دبلوماسية تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي، التي ظهرت في أعقاب حرب الخليج مباشرةً وتبلورت بعقد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط في نوفمبر 1991م، هي عملية صعبة للغاية وطويلة ومعرضة للانهيار –كما أثبت الواقع ذلك–، غير أنها تشكل أول محاولة جادة لإنشاء آلية سياسية لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية.(سعيد، 1992، ص 186) وترتب على نتائج حرب الخليج الثانية أيضاً تغير مواقف العرب من منظمة التحرير الفلسطينية ومن حل المشكلة الفلسطينية، لقد كان الموقف العربي " الموحد " واضحاً في قمم الرباط1974، وفاس1982، وعمّان 1987، والجزائر 1988؛ ففي كل القمم شددت الحكومات العربية على ضرورة الاعتراف بمنظمة التحرير وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي والتوصل إلى حل لمشكلة اللاجئين بمقتضى قرار الأمم المتحدة 194، وعلى أساس مؤتمر دولي للسلام كآلية لتحقيق سلام عادل، غير أنه بعد حرب الخليج بات واضحاً التراجع عن هذه المواقف مع وجود انشقاقات في المواقف العربية(الخطيب، 2014، ص75)

لذلك شّكل الاختلال في التوازن الإقليمي في المنطقة بفعل حرب الخليج الثانية وانهيار التضامن العربي الرسمي، فرصة انتهازية لواشنطن للاندفاع نحو إقامة نظام إقليمي شرق أوسطي جديد يشكل ركيزة من ركائز النظام الدولي الذي تسعى إلى فرضه على العالم (عبد الكريم، وآخرون، 1999، ص16)، وأدخلت دبلوماسية التسوية الأمريكية في أعقاب نهاية الحرب ضد العراق تعديلاتٍ كبيرةً على المواقف العربية من التسوية في جانبها المبدئي والتنفيذي، فنجح وزير الخارجية الأمريكي "جيمس بيكر" بعد ثمانية جولات مكوكية بين العواصم العربية وإسرائيل في ضع حزمة كاملة من الأفكار والترتيبات الإجرائية لبدء المفاوضات الفعلية لتسوية الصراع، تضمنت تلك الحزمة ثلاثة أطر تفاوضية:(سعيد، 1992، ص192)

أ- إطار مؤتمر دولي افتتاحي برئاسة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وعقد هذا المؤتمر في مدريد بإسبانيا في نهاية أكتوبر عام 1991م.

ب- إطار مفاوضات ثنائية تتم في لجان بين إسرائيل وكل من سوريا ولبنان، ووفد فلسطيني أردني. وبدأت أولي جلسات هذه اللجان في واشنطن في 7ديسمبر 1991م.

ت- إطار متعدد الأطراف لمناقشة المسائل ذات البعد الإقليمي ويشارك فيها ممثلون لنحو 30 دولة من الشرق الأوسط والعالم.

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول أن التداعيات الاستراتيجية السلبية التي أعقبت حرب الخليج الثانية، بعد احتلال العراق للكويت، وما نتج عنها من خروج العراق بثقلة السياسي والعسكري من معادلة الصراع في المنطقة، وانقسام الموقف العربي بين مؤيد ومعارض لهذه الحرب، وضعف التضامن العربي وفرص حصار مالي وسياسي على منظمة التحرير الفلسطينية بسبب مواقفها السياسة من الأزمة، قد ساهم في سرعة استعجال الحل السلمي والدخول في اطار التسوية السياسية وفق قواعد الولايات المتحدة الامريكية الطرف المنتصر في الحرب، خاصة في ظل تصدع الاتحاد السوفيتي وظهور علامات على قرب انهياره.

المطلب الثالث: تأثير المتغيرات الدولية على المقاومة الفلسطينية

أولاً: انهيار الاتحاد السوفيتي

شهدت المنطقة في أوائل التسعينيات مجموعة من التحولات الاستراتيجية ذات الأهمية البالغة نتيجة للتغيرات الجذرية التي طرأت على المنظومة العالمية، والتي نتجت عن انهيار نظام الثنائية القطبية وانتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي (محمد، 2013، ص120)، وجاءت التحولات الواسعة ،التي شهدتها المنطقة والعالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وحرب الخليج الثانية لتحدث انقلاباً في الوضع الفلسطيني، حيث ترك هذا الانقلاب تداعيات وأضرار على الأوضاع في منظمة التحرير الفلسطينية وعلى استراتيجية العمل الوطني الفلسطيني (عبد الكريم، وآخرون، 1999،ص59)، وتعد منطقة الشرق الأوسط من أكثر المناطق تأثراً بالتحولات الاستراتيجية في النظام السياسي الدولي، ومن هذا المنطلق جاءت عملية الربط بين دراسة التحولات التاريخية التي طرأت على الساحة الدولية منذ أواخر عقد الثمانينيات، والتي أسفرت في نهاية الأمر عن تفكك الاتحاد السوفيتي أحد قطبي النسق العالمي، وبين التطورات التي حصلت على صعيد منطقة الشرق الأوسط، ومن ضمنها المنطقة العربية، فقد ارتبطت المنطقة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بعلاقة تأثير متبادل مع النظام الدولي، فمن الطبيعي أن يلقى حدث انهيار الاتحاد السوفيتي بظلاله على منطقة الشرق الأوسط وعلى التفاعلات السياسية التي تجري فيها، وخاصة القضية الفلسطينية (محمد، 2013، ص121).

وقد ترتب على انهيار الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي الذي كان يسيطر عليه ويقوده، تغيرات عديدة على المستوى الدولي، ومن ثمّ على المستويات الإقليمية، وترتب على انتهاء نظام الثنائية القطبية وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم كله، وتحول ميثاق الأمم المتحدة وأجهزتها إلى

قانون وأدوات مفروضة على الدول والشعوب، فالعالم أصبح محكوماً بمجموعة من القوانين والمواثيق يطلق عليها اسم "الشرعية الدولية" والذي يحدث في الواقع أن من يملك القوة هو الذي يصنع القوانين وينفذها (محجوب، 1994، ص81)، ولم يكن الاختلال في ميزان القوى الدولي والإقليمي هو الذي وضع الشعب الفلسطيني أمام خيار إجباري وحيد، وهو خيار الانخراط في عملية التسوية الأمريكية بشروطها المجحفة، فرغم الخلل في ميزان القوى الدولي والإقليمي، فإن الحركة الوطنية الفلسطينية بقيت تحتفظ بعامل قوة رئيسي ينبثق من قدرتها على تعطيل مسار الحل الإسرائيلي الأمريكي، ما لم تستجب للحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، فبدون حل للقضية الفلسطينية لا سبيل إلى فتح الطريق لحلول (عربية – إسرائيلية) يرتكز عليها النظام الشرق الأوسطي الجديد(عبد الكريم، وآخرون، 1999، ص17).

رغم ذلك كان لهذه التحولات الدولية والإقليمية بالغ التأثير على منظمة التحرير الفلسطينية، فقد أدت هذه التحولات أن تفقد المنظمة حلفاءها الإقليميين والدوليين ومصادر تمويلها الرئيسة، كما أضعفت سيطرة المنظمة على الحقل السياسي الفلسطيني. وأدى الإحساس بالضعف إلى درجة تشكّل مخاوف لدى القيادة الفلسطينية في الخارج من قيام قيادة بديلة في الداخل (الضفة والقطاع)، وضاعف هذا الإحساس اقتحام قوى جديدة من خارج المنظمة في الحقل السياسي الفلسطيني (حركتا حماس، والجهاد الإسلامي) اللتين باتتا تشكلان تهديداً لقيادة المنظمة ولبرنامجها ولنظرتها وبرامجها النضالية (هلال، 2013)، الأمر الذي أجبر قيادة منظمة التحرير على القبول بنهج التسوية والقبول بشروط مؤتمر مدريد المجحفة.

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول أن التحولات الدولية والإقليمية تركت أثر كبيراً على القضية الفلسطينية ومنظمة التحرير، فسقوط الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية عموماً، قد ترك أثاراً سلبية على المنطقة العربية وعلى القضية الفلسطينية بشكلٍ خاص، فمن جانب كشف هذا الانهيار ظهر المقاومة الفلسطينية، باعتبار أن الاتحاد السوفيتي كان الحليف الاستراتيجي لمنظمة التحرير ومعظم الفصائل الوطنية الفلسطينية والمصدر الأول للسلاح والتمويل، ومن جانبٍ آخر أدى هذا السقوط إلى تفرد الولايات المتحدة الأمريكية بالساحة الدولية والقرار الدولي بعد انهيار نظام الثنائي القطبية وظهور القطب الواحد في زعامة العالم، مما دفع منظمة التحرير إلى القبول بالحل السلمي وفق قرارات الشرعية الدولية ومبادئ مؤتمر مدريد.

ثانياً: النظام العالمي الجديد والقضية الفلسطينية

في الحادي عشر من شهر سبتمبر لسنة 1991 وفي أجواء انهيار الاتحاد السوفييتي ونهاية الحرب الباردة، وبمناسبة نهاية حرب الخليج الثانية وما تلاها من انتشار مكثف وحاشد للقوات الأمريكية بمنطقة الخليج، أعلن الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب، أن العالم يشهد بروز "نظام دولي جديد" مبني على التعاون والإخاء واحترام الديمقراطية وحقوق الإنسان ومواجهة الأخطار المحدقة بالسلم والأمن الدوليين، وخالٍ من "الإرهاب" تلعب فيه الأمم المتحدة دوراً بارزاً وفعالاً، "ويكون العالم فيه أقوى في البحث

عن العدالة، وأوثق في نشر السلام، عصر تكون فيه أمم العالم شرقاً وغرباً جنوباً وشمالاً، تحيا في رفاهية وانسجام (لكريني، 2005، ص7)، فكانت هذه الثغرات والممارسات التي اقترنت بظهور مفهوم النظام الدولي الجديد هي التي جعلت الكثيرين لا يؤمنون به، بل و يصفونه بحق بالاستعمار الجديد.(قجالي، 2008، ص162)

ويُستخدم مصطلح "النظام الدولي الجديد" في سياق الإشارة إلى محصلة التطورات التي حدثت في بنية النظام الدولي، عقب انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي، ومن ثم التحول من نظام الثنائية القطبية إلى نظام دولي جديد، تسيطر عليه الولايات المتحدة الامريكية. وفى كل الأحوال، تظل أبرز سمات هذا النظام الدولي الجديد هي صعود الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة ومهيمنة على بنية النظام العالمي ما بعد الحرب الباردة حتى أصبحت تمثل شرطي العالم.

وما يُسجّل على النظام الدولي الجديد من عيوب مستمدة من الممارسة الأمريكية الرسمية، خاصة من ازدواجية المعايير في التعامل مع الصراع العربي الإسرائيلي، وعدم إنصاف القضية الفلسطينية بالقدر الذي أنصفت فيه الكويت، بل تعدت ذلك إلى الاعتداء على العراق و احتلاله مما ولد قضية أو نزاعاً جديداً في العلاقات الدولية عرف بحرب الخليج الثانية بين العراق وأمريكا.(قجالي،2008، ص165) وقد شكل هذا الزلزال الذي غير وجه العالم بفعل هذه التحولات، والذي أدى إلى تغيرات عميقة في خارطة اصطفاف القوى الإقليمية والطبقية في المنطقة العربية، وانعكس بدوره على توازنات القوى داخل الحركة الوطنية الفلسطينية، مما دفع بقيادة منظمة التحرير إلى الانخراط في الترتيبات الأمريكية الجديدة لنظام إقليمي جديد، والبحث لنفسها عن موقع – مهما يكن متواضعا وتابعاً – في إطار هذه الترتيبات الجديدة (عبد الكريم، وآخرون، 1999،ص16)، وفي هذا السياق أكد البيان السياسي الصادر عن مؤتمر حركة السادس عام 2009، التأثير الكبير للمتغيرات والتحولات الدولية والإقليمية والعربية على القرار الوطني الفلسطيني والتوجهات المستقبلية " حيث أعتبر البيان أن المتغيرات الدولية والإقليمية كانت لها آثار كبيرة في تغير نهج وفكر الحركة، إذ يؤكد البيان " وجاءت حرب الخليج في أغسطس 1990 وانهيار الاتحاد السوفيتي وخسارتنا لصديق كان دائماً إلى جانبنا، وخسارتنا العربية في العراق بعد حرب الخليج، وبروز القطب الأمريكي الأوحد في العالم، فكان لزاماً علينا إعادة النظر في استراتيجيتنا المرحلية واغتنام فرصة التحرك نحو السلام".

المبحث الثالث :
تطور الفكر السياسي لحركة فتح تجاه التسوية السياسية

المطلب الاول: الدولة الديمقراطية والمسألة اليهودية في فلسطين

المطلب الثاني: المرحلية في الفكر السياسي الفلسطيني

المطلب الثالث: انتفاضة الحجارة واعلان الاستقلال

المبحث الثالث:

توجهات الفكر السياسي لحركة فتح نحو التسوية السياسية

يتسم الفكر السياسي الفلسطيني الوطني بالواقعية والبراغماتية والنظرة المستقبلية، فعلى مدار مراحل تطور الثورة الفلسطينية، منذ انطلاقتها، تطور الفكر السياسي الوطني الفلسطيني لكي يواكب الأحداث والتطورات العربية والدولية، وانعكس ذلك في اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني، من خلال تبني مجموعة من القرارات والبرامج السياسية، كانت تهدف لسحب الحجج والذرائع من القوى الدولية الإقليمية التي كانت تحاول الضغط على المقاومة الفلسطينية من خلال اتهامها بعدم الواقعية، ورفع شعارات لا يمكن تحقيقها في الوقت الراهن، " كتدمير دولة إسرائيل"، لذلك سوف تستعرض الدراسة في هذا المبحث تطور الفكر السياسي لحركة فتح تجاه عملية التسوية، من خلال الوقوف عند أهم المحطات الفاصلة في مسيرة الفكر السياسي لمنظمة التحرير وحركة فتح، مثل الدولة الديمقراطية والبرنامج المرحلي وانتفاضة 1987، وإعلان الدولة في عام 1988، ومبادرة السلام الفلسطينية.

المطلب الأول: الدولة الديمقراطية والمسألة اليهودية في فلسطين

أولاً: جذور الفكرة

عندما طرحت حركة المقاومة الفلسطينية هدف الدولة الديمقراطية في أعقاب حرب 1967، لم تكن هذه أول مرة تطرح فيها هذه الفكرة كحل للمشكلة الفلسطينية، فمن الثابت أن هذا الحل، يعتبر من أقدم الحلول العربية من الناحية التاريخية، فقد كان الفلسطينيون في ثلاثينيات القرن العشرين يأملون في إقامة دولة فلسطينية وقيام حكومة وطنية تمثل الأغلبية العربية مع بقاء اليهود كأقلية تتمتع بكافة الحقوق التي كفلها القانون، وكان هذا المطلب واضحاً أمام لجنة "بيل" عام 1937م، وفي المذكرة التي رفعتها اللجنة العربية العليا إلى لجنة التحقيق الأنجلو – أمريكية (لجنة موريس) عام 1946م وتم طرح هذه الفكرة مرة أخرى عام 1948 خلال وساطة المبعوث الدولي برنا دوت– الذي اغتيل على يد جماعة صهيونية متطرفة–، وعادت فكرة الدولة الديمقراطية في الفكر السياسي الفلسطيني مرة أخرى في أوائل عام 1968 (عبد المجيد، 1994، ص101:100).

ثانياً: شكل الدولة الديمقراطية وماهيتها

يمكن التمييز بين تيارين رئيسيين في الفكر السياسي الفلسطيني تجاه هذه القضية: أولهما كان يتجنب الخوض في هذا الموضوع، ويرى أنه من الصعب تحديد طبيعة النظام الاجتماعي للدولة المنشودة في هذه المرحلة، انطلاقاً من أنه ليس ثمة حاجة ضرورية للدخول في جدل فكري أو متاهات نظرية حول الشكل السياسي أو النظام الاجتماعي لهذه الدولة، والتيار الثاني: انطلق من ضرورة تحديد طبيعة النظام الاجتماعي للدولة الديمقراطية، وأن هذا النظام سيكون بالضرورة اشتراكياً، حتى يكون المجتمع الجديد قادراً

على توفير الحل لمشكلات الفقر والتخلف والاضطهاد والاستغلال، التي يعاني منها الإنسان في هذا الوطن المنشود، وعلى مواجهة ألوان الاستغلال الطبقي أو القهر القومي بين العرب واليهود (عبد المجيد، 1994، ص 110)، وحول رؤية حركة فتح للدولة الديمقراطية، وضع "نبيل شعث" تصوراً محدداً لهذه الدولة عام 1971، يمكن تحديدها في النقاط التالية (شعث، 1971، ص7: 8):

- تتركز فكرة الدولة الديمقراطية على فلسطين ككل، أي على الأجزاء التي احتلت عام 1948 وكذلك التي احتلت عام 1967.
- فلسطين الجديدة ليست مجرد إسرائيل المقنّعة، إذْ ينبغي أن تكون دولة تقدمية لا عرقية ولا طائفية، وتشكل جزءً لا يتجزأ من الحركة الثورية العربية، ومن الأراضي العربية المتحدة في المستقبل.
- من أجل تتحقق فلسطين الجديدة هذه، يجب أن يستمر التحرير حتى تدمير الدولة الصهيونية، أي أن فلسطين الجديدة هي نتيجة للتحرير وليست بديلاً عنه، أو نتيجة تسوية مع إسرائيل.
- ستشمل فلسطين الجديدة كل المستوطنين اليهود والفلسطينيين المنفيين أو الواقعين تحت الاحتلال، الذين يختارون العيش في فلسطين ويقبلون منزله متساوية كفلسطينيين متساويين دون أي حقوق خاصة أو امتيازات.

ثالثاً: موقف حركة فتح من الدولة الديمقراطية

أعلنت حركة فتح في مؤتمر صحفي بتاريخ 1968/10/10م على لسان صلاح خلف "أبو إياد" وللمرة الأولى، بأن الهدف الاستراتيجي للكفاح المسلح يتمثل في إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية على امتداد فلسطين التاريخية يعيش فيها الفلسطينيون بطوائفهم كافةً مسلمون، ومسيحيون، ويهود، في مجتمع ديمقراطيٍ يسوده الوفاق، ويتمتعون بقدرٍ كاملٍ من الحقوق بالتساوي، الأمر الذي يؤكد أن حركة فتح ليست ضد اليهود باعتبارهم طائفة دينية، بل ضد الصهيونية الاستعمارية.

ورأت فتح أن الدولة الديمقراطية، لن تحرر الفلسطينيين فقط، بل كذلك اليهود، الذين اعتبرتهم الحركة ضحايا دعت إلى مساعدتهم، وعرضت فتح عليهم فلسطين آمنة ومتسامحة بدلاً من انعدام الأمن في دولة يهودية معرضة دائماً للتهديد من جيرانها(Hirst1977،p470)، وفي هذا السياق أكد كمال عدوان: أن الدولة الديمقراطية من وجهة نظر فتح "ليست مشروعاً نطرحه ضمن المشروعات المطروحة للتسوية، أو النقاش على مائدة المفاوضات، ولكنه مشروع يجري وضعه في التطبيق من خلال عملية نضالية طويلة الأمد، تعيد صياغة عقل الإنسان على أرض فلسطين، من خلال القتال وتنمية الجهد النضالي المشترك في اتجاه مفهوم ديمقراطي، لكي يلغي عقلية المؤسسة الصهيونية، ويرفض نظامها ويقيم الدولة الديمقراطية بديلاً لها، وأن الانتماء لهده الدولة سيكون انتماء فردياً، أي انتماء مواطنين وليس جماعات أو طوائف، وجميع المواطنين فيها متساوين في الحقوق والواجبات دون تمييز على الجنس أو

الدين أو العقيدة".(عدوان، 1973، ص 56) لذلك رأت حركة فتح أن الدولة الديمقراطية لن تأتي إلا عبر الكفاح المسلح والنضال السياسي، وهذه الدولة غير قائمة على أساس عرقي أو طائفي، والمواطنون فيها يتمتعون بنفس الحقوق والواجبات دون أي تمييز على أساس الدين أو العرق أو الجنس، وفضلت حركة فتح عدم الخوض في النظام الاجتماعي والاقتصادي الذي سوف يحكم النظام السياسي لهذه الدولة باعتبارها أمور سابقة لأوانها، رغم أن هذه الفكرة لاقت معارضة شديدة من الفلسطينيين أنفسهم والعرب باعتبارها تنازلاً مجاناً للعدو الصهيوني.

رابعاً: تحديات الدولة الديمقراطية

الدولة الديمقراطية على كامل فلسطين هي فكرة صحيحة، ولكن لم تكن تمتلك الأدوات التي تمكنها من ترجمة هذه الشعارات إلى واقع، من خلال ممارسات على الأرض، لذلك وصول فكرة الدولة الديمقراطية إلى مأزق أدى إلى تبني خيار المرحلية في النضال الوطني الفلسطيني، من خلال برنامج النقاط العشرة (مقابلة مع صالح زيدان، 2015/6/16)، ولم تنل الدولة الديمقراطية قبولاً فورياً أو جماعياً من الفلسطينيين، فعارض بعضهم الفكرة كلها معارضةً تامة؛ إذ كانت بالنسبة إليهم تنازلاً لا يمكن احتماله أمام العدو، واعتبرها البعض الأخر مجرد دعاية تكتيكية تهدف إلى إثارة إعجاب الرأي العام الدولي(Hirst،1977p470) وقد أدى طرح فكرة الدولة الديمقراطية إلى ردود فعل هامة، وفتح نقاش داخل صفوف المقاومة الفلسطينية وبين الحركات الثورية العربية، وبين اليهود في إسرائيل وخارجها، ويمكن عرض الصعوبات التي واجهتها فكرة الدولة الديمقراطية بين الفلسطينيين بشكلٍ خاص والعرب بشكلٍ عام في النقاط التالية (شعث، 1971، ص 8:10):

- رفض فريق الفكرة بشكلٍ كامل على اعتبار أنها تنازل كامل للعدو.
- فريق آخر لم يفهم هذه الفكرة ومضامينها أبداً، وخلطوا بينها وبين الدولة العلمانية ظانيين إنها بديل عن التحرير، وحاول بعض هؤلاء تشويه الحقائق عمداً خدمةً لأغراضٍ حزبيةٍ خاصة.
- وهناك فصيل آخر من النقاد يرفض الوجهة الدينية للدولة الديمقراطية، كدولة للمسلمين والمسيحيين واليهود، وهؤلاء النقاد العرب يصرون على تفسير علماني، ويقولون إن لم تكن الدولة الجديدة على أسسٍ اشتراكية فإنها لن تكون مقبولة منهم.

ورغم كل ذلك التباين والتناقض في الموقف العربي والفلسطيني من الدولة الديمقراطية، قاوم الكيان الصهيوني فكرة الدولة الديمقراطية في فلسطين مقاومةً شديدة، واعتبرها تستهدف تقويض دولة إسرائيل، تماماً كما قاوم فكرة إقامة دولة فلسطينية على جزء من فلسطين واعتبرها تهديداً لأمن إسرائيل، والنقيض لدولة إسرائيل (الدجاني، 1986، ص18).

وعليه يمكن القول أن طرح فكرة الدولة الديمقراطية يعتبر أول مظهر من مظاهر التغيير في الفكر السياسي لحركة فتح، من خلال القبول بالتواجد اليهودي في الدولة الفلسطينية كجزء من رعايا الدولة الجديدة، على اعتبار أن هذه الدولة سوف يتمتع فيها كل المواطنين بنفس الحقوق دون أي تمييز، ولم تكن هذه الفكرة جديدة على الفكر السياسي الفلسطيني بشكلٍ عام، بل كانت فكرة مطروحة في زمن الانتداب البريطاني على فلسطين وقبل قرار التقسيم رقم 181، وأن الدولة الديمقراطية في الفكر السياسي لدى حركة فتح تعني دولة ديمقراطية على كامل التراب الوطني الفلسطيني وتشمل الأراضي التي احتلت عام 1948 وعام 1967م.

المطلب الثاني: المرحلية في الفكر السياسي الفلسطيني

بقيت حركة المقاومة الفلسطينية، رغم اهتزاز الآمال التي كانت علقّتها على حرب التحرير الشعبية طويلة الأمد، ترفض أي تفكير في تبني نهج المرحلية في النضال، وتصر على أن الحل الوحيد للقضية الفلسطينية –هو تحرير كامل التراب الفلسطيني– غير أن المرحلية في النضال أصبحت واقعاً لابدّ منه، نتيجة الاختلال الكبير الذي طرأ على موازين القوى في غير صالح حركة المقاومة الفلسطينية بعد حرب أكتوبر 1973م، خاصةً بعد وضوح محدودية القوة السياسية والعسكرية العربية.

أولاً: ظروف طرح البرنامج المرحلي

لا شك أن حرب اكتوبر 1973 كانت حدثاً هاماً ترك آثاره على مجالات الصراع العربي الصهيوني كلها، ومن بين نتائجها المباشرة أنها فتحت الباب من جديد للمساعي الناشطة في اتجاه تسوية للصراع العربي الإسرائيلي، حتى أن مجلس الأمن الدولي والذي كان في حالة انعقاد شبه دائم في أيام القتال توصل إلى إصدار القرار 338 بالإجماع، والذي يدعوا إلى التعجل في إبرام تسوية، وهو قرار يعيد التأكيد على الأسس الذي تضمنها القرار 242(حوراني، 1980 ، ص183)، وذكرت صحيفة الرأي الكويتية أن صلاح خلف تحدث في لقاء شعبي بالكويت وأعلن" أن موقف م. ت. ف. من إقامة دولة فلسطينية في ضوء معطيات حرب تشرين الأول/ أكتوبر، وقال إن الثورة ستتحرك في اتجاه يقضي بأن يكون هناك وطنيون تدعمهم منظمة التحرير الفلسطينية، سوف يقيموا حكماً وطنياً على ما تبقى من أرض فلسطين في ظل ثلاثة شروط هي: عدم الاعتراف بإسرائيل وعدم التفاوض معها، وعدم التعاون، مع استمرارية الثورة الفلسطينية حتى تحرير كامل تراب فلسطين (اليوميات الفلسطينية، 1974، ص166).

وتعتبر الدورة الثانية عشر للمجلس الوطني نقطة انعطاف في مسيرة منظمة التحرير الفلسطينية وتوجهاتها نحو التسوية السياسية، وذلك بعد حرب 1973، وقرار القمة العربية في الرباط بالمغرب الذي اعتبر منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، حيث أقرت الدورة البرنامج المرحلي " النقاط العشرة (حسين،1993، ص161)، ورأت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين صاحبة المبادرة في

طرح البرنامج منذ أوائل السبعينيات أن خطتهم "تنطلق من نقد المفهوم المثالي الماركسي، الذي يحاول أن يجعل لهدف "التحرير الكامل"، برنامج حد أدنى للثورة الفلسطينية، قابل للتطبيق وفق المعطيات الدولية والإقليمية (الفقعاوي،2011، ص88)، وكانت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين قد رفعت شعار المرحلية في النضال قبل حرب عام 1973م بقليل (أبو نحل، آخرون، 2012، ص227)، وعددت الجبهة الديمقراطية، الأسباب التي دفعتها لهذا الطرح الجديد، وأرجعتها لهزيمة المقاومة الفلسطينية في أيلول على يد النظام الأردني، والخسائر التي لحقت بها نتيجة الخروج من الأردن وفقدان "القاعدة الآمنة"، والتأكيد على أن هزيمة المقاومة في الأردن فتحت الطريق أمام تسوية عربية إسرائيلية وفق مشروع روجرز (حواتمة، وعبد الكريم، 2002، ص 44:49).

ثانياً: النقاط العشرة وبداية التغيير

أسفرت الدورة الثانية عشر للمجلس الوطني يونيو1974م، بعد مناقشات استغرقت أسبوعاً من الشد والجذب بين فصائل المقاومة الفلسطينية، على المصادقة على البرنامج السياسي المرحلي للمنظمة والذي فتح الطريق للمشاركة الفلسطينية في جهود التسوية السياسية، وكان أبرز مظاهر التغيير التي جاءت في هذا البرنامج والتي تؤثر على مفهوم المقاومة في الفكر السياسي الوطني الفلسطيني. ما يلي:

ترفض النقطة الأولى من برنامج النقاط العشرة قرار مجلس الأمن رقم 242 لأنه يطمس الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، ويتعامل مع قضيته كمشكلة لاجئين، حيث وطالبت منظمة التحرير الفلسطينية مراراً وتكراراً إجراء بعض التعديلات عليه لقبوله، وقد جرت بعض المحاولات لكن الإدارة الأمريكية وإسرائيل رفضت إدخال أي تعديلات عليه (حسين، 1993، ص171)، ويتفق الباحث مع فصيل حوراني وعصام فرج حول تحليليهم للنقطة الثانية التي تظهر فيها معالم التغيير في الفكر السياسي الفلسطيني وأهداف الكفاح المسلح بوضوح، حيث تنص: "تناضل منظمة التحرير بكافة الوسائل، وعلى رأسها الكفاح المسلح لتحرير الأرض الفلسطينية وإقامة سلطة الشعب الوطنية على أي جزء من الأرض الفلسطينية سيتم تحريره". والجديد في هذه الصياغة هو استبدال الهدف الذي صاغه الميثاق القومي والوطني من " تحرير فلسطين " إلى تحرير الأرض الفلسطينية، حيث تؤكد النقطة الثانية على: أن وسائل النضال الفلسطيني وعلى رأسها " ليس الوحيد " الكفاح المسلح لتحرير الأرض الفلسطينية " وليس كل فلسطين " وبذلك أكد البرنامج المرحلي على الكفاح المسلح كأداة ليست وحيدة مع استخدام كافة الوسائل الأخرى (فرج، 1998، ص 204)

وتحدثت النقطة الثالثة على أن "تناضل منظمة التحرير ضد أي مشروع أو كيان فلسطيني ثمنه الاعتراف والصلح والحدود الآمنة مع إسرائيل والتنازل عن الحق الوطني وحرمان شعبنا من حقوقه في العودة وحقه في تقرير مصيره فوق ترابه الوطني"، ونصت النقطة الرابعة على أن "منظمة التحرير الفلسطينية تعتبر أي خطوة تحريرية تتم هي لمتابعة تحقيق استراتيجيتها في إقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية المنصوص عليها في قرارات المجالس الوطنية السابقة (الشيخ عبد الله، 2013، ص88)، ولم

تأت النقطة الخامسة والسادسة بجديد، فنصت الخامسة على النضال مع القوى الوطنية الأردنية لإقامة جبهة وطنية " أردنية – فلسطينية " هدفها إقامة حكم وطني ديمقراطي في الأردن، أما النقطة السادسة : تناضل منظمة التحرير لإقامة وحدة نضالية بين الشعبين، وبين كافة قوى حركة التحرر العربي المتفقة مع هذا البرنامج (حوراني، 1980، ص212 : 213).

وفي ضوء ما سبق يمكن القول إن البرنامج المرحلي يعتبر نقطة تحول رئيسية في الفكر السياسي الوطني الفلسطيني، بعد اعتماد المرحلية في النضال السياسي الفلسطيني بقبول قيام سلطة فلسطينية على أي جزء يتم تحريره من فلسطين التاريخية مع التوازن في الطرح السياسي بعدم القبول النهائي بقرارات الشرعية الدولية وخاصة القرار 242، الذي اعتبرته وثيقة البرنامج المرحلي لا يلبي الحد الأدنى من الحقوق الوطنية، ويتعامل مع الشعب الفلسطيني كقضية لاجئين، ومن جهة أخرى يعتبر البرنامج المرحلي ثاني تطور في الفكر السياسي الفلسطيني، بعد تبني الدولة الديمقراطية في السابق كنهج سياسي مقاوم تطرحه القيادة الفلسطينية، والذي يمهد لدخول المنظمة في عملية التسوية والقبول بقرارات الشرعية الدولية في ظل الوضع العربي والدولي الراهن.

ثالثاً: تأثير البرنامج المرحلي على منظمة التحرير والمقاومة الفلسطينية

يعتبر اعتماد البرنامج المرحلي " النقاط العشر"، نهاية مرحلة تاريخية من الفكر السياسي الفلسطيني كانت ترفض "المرحلية النضالية" رفضاً قاطعاً، وبداية مرحلة جديدة تؤسس لبناء سلطة الشعب الوطنية المستقلة على قاعدة الحفاظ على الحد الأدنى من الحقوق الوطنية الفلسطينية في ظل المتغيرات الدولية والعربية، على أن تكون العودة وفق القرار 194الجسر الذي يربط الحل المرحلي بالحال الاستراتيجي الدائم.

ويعتبر البرنامج المرحلي بداية التغير في الفكر السياسي الوطني الفلسطيني نحو الواقعية، التي جاءت انعكاساً لنتائج حرب تشرين الثانية /أكتوبر1973، والتي تركت آثاراً سياسيةً كبيرةً على الحالة الفلسطينية، وكان البرنامج المرحلي يقوم على أساس حق العودة وتقرير المصير وإقامة سلطة فلسطينية نتيجة للتحولات السياسية التي أحدثتها حرب 1973 في الواقع العربي والإقليمي والدولي (مقابلة ،احمد المجدلاني، 2015/6/15)، وبعد موافقة المجلس الوطني الفلسطيني على البرنامج المرحلي، توجهت المنظمة إلي مؤتمر القمة العربية السابع في الرباط في تشرين الأول 1974، ومعها النقاط العشر وإجماع الفصائل الفدائية عليها، واتخذ مؤتمر القمة القرار التالي: " تأكيداً على حق الشعب الفلسطيني في إقامة السلطة الوطنية المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، على أي أرض فلسطينية يتم تحريرها " وهكذا تكون جميع الدول العربية قد اعترفت لمنظمة التحرير بأنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني (حسين، 1993، ص163).

وعقب ذلك توجه "ياسر عرفات" رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1974م، إلى الدورة التاسعة والعشرين للأمم المتحدة، متسلحاً بموافقة المجلس الوطني في دورته الثانية عشرة على البرنامج السياسي المرحلي، وباعتراف جميع الدول العربية في قمة الرباط أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني (الشيخ عبد الله، 2013، ص89)، وشكّل خطاب 'أبو عمار' في الأمم المتحدة تحولاً تاريخياً لصالح فلسطين والقضية الفلسطينية، مع تجسيد منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني في أهم هيئة دولية، إلى جانب تأكيده على أن الشعب الفلسطيني يسعى لتحقيق السلام كما يسعى لتحرير فلسطين، وطرح أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، فكرة القبول بالحل السلمي عندما رفع غصن الزيتون في يده وبندقية الثائر في اليد الأخرى، مردداً عبارته الشهيرة، "لقد جئتكم يا سيادة الرئيس بغصن الزيتون في يدي وبندقية الثائر في يدي الأخرى، فلا تسقطوا الغصن الأخضر من يدي، فالحرب تندلع من فلسطين والسلام يبدأ من فلسطين".

ومن جهةٍ أخرى ونتيجة لإقرار البرنامج المرحلي؛ أعلنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين رفضها للنقاط العشرة وانسحابها من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وجاء في البيان الذي أصدرته بهذا الخصوص ما يلي" تعلن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين انسحابها من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، لكي لا تتحمل مسؤولية الانحراف التاريخي الذي تسير فيه قيادة المنظمة، إن الجبهة الشعبية لم تتخذ هذه الخطوة إلا بعد تفكير طويل ومسئول، مرتبط بأعمق درجات الشعور بالمسؤولية، توفرت لديها من خلال القناعة بأن التسوية التي يجرى الإعداد لها في المنطقة لا يمكن أن تكون إلا تسوية إمبريالية تصفوية، لن ينتج عنها سوي تثبيت تواجد إسرائيل في المنطقة وضمان أمنها ومستقبلها(حسين، 1993، ص65).

وفي أكتوبر من 1974 توجه وفد إلى العراق من الجبهة الشعبية برئاسة جورج حبش، والجبهة الشعبية القيادة العامة، وجبهة التحرير العربية " الموالية للعراق " وجبهة النضال الشعبي، حيث أعلن باسم هذه التنظيمات وباسم القيادة القومية لحزب البعث الحاكم، بياناً مشتركاً جاء فيه: " أن الجانبين الفلسطيني والعراقي يشجبان الاتجاهات الانحرافية على الساحة الفلسطينية، وجر القوى الفلسطينية إلى المشاركة في مشاريع التسوية التصفوية، واتفقا على معارضة هذه المقترحات ومقاومتها، وعدم السماح بتمريرها، كما اتفقا على إقامة جبهة موحدة تضم قطاعات المقاومة وجميع التنظيمات والشخصيات الرافضة للحلول الاستسلامية (أحمد، 2010، ص309 : 310) ونتيجة لهذه التجاذبات السياسية والحزبية حديث مجموعة من الاغتيالات في صفوف الحركة الوطنية الفلسطينية، استهدفت بعض القيادات الفلسطينية والفتحاوية التي كانت محسوبة على تيار التسوية السياسية، مثل الدكتور عصام السرطاوي وغيره.

وهكذا نخلص أن البرنامج المرحلي أو برنامج النقاط العشرة، جاء كتطور للفكر السياسي لدى منظمة التحرير وحركة فتح، التي تبنت خيار المرحلية في النضال، بعد ضغوط ونصائح سياسية من الأصدقاء

والحلفاء، فقد ساعد البرنامج المرحلي منظمة التحرير وحركة فتح على الخروج من عنق الزجاجة التي وصلت إليه، ونتج عنه اعتبار القمة العربية في الرباط 1974، منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وساعد البرنامج المرحلي حركة فتح ورئيس منظمة ياسر عرفات بإلقاء خطاب تاريخي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1974، الذي أكد خلاله على الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وعلى رغبة الشعب الفلسطيني في السلام العادل والدائم من خلال كلمته المشهورة " لقد جئتكم يا سيادة الرئيس بغصن الزيتون في يد وبندقية الثائر من اليد الأخرى فلا تسقطوا غصن الزيتون من يدي.

المطلب الثالث: انتفاضة الحجارة وإعلان الاستقلال

أولاً: انتفاضة الحجارة 1987م

شكلت الأحداث التي شهدتها الأراضي الفلسطينية المحتلة ابتداءً من1987/12/9م، منعطفاً جديداً في المسيرة النضالية للشعب الفلسطيني، وتطوراً نوعياً لثورته المعاصرة، لقد هب الشعب العربي الفلسطيني في مختلف أماكن تواجده في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي فلسطين المحتلة عام 1948، هبة رجل واحد شباباً وشيوخاً وأطفالاً ونساءً، تجاراً وعمالاً وفلاحين وطلبة مسلمين ومسيحيين، هبة زعزعت الأرض من تحت أقدام المحتل الصهيوني (ابراش، 2003، ص38)، وكانت قد اندلعت شرارة الانتفاضة الفلسطينية على أثر حادث سير وقع في غزة، أدى إلى مقتل أربعة عمال فلسطينيين، وإصابة سبعة آخرين نتيجة اصطدام السيارة التي كانت تقلهم بشاحنة عسكرية إسرائيلية، حيث انتشرت إشاعة تقول أن الاصطدام كان متعمداً، قام به أحد الجنود الإسرائيليين انتقاماً لمقتل جندي إسرائيلي (المصري، 2008،ص331)، فبعد عشرين عاماً من الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، أضاف الفلسطينيون إلى صمودهم شكلاً آخر من المقاومة أكثر بياناً هو " الانتفاضة " (زخريا، 2003، ص410)

وفرضت أحداث الانتفاضة نفسها على مسار القضية الفلسطينية وعلى كافة المستويات ، فلسطينياً، عربياً وعالمياً، وأصبحت إسرائيل تعيش في مأزق سواء في مواجهتها للرأي العام العالمي الذي ندد بقوة بالإجراءات التعسفية الإسرائيلية، وذلك عندما أذهلته السيادية الإسرائيلية في تصديها للشعب الفلسطيني العزل من السلاح، أو في مواجهتها لقرارات مجلس الأمن الدولي المنددة بالقمع الإسرائيلي (ابراش، 2003،ص38)، وفتحت انتفاضة الحجارة جبهة جديدة على إسرائيل وشكلت مفاجأة لها، بعد أن كانت تعتقد أنها تواجه جبهتين فقط، جبهة الحرب النظامية مع الجيوش العربية، وجبهةً المقاومة الفلسطينية في الخارج، من خلال العمليات التي تشنها الثورة الفلسطينية، فعن طريق الانتفاضة فتح الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة جبهة جديدةً، لم يكن الجيش الإسرائيلي على استعداد لمواجهتها، لا على مستوى انتشاره أو تنظيمه، أو أساليب عمله (المصري،2008 ،ص332).

واستغلت القيادة الفلسطينية الانتفاضة، وسجلت عودةً وحضوراً قوياً سواء على المستوى الشعبي الفلسطيني الذي كان تحت تأثير الخروج من بيروت، أو الانشقاقات والصراعات الفلسطينية، تمثل ذلك في عودة التفاعل بين منظمة التحرير وفصائلها لتتمدّد جماهيرياً وشعبياً، وتشكل قاعدة ارتكاز صلبة في الأراضي المحتلة، كبديل لقاعدة الارتكاز الخارجية التي فتّتها عملية التذويب في الشتات والتمزق، وحسب جيمي كارتر الرئيس الأمريكي الأسبق: فإن اندلاع الانتفاضة لم تُدهش القيادة الفلسطينية فحسب، وإنما أدهشت الإسرائيليين أنفسهم (أبو نحل، وآخرون، 2012، ص416:417)، وتعتبر انتفاضة الحجارة الفلسطينية التي انطلقت في 1987م، حلقة من حلقات النضال الوطني الفلسطيني، وشكلت منعطفاً سياسياً كبيراً على الساحة الفلسطينية والعربية والدولية، فأعادت الاعتبار إلى منظمة التحرير الفلسطينية بعد الخروج من بيروت، مما أعطى زخماً جديداً للثورة الفلسطينية في مواجهة التحديات العربية والدولية والإسرائيلية، وأدت لفتح جبهة جديدة مع الاحتلال الإسرائيلي بعد ما شعر أنه أغلق جبهة الأردن ولبنان، فإذ به يواجه تحدياً كبيراً متمثلاً في انتفاضة الحجارة التي عجز في التعامل معها على المستوي الأمني والسياسي والإعلامي.

ثانياً: نتائج الانتفاضة

تميزت الانتفاضة عما سبقها من أعمال المقاومة بأنها حظيت بتأييد دولي، فقد انطلقت مظاهرات التضامن التي شارك فيها الآلاف من أرجاء العالم، في ألمانيا وإيطاليا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية وهولندا واليابان (زخريا، 2003، ص455)، ولاقت الانتفاضة من خلال تطور فعالياتها، وتصاعد نضالها والأهداف التي طرحتها كل الاهتمام الدولي، فأعادت القضية الفلسطينية مجدداً كقضية رئيسية من قضايا الصراع الدولي، فشهدت المنطقة نشاطاً وتحركات سياسية دولية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بهدف تحقيق السلام في الشرق الأوسط.

فبعد أقل من ثلاثة شهور على انطلاقة الانتفاضة، تحرك وزير الخارجية الأمريكي شولتز في أواخر شباط /فبراير 1988م، لاستطلاع الأوضاع فيها، واستكشاف الخطوات الدبلوماسية الممكنة، وكان قد طرح مبادرة سياسية جديدة لحل الصراع قبل وصوله، رفضتها منظمة التحرير، ومارست ضغوط على شخصيات وطنية من الداخل لعدم الالتقاء معه (نوفل، 2000، ص128)، أما على صعيد الأمم المتحدة، ورغم الموقف الضعيف من الأمم المتحدة في التعاطي مع قضية الانتفاضة، بالتعامل معها باعتبارها قضية إنسانية، إلا أن مجلس الأمن الدولي أصدر قراراً في 121987/22، أعرب فيه عن أسفه الشديد لممارسات إسرائيل وسياستها في المناطق المحتلة، ثم كلف مجلس الأمن مساعد الأمين العام للأمم المتحدة، "مارك غولدينغ"، للقيام بجولة في مخيمات اللاجئين للتعرف عن كثب على تصرفات قوات الأمن الإسرائيلية من أجل فرض النظام في المناطق المحتلة" (ك، فلسطين الثورة، ج4،1988، ص414).

وعلى المستوى الإسرائيلي استطاعت الانتفاضة الفلسطينية، بما أحدثته من تراكمات في سياق السياسة الإسرائيلية لمواجهتها، من ردود فعل في وسائل الإعلام الدولية، فقد برز موقف بعض يهود العالم، الذين أصبحوا لأول مرة يؤيدون إجراء مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية، ويعارضون ممارسات إسرائيل ضد السكان العرب (ك، فلسطين الثورة، ج4، 1988،ص413)، وضعت الانتفاضة الفلسطينية، قادة إسرائيل في وضع حرج بسبب كم التأييد والتعاطف الدولي مع الشعب الفلسطيني، بعد فشل العنف الإسرائيلي في مواجهة الانتفاضة، لأن قادة إسرائيل لم يخسروا موقعة واحدة، بل خسروا المعركة كلها (يوئيل ماركوس، هآرتس ،1988/1/29)، وكان للانتفاضة الفلسطينية انعكاسات كبيرة واتجاهات مختلفة على الصعيد العربي، فقد أعيدت القضية الفلسطينية إلى مركز الاهتمام العربي، بعد أن كان مؤتمر القمة العربية في عمان قد تجاهلها، بسبب التركيز على الحرب العراقية الإيرانية، فعقدت القمة العربية الطارئة بالجزائر1988م، التي أتفق الملوك والرؤساء العرب على عقدها تحت ضغط الانتفاضة المتواصلة، بهدف البحث عن أفضل السبل لدعم الانتفاضة الفلسطينية، وأصدرت القمة قرارين حول دعم الانتفاضة الفلسطينية، وعقد مؤتمر دولي للسلام تحت رعاية الأمم المتحدة.

وأدى اشتعال الانتفاضة الفلسطينية وتمسك قادتها بالمنظمة كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني إلى توجيه ضربه قاسمة لكل المحاولات العربية والدولية للقفز على منظمة التحرير الفلسطينية، والتي زادت بعد الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982، والحروب التي شُنت على المخيمات الفلسطينية في لبنان عامي 1986/1985م، وفرضت الانتفاضة على كل القوى الإقليمية والدولية إعادة النظر في سياساتها تجاه القضية الفلسطينية، وأفسحت المجال أمام ظهور مبادرات دولية جديدة لتسوية الصراع في الشرق الأوسط (نوفل 1995، ص16)، وفي السياق السياسي المشحون الذي أحدثته الانتفاضة، استطاعت خلال أقل من عام على اندلاعها، أن تقلب علاقات القوة في إسرائيل وخارجها رأساً على عقب، ففي 31 يوليو 1988، ألقى الملك حسين خطاباً تاريخياً، أعلن فيه فك الارتباط مع الضفة الغربية، وألغى فيه ما كان يقوله الأردن، بأنه يمثل الفلسطينيين من سكان الضفة الغربية بصفته بديلاً عن منظمة التحرير الفلسطينية (زخريا، 2003، ص458).

وهكذا يتبين أن الانتفاضة لم تحدث من فراغ سياسي أو اجتماعي، وإنما كانت تتويجاً لنضال طويل للشعب الفلسطيني اتخذ أشكالاً مختلفةً، رداً على أعمال القمع الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني سواء في الداخل أو في الخارج، وتعد انتفاضة الحجارة بمثابة تراكم تاريخي لكافة الجهود السابقة التي بذلها الشعب الفلسطيني دفاعاً عن حقوقه المشروعة في الحرية والاستقلال، وفق مبدأ حق تقرير المصير، وقد تركت انتفاضة الحجارة أثاراً سياسية عظيمةً على منظمة التحرير الفلسطينية، التي أخرجتها من عزلتها المفروضة عليها بعد الخروج من بيروت، حيث استطاعت تجنيد الرأي العام الدولي للتضامن مع القضية الفلسطينية من جديد فأصبحت القضية الفلسطينية على سلم أولويات الإدارة الأمريكية والأمم المتحدة واجتماعات القمة العربية، بعد فترة من الركود السياسي.

ثالثاً: إعلان الاستقلال وقيام الدولة الفلسطينية

انعكست انتفاضة الحجارة 1987، على المشهد الفلسطيني بكل مكوناته، وأدت إلى طرح نقاش معمق في الساحة الفلسطينية في إطار مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، وبعد نقاش طويل في ضوء المعطيات الدولية والعربية التي استطاعت انتفاضة الحجارة تحقيقيها في ظل موازين القوى وضعف الحالة الفلسطينية خاصةً عقب الخروج من بيروت، لذلك نجحت الانتفاضة في طبع بصماتها الواقعية على قرارات المجلس الوطني في دورته التاسعة عشر التي انعقدت في الجزائر.

ففي 15 نوفمبر عام 1988م، أعلن المجلس الوطني الفلسطيني في اجتماعه في الجزائر قيام دولة فلسطين المستقلة الجديدة، وفي مساء اليوم نفسه، وبعد انتهاء الصلاة في المجسد الأقصى في القدس، تم قراءة إعلان الاستقلال أمام حشد من الناس تأكيداً على أن القدس الشريف هي عاصمة لدولة فلسطين (بويل، 2004 ،ص25)، ولقد كان قرار المجلس الوطني الفلسطيني بإعلان استقلال دولة فلسطين فوق الأرض الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف، ثمرة من ثمرات الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة، وبداية لمرحلة جديدة من مراحل نضاله الممتد منذ عام 1920 من أجل التحرر والاستقلال (صالح،1992،ص185)، حيث تم الإعلان في 15نوفمبر1988 عن ميلاد الدولة الفلسطينية على أساس القرار 181، وهو القرار الذي منح إسرائيل شرعية وجودها الدولي، وترافق إعلان الاستقلال الوطني مع موافقة المجلس الوطني على الاعتراف بالقرار242 والقرار338، ودعا إلى دولتين لشعبين على أرض فلسطين (نوفل، 1995،ص19).

وحدد إعلان الاستقلال شكل الدولة الوليدة " فنص على قيام دولة فلسطين فوق الأرض الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف، حيث أن دولة فلسطين هي دولة عربية، وهي جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، من تراثها وحضارتها، إلى تحقيق أهدافها في التحرر، والتطور والديمقراطية والوحدة، لتكون دولة للفلسطينيين أينما كانوا فيها يطورن هويتهم الوطنية والثقافية، ويتمتعون بالمساواة الكاملة في الحقوق، وتصان فيها معتقداتهم الدينية والسياسية وكرامتهم الإنسانية".

وفي مجال السياسية الخارجية والعلاقات الدولية؛ أوضح المجلس الوطني طبيعة تلك العلاقات: فقد حدد إعلان الاستقلال سياسة دولة فلسطين الخارجية في الالتزام بمبادئ الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأنها دولة غير منحازة تلتزم بسياسة ومبادئ عدم الانحياز، وأنها دولة محبة للسلام، وتلتزم بمبادئ التعايش السلمي، ولكن عبر المجلس عن وعيه بضرورة التفرقة ما بين العنف "الإرهاب" من ناحية واستخدام الكفاح المسلح لتحرير الأراضي المحتلة، فأكد على حق دولة فلسطين الطبيعي في الدفاع عن حقوقها (صالح، 1992،ص189:190)، وكانت صياغة إعلان الاستقلال تعبر عن رؤية منظمة التحرير لطابع الدولة السياسي والاجتماعي والاقتصادي والديمقراطي، وانطلقت منه مبادرة فلسطينية تقوم على أساس القبول بقراري 242 و338، مع ضمان حق العودة وتقرير المصير(المجدلاني ، 2015).

ورغم ذلك قُوبل إعلان الدولة في الجزائر وما تضمنه من اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بقرارات الأمم المتحدة، وبالتالي" الاعتراف بإسرائيل " استجابة حذرة ومشككة من الولايات المتحدة التي بدأت اتصالات سرية وعلنية شاقة من المنظمة وعبر وسطاء معتمدين، كان الهدف منها أن تعترف المنظمة بالشروط الأمريكية (ابراش، 2003، ص55). وبهدف دفع جهود التسوية السياسية في المنطقة، دعا رئيس منظمة التحرير الفلسطينية في الخطاب الذي ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في جنيف في13كانون الاول1988م، إلى عقد لجنة تحضيرية للمؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط، تحت إشراف الأمين العام للأمم المتحدة، ودعا إلى " أن يتم العمل لإشراف مؤقت للأمم المتحدة على الأرض الفلسطينية ونشر قوات دولية لحماية الشعب الفلسطيني، تشرف في الوقت نفسه على الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية، وأكد ياسر عرفات أن منظمة التحرير ستعمل للوصول إلى تسوية سلمية شاملة بين أطراف الصراع العربي – الإسرائيلي.(الشريف، 1995، ص373)

وفي مؤتمر صحفي بجنيف عقب خطابه بالأمم المتحدة، أكد "عرفات" على القبول بالقرارين 242 و338، وأكد على حق إسرائيل في العيش في أمن وسلام، وأعلن "أننا ننبذ تماماً بشكلٍ مطلق كل صور الإرهاب، بما في ذلك إرهاب الدولة والأفراد والجماعات"، وبهذا التصريح يكون السيد " عرفات " قد أوفي من الناحية الفنية بكل الشروط التي وضعتها الولايات المتحدة الأمريكية حتى تبدأ المفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية (بويل ،2004، ص91)، ويعتبر قبول منظمة التحرير الفلسطينية بالاحتكام إلي قرارات الأمم المتحدة تحولاً استراتيجياً في مسيرة الثورة الفلسطينية، وتجاوزاً واضحاً للميثاق الوطني وللعديد من الثوابت الفلسطينية بالرغم الغموض الذي شاب قرارات دورة الجزائر وتصريحات قادة المقاومة حول علاقة الحقوق التاريخية بالحقوق المنصوص عليها في مقررات الشرعية الدولية، فكل تلك التحولات يبدو أنها كانت مدفوعة التحولات الدولية التي كانت تلوح في الأفق " انهيار الاتحاد السوفيتي " والضغوط العربية والدولية على المنظمة التي كانت سبباً في التوجهات الفلسطينية الجديدة (ابراش، 2003، ص58).

وعليه يمكن القول أن الانتفاضة الفلسطينية الأولى قد لعبت دوراً مهما ورئيسياً في توحيد الصف الوطني الفلسطيني، بالاتفاق على إعلان الدولة والقبول بالقرارات الدولية منها القرار 181، والقرار 242، والقرار338، حيث يعتبروا الأساس السياسي والقانوني للعملية السلمية التي انطلقت في مدريد 1991، وأن إعلان الدولة في عام 1988م جاء لكي يجسد النضال الوطني الفلسطيني عبر مراحله المختلفة في مؤسسة الدولة التي طال انتظارها، وأن هذه الدولة جاءت وفق الأفق السياسي المسموح به عربياً ودولياً في حدود الأراضي الفلسطينية المحتلة 1967م، وأن الاستناد إلى القرار 181 كان من باب السند القانوني باعتباره القرار الأممي الصادر عن الجمعية العامة 1947م، والذي استندت إليه إسرائيل عند قيامها 1948م.

خلاصة

استعرضت الدراسة في هذا الفصل، موقف حركة فتح من قرارات الشرعية الدولية، ومشاريع التسوية السلمية، وتحديات الكفاح المسلح المتمثل في خروج الثورة الفلسطينية من الأردن بعد أحداث أيلول الأسود عام 1971، وبعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982م، وتناولت التحولات والمتغيرات الدولية والإقليمية التي كانت سبباً في تغير الفكر السياسي لدى حركة فتح من الكفاح المسلح للقبول بالتسوية، وتناولت أيضا، محطات تطور الفكر السياسي لدى حركة فتح، من خلال مناقشة الدولة الديمقراطية، والبرنامج المرحلي، وإعلان الدولة 1988، وفي ضوء ما سبق يمكن التأكيد على القضايا التالية:

منذ بداية انطلاقتها أعلنت حركة فتح رفضها المطلق لكل قرارات الشرعية الدولية، والمشاريع التصفوية والحلول الاستسلامية المطروحة في المنطقة ابتداءً من قرار التقسيم رقم181 وانتهاء بقرار مجلس الأمن242 الصادر في عام 1967، وأعلنت رفضها لأي مشاريع دولية، لأنها تعالج المظهر وتترك المصدر، وبسبب تجاهل القرارات والمشاريع الدولية حقوق الشعب الفلسطيني.

يعتبر تبني خيار الدولة الديمقراطية أول تطور في الفكر السياسي لدى منظمة التحرير وحركة فتح، بعد ما أضحت الدولة الديمقراطية كهدف للنضال الوطني الفلسطيني، يرتكز على تصفية المشروع الصهيوني وإقامة دولة لكل مواطنيها، يتمتع العرب واليهود فيها بالمساواة في الحقوق والوجبات.

يعتبر البرنامج المرحلي " النقاط العشر"، نهاية لمرحلة تاريخية من الفكر السياسي الفلسطيني كانت ترفض "المرحلية النضالية" رفضاً قاطعاً، وبداية مرحلة جديدة تؤسس لبناء سلطة الشعب الوطنية المستقلة على قاعدة الحفاظ على الحد الأدنى من الحقوق الوطنية الفلسطينية في ظل المعطيات الدولية والعربية، التي جاءت على أثر التحولات في المشهد العربي والدولي، خاصةً بعد وضوح محدودية القوة السياسية والعسكرية العربية عقب حرب أكتوبر1973، بالموافقة على إقامة سلطة وطنية فلسطينية على أي شبر يتم تحريره من الأراضي الفلسطينية، وتستند المرحلية في النضال الوطني الفلسطيني على أساس حق العودة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، على حدود1967، على أن تكون العودة الجسر الذي يربط الحل المرحلي بالحال الاستراتيجي الدائم.

شّكل خروج الثورة الفلسطينية من بيروت عام1982 نهاية فعلية لنظرية حرب التحرير الشعبية عقب فقدان القاعدة الأخيرة للثورة الفلسطينية في ممارسة الكفاح المسلح، مما اضطر منظمة التحرير الفلسطينية للقبول بالحل السلمي والاعتراف بقرارات الشرعية الدولية، وبخاصة القرار 242 و338 التي كانت ترفضها وتعتبرها لا تلبي الحد الأدنى من الحقوق الوطنية الفلسطينية.

شّكل خروج المنظمة من بيروت، ودخول العرب في نهج التسوية السياسية، بعد توقيع مصر اتفاق كامب ديفيد، استعداداً للاعتراف بإسرائيل مقابل دولة فلسطينية على أي جزء من التراب الفلسطيني كهدف نهائي للنضال الفلسطيني، وهو الأمر الذي قاد إلى قبول منظمة التحرير لشروط مؤتمر مدريد والدخول في مفاوضات سرية مع إسرائيل لإنجاز اتفاق أوسلو.

تعتبر انتفاضة الحجارة عام 1987م، تحولاً رئيسياً في النضال الوطني الفلسطيني، حيث استطاعت الانتفاضة أن تعيد الاعتبار إلى القضية الفلسطينية ومنظمة التحرير بعد محاولات شطبها، ومن جهة أخرى لعبت الانتفاضة الفلسطينية دوراً مهماً ورئيسياً في توحيد الصف الوطني الفلسطيني، بالاتفاق على إعلان الدولة والقبول بالقرارات الدولية، التي أصبحت تعتبر الأساس السياسي والقانوني للعملية السلمية التي انطلقت في مدريد1991.

ويعتبر إعلان الدولة في عام 1988م تجسيداً للنضال الوطني الفلسطيني عبر مراحله المختلفة في مؤسسة الدولة التي طال انتظارها، وأن هذه الدولة جاءت وفق الأفق السياسي المسموح به عربياً ودولياً في حدود الأراضي الفلسطينية المحتلة 1967م، وأن الاستناد إلى القرار 181 كان من باب السند القانوني باعتبار القرار 181 الصادر عن الجمعية العامة 1947م، هو نفس السند القانوي الذي استندت إليه إسرائيل عند قيامها 1948م.

الفصل الخامس:
تطور مفهوم المقاومة لدى حركة فتح
بعد التسوية السياسية

المبحث الأول: تطور مفهوم المقاومة من الكفاح

المسلح إلى المقاومة الشعبية بعد أوسلو

المبحث الثاني: النضال السياسي والدبلوماسي

في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية

المبحث الثالث: المقاطعة الاقتصادية والثقافية

لإسرائيل والآثار المترتبة عليها

الفصل الخامس:

تطور مفهوم المقاومة لدى حركة فتح بعد التسوية السياسية

المقاومة الفلسطينية ليست مقاومة عدمية، وإنما هي حركة مقاومة شاملة ومتنوعة بهدف تحقيق أهداف سياسية ومنها حق تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف، وتتطور المقاومة الفلسطينية حسب كل مرحلة تاريخية لكي تواكب الظروف السياسية والدولية التي قد تفرض في بعض الأحيان نوع محدد من وسائل المقاومة بهدف تجنب وصم المقاومة الفلسطينية ومسيرة النضال الوطني الفلسطيني بالإرهاب، خاصةً في ظل انتشار ظاهرة الإرهاب التي أصبحت تعاني منها كل المجتمعات الدولية.

فعقب توقيع منظمة التحرير الفلسطينية على اتفاق أوسلو وإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية وتغير بعض بنود الميثاق الوطني التي تدعوا لتدمير دولة إسرائيل، انتقلت حركة المقاومة الفلسطينية نتيجة هذا الاتفاق والتحولات الدولية والعربية لتبني استراتيجية جديدة للمقاومة الفلسطينية تشمل المقاومة الشعبية بمفهومها السلمي الشعبي، والنضال السياسي والدبلوماسي في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى لتعرية الموقف الإسرائيلي في الساحة الدولية، بالإضافة لتبني المقاطعة الاقتصادية والثقافية على المستوى المحلي والدولي بهدف تكبيد الاحتلال الإسرائيلي خسائر سياسية واقتصادية والضغط عليه لإنهاء احتلاله للأراضي الفلسطينية.

ستستعرض الدراسة في هذا الفصل تطور مفهوم المقاومة الفلسطينية بعد توقيع اتفاق أوسلو، من خلال دراسة المقاومة الشعبية والنضال السياسي والدبلوماسي في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، والمقاطعة الاقتصادية والثقافية، كشكلٍ من أشكال النضال الوطني الفلسطيني بالإضافة للكفاح المسلح الوسيلة التي انطلقت بها الحركة منذ ستينيات القرن الماضي.

المبحث الأول:

تطور مفهوم المقاومة من الكفاح المسلح إلى المقاومة الشعبية بعد أوسلو

المطلب الأول: اتفاق أوسلو وإنشاء السلطة الفلسطينية

المطلب الثاني: فلسفة المقاومة الشعبية وتجاربها الدولية

الطلب الثالث: المقاومة الشعبية في فلسطين بعد أوسلو

المبحث الأول:

تطور مفهوم المقاومة من الكفاح المسلح إلى المقاومة الشعبية بعد أوسلو

واجه الشعب الفلسطيني في نهاية القرن العشرين مجموعة من التحولات بالغة الأهمية على الصعيدين الدولي والإقليمي، فالتدهور الذي شهده الوضع الدولي والإقليمي في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي والنتائج الكارثية التي تمخضت عنها حرب الخليج الثانية، والتي تركت تداعيات على القضية الفلسطينية مازالت مستمرة حتى الوقت الراهن، وهذا التدهور بلغ حده الأقصى بتفرد الولايات المتحدة الأمريكية بزعامة العالم في إطار ما بات يعرف بالنظام العالمي الجديد، الذي اتسم بالتفرد والهيمنة الأمريكية على العالم أجمع، الأمر الذي انعكس بشكلٍ سلبي على المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية برمتها.

المطلب الأول: اتفاق أوسلو وإنشاء السلطة الفلسطينية

أولاً: إرهاصات أتفاق أوسلو

تكون وضع دولي جديد في بداية فترة التسعينيات إثر انهيار موازين القوى عقب سقوط الاتحاد السوفيتي، وحدوث انقسام في الموقف العربي بعد أزمة احتلال العراق للكويت وتأييد منظمة التحرير الفلسطينية للموقف العراقي، وما نتج عنها من ضعف للتضامن العربي، وفرض حصار مالي وسياسي على منظمة التحرير بسبب مواقفها من الأزمة، حيث انعكست كل المتغيرات الدولية والإقليمية على القضية الفلسطينية وعلى منظمة التحرير وجعلتها تسير في ركب التسوية.

فقد أتاحت سنة 1991م، فرصة جديدة للولايات المتحدة الأمريكية لمتابعة خطتها المتعلقة ببدء عملية سلام ناجحة في الشرق الأوسط، وفي هذا الشأن جاء في تقرير لمعهد واشنطن للدراسات الاستراتيجية، في أعقاب عاصفة الصحراء تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية حيازة نقاط قوة فريدة، منتصرة في حرب الخليج الثانية مكنتها كقوة عظمى وحيدة أن تحقق أكثر مما حققته في الماضي.(الخطيب،2014،ص79) لذلك استغلت الولايات المتحدة الأمريكية الفرصة الذهبية، ونظمت مؤتمراً دولياً للسلام في مدريد عام1991، وفي هذا المؤتمر تحدثت إسرائيل فيه مع جيرانها العرب لأول مرة، وقد حضر الفلسطينيون أيضاً ولكن مقابل تنازلات هائلة (Hirst,1977, p34) .

وكانت رؤية الإدارة الأمريكية لعملية السلام في الشرق الأوسط مبنية على ضرورة إيجاد حلٍّ ما للصراع العربي– الإسرائيلي، بعد أن فقدت إسرائيل قيمتها الاستراتيجية كدولة مركزية في المنطقة، وتحول ثقلها بالكامل لعبء على الميزانية الأمريكية، خاصةً وأن منظمة التحرير التي حملت لواء الكفاح المسلح ضد إسرائيل لعقدين ونيف من الزمن، تمّ ترويضها وإلحاقها في عربة التسوية السلمية التي انطلقت في مدريد عام 1991 (أبو نحل، وآخرون، 2012، ص485)، وعلى الرغم من إدراك "عرفات" أن الولايات المتحدة الأمريكية محاور رئيسي وليست وسيطاً نزيهاً، فإنه لم يكن يرفض التعامل مباشرةً مع إسرائيل، فقد نشط في إقامة عدة قنوات متوازية، وتوصل في نهاية1992 إلى استنتاج هام أن (م. ت. ف.) سوف تتولى

المسؤولية الكاملة في النهاية عن الحكم الذاتي في الأراضي المحتلة، وكذلك آمن عرفات بأن حلاً كهذا غير ممكن تحقيقه إلا عبر التفاوض السري، لذلك كان رده إيجابياً عندما أبلغه "عباس وقريع " أن قناة خلفية فتحت بوساطة نرويجية في كانون الأول/دسيمبر1992(صايغ،2002، ص914)، ومع فوز حزب العمل في الانتخابات العامة الإسرائيلية، ووصول رابين إلى سدة الحكم في مايو1992، شعر الفلسطينيون بالارتياح؛ فقد كان برنامج حكومة رابين الانتخابي مشجعاً، كما أن الاتصالات التي سبق أن أجرتها القيادة الفلسطينية مع حزب العمل، كانت قد أقنعت رابين بأن الوقت حان للتعامل المباشر مع منظمة التحرير (شاش،1999، ص54).

وفي هذا السياق أجبرت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية الوفد الفلسطيني المفاوض في واشنطن على اتباع سياسة أكثر تشدداً في المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي، بهدف إجبار إسرائيل على التعامل مع منظمة التحرير مباشرةً، وهذا ما يؤكده "أوري سبير" –مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية السابق–، ورئيس الوفد الإسرائيلي المفاوض بأوسلو، حيث يقول: " أصبح لدينا قناعة أن مفاوضات واشنطن قد تستغرق شهوراً طويلة، ولن تؤدي في نهاية المطاف إلى نتائج ملموسة، بالإضافة إلى ذلك، أن " أحمد قريع " قد حدد مبدأين مهمين من مبادئ المحادثات السرية الجارية في أوسلو، قد نالوا إعجابنا الشديد هما: التقدم بصورة عملية من القضايا السهلة إلى القضايا الصعبة، وتعاون فلسطيني إسرائيلي بصورة خاصة في المجال الاقتصادي". لذلك يؤكد "سبير" "لقد أثار التناقض الواضح بين نمطي مفاوضات واشنطن، وأسلو لدينا انطباعا، يشير إلى أن عرفات يلمح إلينا بوضوح إلى أن محادثات واشنطن لا تعدو كونها " محاولة لطحن المياه "(سبير،1998، ص11).

ثانياً: توقيع اتفاق أوسلو

كانت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية تدرك جيداً حدود اتفاق أوسلو، لكنها رأت أن لا خيار أمامها إلا القبول به، فقد ضعف وضعها كثيراً في عصر ما بعد الحرب الباردة وحرب الخليج الثانية، فتصالحت عن وعي تام مع إسرائيل وضمنت لنفسها موطئ قدم فوق التراب الفلسطيني قبل أن يتعرض وضعها الإقليمي والدولي لمزيد من الضعف والتردي (صايغ، 2002، ص920)، وبعد عدة جولات من التفاوض السري المباشر، والغير مباشر، وقعت منظمة التحرير الفلسطينية في الثالث عشر من أيلول1993 على اتفاق " إعلان المبادئ الفلسطيني – الإسرائيلي "أوسلو"، في حديقة البيت الأبيض بواشنطن (الشريف، 1995، ص419)، ووقع الاتفاق عن الجانب الفلسطيني محمود عباس " أبو مازن " وعن الجانب الإسرائيلي وزير الخارجية شمعون بيريس، كما وقعه بصفتهم شاهدين – وزيرا خارجية الدولتين الراعيتين لعملية السلام، "أندريه كوزيريف" عن روسيا الاتحادية، "وارين كريستوفر" عن الولايات المتحدة، وكان يراقب مراسم التوقيع من خلف المنصة، كلٌ من الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون"، والرئيس الفلسطيني" ياسر عرفات"، ورئيس الوزراء الإسرائيلي "إسحاق رابين" (المسحال، 1994،ص182).

ويعتبر اتفاق أوسلو، أول اتفاقية سياسية يتم توقيعها بحضور دولي، بين منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وبين حكومة إسرائيلية، وتبع هذا التوقيع، الاتفاق على بروتوكول باريس، وهو الاتفاق الاقتصادي الذي وقع في29نيسان /ابريل 1994م؛ ومن ثم اتفاق " غزة أريحا" الذي وقع في القاهرة بتاريخ 5أيار/ مايو 1994؛ فالاتفاق التمهيدي بشأن " نقل السلطات والمسؤوليات " الموقع عند حاجز "أيرز" بين غزة وإسرائيل، وقد تألف إعلان المبادئ الفلسطيني – الإسرائيلي(أوسلو) من سبعة عشر مادة، وأربعة ملاحق " إضافة إلى محضرين تفسيري لبعض مواد الإعلان، وحدد في مادته الأولى، هدف المفاوضات في إقامة " سلطة ذاتية انتقالية فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات، تؤدي إلى تسوية دائمة تقوم على أساس قراري مجلس الأمن 242و338. وبذلك تكون اتفاقية اوسلو قد أكدت المرجعية القانونية والسياسية التي تقوم عليها أسس التسوية السياسية بين الجانبين.

ثالثاً: نتائج وتداعيات اتفاق أوسلو

يعتبر التوقيع على اتفاق أوسلو نهاية مرحلة وبداية لمرحلة جديدة من النضال الوطني الفلسطيني، اعتمد فيه النضال السياسي والدبلوماسي، محل الكفاح المسلح، حيث نتج عن الاتفاق انهاء بشكل فعلي انتفاضة الحجارة الفلسطينية التي انطلقت في نهاية 1987، والتي أعادة الاعتبار لمنظمة التحرير وللقضية الفلسطينية، خاصةً أنها جاءت بعد فترة شهدت مجموعة من التحولات السياسية والأمنية التي عصفت بالمنطقة والمنظمة معا، فقد ترك اتفاق أوسلو مجموعة من النتائج والتداعيات على الساحة المحلية الفلسطينية والعربية والدولية.

فقد هيأ اتفاق أوسلو والاتفاقات الفلسطينية – الإسرائيلية التي تلته، وما سبقه من مفاوضات علنية وسرية، لتحولات واسعة في الحقل السياسي الفلسطيني، لعل أبرزها قيام سلطة وطنية على جزء من إقليمها الفلسطيني، وتمخض عن قيام سلطة فلسطينية تغييرات في العلاقات الفلسطينية الإقليمية والدولية، وتحديداً مع إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية، وبات حل الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، بعد اتفاق أوسلو، يتم عبر عملية تفاوض تحكمها بنود هذا الاتفاق لا قرارات الهيئات الدولية، ويتم تحت إشراف (وضغوط) الولايات المتحدة بعد أن استُبعدت منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية والهيئات الدولية الأخرى من أي دورٍ في العملية، ومن أبرز التغييرات التي دخلت الحقل السياسي الفلسطيني بعد اتفاق أوسلو، انتهاء دورٍ" م. ت. ف" التي هيمنت على ذلك الحقل، وتولي السلطة الفلسطينية التي قامت، وفقاً للاتفاق المذكور، بدور محوري في ترتيب الأوضاع الداخلية للحقل (هلال، 1998،ص79)، ومن جهة أخرى شكل اتفاق أوسلو الركيزة السياسية لبناء نظام إقليمي شرق أوسطي تلعب فيه إسرائيل دور القوة الإقليمية الكبرى المهيمنة على المنطقة بالتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية (أبو حجلة، وخلة، 1996، ص12).

واعتمد المفهوم السياسي لاتفاقية أوسلو على الافتراض بأنه ليس بالإمكان إيجاد حل متكامل لجميع القضايا السياسية المختلف عليها، وذلك لتشابكها مع مسائل قومية مؤلمة وحساسة بالنسبة للطرفين، فاقترحت اتفاقية أوسلو حلاً جزئياً كممر يمهد الطريق للحل الدائم، المتمثل بدولتين لشعبين (بروديت، 2002، ص57)، ويرى الرئيس الفلسطيني محمود عباس باعتباره أحد مهندسي أوسلو" أن اتفاقية أوسلو التي تم توقيعها في 1993/9/13م، في البيت الأبيض لم تأتي عبر الصدفة، ولم تكن نتيجة المفاوضات التي جرت في أمريكا أو أوسلو فحسب، بل جاءت نتيجة تراكمات كثيرة، ساهمت فيها الثورة الفلسطينية العسكرية والسياسية والإعلامية، وساهمت فيها الانتفاضة الفلسطينية المباركة، وكذلك كان لانتهاء الحرب الباردة وسقوط المنظومة الاشتراكية، وحرب الخليج المدمرة، نتائج صبت في طاحونة العملية السياسية".(عباس،1994،ص33) وتعد اتفاقية أوسلو بمثابة محصلة موضوعية لميزان قوى، ذاتية، إقليمية ودولية، تقدم الفلسطينيون عبره عتبة التاريخ إلى حيّز الجغرافيا، وخلقت اتفاقية أوسلو ثلاث حقائق موضوعية مهمة، يمكن عدّها على النحو التالي الأولى: أنها مكنت الشعب الفلسطيني من إقامة كيانه السياسي لأول مرة على أرض فلسطينية، ووضعت بين يديه سلطات وصلاحيات سياسية ومدنية وإدارية واقتصادية وأمنية وتشريعية وقضائية لا حصر لها، الثانية: أنها أوجدت أرضية ملائمة لإدامة الكفاح الوطني الفلسطيني، بعد غلق الأبواب والحدود والعواصم، وانسداد السبل والدروب أمام الشعب الفلسطيني، الثالثة: إنها خلقت أملاً لشعب كاد يفقد الأمل بأن الاحتلال سوف يتزحزح يوما ما من مكانه. :(قريع، 2006، ص376)

ومن جهةٍ أخرى يرى "قيس عبد الكريم" نائب الأمين العام للجبهة الديمقراطية، "أن الاتفاق اعُتبر تتويجاً لجهود الولايات المتحدة في المنطقة، فقد توّجت اتفاقيات أوسلو جهود الولايات المتحدة على امتداد عقدين من الزمن لاحتواء الحركة الوطنية الفلسطينية، وجذب اليمين ويمين الوسط بزعامة القيادة الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية بعد " تأهيلها " إلى التسليم بالعناصر الرئيسية للرؤية الإسرائيلية – الأمريكية في حل المسألة الوطنية الفلسطينية في ظرف شهد انهيار الاتحاد السوفيتي واختلال التوازن الإقليمي في المنطقة، بفعل حرب الخليج الثانية وانهيار التضامن الرسمي العربي" (عبد الكريم، وآخرون، 1999، ص13)، وكانت الفصائل الفلسطينية المعارضة لمشروع الحكم الذاتي وللنهج الذي اتبعته قيادة منظمة التحرير، منذ اتخاذها قرار المشاركة في مؤتمر مدريد، هي الأسرع في التعبير عن مواقفها الرافضة لاتفاق " أوسلو"، فما إن كُشف النقاب عن مشروع الاتفاق حتى أصدرت الفصائل الفلسطينية العشرة " جبهة الرفض" إثر اجتماعٍ عقده أمناؤها العامون في دمشق عقب التوقيع على "أوسلو"، بياناً اعتبر أن مشروع الاتفاق وملحقاته "ما هو إلا انصياع كامل للمقترحات الأمريكية والإسرائيلية المعبر عنها منذ سنوات، بالحل عبر الحكم الإداري الذاتي المتجاوز كلياً للحد الأدنى من الحقوق الوطنية الفلسطينية.(الشريف، 1995 ، ص422)

وكان الرئيس الراحل "ياسر عرفات" يدرك تماماً بعد توقيع اتفاق أوسلو، أنه أمام تحدٍ كبير ومختلف تماماً عن ما سبق أن عرفه في حياته السياسية، فشروط الاتفاق لا تسمح لأحد بالدفاع عنها، فأوسلو لم يكن ممكناً التوصل إليه إلا بتأجيل كل القضايا الأساسية حتى مفاوضات المرحلة النهائية – بعد ثلاث سنوات على الأقل – والقضايا المعلقة ليست بسيطة وسهلة– فهي " القدس التي أعلنت عنها إسرائيل أنها عاصمة أبدية وغير قابلة للتقسيم، وكذلك حق العودة، وتأجيل قضية المستوطنات، وفي نفس الوقت هناك عوامل موضوعية كان يرى فيها "ياسر عرفات" أنها السبب التي دفعته إلى القبول بهذا الاتفاق، ومن تلك العوامل: انهيار الاتحاد السوفيتي، ودخول الدول العربية كلها في إطار التسوية عقب توقيع مصر اتفاقية كامب ديفيد، بالإضافة إلى سوء الأوضاع السياسية والاقتصادية في الأرض المحتلة، بعد وصلت الانتفاضة إلى حافة الفوضى (هيكل، ج3، 1996 ،295 :296).

ورغم كل ما يُقال عن اتفاق أوسلو، يظل هذا الاتفاق هو الإطار القانوني الوحيد الذي جسد الكينونة الفلسطينية وسمح للشعب الفلسطيني أن يحكم نفسه على جزءٍ من الأراضي الفلسطينية، وسمح أيضاً بإنشاء أول سلطة وطنية فلسطينية بعد عقود من الوصاية الاسلامية والدولية والعربية، التي تمثلت في الحكم العثماني والانتداب البريطاني والوصاية العربية والاحتلال الإسرائيلي، فقد حقق اتفاق أوسلو رغم ما يعتريه من أزمات جزءاً من العودة، من خلال عودة الآلاف من المقاتلين وأبناء الثورة الفلسطينية إلى أرض الوطن.

وعلى الرغم من كل التناقضات، فقد طور اتفاق أوسلو الوعي المتنامي لدى الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني، نحو الحاجة إلى حل الدولتين (هيرشفليد، 2002، ص35)، حيث كانت الغاية من اتفاقيات أوسلو إطلاق مسيرة تؤدي إلى الاتفاق الدائم بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وإلى سلام وتعايش وتقليص للمواجهة والحروب(بونداك،2002،ص21)، ورغم كل ما يعتريه من نقاط ضعف، أدى اتفاق أوسلو إلى اعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، واعترفت كذلك بحقوق الشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال وفق قرارات الشرعية الدولية، بعد ما كانت تنكر أصلاً وجود شعب فلسطيني، كما كانت تقول "جولدا مائير" رئيسة وزراء إسرائيل السابقة (مقابلة مع الدكتور زكريا الأغا، 2016/1/20).

وكانت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، التي وقّعت اتفاق "أوسلو"، قد رأت في ذلك الاتفاق، "إنجازاً عظيماً" للشعب الفلسطيني، يخلق أول مرة في التاريخ وجوداً قومياً لهذا الشعب فوق جزء من أرضه ووطنه، معتبرة أن عوامل السيادة الفلسطينية يمكن أن تتجمع بالتدريج، وأن في وسع الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة أن يتطور، بعد انتهاء المرحلة الانتقالية، إلى دولة فلسطينية مستقلة، من الصحيح أن قيادة المنظمة لم تتجاهل صعوبة المفاوضات التي ستدور في شأن قضايا الحل النهائي، كالقدس واللاجئين

والحدود والمياه، إلاّ أنها قدّرت أن قبول الحكومة الإسرائيلية، في نهاية الأمر، بإدراج هذه القضايا في جدول أعمال المفاوضات يمكن أن يرسم ملامح المرحلة النهائية (الشريف، 2007، ص1).

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول أن اتفاقية أوسلو جاءت محصلة لمجموعة من التحولات والمتغيرات الدولية والإقليمية والعربية التي تركت تداعيات كبيرة على منظمة التحرير الفلسطينية وحركات المقاومة الفلسطينية، والتي أجبرت المنظمة في نهاية الأمر على السير في ركب عملية التسوية بعد وصول الكفاح المسلح لطريق مسدود بعد الخروج من لبنان، الأمر الذي اعتبره البعض تتويجاً لجهود الولايات المتحدة في التضييق على منظمة التحرير ودفعها باتجاه القبول بالحل السلمي والتخلي عن المقاومة المسلحة، وقد رأت منظمة التحرير الفلسطينية في اتفاق أوسلو بداية جيدة لتحقيق الاستقلال الوطني الفلسطيني من خلال اعتماد المرحلية في النضال كممر للحل الدائم وهو الأمر الذي تم اعتماده في عام1974، فقد رأت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، في ذلك الاتفاق، "إنجازاً عظيماً" للشعب الفلسطيني، يخلق أول مرة في التاريخ وجوداً قومياً لهذا الشعب فوق أرض وطنه، معتبرة أن عوامل السيادة الفلسطينية يمكن أن تتجمع بالتدريج.

رابعاً: إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية

كان من نتائج التوقيع على اتفاقية أوسلو إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، كجسر ينقل الشعب الفلسطيني من مرحلة التحرير لمرحلة الدولة الفلسطينية المستقلة، وفق قرارات الشرعية الدولية والبرنامج السياسي الصادر عن اجتماع المجلس الوطني عقب إعلان استقلال دولة فلسطين في الجزائر عام1988م.

وشكل البدء بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت في غزة وأريحا في أيار/مايو 1994م، ووصول الرئيس "عرفات" في تموز/يوليو للإمساك مباشرةً بزمام السلطة الوطنية حديثة النشأة، إشارة إلى انتهاء مرحلة من التاريخ الفلسطيني الحديث، بدأت بالاقتلاع والتشتت الجماعي عام 1948، وبداية لمرحلة جديدة (صايغ ،2002، ص925)، وحددت وظيفة السلطة الفلسطينية "سلطة الحكم الذاتي المؤقت " حسب اتفاقيات السلام المرحلية في المادة الثالثة من إعلان المبادئ، "بأنها سلطة منتخبة من أجل أن يتمكن الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة من حكم نفسه وفقاً لمبادئ ديمقراطية"، وبذلك تم تحديد صلاحياتها وقصرها على النواحي الإدارية، فضلا عن تحديد تمثيلها للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة بشكلٍ حصري، وبشكلٍ شرعي، باعتبارها منبثقة عن اتفاقية دولية. (مهنا،2013، ص20:21)

وكان أمام ناظري "إسحاق رابين" عند توقيعه على اتفاقيات أوسلو ثلاثة أهداف استراتيجية لدولة إسرائيل، يتمثل الأول في ضمان وجودها كدولة للشعب اليهودي، والثاني تأسيس أمن إسرائيل ليس اعتماداً على قوتها فحسب بل على اتفاقيات سلام مع الفلسطينيين، والأخير يتمثل في تعزيز معاهدات إسرائيل مع الولايات المتحدة ومع دول عظمى أخرى، لذلك كانت إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية في 1994، بمثابة انتهاء حكم إسرائيل العسكري والمدني في الأراضي الفلسطينية، ونهاية لفكرة " أرض إسرائيل الكبرى".

(هيرشفليد، 2002، ص35) وكان الهدف الرئيسي من إنشاء السلطة الفلسطينية هو أن تكون هذه السلطة جسر ينقل الشعب الفلسطيني من الاحتلال الإسرائيلي باتجاه الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، لذلك حاول أبو عمار تجاوز بنود الاتفاق وسعى لوجود مؤسسات سياسية وتشريعية وقضائية على غرار الدول والأنظمة السياسية، بهدف تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسه حق تقرير المصير في نهاية الفترة الانتقالية (مقابلة الدكتور مع زكريا الأغا، 2016/1/20)، وكان المجلس المركزي الفلسطيني قد قرر إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية في قراره الصادر عن المجلس المركزي الفلسطيني في دورته المنعقدة من 10-1993/10/12 في تونس، حيث قرر:

أولاً: تكلف اللجنة التنفيذية بمنظمة التحرير الفلسطينية بتشكيل مجلس السلطة الوطنية الفلسطينية في المرحلة الانتقالية، من عدد من أعضاء اللجنة التنفيذية، وعدد من الداخل والخارج.

ثانياً: يكون السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ورئيساً لمجلس السلطة الوطنية الفلسطينية.

ومن جهةٍ أخرى عزز امتلاك السلطة الفلسطينية لقاعدة جغرافية وإدارية ومالية مميزة، مكانتها الدولية، وساعدها على بناء التأييد الدبلوماسي والحصول على معونة خارجية لميزانيتها واقتصادها (صايغ، 2002، ص922)، مع قيام السلطة الفلسطينية انتقلت عملية صناعة الهيمنة في الحقل السياسي الجديد من أطر منظمة التحرير الفلسطينية إلى أطر سلطة فلسطينية تسعى للتحول إلى دولة على إقليم فلسطيني. لذلك باشرت فور قيامها بمنح نفسها رموز دولة حديثة، في المجالات المتاحة لها وفقاً لاتفاق أوسلو والاتفاقات اللاحقة، لقد انتقلت السلطة من حقل يخيم عليه خطاب التحرير والمقاومة، وفق ائتلاف فصائل مسلحة، ويتسم بالتعددية السياسية والفكرية والإعلامية، ويدير تحالفات عربية ودولية على أساس الموقف من حقوق الشعب الفلسطيني، إلى حقلٍ تسيطر عليه سلطة مركزية (هلال، 1998،ص80)

وهكذا يتبين أن إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية جاءت بقرار من المجلس المركزي كجسر ينقل الشعب الفلسطيني من حالة الاحتلال لحالة الاستقلال الكامل، بعد توقيع منظمة التحرير الفلسطينية على اتفاقية إعلان المبادئ " أوسلو " لكي تكون الجهاز السياسي والإداري المسئول عن تنظيم حياة الشعب الفلسطيني في الضفة العربية وقطاع غزة خلال الفترة الانتقالية التي حدد لها 5 سنوات منذ توقيع إعلان المبادئ، إلا أن هذه المرحلة مازالت مستمرة بسبب التسويف والمماطلة الإسرائيلية في المفاوضات والتنكر لعملية السلام.

خامساً: انتفاضة الأقصى والعودة للبندقية

حاول الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات نتيجة انسداد الأفق السياسي ووصول عملية السلام لطريق مسدود، -خاصة بعد صعود اليمن الإسرائيلي لسدة الحكم عقب اغتيال إسحاق رابين عام1995م-، حاول

الضغط على إسرائيل من خلال إصراره على إطلاق انتفاضة الأقصى ودعمها بالمال والسلاح بعد زيارة شارون للمسجد الأقصى المبارك عام 2000م

ونتيجة لأزمة أوسلو التي تمخض عنها دخول الحركة الوطنية برمتها في أزمة بعناصرها الأربعة– القيادة والمؤسسات والهدف والاستراتيجية – ومع تأزم مسلسل التسوية وتهرب إسرائيل من التزاماتها وخصوصا، ثم مع انتفاضة الأقصى 2000م حاول النظام السياسي الفلسطيني أن يعود لمرتكزاته القديمة ويرمرم السفن التي أحرقتها اتفاقية أوسلو، سواء من حيث دعم أو السكوت عن ممارسي العمليات الفدائية، أو من خلال التأكيد على حق العودة وعدم التفريط بالثوابت أو إحياء مؤسسات منظمة التحرير وخاصة اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي والمؤسسات القيادة لحركة فتح الحزب الحاكم في النظام القديم والنظام الجديد(ابراش، 2008).

ولم يتعرض ياسر عرفات ومنظمة التحرير لمواقف أصعب مما تعرض له أثناء انعقاد قمة كام ديفيد عام 2000م، ففي تلك القمة تعرض الرجل إلى ما يمكن تسميته لمؤامرة مزدوجة من الراعي الأمريكي والطرف الإسرائيلي، فقد كان الهدف من إتيان بعرفات للقمة هو حشره في الزاوية وممارسة أقصى أنواع الضغوط عليه، للقبول بالإملاءات والشروط الإسرائيلية التي حددها رئيس الوزراء الإسرائيلي أنذاك يهود باراك، لكن الرئيس ياسر عرفات لم يتزحزح عن مواقفه قيد أنملة، خاصة في مسالة السيادة عن مدينة القدس (أبو نحل، وأبو سعدة،2011، ص199).

فبعد فشل مفاوضات كامب ديفيد في تموز من العام 2000م التي شكلت نقطة تحول في فكر ومسيرة الشهيد ياسر عرفات، وتحديداً في مسيرة السلام التي انطلقت في أعقاب مؤتمر مدريد وتوجت بتوقيع اتفاق أوسلو، فقد أدرك ياسر عرفات عبرها حدود وسقف التنازلات الإسرائيلية، والذي كان دون طموح الشعب الفلسطيني وهو ما دفعه لرفض هذه العروض في ظل ظروف أشبه بالانتحارية، وهنا تبلور التحول في فكر ياسر عرفات حين اكتشف أن اكتفاءه باثنين وعشرين بالمائة ليس وارد الحصول عليها نتيجة المفاوضات أو العمل الدبلوماسي أو ما سماه بسلام الشجعان، حيث أدرك أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لها نفس الأهداف والأطماع. فالوصول إلى اتفاق معهم بحاجة إلى مفاوضات جديدة لتفسير الاتفاق، ناهيك عن إدراكه في مفاوضات كامب ديفيد مدى الأطماع الإسرائيلية في القدس مع رفض لحق العودة، ورؤيتهم للدولة الفلسطينية المزمع إقامتها. فكل هذه الأسباب دفعت عرفات إلى الإدراك بأن المجتمع الإسرائيلي غير جاهز لاستحقاق السلام، فالتسليم لإسرائيل بثماني وسبعين في المائة من الأرض اتضح أنه غير كاف لدفع الإسرائيليين للانسحاب مما تبقى من فلسطين التاريخية لإقامة الدولة الفلسطينية حلم ياسر عرفات المنشود عليها. وهو ما دفع عرفات إلى أن يبدل من استراتيجيته واللجوء إلى الخيار العسكري مرة أخرى مع عدم إهماله الخيار السلمي وهو ما اتضحت معالمه خلال انفجار الأوضاع عقب زيارة شارون للأقصى. (أبو ختلة،2011، ص160)

لذلك حاول الزعيم الراحل ياسر عرفات استخدام أسلوب تحريك الأوضاع عبر انطلاق انتفاضة شعبية بهدف الضغط على إسرائيل عبر انتفاضة الأقصى عام2000م، بهدف تحريك الوضع السياسي وممارسة ضغوط على إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية للرضوخ للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، إلا أن فصائل المقاومة الفلسطينية– وخاصة حركة حماس والجهاد– قد استلمت زمام الأمور وصعّدت الأحداث ضد إسرائيل فخرجت الأوضاع عن السيطرة وتحولت لمواجهة مفتوحة مع الاحتلال الإسرائيلي الذي قام بعملية السور الواقي عام 2002،التي جاءت بنتائج كارثية على المستوى السياسي والشخصي بالنسبة للزعيم الراحل ياسر عرفات وحركة فتح والسلطة الوطنية الفلسطينية، فقد مهدت هذه الانتفاضة لقيام إسرائيل باجتياح كامل للضفة العربية وفرض حصار على الرئيس ياسر عرفات حتي اغتياله، فدخلت السلطة ومنظمة التحرير الفلسطينية وحركة فتح مرحلة جديدة من العمل السياسي والدبلوماسي وبالإضافة لبروز المقاومة السلمية والمقاطعة الاقتصادية، عقب هذه المرحلة ضمن مفهوم المقاومة الشامل، بهدف تجنب إجراءات الاحتلال الإسرائيلي وممارسة نفس الضغوط ولكن بطريقة مختلفة.

المطلب الثاني: فلسفة المقاومة الشعبية وتجاربها الدولية

لم تنفصل المقاومة بمختلف أشكالها يوماً عن حياة الشعب الفلسطيني ونهجه في الدفاع عن أرضه ووطنه، وتنوعت حركة المقاومة الفلسطينية وأساليبها حسب كل مرحلة بما يتوافق مع الوضع العربي والدولي، فأحياناً يتم التركيز على المقاومة المسلحة لرفض واقع معين، أو محاولة كسر وضع قائم، وأحياناً أخرى يتم التركيز على المقاومة الشعبية بمفهومها السلمي لتجنب ظروف دولية وعربية قد تضع حركة المقاومة الفلسطينية في إطار الحركات الإرهابية.

أولاً: تعريف المقاومة الشعبية وفلسفتها

لم يتفق الباحثون والكتّاب حول تسمية واحدة للمقاومة السلمية، فقد تعددت المفردات اللغوية سواء أكانت عربية أم أجنبية في توصيف مقاومة الشعوب لمستعمريها، فالبعض أطلق على المقاومة السلمية اسم المقاومة الشعبية أو المقاومة اللاعنفية أو المقاومة المدنية أو العمل الجماهيري، وأنّ العمل الجماهيري يعني: "الدفاع اللاعنفي أو الدفاع المدني أو المقاومة اللاعنفية أو المقاومة المدنية ويعود الاستخدام المتنوع لمثل هذه التسميات إلى فلسفة العمل اللاعنيف المستوحاة من تراث "المهاتما غاندي" أثناء نضاله ضد الاحتلال البريطاني في الهند (عودة، 2012، ص47)، والعمل اللاعنيف هو "مصطلح" عام ويشمل عدداً كبيراً من أساليب الاحتجاج، كعدم التعاون والتدخل والتي فيها يدير الناشطون الصراع عن طريق أن يفعلوا أو يرفضوا، أو أن يفعلوا أشياءً محددة بدون استخدام العنف المادي (بني نمره، 2014، ص12). ويمارس الإنسان الفعل المقاوم بعدة أشكال ولكن جميعها تنقسم إلى أسلوبين رئيسيين، وهما الأسلوب العنفي والأسلوب اللاعنفي، فالأسلوب الأول هو الأسلوب الكامن في فطرة جميع الكائنات الحية، ولكن بصور ووسائل مختلفة ومتفاوتة في درجة العنف، فلكل كائن وسائله الدفاعية التي يقاوم بها محيطه العدائي

ليحافظ على سلامته وسلالته، ومن أبسط الأمثلة على ذلك، أن معظم أنواع الورود تمتلك أشواكاً تدافع بها عن بقائها واستمرارها (موسي، 2013، ص22).

ويمارس الإنسان في طبيعته المقاومة بجميع صورها وأشكالها، لمواجهة أي تهديد قائم أو محتمل لمصالحه، وكلمة مقاومة في أساسها تدلل على طبيعة ممارستها، فإذا أرجعنا كلمة مقاومة إلى أصلها الثلاثي (قوم) وجدنا في معجم ابن فارس أنه: أصل يدل على معنيين: أحدهما يدل على "انتصابٍ أو عَزم" (ابن فارس، 1979، ص 43) وفي لسان العرب جاءت "وتقاوموا في الحرب أي قام بعضهم لبعض"(أبن منظور، (ب. ت)، ص 8522) أما في القاموس المحيط فقد جاءت كلمة "قَاوَمَه" مرادف لكلمة، "ناهَضَه. وتناهضوا في الحرب: نَهَضَ كلٌ إلى صاحِبِه، ومُناهِضٌ، كمُبارز اسمٌ "(آبادي، 2005ص 657)، "المقاومة لغة هي الممانعة وعدم الرضوخ لتغيرات وقوى مفروضة من الخارج"(شقور،2009،ص16).

والمقاومة الشعبية في أقرب تعريف لها يمكن أن تمثل" جميع الأعمال الاحتجاجية أو العصيان التي تقوم بها جماعات تحت وطأة وضع غير مرضي فاسد" أو أنها ممارسات تدلل على عدم الاستسلام وتؤكد على الثبات والصمود والمواجهة، وقد تكون مجمل الجهود المبذولة من أجل الوقوف في وجه القمع ومناوئة للاحتلال، لذلك فإن جميع ما سبق من مصطلحات تعبر عن فعل لا عنيف يهدف لمقاومة فعل غير مرغوب به، ولكن بدرجات متفاوتة من الفعل اللاعنفي ابتداءً من المقاومة السلبية اللاعنفية وانتهاءً بالحرب، وبذلك يمكن اعتبار مصطلح (المقاومة الشعبية) مصطلح جامع لكل أشكال وأساليب اللاعنف في مواجهة الظلم بكافة أشكاله.

ثانياً: أبعاد المقاومة الشعبية

تنشأ نتيجة المقاومة علاقة وطيدة ما بينها وبين الدفاع عن الذات والوطن بكل مكوناته الأصلية، ويمكن تحديد أهم أبعاد المقاومة الشعبية في النقاط التالية (عودة، 2015، ص8: 9):

• **البعد العاطفي:** الإنسان بفطرته يولد محباً لوطنه وبلده وهو يتعلق به من خلال بيئته ومدرسته وعائلته، ينتمي إليه ويدافع عنه، للحفاظ على بقائه ووجوده. فالمكان والبقعة الجغرافية للإنسان يعتبران بمثابة وطن يتكامل مع مجتمعه ودولته بحدودها المعترف بها دولياً، وبالتالي وحدة التكوين النفسي في الطموح والآمال والأهداف.

• **البعد الاجتماعي:** من خلال العلاقات الإنسانية التي تنشأ ضمن البقعة الجغرافية الواحدة، تتضمن منظومة من القيم الاجتماعية، القائمة على المحبة والتسامح والعدالة والذكريات الاجتماعية والاحترام المتبادل، وبالتالي الالتزام ما بين أفراد المجتمع، وهذا يؤدي إلى تطبيق مفهوم الواجب الوطني في مقاومة الاحتلال.

• **البعد التاريخي والثقافي:** المقاومة السلمية ليست مجرد ردود أفعال عاطفية أو اجتماعية أو تاريخية ضد الآخرين وهي ليست اعتداء على هوية الإنسان وثقافته ووطنه، بل إنها تحمل في مكوناتها بعداً إنسانياً وحضارياً، عندما يمارس الإنسان الدفاع عن وطنه وأمته.

•**البعد القومي والوطني:** الفعل الوطني هو تعبير عن ظواهر سياسية وحوادث اجتماعية، وهو فعل تاريخي يعبر عن روح وثقافة الأمة، ومن خلاله يتمسك الفرد بهويته الثقافية ويؤكد انتمائه الوطني والقومي.

ثالثاً: أهم التجارب الدولية للمقاومة الشعبية

ارتبطت العديد من حركات التحرر العالمية بتراث غاندي، خاصةً فيما يتعلق بالعمل السلمي. فتجربة جنوب إفريقيا، والتجربة اللوثرية، والتجربة الفلسطينية عام1987، التي أحدثت نقلة متميزة في ثقافة الشعوب نحو المقاومة الشعبية، وإن كانت أشكال النضال الوطني ترتبط بالعوامل الإقليمية والدولية عدا عن العوامل الذاتية من حيث الإمكانيات والتحديات التي تقف أمام مثل هذا التوجه الجماهيري، فالعمل الشعبي المقاوم ضد الاحتلال ليس دعوة تبشيرية في إطار العمل السياسي، بل عمل وفق استراتيجيات وأهداف واضحة ومحددة، يتناغم من خلالها العمل الشعبي مع العمل الدبلوماسي للوصول إلى الهدف المنشود (عودة، 2012، ص47). ويمكن تناول أهم التجارب الدولية للمقاومة الشعبية بشيء من التبسيط في النقاط التالية:

1) التجربة الهندية

تعتبر التجربة الهندية من أهم التجارب اللاعنفية في مقاومة الاحتلال والظلم، وهي وضعت مبادئ اللاعنف الاستراتيجي، التي اعتمدتها لاحقاً كثير من الحركات الاحتجاجيّة في نضالها ضد الدكتاتوريّات وجيوش الاحتلال، لذا يطلق على وصف المناضلين اللاعنفيين "بالغانديّة"، نسبةً إلى مقاومة "غاندي[*] اللاعنفية" وهو يشكّل حالياً أيقونة للمؤمنين باللاعنف كطريق للحريّة (العويصي، 2013، ص56)، ويقول غاندي في إطار العمل السلمي اللاعنفي " كان هذا الصوت الجديد مختلفاً عن غيره كان هادئاً رزيناً، لكنه يطغى على أصوات الغوغاء كان صوت العمل لا صوت القول (عودة، 2012، ص47)، وقد أطلق غاندي على برنامج المقاومة اللاعنفية الجماهيرية، القادر على استعادة الحقيقة، والحقيقة بنظر غاندي لم تكن مطلقاً مجرداً مبهماً، بل مبدأ ينبغي اكتشافه اختبارياً في كل حالة على حدة. الحقيقة، في خبرته، هي الغاية واللاعنف هو وسيلتها، واهتم بصفة خاصة بالوسائل المستعمَلة لبلوغ الغاية، مؤكداً أن الوسائل تصنع الغاية بالضرورة. لذا يتخذ اللاعنف عدة أساليب لتحقيق أغراضه، منها الصوم، والمقاطعة، والاعتصام، والعصيان المدني، والترحيب بالسجن إذا حصل، ورباطة الجأش أمام الموت، صحيح أن

[*] موهانداس كرمشاند غاندي (2 أكتوبر 1869 - 30 يناير 1948) كان السياسي البارز والزعيم الروحي للهند خلال حركة استقلال الهند. كان رائداً للساتياغراها وهي مقاومة الاستبداد من خلال العصيان المدني الشامل، والتي أدت إلى استقلال الهند وألهمت الكثير من حركات الحقوق المدنية والحرية في جميع أنحاء العالم. غاندي معروف في جميع أنحاء العالم باسم المهاتما غاندي (بالسنسكريتية المهاتما أي "الروح العظيمة". قام غاندي باستعمال العصيان المدني اللاعنفي حينما كان محامياً مغترباً في جنوب أفريقيا، في الفترة التي كان خلالها المجتمع الهندي يناضل من أجل الحقوق المدنية. بعد عودته إلى الهند في عام 1915، قام بتنظيم احتجاجات من قبل الفلاحين والمزارعين والعمال في المناطق الحضرية ضد ضرائب الأراضي المفرطة والتمييز في المعاملة. بعد توليه قيادة المؤتمر الوطني الهندي في عام 1921، قاد غاندي حملات وطنية لتخفيف حدة الفقر، وزيادة حقوق المرأة، وبناء وئام ديني ووطني، ووضع حد للنبذ، وزيادة الاعتماد على الذات اقتصادياً.

غاندي يشترط لنجاح هذا النهج تمتُّع الخصم ببقية من ضمير وحرية تمكِّنه في النهاية من فتح حوار موضوعي مع خصمه، لكنه لم يفقد لحظه إيمانه بأنه لا يوجد إنسان واحد على الأرض يعدم هذه الصفات تماماً (أفيرنيوس، 2003).

2) تجربة لوثر كينج

طالب "مارتن لوثر كينج"* طوال حياته بإنهاء التمييز العنصري ضد بني جنسه، إلى أن دفع حياته ثمناً لذلك. وهو حاصل على جائزة نوبل للسلام في عام 1964. وتم اغتياله في الرابع من نيسان/ابريل عام 1968، حيث اعتبر مارتن لوثر من أهم الشخصيات التي دعت إلى الحرية وحقوق الإنسان.(موسي 2013، ص45) ويشكّل نضال حركة الحقوق اللاعنفية في الولايات المتحدة الأمريكية ضد التمييز العنصري تجاه الأميركي من أصول أفريقيّة، التي قادها القس "مارتن لوثر كينغ"، أبرز التجارب الحديثة التي شكّلت نموذجاً يُحتذى به من قبل الحركات السلميّة في العالم، حيث كان الأفارقة الأميركيين يُعانون من التمييز العنصري في باصات مونتغمري، المدينة التي قدم إليها كينغ عام 1954 م، فقد كانت تخصص المقاعد الخلفيّة لذوي البشرة السوداء، في حين لا تسمح لغير ذوي البشرة البيضاء بالمقاعد الأماميّة (العويصي، 2013، ص57).

وكان من حق سائق الحافلة أن يأمر الركاب الأفارقة بترك مقاعدهم لنظرائهم من ذوي البشرة البيضاء، هذا التمييز العنصري في باصات المدينة جعل كينغ يبدأ حركته الاحتجاجيّة عبر مقاطعة الشركة المالكة لهذه الباصات، لعامٍ كامل مما جعلها على وشك الإفلاس، خصوصاً وأن 70 % من ركّاب هذه الباصات هُم من الأفرقة الأميركيين، وأصدرت المحكمة الاتحادية حكمها بعد طلب تقدمت به 4 مواطنات من أصل أفريقي، من أجل إلغاء التمييز في الحافلات بعدم قانونية هذه التفرقة العنصرية. عندها، طلب لوثر كينج من الأفارقة الأميركيين أن ينهوا المقاطعة ويعودوا إلى استخدام الحافلات. كما أنّ كينغ كان واضحاً منذ البدء، أن حركة الاحتجاج لن تكتفي فقط بمطالبة إزالة التمييز العنصري الحاصل في وسائل النقل فقط، بل ستطالب بإزالته من المجتمع بأسره (هنبعل، 2011).

3) تجربة جنوب أفريقيا

كانت سياسات التمييز العنصري التي مارستها بريطانيا –حكومة جنوب أفريقيا البيضاء – إبان الخمسينيات من القرن العشرين سبباً في قيام حركة مناهضة لهذه السياسات، حيث أعلن المؤتمر الإفريقي في عام 1952م عن بدء حملة لمقاومة التمييز العنصري في مجال التعليم1955 /1953م، وحركة

* مارتن لوثر كينغ جونيور (ولد في 15 يناير عام 1929، تم اغتياله في 4 أبريل)1968، زعيم أمريكي من أصول إفريقية، وناشط سياسي إنساني، من المطالبين بإنهاء التمييز العنصري ضد السّود في عام 1964 م حصل على جائزة نوبل للسلام، وكان أصغر من يحوز عليها. اغتيل في الرابع من نيسان/أبريل عام 1968، اعتبر مارتن لوثر كنج من أهم الشخصيات التي ناضلت في سبيل الحرية وحقوق الإنسان. أسس لوثر زعامة المسيحية الجنوبية، وهي حركة هدفت إلى الحصول على الحقوق المدنية للأفرقة الأمريكيين في المساواة، وراح ضحية قضيته. رفض كينج العنف بكل أنواعه، وكان بنفسه خير مثال لرفاقه وللكثيرين ممن تورطوا في صراع السود من خلال صبره ولطفه وحكمته وتحفظه حتى أنهم لم يؤيده قادة السود الحربيين، وبدوا يتحدّونه عام 1965م.

مقاطعة الحافلات احتجاجاً على انخفاض أجور العمل، وقد تعرض العمال خلال حركة المقاطعة للعديد من المضايقات المستمرة والاعتقالات والضرب، وقد خلق نجاح حركة مقاطعة الحافلات التي حققت نجاحاً كبيراً امتد لأغلب المدن، مناخاً من المقاومة الوطنية وأبرز قادة أكفاء، كما دعا المؤتمر الوطني الإفريقي إلى مقاطعة الشركات القومية ومنتجاتها(العويصي، 2013، ص58).

واتجه النظام السياسي في جنوب أفريقيا إلى تحسين صورته الداخلية والدولية؛ نظراً لاشتداد حركة المقاومة الإفريقية في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات؛ وذلك بإجراء تعديلات صورية في بعض القوانين والتشريعات العنصرية لتوحيد العنصر الأبيض في الحكم وتقويته وللسيطرة على الأوضاع الداخلية الآخذة في التدهور، ومن جهة أخرى قام النظام العنصري بإصلاحات، استهدفت احتواء الجماعات الملونة والهندية في النظام السياسي؛ لأن الجماعتين تضامنتا وشاركتا الأفارقة في النشاطات المقاومة، وحدثت تطورات على الصعيد الدولي والإقليمي والمحلي منذ منتصف الثمانينيات أدت في تفاعلاتها إلى بدء الحوار والتفاوض بين الحزب الحاكم وحزب المؤتمر الوطني بزعامة منديلا (موسي، 2013، ص56)، وقد نتج عنه إطلاق سراح كافة السجناء السياسيين على رأسهم نيلسون مانديلا*، ورفع الحظر عن الحركات السياسية المحظورة والسماح للسود بممارسة النشاط السياسي دون أي قيود، حيث قام برلمان جنوب أفريقيا عام 1990 بالإعلان عن إلغاء قوانين السياسة العنصرية، وتم إقرار الدستور الانتقالي الذي تمثلت أهم ملامحه في اتخاذ الحكم الذاتي الإقليمي الموسع أساساً لإدارة البلاد، وتم إنشاء مجلس نيابي وآخر للشيوخ، وبالفعل في إبريل عام 1994 أعلن قيام الانتخابات العامة التي أحرز فيها المؤتمر الوطني أغلبية ساحقة أهلته لتشكل الحكومة بقيادة مانديلا (المبيض، 2012، ص154).

رابعاً: أساليب المقاومة الشعبية

يقترح "جين شارب" – وهو أستاذ للعلوم السياسية وأحد منظري المقاومة السلمية في العالم– ، أسلوب المقاومة اللاعنفية " النضال السلمي" كوسيلة تغيير بديلة لإنهاء الصراعات الدولية، خاصة وأن نتائج عملية التفاوض ستعتمد إلى حد بعيد على موازين القوى بين أطراف الصراع، هذا بالإضافة إلى أن المفاوضات قد تقود إلى حل واتفاق بين طرفي الصراع ، وقد تقود إلى تصعيد الصراع من جديد في حالة فشلها، أو التوصل إلى اتفاقيات مجحفة وغير عادلة بحق أحد طرفي الصراع ، نتيجة الخلل في موازين القوى، (نزال ،2010، ص33) ويمكن حصر أساليب المقاومة الشعبية في النقاط التالية:

* نيلسون روليهلا هلا مانديلا؛ (18 يوليو 1918 - 5 ديسمبر2013)، سياسي مناهض لنظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا وثوري شغل منصب رئيس جنوب أفريقيا 1994-1999. وكان أول رئيس أسود لجنوب أفريقيا، انتخب في أول انتخابات متعددة وممثلة لكل الأعراق. ركزت حكومته على تفكيك إرث نظام الفصل العنصري من خلال التصدي للعنصرية المؤسساتية والفقر وعدم المساواة وتعزيز المصالحة العرقية. سياسيا، هو قومي أفريقي وديمقراطي اشتراكي، شغل منصب رئيس المؤتمر الوطني الأفريقي (African National Congress : ANC) في الفترة من 1991 إلى 1997. كما شغل دوليا، منصب الأمين العام لحركة عدم الانحياز 1998-1999.

1) الأساليب والأشكال الرمزية للاحتجاج بلا عنف

ينطوي تحت هذا الأسلوب ما يزيد على 50 وسيلةً نضالية، مورست من قبل الحركات والثورات اللاعنفية، ولعل هذا الأسلوب من أكثر الأساليب بساطة وأكثرها شيوعاً إنه يتطلب مشاركة واسعة وعريضة من قبل الجماهير ومختلف فئات المجتمع، وقد يستخدم أكثر من وسيلة وأشكال رمزية عديدة في آن واحد، ففي المسيرة الجماهيرية قد ترفع الأعلام ويرتدي المتظاهرون ملابس موحدة يطبع عليها شعارات وصور تمجد الشهداء والمعتقلين السياسيين، كما قد يتخللها الخطابات وتوزيع البيانات، وقد تنتهي بعمل وأسلوب آخر من أساليب التدخل النفسي أو الجسدي.(نزال،2010،ص59)بالإضافة إلى المظاهرات الرمزية مثل المسيرات أو والاعتصامات أو توزيع النشرات، أو وضع ألوان معينة تعبر عن قضية محددة.(شارب، 2004 ، ص4)

2) رفض التعاون

يرفض المتظاهرون الاستمرار في التعاون أو التعامل مع أشخاص أو جهات معينة، سواء كان هذا التعاون أو التعامل سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً، فمثلاً عندما يفرض المحتجون مقاطعة اجتماعية على خصومهم أو يرفضون المشاركة في الاحتفالات أو اللقاءات أو الذهاب إلي المدارس التي تؤيد خصومهم، أو عندما يرفض المحتجون التعاون الاقتصادي مع خصومهم من خلال عدم تزويدهم بالبضائع والخدمات.(شارب، 2004، ص4) وهناك نوع آخر من عدم التعاون السياسي من خلال إنكار شرعية الحكومة أو رئيسها، فلدى الأفراد كما هو الحال مع الجماعات مجموعة من الخيارات فيما يتعلق بإطاعة القوانين(شارب، 1988،ص12)

3) التدخل اللاعنفي

الذي يعني التدخل في الموقف وزعزعته أو تغييره تغييراً جذرياً بطريقة أو بأخرى (شارب، 1988، ص17) ويتضمن 42 وسيلةً مقسمةً على خمس فئات رئيسية من العمل المقاوم اللاعنفي كالتالي: (شارب، 2004، ص 24:23)

أولاً: التدخل النفسي، من خلال، الانكشاف أمام العناصر الطبيعية، الإضراب عن الطعام، المحاكمة المعكوسة، التحرش باستخدام اللاعنف.

ثانياً: التدخل الجسدي مثل، الاعتصامات، الاقتحام، الطواف، الصلاة اقتحاما، غزو اللاعنف، الاعتراض اللاعنيف، الحاجز اللاعنيف، الاحتلال اللاعنيف.

ثالثاً: التدخل الاجتماعي، مثل، تأسيس نماذج اجتماعية جديدة، إرهاق التسهيلات، المماطلة، المقاطعة الكلامية، مؤسسات اجتماعية بديلة، نظام اتصالات بديل.

4) العصيان المدني

العصيان المدني يعني أن المقاومة قد وصلت إلى مرحلة الدخول في مواجهة مفتوحة مع السلطة القائمة. يؤكد" إبيرت" إن العصيان المدني باعتباره عملاً تخريباً وسلبياً، يتضمن امتناع الجمهور على نطاق واسع من عن إطاعة القوانين السائدة أو اللوائح والأنظمة المرعية، بهدف إلغائها أو قد يكو ثورة كما هو الحال عندما تتصدى المقاومة للنظام القائم ككل. (خلف ،1988، ص154)

5) تكوين مؤسسات بديلة

تتمثل هذه الخطوة في انتزاع السلطة وإقامة مؤسسات ثورية جديدة لتولي المهمات الأساسية التي تواجه المقاومة، كتشريع القوانين وإقامة الأجهزة، ورفض النزاعات وحفظ النظام، من خلال مخطط يهدف إلى إقامة أجهزة قادرة على تسيير المتجمع، والسيطرة على وسائل الإنتاج والأعلام بهدف انتزاع المقاومة المدنية بالكامل للسلطة (خلف،1988، ص154:155).

هكذا يتبين أن المقاومة الشعبية أو اللاعنفية لها عدة تجارب عبر التاريخ ، وتميزت بمجموعة من الأساليب والوسائل التي يمكن من خلال ممارسة هذا الشكل من أشكال المقاومة بهدف تحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية في مواجهة استبداد سلطة الاحتلال، وتنوعت هذه الوسائل فشملت المسيرات والمظاهرات ورفع الأعلام، عدم التعاون والمقاطعة مع السلطة أو الحكومة الموجودة، أو الاعتراض والاعتصام، والصلاة والطواف، أو العصيان المدني، فكل هذه الوسائل تندرج ضمن وسائل المقاومة الشعبية السلمية التي حققت نتائج سياسية كبيرة في كثير من التجارب الدولية كما أوضحت الدراسة، وبالإضافة لذلك أن معظم هذه الوسائل قد استخدمها الشعب الفلسطيني في مسيرة نضاله الوطني الممتد منذ بداية الاحتلال البريطاني والهجرات الصهيونية إلى فلسطين، فقد تنوعت أشكال وأساليب النضال الوطني الفلسطيني وشملت جميع هذه الوسائل.

الطلب الثالث: المقاومة الشعبية في فلسطين

على الرغم من تقديس حركة فتح في بداية الأمر للعمل العسكري على الأشكال الأخرى للنضال الوطني الفلسطيني، إلا أن الحركة كانت تؤمن بأن نضال الشعب الفلسطيني كلاً متكاملاً، لذلك سعت منذ بداية تكوين الخلايا الأولى الاهتمام بالعمل السياسي والاجتماعي والثقافي كجزء من مفهوم المقاومة الكفاح والكفاح المسلح.

أولاً: موقف السلطة الفلسطينية وحركة فتح من المقاومة الشعبية

تعتبر المقاومة من الحقوق التي كفلتها الأعراف والقوانين الدولية، والمقاومة الشعبية هي إحدى وسائل تحدي الظلم والاستبداد والقهر، وعلى الصعيد الفلسطيني وعقب الاجتماع الأول للإطار القيادي المؤقت لمنظمة التحرير الفلسطينية بتاريخ 22كانون أول 2011م، والذي عقد في القاهرة ظهرت حالة من

الإجماع لدى فصائل منظمة التحرير على قبول وتبني أسلوب المقاومة الشعبية للاحتلال الإسرائيلي مع عدم إنكار حق الشعب الفلسطيني في المقاومة بكافة أشكالها (صوافطة، 201، ص62). وتاريخ المقاومة لحركة فتح التي تعتبر رائدة النضال الوطني الفلسطيني، لا يخلو من الوسائل السلمية اللاعنفية التي لطالما دعت إليها الجمهور الفلسطيني كالإضرابات والمسيرات والمظاهرات والاعتصامات والمقاطعات منذ عام 1969 مروراً بانتفاضة 1987 م وانتفاضة الأقصى الثانية 2000 م، وتبنى الرئيس "محمود عباس" رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ورئيس حركة فتح خيار المقاومة اللاعنفية، إضافة إلى ذلك فقد تبنى المؤتمر السادس لحركة فتح استراتيجيته النضالية المقاومة الشعبية اللاعنفية كأحد خيارات النضال الفلسطيني.(العويصي،2013 ،ص119)

وقد أعلن رئيس الحكومة السابق "سلام فياض" "إن المقاومة السلمية، مثلت إلى جانب الجهد الوطني المبذول، وعلى كافة المستويات الرسمية والأهلية، لتعزيز وتعميق الجاهزية الوطنية لإقامة دولة فلسطين والانخراط الشعبي الواسع في تحقيقها، مسارين متلازمين عضوياً، دعماً لمسيرة شعبنا النضالية والكفاحية، والنضال السياسي الذي تقوده منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، في كافة المحافل الدولية من أجل إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس الشريف"(فياض، 2012) وكانت المقاومة الشعبية الاستراتيجية المستقبلية التي اتفقت عليها حركتا فتح وحماس في اتفاق مكة سنة 2007، والتي تبنتها حركة فتح في مؤتمرها السادس في بيت لحم سنة 2009، كما أنها شعار ترفعه فصائل اليسار وبعض قوى الساحة الفلسطينية مثل المبادرة الشعبية، وهذا ما يمنح هذا الشكل من المقاومة مشروعية واسعة، على الرغم من أن تبنيها في واقع الأمر كان مخرجاً من مأزق ثنائية (المقاومة، المفاوضات)، أكثر مما كانت أداة استراتيجية قصدت مختلف الأطراف فعلاً استخدامها.(تقرير استراتيجي73، 2014) لذلك يبدع الشعب الفلسطيني في كل مرحلة من مراحل النضال الوطني، وسيلته النضالية فهي" ثورة بمكونها العسكري والجماهيري وطويلة وضد الواقع الفاسد ممثلاً بالاحتلال، وهي انتفاضة شعبية احتجاجية تمردية تشتمل على مكونات العصيان والتظاهر وغيرها، وهي " حرب الشعب" و"كفاح" وهي "عصيان " وهي " حرب فدائيين" وهي "مقاومة شعبية" بالمفهوم الجديد(أبو بكر،2015).

وفي هذا السياق أكد عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ومفوض التعبئة والتنظيم بالضفة الغربية " محمود العالول" "مُضِيَّ حركة فتح ومعها جماهير الشعب الفلسطيني في تصعيد المقاومة الشعبية في وجه ممارسات الاحتلال العنصرية، وعدوانه المستمر على أراضي دولة فلسطين، وعمليات القتل التي يرتكبها جنود الاحتلال، وشدّد على ضرورة تنويع أشكال المقاومة الشعبية لتعزيز صمود الشعب الفلسطيني على أرضه المهددة بالاستيطان، وخاصة في المنطقة المصنفة "E1" والأغوار الفلسطينية وكذلك تعزيز صمود أبناء شعبنا من البدو الذين تستهدفهم سياسات الاحتلال الاستيطانية". (العالول، 2015) وحددت حركة فتح أشكال وأساليب المقاومة بكافة أشكالها في البيان السياسي الصادر عن المؤتمر السادس 2009م كما يلي:

1) تحرير الوطن وإنهاء استيطانه والوصول إلى الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني.

2) التأكيد على حق العودة والتعويض، استناداً إلى ميثاق الأمم المتحدة، وقرار الجمعية العامة رقم 194.

4) ينطلق النضال من حق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال، وفي النضال ضد الاستيطان والطرد والترحيل، والتمييز العنصري، وهو حق تكفله الشرائع والقوانين الدولية.

5) التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في ممارسة الكفاح المسلح ضد الاحتلال المسلح لأرضه يبقى حقاً ثابتاً أكدته الشرائع والقانون الدولي.

وهنا يمكن ملاحظة مدى التطور الذي طرأ على مفهوم المقاومة في الفكر السياسي لحركة فتح، وذلك بالمقارنة بين البرنامج السياسي والنضالي الصادر عن المؤتمر السادس لحركة فتح الذي أكدت فيه الحركة على المقاومة الشعبية والنضال السياسي والدبلوماسي، وما بين المؤتمرات الحركية السابقة –من الأول وحتى الخامس– التي كانت تؤكد فيها الحركة على أن الكفاح المسلح وسيلة وحيدة لتحرير فلسطين، حيث أكد البرنامج السياسي الصادر عن المؤتمر السادس لحركة فتح على النضال بكل الطرق الوسائل والأساليب بما فيها الكفاح المسلح والمقاومة الشعبية والتصدي للجدار والاستيطان والنضال السياسي والدبلوماسي في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى بما يؤكد تطور مفهوم المقاومة لدى حركة فتح.

ثانياً: المقاومة الشعبية الفلسطينية بعد أوسلو

تعتبر المقاومة الوطنية الفلسطينية من أعرق وأطول النضالات التحررية المعاصرة، كما أن التجربة النضالية الفلسطينية تعتبر من أكثر التجارب صعوبة وتعقيداً، نظراً لطبيعة الاحتلال الإحلالية التوسعية الاستيطانية، فمسيرة الشعب الفلسطيني في العطاء والتضحية تمتد لما يزيد عن قرنٍ من الزمن، بدأت مع بداية المشروع الصهيوني وهجراته الأولى لفلسطين عام 1881، ولم تتوقف مع قيام الدولة الصهيونية على أرض فلسطين عام 1948، بل دخلت مرحلةً جديدةً ضرب الفلسطينيون خلالها أمثلة بارزة على رفض الهزيمة والاندثار والتصفية قبل قيامهم بإعلان وجودهم الثوري والمقاومة المسلحة.(نزال، 2010، ص99) والمقاومة الشعبية في فلسطين حركة تهدف إلى حرمان نظام الاحتلال من ممارسة سيطرة سياسية أو اجتماعية، وتنقسم إلي ثلاثة مجالات هي (قمصية، 1998، ص39):

1. المقاومة المدنية، من خلال الإضرابات والمظاهرات والاعتصامات عند نقاط التماس مع الجيش الإسرائيلي
2. المقاومة المنظمة، من خلال تشكيل اللجان والحركات السياسية من أجل تقرير المصير
3. والمقاومة من أجل التنمية، من خلال بناء القدرات الاقتصادية والاجتماعية، والاكتفاء والاستقلال في جميع مجالات الحياة.

بالإضافة لذلك تمتلك المقاومة الشعبية في فلسطين عدة أهداف وطنية تحاول تحقيقها من خلال الانطلاق من الاعتبارات التالية (عطية، 2013، ص203):

- ممارسة الضغط على الاحتلال، عبر إعادة تفعيل العنصر الشعبي الذي يشكل عامل إزعاج كبير لسياسة ومخططات الاحتلال والذي من شأنه أن يربك يوميات المحتل ويثقل عليه احتلاله وممارساته القمعية.
- التغطية على فشل المشروع التفاوضي، عبر فتح خيارات وطنية كفاحية بديلة، والتي تشمل أيضا المتابعة القانونية.

1. أساليب المقاومة الشعبية في فلسطين

تنوعت أساليب المقاومة الشعبية الفلسطينية، فالتجربة الوطنية الفلسطينية غنية بالعديد والعديد من الأساليب النضالية السلمية، على مدار مسيرة النضال الوطني الفلسطيني الممتد منذ بداية المشروع الصهيوني في فلسطين وحتى الوقت الراهن، ويمكن تحديد بعض أساليب وأشكال المقاومة الشعبية الفلسطينية في النقاط التالية:

A. المسيرات الحاشدة في المناسبات الوطنية: تنطلق في المناسبات الوطنية من كل عام المسيرات والفعاليات السلمية المناهضة للاحتلال الإسرائيلي، وكانت من أبرزها من حيث المشاركة الجماهيرية، وفي المواجهة مع قوات الاحتلال، في تلك الحقبة (بين الانتفاضتين)، كانت ذكرى يوم الأرض في1/ 30 من آذار/مارس م كل عام تخرج المسيرات المنددة بالاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية. حيث تنظم مسيرات واعتصامات طلابية وجماهيرية لإحياء الذكرى في داخل مناطق48 وفي الأراضي الفلسطينية بالضفة الغربية وقطاع غزة، وكان أهمها الاعتصام الذي نظمته اللجنة الوطنية والإسلامية لمقاومة الاستيطان عند مفترق الشهداء" نتساريم" في بداية انتفاضة الأقصى شاركت فيه العديد من الفعاليات والشخصيات وحشد من المواطنين وذوي الأسرى (موسي، 2013، ص82).

B. نضال الأسرى في السجون: يعتبر نضال الأسرى في السجون الإسرائيلية، من خلال الإضراب عن الطعام، جزءاً من حركة المقاومة الشعبية بشكلٍ عام، التي تهدف لتحسين ظروف اعتقالهم المأساوية، فقد انخرط الآلاف من الأسرى في السجون الإسرائيلية في الإضراب عن الطعام الذي استمر من 15 آب إلي 2 أيلول عام 2004 ، وأعربت 13 وكالة تابعة للأمم المتحدة العاملة في المناطق المحتلة عن قلقها حيال هذا الأمر، وخارج السجون فقد أحتجّ الفلسطينيون والمتضامنون وعملوا بجدّ لنشر مطالب الأسرى في سجون الاحتلال، وقد تظاهروا أمام مكاتب الصليب الأحمر وأعلنوا الإضراب عن الطعام، وسلموا رسالة إلي ممثل الأمين العام السباق للأمم المتحدة "كوفي عنان" تطالبه بالضغط على إسرائيل للموافقة على مطالب الأسرى(قمصية، 1998، ص258).

C. مقاومة جدار الفصل العنصري: تعتبر مقاومة جدار الفصل العنصري، أحد أهم أشكال المقاومة الشعبية في فلسطين، نظراً لكون الجدار من أهم مشاريع التوسع والاستيطان التي قامت به سلطات

الاحتلال الإسرائيلي، فقد اتخذت حكومة الاحتلال برئاسة "شارون" قراراً في 2002/4/14م ببناء" جدار الفصل العنصري" بين الضفة الغربية وإسرائيل، بحجة حماية سكانها وتحصين أمنها من الهجمات والعمليات الفلسطينية في الأراضي المحتلة عام1948، غير أن واقع الحال يشير إلى الاستيلاء على المزيد من الأراضي الفلسطينية، إذ أن معظم مسار هذا الجدار ينحني ما بين 30/20 كلم داخل أراضي الضفة الغربية، ويعزل عدد كبير من القرى والتجمعات السكانية الفلسطينية تشمل نحو92 قرية، وتضم ما يزيد على 360 ألف نسمة منها قرى معزولة نهائيا ومغلقة ببوابات 250، فيما سيبلغ (نزال، 2010، ص105)

D. قطف الزيتون: يعتبر موسم قطف الزيتون شكّلاً آخراً من أشكال المقاومة الشعبية والنضال الوطني الفلسطيني ضد الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي، الذي يحاول تدمير كل سبل العيش للفلسطينيين، حيث تعتبر شجرة الزيتون الدعامة الأساسية للاقتصاد الفلسطيني. ويعتبر موسم قطف الزيتون مناسبة هامة لقوافل المتضامنين الأجانب للتضامن مع الشعب الفلسطيني والتظاهر ضد قوات الاحتلال وممارسات المستوطنين.

E. نضال القرى الفلسطينية ضد الجدار: أصبحت تجربة المقاومة الشعبية في بعلين ونعلين تشكل إلى جانب الجهد المبذول لإكمال الجاهزية الوطنية لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة والانخراط الشعبي الواسع في تحقيقها، مسارين متلازمين للنضال السياسي الذي تقوده منظمة التحرير الفلسطينية في كافة المحافل لحشد الدعم اللازم لعدالة القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني وفي مقدمتها إنهاء الاحتلال والاستقلال، يمثل نموذج المقاومة الشعبية المعركة المستدامة في منطقة بلعين ونعلين والتفاعل الفلسطيني الدولي الشعبي في كلتا الحالتين استخداماً ذكياً للطاقات المحدودة بشرياً بإرادة حرة للإعلام وإمكانيات الاتصال التي تعظم دورها (العويصي، 2013 ، ص161).

وفي ضوء ما تقدم نخلص أن المقاومة الشعبية الفلسطينية استخدمت مجموعة من الاساليب والوسائل في نضالها ضد الاحتلال الإسرائيلي، وأن هذه المقاومة الشعبية هي جزء من استراتيجية منظمة التحرير الفلسطينية لمواجهة الاجراءات الاسرائيلية في إقامة جدار الفصل العنصري والتوسع الاستيطاني، وأن هذه المقاومة مزجت ما بين مجموعة من الأساليب المتنوعة والتي شارك فيها معظم أبناء الشعب الفلسطيني، حيث تنوعت هذه الأساليب وشملت المسيرات الشعبية، وإضراب الأسرى عن الطعام، وقطف الزيتون، ومقاومة الجدار والاستيطان من خلال العمل الشعبي السلمي.

2. نتائج المقاومة الشعبية

أولاً: على الصعيد الفلسطيني

نجحت المقاومة اللاعنفية في ترسيخ وتثبيت فكرة أن الشعب الفلسطيني لا يمكن أن يتنازل عن حقوقه حتى في ظل الإرهاب والعنف الإسرائيلي، فقد كسر الفلسطينيون في تجاربهم اللاعنفية وخصوصاً تجربتي بلعين ونعلين حاجز الخوف من مواجهة قوات الاحتلال، حيث شّكلت تجربة قريتي نعلين وبلعين نموذجاً لقدرة المقاومة الشعبية والجماهيرية الفلسطينية على تحدي إجراءات سلطات الإحتلال الإسرائيلي في مصادرة الأراضي وبناء جدار الفصل العنصري، والتي شاركت فيها جميع أطياف الشعب الفلسطيني بمختلف توجهاته الفكرية والتنظيمية، كما تمكن الفلسطينيون باستخدام مبدأ اللاعنف من استقطاب العديد من المتضامنين الأجانب والإسرائيليين (العويصي، 2013 ، ص62)، وتمكن الفلسطينيون خاصةً في السنوات الأخيرة، من إجبار سلطات الاحتلال الإسرائيلي على التخلي عن بعض مخططاتها التوسعية، ومصادرة آلاف الدونمات من أراضِي الضفة الغربية والاستيلاء عليها، كان من أبرزها تجربة قرية "بدرس" غرب مدينة رام الله التي تمكن أهلها في نيسان عام 2004 من استعادة نحو 1200 دونم من أراضِي القرية. وكذلك تجربة قرية بلعين (نزال،2010، ص170).

ثانياً: على الصعيد الدولي

نجحت المقاومة اللاعنفية الفلسطينية في التأثير على الرأي العالمي في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، والتي نددت بسياسة الاحتلال الإسرائيلي معلنة دعمها للشعب الفلسطيني في نضاله (العويصي، 2013، ص63)، وقد انتقد مبعوث الأمم المتحدة إلى منطقة الشرق الأوسط الأسبق " تيري رود لارسن" إسرائيل بشدة لمواصلتها بناء جدار الفصل العنصري قائلاً "من حق إسرائيل أن تبني جداراً على أرضها، لكن ليس على أراضي الآخرين، الجدار في مساره الحالي يفصل بين قرى فلسطينية، ويفصل بين التلاميذ ومدارسهم ". وأفاد تقرير للأمم المتحدة نشر في جنيف في 2003/9/30، أن قيام إسرائيل ببناء "سياج أمني" على طول الضفة الغربية، سينطوي على ضم جزء كبير من الأراضي الفلسطينية، وهو ما يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة (دراسة، المكتب الوطني لمقاومة الجدار، 2015).

ويعتبر قرار محكمة العدل الدولية في لاهاي الصادر بتاريخ 9-7-2004، أن جدار العزل، الذي تقيمه إسرائيل فوق الأراضي الفلسطينية مخالف للقانون الدولي، أكبر الإنجازات الفلسطينية في هذا المجال، حيث طالبت المحكمة إسرائيل بوقف البناء فيه وهدم ما تم بناؤه، وبدفع تعويضات لكل المتضررين بما في ذلك القاطنون في القدس الشرقية وما حولها، وطالبت المحكمة أيضاً كل الدول لا تعترف بالوضع غير القانوني الناجم عن بناء "الجدار"، ودعت الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، إلى النظر في أي إجراءات أخرى لإنهاء الوضع غير القانوني للجدار، وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة، طلبت أواخر العام 2003، من محكمة العدل الدولية في لاهاي رأياً استشارياً بخصوص "جدار الفصل العنصري"، بعد

أن حاولت إسرائيل ومن يدعمها في الأمم المتحدة، إعاقة إصدار قرار إدانة، بدعوى أن الجدار أقيم بدوافع أمنية لا تخالف قواعد القانون الدولي.

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول أن المقاومة الشعبية هي أحد وسائل النضال الوطني الفلسطيني ، وأنها لست شكلاً جديداً على الكفاح والنضال الوطني الفلسطيني بل كانت موجودة منذ بداية الاحتلال البريطاني على فلسطين، وأن المقاومة الشعبية استطاعت أن تحقق مجموعة من النتائج على المستوى المحلي والدولي، من خلال حشد الرأي العام الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني ضد الجدار والاستيطان، وعلى المستوي الإسرائيلي من خلال قرارات محكمة العدل العليا الإسرائيلي بتغير مسار الجدار وإرجاعه للخلف، وعلى المستوي الفلسطيني فقد عملت المقاومة الشعبية على توحيد الجهود الوطنية الرسمية والشعبية في مواجهة الجدار والاستيطان بعد حالة الانقسام السياسي والجغرافي التي شهدتها الأراضي الفلسطينية بعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة.

لذلك يجب على منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، وحركة فتح العمل على تطوير وتفعيل المقاومة الشعبية، ضد الإجراءات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، بهدف ممارسة مزيد من الضغوط على حكومة دولة الاحتلال من جانب، وتجنيب الشعب الفلسطيني الإجراءات العقابية الإسرائيلية من جانب آخر، خاصة في ظل الظروف العربية والدولية التي تمر فيها منطقة الشرق الأوسط.

المبحث الثاني:
النضال السياسي والدبلوماسي في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية

المطلب الأول: التحرك الفلسطيني في الأمم المتحدة

المطلب الثاني: انضمام فلسطين لمحكمة الجنايات الدولية

المبحث الثاني:

النضال السياسي والدبلوماسي في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.

أدت الإخفاقات السياسية المتكررة للوصول إلى تسوية للقضية الفلسطينية، خاصة في ظل فرض إسرائيل سياسة الأمر الواقع التي تسعى إلى تصفية حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وبناء دولته المستقلة، إلى ضرورة توجه القيادة الفلسطينية للأمم المتحدة، ليس لنيل العضوية الكاملة لدولة فلسطين فقط، بل لتفعيل كافة القضايا في المنظمات الدولية كاستراتيجية من استراتيجيات النضال الفلسطيني، ورافد إضافي لها، مما يعطي قوة أكبر للسياسة الفلسطينية في فرض رؤيتها تجاه القضايا المصيرية.

وكان الزعيم الراحل "ياسر عرفات" قد تحدث عن أهمية النضال السياسي والدبلوماسي حيث قال في خطابه التاريخي بالأمم المتحدة عام 1974" من خلال حركة التحرر الوطني الفلسطيني المناضلة، نضج نضال شعبنا الفلسطيني وتعددت أساليبه، فشمل النضال السياسي والاجتماعي بالإضافة للنضال المسلح، وإننا حين نتكلم من على هذا المنبر الدولي، فإن ذلك يعتبر تأكيداً على إيماننا بالنضال السياسي والدبلوماسي والذي يعتبر مكمل ومعزز لنضالنا المسلح " ويعتبر النضال السياسي والدبلوماسي الفلسطيني في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، أسلوب من أساليب المقاومة الفلسطينية بعد انسداد الأفق السياسي ووصول عملية السلام إلى طريق مسدود.

المطلب الأول: التحرك الفلسطيني تجاه الأمم المتحدة

أولاً: أسباب ومسارات التحرك الدولي

مع غياب المَخرَج للمفاوضات والحل مع الكيان الصهيوني، قررت القيادة الفلسطينية التوجه إلى الأمم المتحدة للحصول على الاعتراف بالدولة الفلسطينية على حدود عام 1967، والانضمام إلى عضوية الأسرة الدولية، استناداً إلى قرارات الشرعية الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية منذ عام 1947، وعملاً بحق تقرير المصير لجميع الشعوب وفق ميثاق الأمم المتحدة. وقد دعت السلطة الفلسطينية جميع دول العالم من دون استثناء إلى دعم هذا التوجه، خلال الدورة السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2011 (مبروك، 2011).

وجاء هذا التوجه الفلسطيني نحو الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي في ظل حالة التوتر الشديد التي تشهدها المنطقة العربية، خاصة بعد بروز ما يسمى "بالربيع العربي"، الذي أدى لتفكك دول وسقوط أنظمة، حيث تشهد المنطقة العربية مجموعة تحولات سياسية عميقة أصبحت تلقي بظلالها على القضية الفلسطينية، وترافق هذا التوجه للمجتمع الدولي مع سوء الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بسبب الانقسام ووصول مشروع التسوية والمقاومة لطريق مسدود، ففي ظل هذا الوضع وهذه المفارقة أصرت القيادة الفلسطينية على الذهاب للأمم المتحدة لانتزاع اعتراف دولي بفلسطين دولة، وهي تحت الاحتلال.

حيث بات ما كان يسمى "استحقاق أيلول" الشغل الشاغل للقيادة الفلسطينية وعنوان الحراك السياسي والدبلوماسي الفلسطيني والعربي فيما يخص الصراع في الشرق الأوسط بحيث طغى هذا الحراك السياسي على غيره من التحركات سواء كانت مفاوضات أو مقاومة بل تم تعليق المصالحة الوطنية لحين اتضاح مصير استحقاق أيلول (ابراش، 2011)، وكانت اللجنة الرباعية الخاصة بعملية السلام في الشرق الأوسط قد دعمت خطة السلطة الفلسطينية التي أعلنتها في آب من العام 2009 لبناء الدولة الفلسطينية في غضون 24 شهراً. ومنذ ذلك الحين كثفت إسرائيل من جهودها التكتيكية لتعطيل أو تأخير سير تلك الخطة دون أي تدخّل يذكر من قبل اللجنة الرباعية، وكانت اللجنة الرباعية قد عارضت وأبدت استغرابها من المسعى الفلسطيني للحصول على عضوية دولة فلسطين في الأمم المتحدة (دي فارت، 2010)، ولجأت منظمة التحرير الفلسطينية إلى آلية التحرك في الأمم المتحدة بعد أن فقدت الأمل في أن تقدم لها حكومة الكيان الصهيوني أي شيء يسمح بالعودة إلى آلية التفاوض، في البدء كان الرفض الصهيوني الحازم لوقف الاستيطان كشرط لاستئناف المفاوضات، ولاحقاً كان الرفض أيضاً من نصيب أساس التسوية الذي طرحه الرئيس الأمريكي "باراك اوباما" في خطابه بتاريخ 19 مايو 2011، وهو العودة إلى حدود عام 1967(مبروك، 2011).

وجاء التحرك الدولي الفلسطيني، في ظل انتهاك إسرائيل لقرارات الشرعية الدولية العامة والقرارات الأممية الخاصة بقضية فلسطين، وعدم تجاوبها مع مبادرة السلام العربية، وجهود اللجنة الرباعية الدولية، وعدم انتهاجها سلوكاً يوحي بقناعتها بحل الدولتين الذي سعت إليه مختلف المبادرات، بما فيها رؤيتي الرئيسين الأمريكيين "جورج بوش الأبن"، "وباراك أوباما"، وعدم رغبتها في تحقيق السلام وقف المفهوم النسبي للتسوية العادلة، والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في دولة مستقلة قوامها الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، مما دفع المفاوض الفلسطيني إعمال الشرعية الدولية للوصول لأهدافه (ابراش،2011). وترتكز الاستراتيجية الفلسطينية في التحرك على المستوي الدولي على عدة مسارات (مقابلة مع الدكتور أحمد مجدلاني، 2015/6/15):

المسار الدبلوماسي: الذي يعمل على تجنيد المزيد من الاعترافات الدولية بدولة فلسطين ورفع التمثيل الدبلوماسي من قبل الدول من خلال العلاقات الثنائية بين دول العالم ودولة فلسطين.

المسار السياسي: في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، بعد رفع مكانة فلسطين في الأمم المتحدة وحصولها على دولة مراقب غير عضو. الأمر الذي مهد الطريق أمام انضمام فلسطين لكافة الوكالات والمنظمات الدولية المختلفة.

المسار القانوني: من خلال التوقيع على ميثاق روما والانضمام لمحكمة الجنايات الدولية والذي يوفر آلية لملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين وتقديمها للمحاكمة على الجرائم التي ارتكبوها بحق الشعب الفلسطيني سواء بغزة أو في الضفة الغربية.

ثانياً: المبررات القانونية للاعتراف الدولي بدولة فلسطين في الأمم المتحدة

يعتبر حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولة ذات سيادة على حدود العام 1967، حقاً معترفاً به من المجتمع الدولي. فخلال العقدين السابقين لم تألُ منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، جهداً بغية تحقيق هذه التطلعات الوطنية عبر التفاوض مع إسرائيل، ومع ذلك، فإن رفض إسرائيل الالتزام بالقانون الدولي ووقف إجراءاتها غير القانونية في الأرض الفلسطينية ومن ضمنها وقف الأنشطة الاستيطانية يعرض للخطر إمكانية البقاء على حل الدولتين مما يدفعنا إلى السعي للحصول على اعتراف دولي بالدولة الفلسطينية على حدود 1967 بعاصمتها القدس الشرقية(عريقات،2011، ص1)، فبعد توقف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية رسميا نهاية سبتمبر 2010 انهمك العقل السياسي الفلسطيني الرسمي بالبحث عن مخارج لأزمة التسوية والمقاومة، في ظل حالة الانقسام التي تؤدي لمنح فرصة لإسرائيل لتواصل عمليات الاستيطان والتهويد. وكان الذهاب للأمم المتحدة أحد الخيارات التي طرحها الرئيس الفلسطيني "محمود عباس" في أكتوبر من نفس العام للحفاظ على حيوية القضية سياسياً ولتوظيف حالة الكراهية والرفض من طرف الرأي العام العالمي للسياسة الإسرائيلية (ابراش، 2011). **ويمتلك الشعب الفلسطيني الحق في تقرير المصير، ويعترف المجتمع الدولي بهذا الحق من خلال النقاط:** (عريقات، 2011، ص2:4)

- أكد المجتمع الدولي أولاً على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والسيادة قبل تسعة عقود تقريباً بموجب معاهدة عصبة الأمم.
- أعادت الأمم المتحدة مراراً وتكراراً التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والسيادة، بما يتفق وميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واعترافاً بالظلم التاريخي الذي لحق بالشعب الفلسطيني.
- اعترفت إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير في إعلان المبادئ(أوسلو) بشأن ترتيبات الحكم الذاتي خلال المرحلة الانتقالية للعام 1993 وأيضاً في الاتفاق المرحلي بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة للعام 1995.

ثالثاً: حصول فلسطين على صفة دولة (عضو مراقب) في الأمم المتحدة

بعد فشل منظمة التحرير الفلسطينية، من الحصول على عضوية كاملة لفلسطين في الأمم المتحدة في 2011، نتيجة عدم قدرة الدبلوماسية الفلسطينية على توفيير 9 أصوات في مجلس الأمن الدولي لوضع الطلب الفلسطيني على جدول أعمال مجلس الأمن، ذهبت المنظمة في العام التالي للأمم المتحدة للمطالبة بدولة مراقب في الأمم المتحدة.

وكان قد تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من حث كلٌ من فرنسا وبريطانيا وكولومبيا والبوسنة وكندا على عدم التصويت على مشروع قرار عضوية فلسطين، في المرحلة الأولى داخل لجنة قبول العضوية، وبذلك تم ضمان عدم رفعه للمجلس وعدم التصويت عليه في مجلس الأمن(ثابت، 2014

،ص64). وتمحورت الخطوة الفلسطينية بالتوجه بشكل مباشر إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل استصدار قرار يوصي بأن تكون فلسطين دولة غير عضو لها صفة المراقبNon Member State، من الجمعية العامة للأمم المتحدة، ويتطلب النجاح في هذه الخطوة أغلبية بسيطة 50+1% من أصوات الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة (النظام الداخلي للجمعية العامة، م18) وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أصدرت مجموعة من القرارات التي تتعلق برفع مكانة فلسطين داخل المنظمة الدولية ومنها ما يلي (سليمان، وآخرون، 2015، ص137):

- في 10/14/و1974/11/22م، وبموجب القرارين 3210(د –29) و3227(د –29)، دُعيت منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها ممثل الشعب الفلسطيني إلى المشاركة في مداولات الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومُنحت مركز مراقب.
- في 1988/12/15م، وبموجب القرار 43/177 اعترفت الجمعية العامة بجملة أمور، بإعلان دولة فلسطين الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني بتاريخ 1988/11/15، وقررت أن يُستعمل اسم " فلسطين " بدلاً من اسم " منظمة التحرير الفلسطينية " دون المساس بمركز المراقب لمنظمة التحرير ووظائفها في الأمم المتحدة.
- في 1998/7/7م، وبموجب القرار 250/25 قررت الجمعية العامة أن تمنح فلسطين، بوصفها مراقباً حقوقاً وامتيازات إضافية للمشاركة في دورات الجمعية العامة وهيئات الأمم المتحدة الأخرى، وكذلك في مؤتمرات الأمم المتحدة.
- في2012/11/29م، وانطلاقاً من هذه المحطات، اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار67/19 بتطوير مركز فلسطين في الأمم المتحدة الذي بموجبه قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة " أن تمنح فلسطين مركز دولة غير عضو لها صفة مراقب في الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من أن قرار الجمعية العامة بقبول دولة فلسطين "دولة غير كاملة العضوية" في الجمعية العامة يعتبر انجازاً تاريخياً في مسيرة العمل الوطني الفلسطيني، إلا أنه يندرج ضمن القرارات الكاشفة حسب تعريف القانون الدولي، الذي يؤكد بأن الاعتراف بالدولة الجديدة هو عمل اختياري للدول، بمقتضاه تشهد دولة أو مجموعة دول بوجود جمع من الناس يقيم على إقليم جغرافي محدد يخضع لنظام أساسي مستقل عن جميع الدول، وقادر على الالتزام بالواجبات التي ينص عليها القانون الدولي (مهنا، 2013،ص6)، وكان قد شارك بالتصويت 188دولة، بما فيها إسرائيل، وجاءت نتائج التصويت على المشروع الفلسطيني المقدم بمنح فلسطين مركز " دولة مراقب" في الجمعية العامة للأمم المتحدة ، كما يلي:(سليمان، وآخرون ، 2015،ص157)

1) مع القرار: 138دولة 73%
2) ضد القرار: 9 دول 5%
3) امتناع :41 دولة 22%

وعليه يمكن القول أن حصول فلسطين على دولة مراقب بالأمم المتحدة تكون الدبلوماسية الفلسطينية حققت نصراً كبيراً في مسيرة النضال الوطني الفلسطيني، من خلال رفع مكانة فلسطين إلى دولة غير عضو بالأمم المتحدة مما يمنحها العديد من الامتيازات القانونية والسياسية في مواجهة غطرسة الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، ويفتح لها كل أبواب المنظمات والمعاهدات الدولية لانضمام دولة فلسطين إليها في سبيل تحقيق الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

رابعاً: نتائج حصول فلسطين على دولة (عضو مراقب)

عزز حصول فلسطين على صفة (دولة مراقب) في الأمم المتحدة أو تحسين وضعها القانوني في الجمعية العامة من (عضو مراقب إلى دولة مراقب)، عزز الوضعية القانونية لدولة فلسطين في أي مفاوضات سلام قادمة مع الاحتلال الإسرائيلي من جهة، كما أنها ستؤسس للأبد، بأن تعريف الأراضي الفلسطينية لا يعتمد على مدى سخاء إسرائيل، بل تشتمل على كلٍ الأراضي والواقعة في قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية المحتلة من قبل إسرائيل منذ العام 1967(دي فارت، 2010).

وثمة مزايا أخرى لقرار الجمعية العامة 19/67 تتمثل بفتح مسار العضوية لدولة فلسطين في 3 منظمات دولية و18 وكالة متخصصة للأمم المتحدة (نالت فلسطين العضوية في إحداها عام 2011، وهي منظمة اليونسكو)، كما والانضمام إلى 56 اتفاقية ومعاهدة دولية، بدون المساس بالمكانة السياسية والقانونية لمنظمة التحرير الفلسطينية وصفتها التمثيلية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للعشب الفلسطيني(سليمان، وآخرون، 2015 ، ص138)، وتأخذ خطوة رفع مكانة دولة فلسطين أهمية ذات شأن كبير، لاستعادة القضية الفلسطينية في إطارها الدولي، القادر في هذه المرحلة على اجتراح حل متوازن لها، وتمثل هذه الخطوة أهمية كبيرة على طريق التدويل، فقد جاء من أهم نتائجها المباشرة تمكين دولة فلسطين من الانضمام إلى كيانات دولية تقع ضمن منظومة الأمم المتحدة.

ويمكن حصر الآثار السياسية والقانونية، على المستوى الدولي، حيث تحصل فلسطين على مجموعة من الفوائد نتيجة هذا الانضمام، ويمكن تحديدها في النقاط التالية:(الغندور،2012)

1. مكّن رفع تمثيل فلسطين لدولة غير عضو" مراقب "بالأمم المتحدة، الحصول على عضوية كاملة في كل الوكالات المتخصصة والمنظمات التابعة للأمم المتحدة مثل: منظمة الصحة العالمية، واليونسكو، واليونيسيف .... إلخ
2. أدى حصول فلسطين على دولة غير عضو " مراقب" بالأمم المتحدة، إلى الانضمام للاتفاقيات والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وخاصة المعاهدات التعاقدية منها، ومن شأن ذلك تعزيز حالة حقوق الإنسان في فلسطين.

3. عزز حصول فلسطين على دولة غير عضو" مراقب " في المنظمة الدولية من فرص ملاحقة مجرمي الحرب، حيث أن ذلك سمح بانضمام فلسطين إلى النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وفقاً لما ينص عليه نظام روما الأساسي.

4. حصول فلسطين على دولة غير عضو" مراقب " في الأمم المتحدة من شأنه الانضمام إلى النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، الأمر الذي يمكنها من طلب التحكيم الدولي.

5. إن حصول فلسطين على الدولة غير العضو" مراقب " من شأنه المساهمة في التعاون الدولي القائم والمتمثل في إنهاء الاحتلال، ومن شأنه تكريس حق تقرير المصير ونيل الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة.

6. إن حصول فلسطين على دولة غير عضو من شأنه تعزيز مكانتها من حيث المساواة بين الدول، حيث إن انضمام فلسطين يجعلها تتمتع بحق التصويت في الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة.

7. يضع ذلك حداً للمزاعم الإسرائيلية بأن الأرض الفلسطينية هي أرض متنازع عليها، وتأكيد جديد لكل قرارات الأمم المتحدة السابقة على أنها أرض فلسطينية محتلة منذ عام 1967 بما فيها القدس الشريف.

8. يحقق لفلسطين التمتع بالمزايا والحصانات الدبلوماسية التي يقررها القانون الدولي لأشخاصه وأهمها الحصانة الدبلوماسية. يحق فلسطين في إنشاء علاقات دبلوماسية خارجية مع الدول الأعضاء وغير الأعضاء والمنظمات الأخرى.

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول أن توجه القيادة الفلسطينية للأمم المتحدة لتطوير مكانة فلسطين في المنظمة الدولية جاء نتيجة انسداد الأفق السياسي، خاصة بعد فشل عملية التسوية في الحصول على الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وقد تمخض عن هذه الخطوة حصول فلسطين على دولة غير عضو بالأمم المتحدة، الذي منحها العديد من المزايا السياسية والقانونية، في ظل تنكر الحكومات الإسرائيلية لعملية السلام، فقد سمح حصول فلسطين على دولة مراقب إمكانية انضمامها لكل المنظمات الدولية التي تشترط انضمام الدول إليها فقط، الأمر الذي أدى إلى توقيع الرئيس في31 ديسمبر2014 على 15 معاهدة ومنظمة دولية كان أهما ميثاق روما المنشئ لمحكمة الجنايات الدولية.

المطلب الثاني: انضمام فلسطين لمحكمة الجنايات الدولية

أولاً: تعريف بالمحكمة

ظهرت المحكمة إلى الوجود بصفة قانونية في 1 تموز 2002م، لذلك فهي لا يمكنها النظر في الجرائم المرتكبة قبل ذلك. وبلغ عدد الدول الموقعة على قانون إنشاء المحكمة 121 دولة حتى 1 يوليو 2012م. وفي عام 2002م، سحبت أمريكا وإسرائيل توقيعهما على قانون المحكمة، وأشارتا إلى أنهما لا ترغبان بعد الآن بالعضوية وبذلك لم يعد هناك ما يحملهما على تنفيذ ما يترتب عليهما من التزامات تجاه المحكمة. وتختص المحكمة الجنائية الدولية بمتابعة الأفراد المتهمين (وزارة الخارجية الفلسطينية، 2013):

أولاً: جرائم الإبادة الجماعية، وتعني حسب تعريف ميثاق روما، القتل أو التسبب بأذى شديد بغرض إهلاك جماعة قومية أو أثنية أو عرقية أو دينية إهلاكا كليا أو جزئياً.

ثانياً: الجرائم ضد الإنسانية، وهي أي فعل من الأفعال المحظورة المنصوص عليها في نظام روما، إذا ارتكب بشكل منظم وممنهج ضد مجموعة من السكان المدنيين، مثل القتل العمد والإبادة والاغتصاب والإبعاد والنقل القسري والتفرقة العنصرية والاسترقاق.

ثالثاً: جرائم الحرب، وتعني كل الخروقات المرتكبة بحق اتفاقية جنيف لسنة 1949م، وانتهاك قوانين الحرب في نزاع مسلح دولي أو داخلي.

ثانياً: انضمام فلسطين لمحكمة الجنايات الدولية

ثمة مزايا سياسية كبيرة لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 67/19، تتمثل بفتح مسار العضوية لدولة فلسطين في 3 منظمات دولية و18 وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، بالإضافة إلى الانضمام إلى 56 اتفاقية ومعاهدة دولية تتوزع على سبع عنوانين رئيسية ما بين اتفاقية وبرتوكول ومعاهدة وميثاق دولي. وقد حاولت منظمة التحرير الفلسطينية، الانضمام إلى محكمة الجنايات الدولية في أبريل/نيسان 2009م، لكن محاولتها تلك أُحبطت عندما رفض المدعي العام للمحكمة آنذاك، "لويس مورينو أوكامبو"، طلبا لانضمام فلسطين بحجة أن فلسطين ليست دولة. وبعد حصول فلسطين على عضو مراقب في الأمم المتحدة نوفمبر 2011 طالبت مجموعة من الأصوات الفلسطينية بضرورة انضمام دولة فلسطين إلى محكمة الجنايات الدولية المسئولة عن النظر في الجرائم أو الجنايات الدولية (موقع وزارة الخارجية الفلسطينية، 2013). وقرر الرئيس الفلسطيني محمود عباس بدء عملية الانضمام إلى المحكمة نهاية عام 2014، بعد فشل الجهود لتمرير مشروع قرار دولي عبر مجلس الأمن يضع جدولا زمنيا لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي. طرق الفلسطينيون باب المحكمة الجنائية الدولية على مدى سنوات، بهدف إطلاق تحقيق في جرائم الحرب المرتكبة من قبل إسرائيل في الأراضي المحتلة.

ووقع رئيس دولة فلسطين "محمود عباس"، على وثيقة للانضمام إلى 20 منظمة ومعاهدة واتفاقية دولية، أبرزها محكمة الجنايات الدولية. وقال الرئيس خلال توقيعه على المواثيق،" إن عدم قبول مشروع

القرار الفلسطيني العربي في مجلس الأمن لن يمنعنا من محاسبة ومحاكمة الدولة التي تعتدي علينا وعلى أراضينا، وما قدمناه هو حقنا بإقامة دولة فلسطينية على الحدود المحتلة عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وكل ما طلبناه وفق القانون الدولي" (وفاء، 2014/12/31)، وتم التوقيع على الانضمام للمنظمات والاتفاقات الدولية العشرين مع بدء اجتماع طارئ عقدته القيادة الفلسطينية وبعد أن وافق أعضاء القيادة الفلسطينية بالإجماع على ذلك، ففي بث حي ومباشر عبر شاشة تلفزيون فلسطين وقع الرئيس "عباس" بداية على انضمام فلسطين لمحكمة الجنايات الدولية، بالإضافة إلى أربعة عشر منظمة ومعاهدة أخرى (جريدة القدس،31 /2014/12)، ويعتبر انضمام فلسطين لمحكمة الجنايات الدولية والمنظمات الأخرى، جزءاً لا يتجزأ من المقاومة الفلسطينية بمفهومها الشامل والنضال الوطني الفلسطيني الذي أصبح أكثر شمولية عن السابق، حيث يعد الاشتباك السياسي والقانوني مع الاحتلال في المنظمات الدولية، جزءاً من استراتيجية المقاومة الفلسطينية الجديدة، التي تتبناها القيادة الفلسطينية، والرئيس "محمود عباس"، والتي تقوم على تعرية الاحتلال في كافة المؤسسات الدولية والاقليمية، بهدف إجبار إسرائيل عن التخلي عن الأرض الفلسطينية، وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

ثالثاً: الآثار السياسية والقانونية لانضمام فلسطين لمحكمة الجنايات الدولية

يشّكل انضمام فلسطين إلى اتفاقية روما وخاصةً بعد حصولها على صفة دولة غير غضو بالأمم المتحدة انتصاراً سياسياً وقانونياً وقضائياً، فقد حقق إنجازاً كبيراً للقضية الفلسطينية على مستوي الشرعية الدولية والإقليمية، وبهذا يكون لدولة فلسطين الحق في مناقشة جميع القضايا والرد على الادعاءات التي تثار بخصوص القضية الفلسطينية أو أي قضية أخرى من قبل أي عضو في الجمعية العمومية وخاصة دولة الاحتلال الصهيوني (شبير، 2014)، وأعتبر نائب نقيب المحامين الفلسطينيين" سلامة بسيسو"، التوقيع ميثاق روما لمحكمة الجنايات الدولية " إنجازاً للشعب الفلسطيني"، واعتبر " أن إيجابيات التوقيع عليه تفوق سلبياته بكثير. وأوضح بسيسو أن الشعب الفلسطيني يقع تحت احتلال وأن ما تفعله المقاومة هو ردٌ على جرائم الاحتلال الإسرائيلي ودفاعاً عن النفس، لذلك يمكن محاسبتها وفقاً للقانون الدولي الذي أتاح للدولة التي تقع تحت الاحتلال استخدام كافة الوسائل للدفاع عن نفسها" (بسيسو، 2014).

وأكد عضو اللجنة الوطنية لمتابعة المحكمة الجنائية الدولية "عصام يونس" " أن انضمام فلسطين لمحكمة الجنايات الدولية يفتح أفاقاً جديدة أمام الشعب الفلسطيني، وقال إن انضمام فلسطين للجناية الدولية يتيح الفرصة لدولة فلسطين عبر المحكمة الدولية توثيق ما ارتكبه الاحتلال الإسرائيلي من جرائم حرب بحق الفلسطينيين. وأضاف، أن دولة فلسطين تحاول من انضمامها لمحكمة الدولية ممارسة شكل من أشكال الرغبة بأن تكون فلسطين جزء من الجماعة الدولية وهو حق مشروع للشعب الفلسطيني". وأوضح "يونس"، "أن من أهم الأهداف المتوقعة من الانضمام لمحكمة هو البدء بمحاكمة قادة إسرائيل وقيادتها العسكرية والسياسية ومقاضاتهم قانونياً في محاولة لمناصرة الضحايا الذين سقطوا جراء وحشية الاحتلال

وهو ما فسره قيام إسرائيل بارتكاب 3 حروب متتالية في أقل من 4 سنوات" (يونس، 2015)، بانضمام فلسطين إلى محكمة الجنايات الدولية، فإنها تكون أمام جملة من الفوائد، أبرزها: (دراسة، وزارة الخارجية، 2014)

1. إمكانية دعوة هذه الأطراف الموقعة على اتفاقية جنيف الرابعة للانعقاد لإلزام إسرائيل بتطبيق قواعد القانون الدولي على الأراضي الفلسطينية باعتبارها أراضي دولة تحت الاحتلال بما يشمل الأسرى، واعتبارهم أسرى حرية.
2. محاكمة قادة إسرائيل السياسيين والعسكريين أمامها على الجرائم التي ارتكبوها وتحريك دعوى جنائية ضد قادة إسرائيل وجنودها ومحققيها وتحديداً في ملف الشهيد "ياسر عرفات".

وهكذا يتبين أن انضمام فلسطين إلى محكمة الجنايات الدولية وعدد من المعاهدات الدولية جاء ضمن استراتيجية القيادة الفلسطينية في تعزيز الاشتباك السياسي والقانوني بالأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، نتيجة انسداد الأفق السياسي وعجز الولايات المتحدة الأمريكية والعالم عن التدخل وإجبار إسرائيل على الالتزام بالعملية السلمية، ومن جهة أخرى عززت هذه الخطوة المهمة مكانة فلسطين والقضية الفلسطينية على الساحة الدولية باعتبارها قضية دولية، نشأت نتيجة ظروف دولية ويجب على العالم التدخل لإنهاء تلك القضية. وجاءت هذه الخطوة بانضمام فلسطين إلى محكمة الجنايات بعد أن قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإفشال الجهود الفلسطينية لإصدار قرار من مجلس الأمن الدولي يوضع جدول زمني لإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية.

وتعتبر خطوة انضمام فلسطين إلى محكمة الجنايات الدولية وعدد كبير من المعاهدات والمنظمات الدولية خطوة مهمة من أجل توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني ضد جرائم الحرب التي ارتكبتها وترتكبها إسرائيل بشكل يومي بحق الشعب الفلسطيني، سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة، حيث سف تساهم هذه الخطوة في تقديم قادة الاحتلال الإسرائيلي للمحاكمات الدولية على جرائمهم التي ارتكبوها بحق الشعب الفلسطيني على مدار السنوات الأخيرة.

المبحث الثالث:
المقاطعة الاقتصادية والثقافية لإسرائيل
والآثار المترتبة عليها

المطلب الأول: المقاطعة الاقتصادية المحلية للبضائع الإسرائيلية

المطلب الثاني: المقاطعة الاقتصادية الدولية لإسرائيل

المطلب الثالث: المقاطعة الثقافية والأكاديمية لإسرائيل

المبحث الثالث:

المقاطعة الاقتصادية والثقافية لإسرائيل والآثار المترتبة عليها

قاد اتفاق أوسلو إلى مجموعة من التحولات في أنماط السيطرة الاستعمارية على فلسطين، فقد أنتج هذا الاتفاق تغيرات أساسية عمقت العلاقة الاستعمارية التي يمكن ملاحظتها في البنية السياسية الجديدة والوعي السياسي والثقافي في الاقتصاد السياسي، وقد أثرت هذه التحولات في مشروع التحرر الوطني والمقاومة الشعبية تحديداً (طبر، والعزة، 2014، ص35)، وجذور حركة المقاطعة ضاربة في عقود من الكفاح الشعبي الفلسطيني منذ بداية الاستعمار البريطاني على فلسطين، مروراً بثورة 1936 ونضال شعباً في48 ضد الأسرلة وسرقة الأرض والانتفاضة الأولى وغيرها، كما أنها تستحضر المبادئ العالمية للحرية والعدالة والمساواة في الحقوق التي رفعتها حركة مناهضة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا وحركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة وغيرهما الكثير (البرغوثي، 2013، ص223)، فقد اضطرّ الفلسطينيون مراراً وتكراراً للعودة إلى طرق مختلفة للاعتماد على أنفسهم من أجل إحداث تغيير في ظروف حياتهم عن طريق استخدام أساليب المقاومة الشعبية، التي من بينها حملات المقاطعة وسحب الاستثمارات وانتفاضة الحجارة 1987 ، والتي كانت جوهرية في تفعيل هذا النوع من المقاومة منذ البيان الثالث للقيادة الموحدة للانتفاضة في 1988/1/18، فكان لهذه الانتفاضة أثر سلبي كبير على الاقتصاد الإسرائيلي، في مجالات الزراعة والسياحة والبناء، بالإضافة إلى النفقات العسكرية الكبيرة (قمصية، 1998، ص274). وتعتبر المقاطعة الاقتصادية والثقافية جزء من المفهوم الشامل للنضال الوطني والمقاومة الفلسطينية بعد عملية التسوية، والتي يمكن توضيح أبرز وسائلها ونتائجها من خلال العرض التالي.

المطلب الأول: المقاطعة الاقتصادية المحلية للبضائع الإسرائيلية

أولاً: تعريف مفهوم المقاطعة

المقاطعة وسيلة بارزة في الفكر السياسي الإنساني بصفة عامة والفكر السياسي بشكل خاص، وهناك الكثير من الدول والشعوب التي استخدمت هذه الوسيلة سواء كان ذلك على حق أم على باطلٍ (مقابلة مع الدكتور مازن العجلة، 2015/6/7)، وتعتبر المقاطعة أسلوباً نموذجياً كأحد أوجه المواجهة والمقاومة المشروعة ضد الاحتلال لكي تنال الشعوب حريتها واستقلالها (مقابلة مع الدكتور سمير أبو مدلله، 2015/6/14)، وانطلقت حركة مقاطعة إسرائيل عام 2005، وهي استراتيجية سلمية قائمة على احترام القانون الدولي ومبادئ حقوق الإنسان، وتسعى لعزل إسرائيل محليا وعربيا ودوليا في شتى المجالات (تقرير موقع الاقتصادي، 2015)، وتهدف حركة مقاطعة إسرائيل(BDS) إلى إنهاء نظام الاضطهاد الإسرائيلي المركُب ضد الشعب الفلسطيني لتحقيق العدالة والحرية والمساواة في الحقوق، وتعتبر المقاطعة

كشكل من أشكال المقاومة الشعبية متجذرة منذ عقود من كفاح الشعب الفلسطيني ضد الاستعمار الاستيطاني والتطهير العرقي والاحتلال (البطمة، والبرغوثي،2014، ص2).

وتعتبر حركة المقاطعة جزءاً من الحركة الوطنية الفلسطينية. وتعني المقاطعة(الاقتصادية) بمفهومها العام، إيقاف التبادل السلعي والخدماتي بشكل كلي أو جزئي مع الطرف المراد مقاطعته، بما يخدم مصالح وأهداف الطرف الداعي للمقاطعة، ويشمل التعامل الاقتصادي والخدماتي بكافة أشكاله أي وقف التبادل السلعي والخدماتي مع الطرف المطلوب مقاطعته وخاصة في أوقات الأزمات بهدف التأثير عليه سياسياً أو إضعافه عسكرياً واقتصادياً.

ثانياً: استراتيجية المقاطعة الاقتصادية الفلسطينية

يُعبِّر نداء المقاطعة، والذي يحمل توقيع أكثر من170 منظمةً وحزباً سياسي واتحاداً نقابياً وحركة جماهيرية فلسطينية في الوطن والشتات، عن التطلعات الجماعية للشعب الفلسطيني من خلال التأكيد على أن تحقيق المطالب الأساسية الثلاثة التي يدعو لها النداء، والتي تشكّل الحد الأدنى من متطلبات الشعب الفلسطيني، ليتمكن من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير. ويتجنب نداء المقاطعة تبنى أي صيغة سياسية معينة، وهذا النداء بمثابة منبر يوحد الفلسطينيين في كل مكان في مواجهة التفتيت المتسارع ويناشد أصحاب الضمائر الحية حول العالم لتحمل المسؤولية الأخلاقية في وقف تواطؤ دولهم ومؤسساتهم وشركاتهم (البرغوثي، عمر، 2013، ص224)، ويعد السوق الفلسطيني ثاني أكبر سوق للمنتجات الإسرائيلية، وهذا يعني أن مقاطعة منتجاته من المفترض أن تؤدي لنتائج كارثية على الجانب الإسرائيلي إذا تم الالتزام بالمقاطعة (تقرير موقع الاقتصادي،2015).

فقد عملت حملة المقاطعة الفلسطينية على استحضار نموذج مقاطعة جنوب أفريقيا، من خلال اعتماد معايير فلسطينية لشكل التضامن المطلوب من العالم، أي مطالبة الضمائر الحية بمقاطعة دولة الاحتلال ومؤسساتها، باعتبارها حالة غير طبيعة ودولة استعمارية، من أجل تكوين حالة وعي سياسي جديد بعد أوسلو فيما يخص علاقة الفلسطينيين بالعالم (طبر، والعزة، 2014، ص74)، وتتكون اللجنة الوطنية لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات عليها (BDS) من القوى الوطنية والإسلامية العاملة في فلسطين والشتات، بالإضافة إلى مجموعة مؤسسات المجتمع المدني، ومؤسسات حقوق الانسان، بمشاركة مؤسسات المرأة الفلسطينية.

ويحدد نداء المقاطعة الحقوق الأساسية الخاصة بالأجزاء الرئيسية الثلاثة المكونة للشعب الأصلي في فلسطين. وعلى أساس القانون الدولي والمبادئ العالمية لحقوق الإنسان، ويحث النداء على اتباع أشكال مختلفة من مقاطعة إسرائيل، حتى تمتثل امتثالاً كاملاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي عن طريق: (البرغوثي، عمر، 2013، ص223)

- إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لكل الأراضي العربية المحتلة عام 1967 وتفكيك الجدار.
- الاعتراف بالحق الأساسي بالمساواة الكاملة لمواطنيها العرب الفلسطينيين.
- احترام وحماية ودعم حقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم. واستعادة ممتلكاتهم، كما هو منصوص عليه في قرار الأمم المتحدة رقم 194.

ثالثاً: نتائج المقاطعة المحلية على المستوى الفلسطيني والاسرائيلي

للمقاطعة تأثيرات عديدة، من أهمها التأثير الاقتصادي؛ والتأثير على صورة إسرائيل في العالم التي أصبحت مشوهه بفضل حركة المقاطعة، والتأثير على الجانب الثقافي والأكاديمي، لأن الاقتصاد الإسرائيلي يعتمد على حركة التجارة العالمية، رغم أن الاقتصاد الإسرائيلي يعد من أقوى اقتصاديات المنطقة.

رغم ذلك هناك العديد من الدراسات التي تؤكد أن المقاطعة الاقتصادية والثقافية والأكاديمية أصبحت تشكل قلقاً متزايداً لدى الحكومة الإسرائيلية بعد النتائج التي حققتها حملة القاطعة الفلسطينية على المستوى المحلي والدولي في التأثير على الاقتصاد الإسرائيلي بما يخدم المصالح العليا للشعب الفلسطيني.(مقابلة مع الدكتور مازن العجلة، 2015/6/7) بالإضافة إلى تقليص استفادة إسرائيل من احتلالها للأراضي الفلسطينية، فإن مقاطعة الشركات والبنوك الإسرائيلية يلعب دوراً مهما في تقليص التبعية التجارية الفلسطينية لإسرائيل، ويساهم في دعم القطاعات الإنتاجية الفلسطينية، خاصة في المجال الزراعي والصناعي، مما يعود بالنفع على الاقتصاد الفلسطيني (البطم، والبرغوثي ،2014، ص5).

وحسب ورقة عمل أعدها معهد "ماس" للدراسات الاقتصادية، حول تأثير حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها، فأن المقاطعة الاقتصادية قد ساهمت في دعم القطاعات الإنتاجية الفلسطينية، مما ساهم في رفع دخل الضرائب الفلسطينية وخفض معدل البطالة. وتشير البيانات إلى اعتماد الفلسطينيين على التجارة الخارجية بشكل كبير، ففي عام 2012 استوردت مناطق السلطة الفلسطينية ما يعادل 4.7 مليار دولار سنوياً من الخدمات والبضائع، منها 4.3 مليار دولار من إسرائيل، أي 91% من مجمل المستوردات، بعض النظر عن أن كانت هذه المستوردات منتجات إسرائيلية أو تأتي عبر إسرائيل. وتقدر الفائدة من مقاطعة البضائع الإسرائيلية بما يعادل مليار دولار، التي يمكن من خلالها توفير ما يقارب 90.000 فرصة عمل فلسطينية، أو ما يعادل 11.5% من حجم التشغيل الحالي في الضفة والقطاع (781.000) ويقلص الاعتماد على إسرائيل، وبالتالي قدرتها على تركيع الفلسطينيين سياسياً وفرض تسوية مجحفة على الفلسطينيين" (تقرير ماس الاقتصادي، 2014).

وتعدّ مقاطعة منتجات المستوطنات الإسرائيلية وسيلة من الوسائل التي تنتهجها المقاومة الفلسطينية الشعبية ضد الاستيطان، الذي يقضي على آمال السلام وفرص تحقيقه عبر ما يقوم به المستوطنون من أعمال القتل والتدمير والسرقة والإرهاب بحق شعب حرمه الاحتلال من كافة حقوقه ومن أبسط مقومات

الحياة.(وكالة وفاء، 2011) وبالإضافة إلى أن الموارد التي يتم الحصول عليها من خلال مقاطعة البضائع الإسرائيلية وإعادة استثمارها في الاقتصاد، سوف يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالدولار "بأسعار 2004" بما قيمته 630 مليون دولار أو 11% من حجم الناتج المحلي الإجمالي عام 2010، أي 165 دولار للفرد سنويا. وتترجم هذه الزيادة في القاعدة الإنتاجية إلى ما يقارب 45,000 فرصة عمل محلية (البطمة، والبرغوثي، 2014).

وتشير دراسة معهد "ماس" أن 80% من المنتجات الإسرائيلية لها بديل وطني فلسطيني وبجودة عالية، وأن المقاطعة تعني توفير أكثر من ثلاثين ألف فرصة عمل للفلسطينيين منها ستة آلاف في التصنيع الغذائي، إضافة إلى زيادة مساهمة الصناعات الفلسطينية بـ 17% من الناتج المحلي. كما تشير تقارير إعلامية إسرائيلية إلى انخفاض بيع منتجات الاحتلال في الضفة إلى نحو 50% نتيجة المقاطعة، بينما أكدت شركات فلسطينية على زيادة منتجاتها لا سيما الألبان وغيرها من المنتجات الغذائية. ويمكن للفلسطينيين ونتيجة "المقاطعة" وفقاً لنفس الدراسة تقليص قيمة البضائع الإسرائيلية التي ترد للسوق الفلسطينية من أربعة مليارات دولار إلى ثلاثة مليارات خلال السنة الأولى فقط، وأن تصل إلى مليارين خلال عامين إذا ما تم الاعتماد على الاستيراد المباشر للبضائع، وخاصة الرئيسية منها كالقمح لأن 60% من السلع معاد تصديرها إسرائيلياً وبالرغم من أن حجم صادرات إسرائيل للفلسطينيين لا يتعدى 8 % من صادراتها العالمية المقدرة 100مليار دولار – فإنه يمكن التأثير في بعض الصناعات الإسرائيلية، وخاصة تلك التي لا يمكنها المنافسة العالمية.

وفي هذا السياق يؤكد الخبير والمحلل الاقتصادي "ماهر الطباع" أن مقاطعة المنتجات "الإسرائيلية" تعتبر واجب وطني وهي شكل من أشكال المقاومة السلمية ضد الاحتلال الذي يسلب الأراضي ويقتل الأطفال والنساء والشيوخ ويدمر المقدرات الفلسطينية من خلال الحروب التي يشنها على قطاع غزة والضفة المحتلة. وأكد أن نجاح حملات المقاطعة بإمكانها تكبيد الاحتلال خسائر مادية فادحة خاصة على صعيد المحلي والدولي، داعياً لتركيز حملات المقاطعة المحلية والأوروبية (طباع، 2014). وتعتبر حملات المقاطعة الاقتصادية الداخلية للبضائع الإسرائيلية(BDS)، جزءاً من النضال الوطني الفلسطيني، والمقاومة الشعبية التي يخوضها الشعب الفلسطيني سواء في داخل الوطن أو في الشتات، من أجل الحصول على حقوقه المشروعة في إنهاء الاحتلال وتقرير المصر وإقامة الدولة الفلسطينية. وأن هذه المقاطعة بدأت تحقق مكاسب سياسية واقتصادية الأمر الذي أدى إلى تقليص استفادة إسرائيل من احتلالها للأراضي الفلسطينية، وجعل الاحتلال الاسرائيلي أكثر كلفة، ويقلص تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيل.

وفي سياق الإجراءات الاسرائيلية للحد من التأثيرات السلبية للمقاطعة الاقتصادية على الاقتصاد الاسرائيلي شارك الرئيس الإسرائيلي الحالي " رؤوفين ريفلين" في مؤتمر يرمي إلى محاربة حملة مقاطعة إسرائيل (BDS)، وانعقد المؤتمر الذي نظمته صحيفة "يديعوت احرونوت" في القدس الغربية، بمشاركة عدد

من الوزراء الإسرائيليين وشخصيات أمنية وسياسية واقتصادية وأكاديمية. كما يشارك في المؤتمر سفير الاتحاد الأوروبي في تل أبيب "لارس أندرسون"، وكذلك ممثلون عن اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة. ويهدف المؤتمر إلى إيجاد آلية عمل لمحاربة حركة المقاطعة(BDS)، والحد من تأثيرها على إسرائيل سياسيًا واقتصاديًا وثقافيًا، حيث شهدت الفترة الماضية تصاعداً ملحوظا في دعوات المقاطعة الدولية لإسرائيل خصوصا في أوروبا، وسط توقعات بأن تخسر إسرائيل نحو ثمانية مليارات دولار سنويا بسبب المقاطعة الأوروبية لمنتجات المستوطنات (الجزيرة نت،2016).

المطلب الثاني: المقاطعة الدولية الاقتصادية لإسرائيل

أولاً: حملة المقاطعة الدولية

لا تعتبر حملة (BDS) حزباً سياسياً ولا حركة أيديولوجية، وإنما هي حركة حقوق إنسان عالمية ذات قيادة ومرجعية فلسطينية، وهي تعتمد على الجهود الطوعية والمبدعة للأفراد والمؤسسات المؤيدة لحقوق الإنسان وإعلاء شأن القانون الدولي (البرغوثي، 2014، ص20). وكانت أبرز حمالات المقاطعة الدولية خلال الصراع العربي الإسرائيلي، حملة المقاطعة العربية، التي قامت بها الدول العربية بتنسيق من الجامعة العربية ضد الشركات العالمية التي كانت تعامل مع إسرائيل، والتي كبدت الاقتصاد الإسرائيلي خسائر بالمليارات من الدولارات، نتيجة هذه المقاطعة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بعد أن قامت الدول العربية بتصنيف الشركات العالمية التي تتعامل مع إسرائيل وضعها في قوائم سواء لمقاطعتها نتيجة تعاملها مع إسرائيل (مقابلة من الدكتور مازن العجلة، 2015/6/7). ورغم أن هذه المقاطعة كانت فردية لبعض الدول العربية إلا إنها أثرت على الاقتصاد الإسرائيلي، وساهمت في تراجع الاستثمارات الأجنبية في السوق الإسرائيلية، حتى توقيع اتفاق أوسلو (مقابلة مع الدكتور سمير أبو مدلله، 2015/6/14).

وكانت الدعوات الدولية لمقاطعة منتجات المستوطنات دفعت المفوضية الأوربية لكي تدعو إلى مقاطعة جميع المنتجات المستوردة من المستوطنات الإسرائيلية، الأمر الذي جعل رئيس الوزراء الإسرائيلي يهدد باستبعاد أوروبا من جهود عملية السلام؛ إذا ما اتّخذ الاتحاد الأوروبي أية إجراءات لمقاطعة منتجات المستوطنات الإسرائيلية(Hirbawi,1998)، وجاءت الخطوة الأوروبية فيما يتعلق بمقاطعة منتجات المستوطنات الإسرائيلية والامتناع عن استيرادها باعتبارها منتجات لا تخضع لاتفاقية التجارة الحرة بين "إسرائيل" والاتحاد الأوروبي علماً بأنه في العادة يتم تزييف شهادات المنشأ لمنتجات المستوطنات على أنها منتجة بإسرائيل ولهذا اعتمدت المجموعة الأوروبية إطاراً قانونياً خاصاً بمنع تسريب منتجات المستوطنات الإسرائيلية إلى المستهلك الأوروبي باعتبارها مستوطنات غير قانونية وغير شرعية(عبد الله، 2014) ويأتي قرار المقاطعة الأوروبية للمستوطنات، نتيجة حكم المحكمة الدولية في لاهاي في العام 2004، والقاضي بأن المستوطنات الإسرائيلية غير شرعية، وتخرق البند 49 من ميثاق جنيف، الذي يحظر على دولة محتلة

أن توطن سكانها في المناطق التي احتلتها(وكالة الأنباء والمعلومات وفاء 2011)، وتقوم مجموعة تسمى "ألوية ثوب الحمام" (Bathrobe Brigades) بأعمال احتجاج ضد النظام الصهيوني من خلال تنظيم مظاهرات خارج المحلات التجارية التي تباع فيها منتجات AHAVA، وذلك ضمن حملة بعنوان "جمال مسروق" (Stolen Beauty) كما تحاول هذه المجموعة منع شركة "اهافاه" من تطوير شبكة من نقاط البيع في هولندا. وقد بدأت هذه الحملة تؤتي ثمارها عندما وافق وزير الخارجية الهولندي "ماكسيم فيرهاخن" على البدء في تحقيق حول استيراد منتجات "أهافاه" للتجميل (تقرير موقع البديل، 2009).

وقالت صحيفة "هآرتس" إن "إسرائيل" تتخوف من اتساع رقعة المقاطعة الاقتصادية الدولية لها، وربما تطال هذه المقاطعة العديد من المشاريع "الإسرائيلية"، ولا تقتصر على منتجات المستوطنات، وأشارت الصحيفة إلى تصريحات وزيرة العدل السابقة "تسيبي ليفني"، التي حذرت فيها من أن المقاطعة الأوروبية للبضائع "الإسرائيلية"، ستطال "إسرائيل" بأسرها، وليس المستوطنات فقط، وذلك في ظل عدم وجود تقدم سياسي في عملية التسوية مع الفلسطينيين.(هآرتس، 2013/7/14) وكانت حركة المقاطعة قد كسبت عدة جولات ضد عدد من الشركات العالمية المتورطة في الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان، فالقفزة النوعية القادمة في المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل تستوجب تفعيل ونشر حركة BDS عربياً، وذلك لأهمية السوق العربية لمعظم الشركات العالمية الضخمة.(البطمة، والبرغوثي، 2014)

وقد أجبرت حملة المقاطعة أصحاب المصانع في المستوطنات على إغلاقها؛ أو انتقالها إلى داخل إسرائيل؛ وفي كلتا الحالتين النتيجة في غير صالح السياسة الاستيطانية الإسرائيلية؛ ولعل هذا ما يفسر قلق تل أبيب المتزايد حيال حملات المقاطعة، خاصةً في أوروبا التي تعتبر من كبار المستوردين لبضائع إسرائيل؛ علمًا بأن صادرات المستوطنات الإسرائيلية لأوروبا تبلغ قيمتها 220 مليون يورو "294.4 مليون دولار سنوياً، وهو رقم كبير مقارنة بصادرات الفلسطينيين للأسواق الأوروبية، التي لا تتجاوز 15 مليون يورو "20 مليون دولار" كل عام؛ لذلك سارعت الحكومة الإسرائيلية إلى تخصيص مبلغ مئة مليون شيكل (نحو 30 مليون دولار) للقيام بحملة دعائية مضادة ومناهضة للشركات الأوروبية والأميركية التي تعلن المقاطعة(وكالة وفاء 2011).

ثانياً: نتائج المقاطعة الدولية الاقتصادية

تعتبر أوروبا أكبر شريك تجاري لإسرائيل بحسب الجهاز المركزي للإحصاء في إسرائيل، حيث صدّرت إسرائيل لأوروبا في العام2013م ما يعادل24,028، مقارنة ب20,830 مليار دولار مع أمريكا، الأمر الذي يعني أهمية الأسواق الأوروبية بالنسبة للمنتجات الإسرائيلية.(بدر،2015، ص62) وفي هذا السياق أكد "مصطفي البرغوثي" عضو حملة (BDS) أن حركة المقاطعة كبدت إسرائيل خسائر اقتصادية وسياسية وأخلاقية ملموسة، وقد نجحت في وصم إسرائيل بأنها دولة "أبارتهايد" ونظام فصل وتمييز عنصري.، لذلك على جميع المسئولين والهيئات الفلسطينية ضرورة تبني المقاطعة والتخلي عن أية أوهام

بالمفاوضات ، وتنفيذ قرارات المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية ، التي طالبت بتبني المقاطعة الاقتصادية ووقف التنسيق الأمني وتصعيد المقاومة الشعبية (البرغوثي، 2015). وكشفت صحيفة يديعوت أحرنوت العبرية: عن وثيقة "إسرائيلية" سرية تحذر من تنامي مقاطعة "إسرائيل" خلال عام 2015، مما قد يمس باقتصادها وبمنظومتها الأمنية، محذرة مما أسمته" المد السياسي ضدها" وحذرت الوثيقة التي أعدتها وزارة خارجية الاحتلال، ووزعت على السفارات الإسرائيلية في كافة أنحاء العالم، التي تحذر فيها من تواصل وتفاقم المد السياسي ضد إسرائيل الذي ينعكس في تزايد الاعتراف بالدولة الفلسطينية، وتنامي المقاطعة بكل أشكالها نتيجة للجمود السياسي. وأشارت الوثيقة إلى أن أوروبا التي تعتبر الشريك الاقتصادي الكبير للاحتلال، أصبحت تربط ما بين العلاقات السياسية والعلاقات الاقتصادية، لذلك فإن خطوات كتشديد العقوبات على منتجات المستوطنات من شأنها أن تضر بالاقتصاد الإسرائيلي بشكل كبير (يديعوت أحرنوت، 2015/1/13).

وكان من ضمن أهم النتائج التي استطاعت حملة (BDS)تحقيقها خلال فترة وجيزة فقد أعلنت شركة صوداستريم المستهدفة من حركة المقاطعة أن أسهمها قد خسرت 14% من قيمته خلال عام 2014؛ وخسرت شركة ميكوروت الإسرائيلية للمياه عقداً كبيراً قيمته 170 مليون دولار في الأرجنتين، وأنهت شركة " فيتنز" الهولندية للمياه عقدها مع شركة ميكوروت بسبب تورط الشركة الإسرائيلية في دعم الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأعلنت الحكومة الألمانية أنها سوف ستثني جميع الشركات والهيئات الإسرائيلية الموجودة في الأراضي الفلسطينية من اتفاقية التعاون العلمي والتقني مع إسرائيل(البرغوثي، 2014 ، ص22) وتشير التقديرات إلى وجود نحو 250 مصنعًا داخل المستوطنات في شتّى مجالات الإنتاج؛ فضلا عن ما يقارب 3000 منشأةً أخرى من مزارع وشركات ومحلات تجارية متنوعة؛ فالمستوطنات تنتج أكثر من 146 علامةً تجارية في كافة القطاعات الإنتاجية؛ منها نحو 40 علامةً تجارية غذائية، وقرابة 50 علامة تجارية منزلية، ونحو56 علامة تجارية، لمنتجات وصناعات متنوعة(وكالة الأنباء والمعلومات وفاء، 2011).

ويمكن تحديد أبرز النتائج الجديدة لحملة المقاطعة الاقتصادية على المستوى الدولي:

- قرار وزارة التجارة الكويتية وقف التعامل مع 5 شركات أوروبية بسبب نشاطها في الأراضي المحتلة، وقيام بلدية الكويت استثناء شركة" فيوليا" من عقد بقيمة 750 مليون دولار.
- استبعاد إسرائيل من المناورات الحربية في إيطاليا بعد حملة من ناشطي BDS
- أعلنت شركة" أورانج" الفرنسية 2016/1/7 إنهاء شراكتها مع شركة "بارتنر للاتصالات" الإسرائيلية، مؤكدة الإعلان السابق لحركة مقاطعة إسرائيل "BDS" في العام الماضي حول ذات الموضوع.

- سحب بيل غيتس استثماراته بالكامل من شركة G4S الأمنية (وتبلغ 182 مليون دولار) بسبب تورطها في انتهاكات حقوق الإنسان، ومن ضمنها الانتهاكات الإسرائيلية، وكذلك فعلت الكنيسة الميثودية (United Methodist Church)، إحدى أكبر الكنائس البروتستانتية في الولايات المتحدة. اقرت الكنيسة الأميركية سحب استثماراتها من الشركات HP و Caterpillar و Motorola Solutions، لتورطها جميعا في انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي للقانون الدولي.
- قام بنك "دانسكه" الدنماركي قطع علاقاته ببنك "هبوعاليم" لتورط الأخير في الاحتلال. وانسحبت شركات أوروبية ضخمة من عطاء بناء موانئ إسرائيلية خاصة في أسدود وحيفا "خوفاً من تنامي المقاطعة".
- خسرت شركة "الستوم" الفرنسية عقداً يفوق 9 مليارات دولار في مشروع "قطار الحرمين" في المملكة العربية السعودية بسبب تورط الشركة في مشاريع استعمارية وتهويد في مدينة القدس.

▪نصحت" بعض الحكومات الأوروبية، شركاتها ومواطنيها بعدم التورط في مشاريع إسرائيلية في الأرض المحتلة. وتأتي كل هذه الخطوات الرسمية الأوروبية نتيجة ضغوط شعبية ومن المجتمع المدني الأوروبي وحملة المقاطعة BDS

- ▪ ألغت شركة حكومية أرجنتينية العام المنصرم، اتفاقاً مع شركة المياه الإسرائيلية" مكوروت" بقيمة 170 مليون دولار بداعي "سرقة إسرائيل" المياه من الأراضي الفلسطينية المحتلة.
- ▪ وأظهرت بيانات وزارة المالية الإسرائيلية الصادرة في عام 2014 أن قيمة صادرات المستوطنات الإسرائيلية إلى أوروبا بلغت نحو 294.4 مليون دولار سنوياً، فيما بلغ إجمالي الخسائر السنوية للاقتصاد الإسرائيلي نحو 20 مليار دولار، نتيجة المقاطعة التي أفقدت السوق الإسرائيلية قرابة 9980 وظيفة سنوياً، وأدت إلى إغلاق أكثر من 30 شركة.

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول أن حملات المقاطعة الاقتصادية الدولية لإسرائيل ومنتجات المستوطنات كبدت الاقتصاد الإسرائيلي خسائر هائلة، حيث تقدر بعض التقارير أن الاقتصاد الإسرائيلي تكبد خسار تفوق 20مليار دولار خسائر مباشرة وغير مباشرة خلال السنوات الماضية، نتيجة لحملات المقاطعة، الأمر الذي يعتبر نصراً كبيراً للشعب الفلسطيني في المجال السياسي والاقتصادي، باعتبار أن مقاطعة منتجات المستوطنات جاءت بقرار رسمي من المفوضية الأوروبية، وبعض الدولة الأوروبية والغير أوروبية، الأمر الذي أصبح يشكل هاجس لدى الحكومة الاسرائيلية، بسبب قدرة حملات المقاطعة الدولية على التأثير في الاقتصاد الإسرائيلي، بالإضافة إلى التأثير المالي والاقتصادي لحملات المقاطعة المحلية على مستوى الداخل في إسرائيل، لذلك حاولت إسرائيل التصدي لحملات مقاطعة المنتجات الإسرائيلية من خلال رصد موازنات مالية كبيرة بهدف التصدي لخطر حملة المقاطعة المحلية والدولية.

المطلب الثالث: المقاطعة الثقافية والأكاديمية لإسرائيل

أولاً: تعريف حملة المقاطعة الثقافية والاكاديمية

لكل أمة تراثها الحضاري والثقافي الذى يمثل ذاكراتها التاريخية أو سجلها الحى الذى أودعته تجاربها وخبراتها في حياة ممتدة بامتداد العصور، وينتقل بالتعليم في شكل عقائد ولغة وعلوم وآداب وفنون وتقاليد، لكنه لا ينتقل إرثاً جامداً ثابتاً، بل ينتقل في صيرورة، حيث يخضع لروح العصر ويستجيب لمتطلباته فالتراث هو المخزون الثقافي والمعرفي، وهو الرصيد الفكري والأيديولوجي لمعطيات العقل والسلوكيات للفرد والجماعة، ويدخل ضمن هذا المخزون والرصيد كل أشكال الثقافة والحضارة عبر العصور، وتعتبر العوامل الثقافية والتراثية أحد أهم مظاهر النضال الوطني الفلسطيني، حيث تأخذ المقاومة شكلها ومضمونها، ودوافعها وأهدافها من المحيط الاجتماعي الذي تنشأ فيه، بجميع ما يتصف من تعقيدات ومن تشابك العلاقات الاجتماعية السائدة بالمجتمع، وبجميع العوامل المؤثرة فيه تكوينه وتطوره، ومن أهم تلك العوامل المؤثرة أنماط الثقافة والوعي السائدة بما في ذلك ما يستند إلى التراث الشعبي والموروث الاجتماعي.

وانطلقت الحملة الفلسطينية لمقاطعة إسرائيل ثقافياً وأكاديمياً في نيسان 2004 في أعقاب بيان أصدره الأكاديميون والمفكرون الفلسطينيون في تشرين الأول 2003، نظرا للاضطهاد الاستعماري الإسرائيلي للشعب الفلسطيني الذي يستند إلى الأيديولوجيا الصهيونية، والتي تنكر مسؤوليتها عن النكبة واللاجئين الفلسطينيين، ورفض قبول الحقوق الوطنية الفلسطينية والتفرقة العنصرية التي تتعامل بها مع المواطنين العرب داخل إسرائيل(قمصية، 1998، ص287)، وارتكزت الحملة إلى مقاطعة اقتصادية وثقافيّة وأكاديميّة لإسرائيل إلى بيان أصدره أكاديميّون ومثقّفون فلسطينيون في الأراضي المحتلّة والشتات حثّوا فيه على مقاطعة المؤسّسات الأكاديمية الإسرائيلية في أكتوبر 2003، وفي تموز 2004، أصدرت الحملة بياناً ضمّ مبادئها وتوجّه إلى أكاديميّي المجتمع الدولي يدعوهم إلى مقاطعة شاملة ومستديمة للمؤسسات الأكاديمية والثقافية الإسرائيلية حتى تنسحب إسرائيل من الأراضي المحتلة عام 1967، بما فيها القدس الشرقيّة، ونزع مستوطناتها في تلك الأراضي والانصياع إلى قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين وتفكيك نظام الأبارتهايد.

ثانياً: أهداف الحملة

تؤكد الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل أنه من واجب المثقفين والأكاديميين العرب والأجانب كأفراد ومؤسسات، المساهمة في مقاومة الصهيونية وتجلياتها برفض التطبيع بجميع أشكاله والالتزام بالمبادئ التالية، المستلهمة من تجربة النضال التاريخي في جنوب أفريقيا ضد نظام الأبارتهايد، وتطبيقها بالدقة الممكنة وبانسجام مع الذات (موقع الحملة BDS، 2007):

1.عدم الاشتراك في أية مشاريع أو أنشطة مقامة في إسرائيل أو برعاية إسرائيلية أو بتمويل إسرائيلي، وبدون استثناء.

2.عدم الاشتراك في مؤتمرات أو لقاءات أو معارض أو مناسبات أكاديمية أو ثقافية/فنية (سواء في الوطن العربي أو في الخارج

3. ورفض التعامل مع مؤسسات أو جامعات مقامة في الوطن العربي وتقيم علاقات تعاون وعمل مع مؤسسات إسرائيلية

4.الضغط على الحكومات العربية من أجل إلغاء جميع اتفاقيات التعاون مع إسرائيل في شتى المجالات الأكاديمية والثقافية.

ثالثاً: نتائج حملة المقاطعة الثقافية والاكاديمية

نشطت "الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل" على جبهات عدّة، وقد أحرزت تقدّماً لافتاً منذ انطلاقتها عام 2004 وتضامنت مع ندائها جمعيّات عالميّة عدّة، ففي 9 تموز 2005، وفي الذكرى السنوية الأولى لقرار محكمة العدل الدولية في لاهاي بإدانة الجدار الاستعماري بل الاحتلال الإسرائيلي برمّته، وَقّع أكثر من 170 اتحاداً ومنظمة فلسطينية في فلسطين التاريخية والشتات "على رأسها الهيئة التنسيقية للقوى الوطنية والإسلامية التي تشمل أهمّ القوى السياسية على الساحة الفلسطينية"، نداءً تاريخيّاً يدعو إلى مقاومة مدنيّة عالمية ضدّ إسرائيل، عن طريق مقاطعتها وسحبِ الاستثمارات منها وفرضِ العقوبات عليها (موقع حملةBDS ، 2009)، وقد تبنّى عدداً كبيراً من اتحادات الطلبة في جامعات الغرب نداء المقاطعة BDS، بينما تبنّت اتحادات الطلبة في عدد من الجامعات الأميركية والكندية سحب الاستثمارات من شركات متورطة في الاحتلال الإسرائيلي حملة لمقاطعة شركة "فيوليا" وهي شركة فرنسية متورطة في مشاريع إسرائيلية في الأرض المحتلة، وقد خسرت عقوداً، أو اضطرت تحت ضغط حملة المقاطعة، إلى أن تنسحب من مناقصات بقيمة 20 مليار دولار تقريباً في العالم، في بريطانيا والسويد وإيرلندا ومدينتَي سانت لويس وبوسطن الأميركيتين، وغيرها(البرغوثي، 2014).

وفي عام 2013 تبنت أربع جمعيات أكاديمية في الولايات المتحدة الأمريكية مقاطعة أكاديمية شاملة لإسرائيل، ومن بينها جمعية الدراسات الأمريكية، وتبنى اتحاد المعلمين الايرلنديين، وهو ممثل معلمي المدارس والجامعات في ايرلندا في مؤتمره الوطني العام عام 2013 مقاطعة شاملة لإسرائيل، وكذلك في نفس العام تبنى اتحاد الطلبة البلجيكيين مقاطعة شاملة لإسرائيل.(البرغوثي، 2014 ، ص21) ومن جهة أخرى قرر اتحاد مجالس طلبة بريطانيا العظمى الاستجابة لاقتراح منظمة "بي دي أس" والتصويت لصالح مقاطعة الاحتلال الإسرائيلي لمعاقبته على جرائمه وتنصله من حقوق الإنسان واحتلال الشعب الفلسطيني. ويضم الاتحاد مئات مجالس الطلبة ونحو 7 مليون طالباً وطالبةً وقد صوت لصالح

القرار 19 صوتاً مقابل 14 صوتاً وقفت ضد الاقتراح، وأبدت إسرائيل من جانبها ذعراً شديداً من هذه الخطوة ورأت فيها "تهديداً استراتيجيا خطيراً " فعبر وسائل الإعلام الإسرائيلية، قال محللون "إسرائيليون" إن وضع إسرائيل يتجه نحو الخطر، والأمر لم يعد مجرد تهديد بعيد (وكالة معا الإخبارية، 2015)، ويشكل إعلان اتحاد الطلبة البريطانيين بمقاطعة إسرائيل يعني انضمام 7 مليون طالباً بريطانياً إضافة إلى ال7 مليون عامل الذين أعلنوا سابقا من خلال النقابات العمالية انضمامهم لحملة المقاطعة، دليل قاطع على أن حركة المقاطعة وفرض العقوبات على إسرائيل مستمرة وتتصاعد، ولن يؤثر عليها كل المحاولات الإسرائيلية لوقفها أو إضعافها.

وهكذا يتبين أن حملة المقاطعة الثقافية والأكاديمية لإسرائيل هي جزء من المقاومة الشعبية التي يخوضها الشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجده، وهي حملة يقوم بها مجموعة من الناشطين الفلسطينيين بدعم وتعاون مع المتضامنين الدوليين، وحققت العديد من الانجازات والنجاحات الفعلية على مستوى المقاطعة الثقافية والأكاديمية لإسرائيل المؤسسات التعليمية فيها من قبل الجامعات والمركز العلمية في أوروبا وأمريكا مما يعني، أنها بدأت تأتي ثمارها في سبيل دعم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، حيث أعلنت العديد من الجامعات والمؤسسات الأكاديمية الدولية مقاطعة الجامعات والمؤسسات التعليمية الإسرائيلية، بهدف دعم الحقوق الوطنية الفلسطينية، والتنديد باستمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية.

خلاصة

استعرضت الدراسة في هذا الفصل تطور مفهوم المقاومة في الفكر السياسي الوطني الفلسطيني، وأضحت الوسائل الجديدة التي انطوت تحت مفهوم المقاومة، من خلال تناول المقاومة الشعبية في فلسطين بعد توقيع اتفاق أوسلو، والنضال السياسي والدبلوماسي في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، بالإضافة للمقاطعة الاقتصادية والثقافية والأكاديمية. وفي ضوء ما تقدم يمكن التأكيد على النتائج التالية:

يعتبر اتفاق أوسلو نهاية لمرحلة طويلة من تاريخ النضال الوطني الفلسطيني اعتمد فيها الكفاح المسلح وسيلة رئيسية للنضال الوطني الفلسطيني، وبداية لمرحلة جديدة تقوم على السلام والتسوية السياسية والتعايش السلمي، وفق قرارات الشرعية والدولية ومشروع التسوية السلمية.

برزت المقاومة الشعبية في الحالة الفلسطينية، خاصة عقب أوسلو، وتعتبر المقاومة الشعبية فعل إنساني إرادي واعٍ ومسئول للحفاظ على الوجود والعيش بكرامة وحرية، والمقاومة المدنية أو الشعبية أو اللاعنفية نضال شاق وطويل تخوضه الشعوب ضد الاحتلال. وهذا النضال السلمي يقوم على الابتكار في مواقع المواجهة وفيه القدرة على الصمود والصبر، بهدف جعل الاحتلال الإسرائيلي أكثر كلفه، ونجحت المقاومة الشعبية الفلسطينية في التأثير على الرأي العالمي في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، والتي نددت بسياسة الاحتلال الإسرائيلي معلنة دعمها للشعب الفلسطيني في نضاله.

شكلت خطوة حصول فلسطين على عضوية "دولة مراقب " في الأمم المتحدة، أهمية ذات شأن كبير لاستعادة القضية الوطنية إطارها الدولي، القادر في هذه المرحلة على اجتراح حل متوازن لها، ومثلت خطوة مهمة على طريق التدويل، حيث مكنت دولة فلسطين من الانضمام إلى كيانات دولية تقع ضمن منظومة الأمم المتحدة. كان أهمها انضمام فلسطين إلى اتفاقية روما ومحكمة الجنايات الدولية، الذي يعتبر نصراً سياسياً وقانونياً كبيراً للشعب الفلسطيني، يمهد لتقديم مجرمي الحرب الإسرائيليين للمحاكمة الدولية.

تعتبر المقاطعة الاقتصادية، أسلوبا نموذجياً وشكل من أشكال المقاومة الفلسطينية، تعطي خيار أخر للشعب الفلسطيني غير ثنائية (المفاوضات المقاومة)، والتي تعني إيقاف التبادل السلعي والخدماتي بشكل كلي أو جزئي مع الاحتلال الاسرائيلي، بهدف إجبار إسرائيل على الرضوخ للحقوق الوطنية الفلسطينية. وأثّرت المقاطعة الدولية الاقتصادية بشكل سلبي على الاقتصاد الإسرائيلي؛ فقد برز تراجع مجمل صادرات الاستيطان الصناعية والتجارية في 2013 بنحو 14%؛ فيما سجلت المنتجات الزراعية من الخضروات والفواكه تراجعًا بحوالي 50%، بعد أن وصل حجم أرباح الصادرات الزراعية في 2012 إلى حوالي 650 مليون دولار.

تعتبر "الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل" التي نشطت على جبهات عدّة، جزء من النضال الوطني والمقاومة الشعبية الفلسطينية، التي أحرزت تقدّماً لافتاً منذ انطلاقتها عام 2004، والتي تسعى لمقاطعة دولة الاحتلال ثقافياً وأكاديمياً بهدف الحصول على الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وحققت حملة المقاطعة الثقافية نتائج إيجابية فيما يتعلق بمقاطعة إسرائيل ثقافياً واكاديمياً على مستوى العالم.

تطور مفهوم المقاومة تطوراً ملحوظاً، وأصبح أكثر شمولية عن السابق، وأصبح يشمل كافة الوسائل الأدوات، من المقاومة الشعبية والنضال السياسي والدبلوماسي، والمقاطعة الاقتصادية والثقافية، بعد ما كان يركز في السابق على الكفاح المسلح كوسيلة رئيسية لتحرير فلسطين.

خـــاتمـــة

النتائج والتوصيات:

الحمد لله الذي به تتم النعم، وتكتمل الصالحات، أما بعد.

تناولت هذه الرسالة تطور مفهوم المقاومة في الفكر السياسي الوطني الفلسطيني وقدمت تأصيلاً لمفهوم المقاومة في القانون الدولي وأوضحت جذور المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال البريطاني، وبينت أهم الأساليب والوسائل التي استخدمها الشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال البريطاني والمشروع الصهيوني في فلسطين قبل النكبة، حيث أوضحت الدراسة أهم الأساليب والأدوات السياسية والجماهيرية والعسكرية التي اتبعها الشعب الفلسطيني في مواجهة الهجرات الاسرائيلية والانتداب البريطاني على فلسطين قبل النكبة.

وفسّرت الدراسة مفهوم المقاومة لدى منظمة التحرير الفلسطينية في الميثاق القومي والوطني، وأوضحت عوامل الاختلاف والاتفاق حول مفهوم المقاومة لدى الفصائل الوطنية واليسارية والبعثية المنضمة تحت لواء منظمة التحرير، حيث أكدت الدراسة أن هناك اختلاف حول مفهوم المقاومة في الساحة الفلسطينية، فبعض التنظيمات الفلسطينية تنظر للمقاومة الفلسطينية على انها مقاومة وطنية يتقدمها الشعب الفلسطيني، وهناك من ينظر للمقاومة الفلسطينية على أنها جزء من النضال العالمي لمقاومة الامبريالية العالمية، وهناك من ينظر لها على أنها جزء من المقاومة العربية والتي تتطلب وحدة عربية قبل البدء بمعركة التحرير

وركزت على مفهوم المقاومة لدى حركة فتح والاستراتيجية العسكرية للكفاح المسلح والتحديات والمتغيرات العربية والإقليمية والدولية التي أثرت على المقاومة الفلسطينية وجعلت مفهوم المقاومة يتطور ويصبح أكثر شمولية عن السابق، وأوضحت الدراسة الوسائل والأدوات الجديدة التي أصبحت جزء مفهوم المقاومة الفلسطينية، حيث أصبح مفهوم المقاومة في الفكر السياسي الوطني الفلسطيني، يضم النضال السياسي والدبلوماسي في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، والمقاومة الشعبية بكل اساليبها وأدواتها السلمية والجماهيري والمقاطعة الاقتصادية والثقافية والأكاديمية لإسرائيل على المستوى المحلي والدولي والتي أصبحت تحقق نتائج إيجابية في تكبيد الاقتصاد الإسرائيلي الكثير من الخسائر الاقتصادية والمالية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التالية:

أولاً: النتائج:

1. تعترف أحكام القانون الدولي المعاصر بحق كل الشعوب في مقاومة العدوان والاحتلال، وأن مقاومة الاحتلال الأجنبي هي عمل مشروع وفق ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي. وأن حق تقرير المصير هو حق شرعي مكفول حسب ميثاق الأمم وقواعد القانون الدولي العام، حيث تنص الفقرة الثانية

من المادة الأولي من ميثاق الأمم المتحدة" انماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس مبدأ احترام ومساواة الشعوب وحقها في تقرير المصير.

2. انطلقت حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح من أجل تصفية المشروع الصهيوني وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة علي كامل التراب الوطني، وتبنت الحرب الشعبية طويلة الأمد والكفاح المسلح وسيلة لتحرير فلسطين، وعكست حركة فتح في بناها الواسعة والمرنة ومنطلقاتها السياسية العامة من خلال عدم تبنيها أيديولوجية سياسية محددة، واقع التنوع والتعددية السياسية والفكرية في المجتمع الفلسطيني، وبدأت وكأنها بمثابة تجمع لكافة التيارات الفكرية والسياسية في المتجمع الفلسطيني.
3. أدى تبني حركة فتح الكفاح المسلح كوسيلة لتحرير فلسطين، إلى تأكيد الهوية الوطنية الفلسطينية، بعد أن أصرت الحركة على الربط بين الكفاح المسلح الهوية الوطنية الفلسطينية. فكان من نتائج تفجير الكفاح المسلح عام 1965 مع انطلاقة حركة فتح ترسيخ مفهوم الهوية الوطنية الفلسطينية على الساحة السياسية وانتهاء الوصاية العربية، والتأكيد على الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني كشعب يمتلك كافة مقومات الحرية والاستقلال.
4. حاولت حركة فتح أن توازن بين توجهاتها الوطنية ذات الصبغة الاستقلالية، وبين عمقها القومي العربي، باعتبار أن فلسطين ليست قضية الشعب الفلسطيني فحسب بل قضية الأمة العربية والاسلامية، لذلك منذ تأسيس الحركة وهي تضع في مخططاتها وبرامجها هذا العمق القومي العربي للعمل الفلسطيني، ورغم ذلك استطاعت حركة فتح منذ انطلاقتها الحفاظ على القرار الوطني المستقبل، وإعادة الاعتبار للهوية الوطنية الفلسطينية رغم محاولات تذويبها، وتمكنت حركة فتح من تعزيز مكانتها في قيادة الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية بالرغم من الظروف الفلسطينية والعربية والدولة الصعبة المعقدة التي مرت فيها، وذلك لتمتعها بسمات خاصة ميّزتها عن غيرها من الحركات والتنظيمات السياسية الفلسطينية الموجودة على الساحة الفلسطينية.

5. في بداية انطلاقتها حاولت حركة فتح الابتعاد عن التناقضات الفكرية والأيديولوجية، وأعلنت المرحلة مرحلة تحرر وطني، وأن تحرير فلسطين واجب وطني وديني وإنساني، يجب على كل أحرار العالم المشاركة فيه، ورفضت الحركة الخوض في المضمون الاجتماعي للثورة، وآمنت بأن تحرير فلسطين يؤدي إلى الوحدة العربية وليس العكس، وأعلنت فتح أن الشعب الفلسطيني يتمتع بشخصية مستقلة، وأكدت الحركة على الحياد الكامل في علاقاتها مع الدول العربية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة العربية.
6. تمتعت منظمة التحرير الفلسطينية منذ نشأتها بتأييد الشعب الفلسطيني داخل وخارج الأراضي الفلسطينية، واستطاعت بفضل جهودها أن تحظى باعتراف العالم كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني. وقد أدى قيام منظمة التحرير إلى ترسيخ الكيان الفلسطيني، لتكون المعُبر الحقيقي عن الهوية الوطنية الفلسطينية، وشاركت منظمة التحرير الفلسطينية عبر جيش التحرير الفلسطيني وقوات التحرير الشعبية

التابعة لها، في العديد من المعارك العربية والفلسطينية التي خاضتها الجيوش العربية والثورة الفلسطينية، على كافة جبهات القتال، الأمر الذي يعني أن منظمة التحرير قد مارست المقاومة قولاً وفعلاً داخل وخارج الأرض الفلسطينية.

7. انطلقت معظم الفصائل والحركات الوطنية الفلسطينية وأعلنت أن حرب التحرير الشعبية طويلة الأمد هي الأسلوب والكفاح المسلح هو الوسيلة لتحرير فلسطين، وبهدف القضاء على المشروع الصهيوني في فلسطين وإقامة الدولة الفلسطينية على كامل التراب الوطني، ورغم ذلك يوجد بعض الاختلافات الفكرية حول مفهوم المقاومة داخل إطار الفكر السياسي الوطني، فحركة فتح تنظر للمقاومة على أنها مقاومة وطنية فلسطينية وأن المرحلة مرحلة تحرر وطني لا مجال للحديث فيها عن التناقضات الفكرية والأيديولوجية، بينما تنظر التنظيمات الفلسطينية اليسارية مثل الجبهة الشعبية والديمقراطية للمقاومة الفلسطينية على أنها جزء من النضال العالمي لمناهضة الامبريالية العالمية، وتصر على إعطاء مضمون اجتماعي للصراع، على اعتبار الحركة الصهيونية هي كجزء من الامبريالية العالمية، ومن جهة أخرى تنظر التنظيمات القومية الفلسطينية للمقاومة الفلسطينيين جزء من الاستراتيجية العربية لتحرير فلسطين وأن تحرير فلسطين يمر عبر الوحدة العربية.

8. شكلت حرب تشرين الثاني/اكتوبر 1973م، نقطة تحول في الصراع العربي الإسرائيلي، بعد أن أثبتت الحرب محدودية القوة العسكرية والسياسية العربية، حيث أدت الحرب إلى خروج مصر بثقلها السياسي والعسكري من دائرة الصراع العربي الإسرائيلي، عقب بتوقيعها اتفاقية كامب ديفيد1979. وجاء البرنامج المرحلي، منسجماً مع هذه التحولات في المشهد العربي، والذي أعتبر نقطة تحول رئيسية في تاريخ حركة التحرر الفلسطينية، حيث جاء انعكاس للتحولات في المشهد العربي والدولي، بعد حرب أكتوبر 1973، وخروج الثورة من الأردن، من خلال تبني خيار المرحلية في النضال الوطني بالموافقة على إقامة سلطة وطنية فلسطينية على أي شبر يتم تحريره من الأراضي الفلسطينية.

9. أدى تبني المرحلية في النضال من خلال طرح البرنامج المرحلي عام 1974، لتطور الفكر السياسي الوطني الفلسطيني، من المطالبة بتحرير كامل تراب فلسطين وتصفية المشروع الصهيوني إلى القبول دولة فلسطينية في حدود الرابع من حزيران 1967 وعاصمتها القدس الشريف، مع عودة وتعويض اللاجئين وفق القرار رقم 194، ونتج عن تبني المجلس الوطني الفلسطيني للبرنامج المرحلي ظهور أزمة سياسية وانقسام في الموقف السياسي في منظمة التحرير الفلسطينية، خاصة مع تشكيل جبهة الرفض بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بدعم من العراق وليبيا، وقد ظل هذا الانقسام في الموقف السياسي الفلسطيني يلقي بظلاله الثقيلة على الحالة الفلسطينية حتي الوقت الراهن.

10. أسفر الغزو الإسرائيلي لجنوب لبنان وجلاء منظمة التحرير الفلسطينية عن بيروت صيف 1982 عن إنهاء فعلي لنظرية حرب التحرير الشعبية طويلة الأمد والكفاح المسلح الفلسطيني، مما ساهم في توجه منظمة نحو التسوية السلمية السياسية والقبول بكل القرارات الدولية. فقد شكلت هذه التحديات التي واجهت الكفاح المسلح سبباً في تحول مفهوم المقاومة والانتقال من الكفاح المسلح والاتجاه إلى العمل السياسي

والدبلوماسي على الساحة العربية والدولية، بعد ما أصبح ممارسة الكفاح المسلح شبه مستحيل بعد الضربات التي تلقتها حركة المقاومة الفلسطينية بعد الخروج من الأردن وبيروت على يد النظام العربي والجيش الإسرائيلي.

11. أجبرت التحولات الدولية والإقليمية الناتجة عن انهيار الاتحاد السوفيتي وحرب الخليج الثانية، القيادة الفلسطينية إلى التعاطي بإيجابية مع المساعي الدولية لإنهاء الصراع العربي الاسرائيلي، والقبول بعملية التسوية السياسية وفق قرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام. فقد أبرزت حرب الخليج الثانية نقاط الضعف في الموقف العربي والفلسطيني، ووضعت منظمة التحرير الفلسطينية في أزمة سياسية ومالية كبيرة في سبيل الحفاظ على وجودها كطرف إقليمي محاور في عملية التسوية السياسية، بعد أن فقدت المنظمة تأثيرها العسكري والسياسي بعد الخروج من بيروت، مما ساهم في بروز قيادات فلسطينية من داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي شكلت خطراً على قيادة منظمة التحرير بالخارج، الأمر الذي دفع قيادة المنظمة بالاستعجال في التوقيع على اتفاق أوسلو.

12. يعتبر اتفاق أوسلو نهاية لمرحلة طويلة من النضال الوطني الفلسطيني اعتمد فيها الكفاح المسلح وسيلة رئيسية للنضال الوطني الفلسطيني، وبداية لمرحلة جديدة تقوم على السلام والتسوية السياسية والتعايش السلمي، وفق قرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام ومشروع التسوية السلمية برعاية الولايات المتحدة الأمريكية. وكان اتفاق أوسلو بمثابة محصلة موضوعية لميزان القوى الإقليمي والدولي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانقسام النظام السياسي العربي بعد حرب الخليج الثانية، فتقدم الفلسطينيون عبره عتبة التاريخ إلى حيّز الجغرافيا السياسية بأنشاء أول سلطة وطنية فلسطينية على جزء من الأرض الفلسطينية، ومن جهة أخرى واعُتبر اتفاق أوسلو تتويجاً لجهود الولايات المتحدة في المنطقة فقد توّجت اتفاقيات أوسلو جهود الولايات المتحدة على امتداد عقدين من الزمن لاحتواء الحركة الوطنية الفلسطينية.

13. تعتبر المقاومة الشعبية فعل إنساني إرادي واعٍ ومسئول للحفاظ على الوجود والعيش بكرامة وحرية، والمقاومة الشعبية نضال شاق وطويل تخوضه الشعوب ضد الاحتلال. وهذا النضال السلمي يقوم على الابتكار في مواقع المواجهة وفيه القدرة على الصمود والصبر، بهدف جعل الاحتلال أكثر كلفة، ونجحت المقاومة الشعبية الفلسطينية التي هي أحد وسائل النضال الوطني الفلسطيني و التي كانت موجودة منذ بداية المشروع الصهيوني في فلسطين ، في تحقيق بعض النتائج على المستوي المحلي والدولي، من خلال حشد الرأي العام الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني ضد الجدار والاستيطان، وعلى المستوى الإسرائيلي من خلال قرارات محكمة العدل العليا الإسرائيلي بتغير مسار الجدار وإرجاعه للخلف، وعلى المستوي الفلسطيني، وعملت المقاومة الشعبية على توحيد الجهود الوطنية الرسمية والشعبية في مواجهة الجدار والاستيطان بعد حالة الانقسام السياسي والجغرافي التي شهدتها الأراضي الفلسطينية بعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة.

14. شّكل حصول فلسطين على عضوية "دولة مراقبة " في الأمم المتحدة، خطوة ذات شأن كبير لاستعادة القضية الوطنية إطارها الدولي، القادر في هذه المرحلة على اجتراح حل متوازن لها، وقد مثل حصول فلسطين على دولة غير عضو خطوة مهمة على طريق التدويل، حيث مكنت دولة فلسطين من الانضمام إلى كيانات دولية تقع ضمن منظومة الأمم المتحدة. كان أهمها انضمام فلسطين إلى اتفاقية روما ومحكمة الجنايات الدولية، الذي يعتبر نصراً سياسياً وقانونياً كبيراً للشعب الفلسطيني، يمهد لتقديم مجرمي الحرب الإسرائيليين للمحاكمة الدولية.

15. تعتبر المقاطعة الاقتصادية، أسلوباً نموذجياً وشكل من أشكال المقاومة الفلسطينية، تعطي خيار أخر للشعب الفلسطيني غير ثنائية (المفاوضات، المقاومة)، وتعني المقاطعة الاقتصادية إيقاف التبادل السلعي والخدماتي بشكل كلي أو جزئي مع الاحتلال الاسرائيلي، بهدف إجبار إسرائيل على الرضوخ للحقوق الوطنية الفلسطينية. وأثّرت المقاطعة الدولية الاقتصادية بشكل سلبي على الاقتصاد الإسرائيلي. حيث حققت حركة المقاطعة BDS قفزة نوعية وكبدت الاقتصاد الإسرائيلي خسائر كبيرة تقدر بحوالي 20مليار دولار، بعد تنامي حمالات المقاطعة لإسرائيل في المجال الأكاديمي والثقافي والاقتصادي.
16. اتسع مفهوم المقاومة وتطور تطوراً ملحوظاً وأصبح أكثر شمولية عن السابق، وأصبح يشمل كافة أشكال النضال السياسي والدبلوماسي والمقاومة الشعبية والمقاطعة الاقتصادية والثقافية والأكاديمية، بعد ما كان يركز في السابق على الكفاح المسلح والعمل العسكري بصورة رئيسية منذ بداية الثورة الفلسطينية المعاصرة مع انطلاقة حركة فتح، مع التأكيد على البندقية والعمل المسلح مازال كجزء من مفهوم المقاومة في الفكر السياسي الوطني الفلسطيني.

ثانياً: التوصيات

– توصي الدراسة بإعادة جمع وكتابة التاريخ السياسي والعسكري لحركة فتح في مجلدات وكتب رسمية تصدر عن الحركة، وفي هذا الشأن توصي الدراسة الرئيس "محمود عباس"؛ باعتباره رئيس حركة فتح، بإصدار قراراً بتشكيل مركز دراسات متخصص تابع للحركة، يعمل على إعادة تجميع وكتابة التاريخ السياسي والعسكري للحركة ويقدم التوصيات والدراسات العلمية، حول واقع الحركة ومستقبلها السياسي والتنظيمي ويعالج الأزمات التي تعاني منها الحركة.

– توصي الدراسة السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية بالعمل على تطوير وتفعيل المقاومة الشعبية والمقاطعة الاقتصادية والثقافية لإسرائيل، من خلال وضع استراتيجية وطنية شاملة بالتعاون مع المؤسسات الأهلية ذات العلاقة بهدف تفعيل المقاومة الشعبية وحملات المقاطعة BDS، بهدف الضغط

على حكومة الاحتلال الإسرائيلي وتكبدها مزيداً من الخسائر، لإجبارها على الاعتراف بالحقوق الوطنية الفلسطينية وإنهاء الاحتلال إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

– توصى الدراسة بالعمل على عقد مؤتمر وطني شامل يجمع كافة التنظيمات والحركات الفلسطينية الوطنية والإسلامية والشخصيات الوطنية والمؤسسات الأهلية بهدف:

- إعلاء راية الوطنية الفلسطينية ضمن برنامج وحدة وطنية شامل، يقوم على أساس الشراكة في القرار السياسي، زمن الحرب والسلم من خلال التوافق على برنامج سياسي واستراتيجية للتحرر الوطني.
- الاتفاق على قيادة وطنية موحدة، في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، بعد تفعيلها وتطوير مؤسساتها لكي تستوعب الكل الفلسطيني.
- معالجة أزمة الانقسام الفلسطيني ووضع آليات جديدة لتنفيذ المصالحة الوطنية على الأرض بهدف الخروج من أزمة الانقسام الفلسطيني وتحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية.
- وضع آليات جديدة بهدف إعادة تفعيل وتطوير مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية البيت الجامع للكل الفلسطيني، بهدف تمكين الشعب الفلسطيني من إعادة بناء وحدته الوطنية، من خلال الاتفاق على ميثاق شرف وطني يحرم الاقتتال والتخوين والتكفير، ويعمل على إعادة القضية الفلسطينية في سلم الاهتمام العربي والدولي.
- الاتفاق على استراتيجية عمل وطنية شاملة للمرحلة المقبلة، تكون بمثابة برنامج عمل وطني شامل بهدف التحرك المستوي السياسي والدبلوماسي والاقتصادي بما يضمن الاستفادة من كافة الطاقات العربية والدولية، وتسخيرها في مواجهة الحكومة الإسرائيلية في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى بهدف ضمان حق تقرير المصير وعودة اللاجئين وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

المصادر والمراجع

أولاً: القران الكريم

ثانياً: الوثائق

- البيان الصادرة عام1959، عن حركة التحرير الوطني الفلسطيني – فتح.
- البيان السياسي الصادر عن مؤتمر حركة فتح العام المنعقد في تونس بتاريخ 1989/8/8م.
- البلاغ العسكري الأول، الصادر عن قوات العاصفة الجناح المسلح لحركة فتح في 1965/1/1م.
- البيان السياسي الصادر عن مؤتمر حركة فتح العام الثالث المنعقد من تاريخ 31 آب 1971 إلى 6 أيلول 1971.
- البيان السياسي الصادر عن مؤتمر حركة فتح العام الرابع في سوريا عام 1981م
- البرنامج السياسي الصادرة عن المؤتمر العام السادس لحركة فتح، المنعقد في مدينة بيت لحم بتاريخ 14-10-2009.
- المذكرة التي قدمتها الحكومة البريطانية عام 1947م إلى لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين.
- النظام الأساسي لحركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، مكتب الشؤون الفكرية والدراسات، 1980
- اعلان الاستقلال عام 1988 الصادرة عن اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني.
- الكتاب السنوي، للقضية الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ن بيروت 1969م.
- الكتاب السنوي، للقضية الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ن بيروت 1970م.
- اليوميات، الفلسطينية، المجلد التاسع، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت 1969م.
- اليوميات الفلسطينية، المجلد الثالث عشر، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت 1971م.
- اليوميات، الفلسطينية، المجلد التاسع عشر، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت 1974م.
- بيان الانطلاقة 47، الصادرة عن حركة التحرير الوطني الفلسطيني – فتح عام 2011م.
- خطاب الرئيس محمود عباس أمام الجمعية العامة الأمم المتحدة، عام 2012م.
- خطاب الرئيس ياسر عرفات في الجمعية العامة للأمم المتحدة عام1974م.
- دراسات ثورية، حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، منشورات الثورة طريقنا إلي الحرية.
- دراسات ثورية (1)، حركة التحرير الوطني الفلسطيني – فتح، منشورات الثورة طريقنا للحرية بدون سنة أو مكان نشر.
- مبادرة السلام الفلسطينية الصادرة عن المجلس الوطني الفلسطيني 1988م.
- ميثاق الأمم المتحدة الصادرة عن الاجتماع التأسيسي للمنظمة الدولية 1945.

- وثيقة مفهوم الإرهاب والمقاومة رؤية عربية – إسلامية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان 2003
- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 67/19، الصادر عام 2012م، القاضي بترقية مكانة فلسطين من عضو مراقب لدولة مراقب.
- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 70/225، الصادر عام2015، القاضي بتأكيد السيادة الكاملة للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية وللسكان العرب في الجولان على مواردهم الطبيعة.
- كتاب فلسطين الثورة، المجلد 4، مؤسسة بيسان للصحافة والنشر، الأعلام الموحد منظمة التحرير الفلسطينية، ط1، نيقوسيا –قبرص 1988م.
- كتاب فلسطين الثورة، المجلد 13، مؤسسة بيسان للصحافة والنشر، الأعلام الموحد منظمة التحرير الفلسطينية، ط1، نيقوسيا –قبرص 1989م.
- كتاب فلسطين الثورة، المجلد 17، مؤسسة بيسان للصحافة والنشر، الأعلام الموحد منظمة التحرير الفلسطينية، ط1، نيقوسيا –قبرص 1990م.
- كتاب الاستراتيجية السياسية والتنظيمية، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بدون دار ولا سنة نشر.
- كتاب المسيرة التاريخية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الدائرة الثقافية المركزية، غزة 2014م.
- هيكل البناء الثوري والتنظيمي لحركة فتح، الصادرة عن اجتماعات قادة الحركة قبل الانطلاقة في الكويت عام 1962م.

ثالثاً: المراجع العربية

أ-المجلدات:

- أبن فارس، أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا. (395 هـ): معجم مقاييس اللغة. بتحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان.

- أبن منظور، محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين (711 هـ): معجم لسان العرب. تحقيق عبد الله الكبير، محمد حسب الله، هاشم الشاذلي. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان

- الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، المجلد الثاني، الطبعة الأولي، 1984 م.

- الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، المجلد الخامس، الطبعة الأولي، 1984 م.

- الموسوعة الفلسطينية، الحسن، خالد، فكر حركة التحرير الوطني الفلسطيني – فتح، القسم الثاني، المجلد الثالث، الطبعة الأولي بيروت 1990م.

– الموسوعة الفلسطينية، علوش، ناجي، فكر حركة المقاومة الفلسطينية (1948 –1987)، القسم الثاني، المجلد الثالث، الطبعة الأولي بيروت 1990م.

– الموسوعة الفلسطينية، محافظة، علي، الفكر السياسي الفلسطيني من 1918 /1948، القسم الثاني، المجلد الثالث، الطبعة الأولي بيروت 1990م.

– الموسوعة السياسية، الكيالي، عبد الوهاب، وآخرون، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979 م.

– الموسوعة السياسة الكيالي، ماهر، الجزء الخامس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت. 1986

– موسوعة المصطلحات السياسية والاقتصادية، باور، أحمد، بدون دار نشر، 2008

ب–المقابلات الشخصية

– مقابلة مع الأستاذ، محمد البطل، مدير عام المجلس الثوري لحركة فتح من الفترة من 1990وحتى 2008م، حول صناعة القرار السياسي والعسكري في حركة فتح، بتاريخ 2015/5/11م.

– مقابلة مع الدكتور، مازن العجلة، الخبير الاقتصادي والمحاضر في جامعة الأزهر، حول جدوى المقاطعة الاقتصادية الأكاديمية الفلسطينية ضد إسرائيل، بتاريخ 2015/6/7م

– مقابلة مع الدكتورة، مريم أبو دقة حول دور المرأة الفلسطينية في المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل، بتاريخ 2015/6/14م

– مقابلة مع الدكتور سمير أبو مدللة، الخبير الاقتصادي والمحاضر بجامعة الأزهر، حول حملة BDSالمقاطعة الاقتصادية لإسرائيل. بتاريخ 2015/6/14.

– مقابلة عبر الهاتف مع الدكتور احمد المجدلاني، أمين عام جبهة النضال الشعبي، وعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، حول تأثير المتغيرات الدولية والعربية على الفكر السياسي والتحول في مفهوم المقاومة، ودور النضال السياسي والدبلوماسي الفلسطيني في الأمم المتحدة، بتاريخ 2015/6/15م.

– مقابلة مع الأستاذ، صالح زيدان، مسئول الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في قطاع غزة، حول الفكر السياسي للجبهة الديمقراطية ودور الجبهة الديمقراطية في البرنامج المرحلي، 2015/6/16م

– مقابلة مع الأستاذ/ جميل مزهر، مسئول الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في قطاع غزة، حول خط العمليات بالخارج ودور الجبهة الشعبية في أحداث أيلول الأسود، والخروج المتكرر للجبهة الشعبية من منظمة التحرير. 2015/6/16.

-مقابلة الدكتور مع عبد الله الافرنجي، عضو اللجنة المركزية السابق لحركة فتح، ومفوض التعبئة والتنظيم السابق في قطاع غزة، حول المتغيرات الدولية والاقليمية وتأثيرها على الفكر السياسي لحركة فتح، بتاريخ 2015/11/24م.

-مقابلة مع الدكتور زكريا الأغا، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ومسؤول الهيئة القيادية العليا لحركة فتح بقطاع غزة، للحديث عن تطور الفكر السياسي لحركة فتح بتجاه التسوية السياسية. في مكتبه بغزة بتاريخ 2016/1/1/20.

-مقابلة مع الاستاذ محمد البطل مدير عام المجلس الثوري السابق، والعضو المراقب في المجلس الاستشاري لحركة فتح، حول دور المجلس الاستشاري لحركة فتح، بتاريخ 2016/6/16م

ج: الكتب العربية

1. أبو الوفا، احمد، الوسيط في القانون الدولي العام، ط 1، دار النهضة العربية القاهرة 1996.
2. أبو غربية، عثمان، مفاهيم وآليات في العمل التنظيمي، دار خليل الوزير للطباعة والنشر، رام الله فلسطين،1999م.
3. أبو غربية، بهجت، صفحات من تاريخ الفضية الفلسطينية حتى عام 1949 الرؤية التاريخية وملامح تجربه ذاتية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1989م.
4. أبو غربية، عثمان، التنظيم بين النظرية والتطبيق في تجربة حركة فتح، دوان دار نشر، رام الله 1995م.
5. أبو قاسم، سلامة، زيدان، (اللواء مازن عز الدين) العسكرية الفلسطينية من 1948 إلى 1973، مطابع دار الأيتام الإسلامية الصناعية 2009م.
6. أبو قاسم، سلامة، زيدان (اللواء مازن عز الدين) قتال العملاقة العسكرية الفلسطينية من 1973-1994، الإدارة العامة للمطبوعات، وزارة الأعلام، فلسطين 2014م.
7. أبو نجل، أسامة، وآخرون، مسيرة المتغيرات السياسية وأثرها على سياسيات منظمة التحرير الفلسطينية، دار الجندي للنشر والطباعة، القدس 2012م.
8. أبو حجلة، إبراهيم، وخلة، سالم، اتفاقية أوسلو المسيرة المتعثرة ومنعطفاتها الجديدة، دار التقدم العربي للصحافة والنشرة، ط1، بيروت 1996م.
9. أبو النصر، عبد الحميد، محمود، ثورة الكف الأخضر، أول كفاح مسلح فلسطيني في القرن العشرين، مؤسسة بيت المقدس للدراسات والبحث الفلسطينية، غزة 2015م.
10. أبو عمرو، زياد، أصول الحركات السياسية في قطاع غزة 1948-1967، دار الأسوار، ط1، القدس 1987م.
11. إسماعيل، محمود (أبو إسماعيل) جبهة التحرير العربية، الندوة الفكري والسياسية، المركز القومي للدراسات والتوثيق، غزة 2000م.

12. الأزعر، محمد، خالد، منظمة التحرير الفلسطينية التجربة والآفاق المستقبلية، الندوة الفكرية السياسية، مركز القومي للدراسات والتوثيق، غزة 2000م.
13. ابراش، إبراهيم، البعد القومي للقضية الفلسطينية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1987.
14. ابراش، إبراهيم، فلسطين في عالم متغير، المؤسسة العربية للإرشاد القومي، رام الله فلسطين، 2003م
15. الناطور، محمود، ابو الطيب، حركة فتح بين المقاومة والاغتيالات، المجلد الثاني، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان 2014م.
16. الناطور، محمود، أبو الطيب، القاطع الثالث من زلازل بيروت، دار الشيماء للنشر والطباعة، الطبعة السادسة، رام الله فلسطين 2007م.
17. أحمد، سامي، يوسف، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (الجذور، التكوين، المسارات)، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة 2010م.
18. البرغوثي، إياد، الدين والسياسية العلمانية السياسية والمسألة الدينية في فلسطين، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، رام الله 2012م.
19. السيد، مصطفي، كامل، البدائل المتاحة أمام المقاومة الفلسطينية في الوقت الراهن، دار المستقبل العربي، القاهرة 1982م.
20. السحار، جميل عبد الرحيم، فلسطين بين العنصرية الصهيونية والحقد الصليبية، جامعة الإسكندرية، 2008م
21. الشريف، ماهر، البحث عن كيان، دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1993/1908، شركة f . a k المحدودة للنشر ، نيقوسيا قبرص 1995 م.
22. الزعنون، سليم، السيرة والمسيرة مذكرات سليم الزعنون (أبو الأديب)، الأهلية للنشر والتوزيع، ط 1، عمان2013م.
23. الحمد، جواد، وآخرون، المدخل للقضية الفلسطينية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان 1999م.
24. الشاعري، صالح، يحيى، تسوية المنازعات الدولية سليماً، مكتبة مدبولي، القاهرة 2006
25. الأسطل، رياض، محمود، تاريخ فلسطين الحديث والمعاصر، الطبعة الثانية، بدون دار نشر 2000م.
26. المسحال، سعيد، خليل، ضياع امة، الرافدين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولي، لندن 1994.
27. الحسن، هاني، حركة فتح المسيرة والجذور، الندوة الفكرية السياسية، خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين، المركز القومي للدراسات والتوثيق، غزة 2000م.
28. الشاعر، محمد، الحرب الفدائية في فلسطين على ضوء تجارب الشعوب في قتال العصابات، مطبعة الغريب، بيروت 1967م.

29. المصري، زهير، إبراهيم، اتجاهات الفكر السياسي الفلسطيني بين الكفاح المسلح والتسوية، مكتبة اليازجي غزة فلسطين 2008م.
30. الكيالي، عبد الوهاب، تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط9، بيروت 1985م.
31. الكيالي، عبد الوهاب، المقاومة الفلسطينية والنضال العربي1969-1973، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1973م.
32. الكيلاني، هيثم، الإرهاب يؤسس دولة إسرائيل نموذج، دار الشروق، ط1، القاهرة 1997
33. بن طلال، الحسن، حق الفلسطينيين في تقر المصير (دراسة للضفة الغربية وقطاع غزة)، مطبوعات كوورنيت، لندن 1981م.
34. توام، رشاد، دبلوماسية التحرر الوطني، التجربة الفلسطينية، منتدى بيرزيت للدراسات الاستراتيجية معهد أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، رام الله 2013م.
35. جرار، أدهم، حسني، شعب فلسطين أمام التأمر البريطاني والكيد الصهيوني، دار الفرقان للطبع والنشر، عمان 1992م.
36. جبارة، تسير، تاريخ فلسطين، دار الشروق، الطبعة الاولي، عمان1998.
37. حسين، غازي، الفكر السياسي الفلسطيني، من 1988/1963 (بدون دار نشر)1993م.
38. حسونة، خليل، إبراهيم، الثورات الشعبية الفلسطينية – ثورة 1936 نموذجا، المركز القومي للدراسات والتوثيق، غزة 2001م
39. حوراني، فيصل، الفكر السياسي الفلسطيني 1974/1964، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، ط1، بيروت 1980م
40. حمزة، محمد، أبو جهاد أسرار حياته وأسباب اغتياله، مكتبة القدس غزة فلسطين 1989.
41. حواتمة، نايف، أوسلو والسلام الأخر المتوازن، دار الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت 1998م.
42. حواتمة، نايف، عبد الكريم، قيس، البرنامج المرحل ي1973-1974 م، دار التقدم العربي، ط1، بيروت 2002م
43. خلة، كامل، محمود، فلسطين والانتداب البريطاني، 1922-1939، المنشأة العامة للنشر والتوزيع، ط2، طرابلس 1982.
44. خورشيد، غازي، دليل حركة المقاومة الفلسطينية مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت 1971
45. خلف، صلاح ن فلسطيني بلا هوية، لقاءات مع الكاتب الفرنسي اريك رولو، ترجمة نصر مروة، إصدار مؤسسة الشهداء بدون سنة نشر.

46. خلف، عبد الهادي، المقاومة المدنية (مدارس العمل الجماهيري وأشكاله)، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت 1988م.
47. دروزه، محمد، عزة، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها (الجزء الأول) منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة الأعلام والصحافة، بيروت 1984م.
48. دروزه، محمد، عزة، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها (الجزء الثاني) منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة الأعلام والصحافة، بيروت 1984م.
49. درويش، عبد الكريم، تكلو، ليلي، حرب 6 ساعات، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1974م.
50. سعيد، محمد، السيد، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج، المجلس الوطني للثقافة والفنون الآداب، الكويت 1992م.
51. سعد الله، عمر، إسماعيل، تقرير المصير السياسي للشعوب في القانون الدولي العام المعاصر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986م.
52. سلامة، محمد، عبد السلام، الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وقضايا الحل النهائي بين قواعد القانون الدولي واختلال موازين القوى، شبكة المعلومات الجامعية، جامعة عين شمس، القاهرة 2003.
53. سليمان، فهد، وآخرون، في تدويل القضية الفل سطينية2014/2011، سلسة الطريق إلى الاستقلال، مركز الحرية للأعلام، غزة فلسطين،2015م.
54. شبيب، سميح، منظمة التحرير الفلسطينية وتفاعلاتها في البيئة الرسمية العربية (دول الطوق) شرق برس، نيقوسيا –قبرص 1988م
55. شفيق، منير، موضوعات من تجربة الثورة الفلسطينية، دار الطليعة، بيروت 1974م.
56. شاش، طاهر " السفير " مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية بين الآمال والتحديات، دار الشروق، ط1، القاهرة 1999م.
57. شاش، طاهر إسرائيل " السفير " والشرعية الدولية، مكتبة الشروق الدولية،، القاهرة 2009م.
58. شارب، جين، البدائل الحقيقية، مؤسسة ألبرت أينشتاين، منشورات المركز الفلسطيني لدراسات اللاعنف، القدس 2004م.
59. شارب، جين، كفاح اللاعنف وسيلة فعالة للعمل السياسي، مقابلة مع عفيف صافية، ترجمة دكتور احمد العلمي، منتديات للبنان للأبد، بيروت 1988م.
60. شلاش، سعد، مهدي، حركة القوميين العرب ودورها في التطورات السياسية في العراق 1958–1966، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2004م.
61. صالح، محسن، محمد، القضية الفلسطينية خلفيتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، مركز الزيتونة للدراسات، بيروت 2012م.
62. صالح، محسن، محمد، فلسطين، دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، دار الأعلام العربي، القاهرة 2003.

63. صالح، سليمان، الانتفاضة الفلسطينية ثورة الذات الحضارية، الزهراء للأعلام العربي، ط1، القاهرة 1992م.
64. صايغ، يزيد، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، الحركة الوطنية الفلسطينية من 1949 إلى 1993، مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت 2002.
65. طعمه، جورج، المنعطفات الكبرى في قضية فلسطين في الأمم المتحدة، مركز دراسات الوحدة العربية ،1989م.
66. طبر، ليندا، العزة، علاء، المقاومة الشعبية الفلسطينية تحت الاحتلال (قراءة نقدية وتحليلية)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت2014 م.
67. عباس، محمود، (أبو مازن) طريق أوسلو، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت 1994م.
68. علوش، ناجي، خط النضال والقتال، وخط التسوية والتصفية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت 1976م.
69. عريقات، صائب، فلسطين ما بعد قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، دائرة شؤون المفاوضات، منظمة التحرير الفلسطينية، رام الله فلسطين 2012م.
70. عبد المجيد، وحيد، القضية الفلسطينية من الكفاح المسلح إلى غزة أريحا، دار القارئ العربي، القاهرة، الطبعة الأولي، 1994م.
71. عبد الهادي، مهدي، المسالة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية 1934–1974، منشورات المكتبة العصرية، ط1، بيروت1975م.
72. عبد الرحمن، اسعد، منظمة التحرير الفلسطينية (جذورها، تأسيسها، مساراتها)، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية 1987.
73. عبد الكريم، قيس، الجبهة الديمقراطية الجذور والمسيرة، (الندوة الفكرية والسياسية)، المركز القومي للدراسات والتوثيق، غزة 2000م.
74. علوش، ناجي، الثورة الفلسطينية قضاياه وأبعادها، سلسلة المفكر العربي، ط2 دار الطليعة ن بيروت 1978م.
75. علوش، ناجي، نحو استراتيجية جديدة للثورة الفلسطينية، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت 1971.
76. عبد الكريم، قيس، آخرون، استراتيجية فلسطينية بديلة، المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات ملف، رام الله 2011م.
77. عبد الكريم، وآخرون، خمس سنوات على اتفاق أوسلو، شركة التقدم العربي للصحافة والنشر، بيروت 1999م.

78. عدوان، عصام، محمد علي، حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح من 1958–1968، (الكتاب الأول) مكتبة مدبولي، القاهرة 2010.
79. عدوان، عصام، محمد علي، حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح من 1968–1983، (الكتاب الثاني) مكتبة مدبولي، القاهرة 2010.
80. غالي، إبراهيم، الفصائل الفلسطينية من النشأة إلى حوارات الهدنة، مركز الأهرام الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة 2005.
81. فرج، عصام الدين، منظمة التحرير من 1993/1964، مركز المحروسة للبحث والتدريب، القاهرة 1998م.
82. فهمي، إسماعيل، (وزير الخارجية المصري الأسبق) التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، القاهرة 1985م
83. فرحات، محمد، فايز، الفصائل الفلسطينية من النشأة إلى حوارات الهدنة، مركز الأهرام الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة 2005.
84. قريع، احمد (أبو علاء) الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات، من أوسلو إلى خريطة طابا، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط2، بيروت 2006 م.
85. قمصية، مازن المقاومة الشعبية في فلسطين تاريخ حافل بالأمل والانجاز، المؤسسة الفلسطينية لدراسات الديمقراطية (مواطن)، رام الله فلسطين 2011م
86. قيس، عبد الكريم، وسليمان، فهد، الجبهة الديمقراطية النشأة والمسيرة، شركة التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، بيروت 2001م.
87. منطلقات العمل الفدائي تحرير الأقطار المحتلة، حركة التحرير الوطني الفلسطيني – فتح، مطابع دار القبس، الكويت بدون سنة نشر.
88. محجوب، عمر الاختراق " اتفاق غزة – أريحا أولاً، دار جهاد للنشر والتوزيع، ط 1، القاهرة 1994م.
89. مصطفي، أبو علي، الخبرات السياسية لحركة القوميين العرب والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، المركز القومي للدراسات والتوثيق، غزة 2000م.
90. نوفل، ممدوح، البحث عن الدولة، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن) ط1، رام الله 2000م.
91. نوفل، ممدوح، قصة اتفاق أوسلو الرواية الحقيقية الكاملة (طبخة أوسلو) الأهلية للنشر والتوزيع، عمان 1995م.
92. لكريني، إدريس، التداعيات الكبرى لأحداث 11سبتمبر 2001، من غزو أفغانستان إلى احتلال العراق، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش 2005م.
93. كريشان، محمد، منظمة التحرير الفلسطينية (التاريخ والهياكل الفصائل والإيديولوجية)، دار البراق 1986م.

94. كلوب، عرابي، محمد، اللواء الركن سعد صايل (جنرال بيروت)، مركز صخر حبش للدراسات والتوثيق 2013م.
95. هيكل، محمد، حسنين، سلام الأوهام المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، أوسلو ما قبلها وما بعدها، ط1، دار الشروق، القاهرة 1996 م.
96. هلال، جميل، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، دراسة تحليلية، المؤسسة الفلسطينية لدراسات الديمقراطية (مواطن)، ط1، رام الله1998م.
97. هندي، خليل، آخرون، (إشراف نبيل شعت) المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت 1971م.
98. ياسين، عبير، وجمعة، محمد، منظمة فتح من منظور التسوية السلمية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة 2005 م.
99. ياسين، عبد القادر، تاريخ الطبقة العاملة الفلسطينية 1918-1948، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت 1980م.

د- الرسائل العلمية الغير منشورة

1. أحمد، محمد يوسف، حركة التحرير والوطني الفلسطيني فتح وأثارها على التنمية السياسية في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة من جامعة النجاح فلسطين 2007.
2. أبو قوس، سليمان، المقاومة، الإرهاب رؤية تاريخية للحالة الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، من كلية الدراسات العليا جامعة بير زيت فلسطين 2006.
3. المبيض، أشرف، المقاومة المدنية في فلسطين في ضوء تجربة جنوب أفريقيا 1987-2012، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة 2012م
4. العويصي، صلاح، مصطفي، المقاومة اللاعنفية بعد اتفاق إعلان المبادئ أوسلو، (نعلين وبلعين نموذجاً) رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الأزهر، غزة فلسطين 2013م.
5. السنوار، زكريا، إبراهيم، العمل الفدائي في قطاع غزة من 1967-1973، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة فلسطين 2003م.
6. الشيخ عبد الله، خالد، مفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني، 1988 -2012، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الأزهر غزة 2013 م.
7. الشراقة، محمد، حمدان، العنف بين الإرهاب الدولي والنضال من أجل التحرر وتقرير المصير، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المدرسة الوطنية للإدارة العمومية، الرباط المغرب 1990م
8. القصاص، أشرف، إبراهيم، دور المقاومة الفلسطينية للتصدي لعدوان الإسرائيلي على لبنان 1978-1982، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة فلسطين 2007م.

9. الفقعاوي، وسام، إسماعيل، إشكالية القومي والوطني في الفكر السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (2000/1967) رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الأزهر، غزة 2011م.
10. بني نمره، ليلي، ياسر عبد الغني، المقاومة الشعبية من وجهة نظر التنظيمات الفلسطينية وأثارها على التنمية السياسية (حركة فتح نموذجاً) رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس فلسطين 2014)
11. ثابت، أمجد محمود سعود، بدائل دبلوماسية فلسطينية لمواجهة التحديات السياسية للاعتراف بدولة فلسطين في الأمم المتحدة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة فلسطين 2014م.
12. دلول، فهميه، كمال، تطور الفكر السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية بغزة 2014م.
13. ذياب، محمد، خضر، فصائل العمل الوطني ودورها في النضال التحرري للشعب الفلسطيني (جبهة النضال الشعبي الفلسطيني نموذجاً) رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، القدس 2009م.
14. سيسالم، سمير، حلمي سالم، المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية 1947–1977، دراسة تاريخية تحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية فلسطين غزة 2005م.
15. صوافطة، أشرف، محي الدين، المقاومة الشعبية الفلسطينية وإمكانية تحوليها لاستراتيجية عمل وطني2005–2013، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة النجاح الوطنية، نابلس فلسطين 2015م.
16. قجالي، محمد، حرب الخليج الثانية بين أحكام القانون الدولي وتداعيات النظام الدولي الجديد، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الأخوة منتوري قسنطنية، كلية الحقوق العلوم السياسية، الجزائر 2008–2007 م.
17. محمد، رسمية، انهيار الاتحاد السوفيتي وانعكاساته على المنطقة العربية، رسالة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربي المفتوحة، الدنمارك 2013 م.
18. موسي، رائد، أسامة، المقاومة اللاعنفية لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي (قطاع غزة نموذجاً) رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية جامعة الأزهر، غزة فلسطين، 2013م
19. مخيمر، عماد مصباح، ممارسة السلطة والفعل الثوري دراسة مقارنة بين حركة فتح وحركة حماس، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الأزهر غزة 2013 م.
20. نزال، حسبان، شكري خليل، النضال السلمي في الصراعات الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات الدولية جامعة بيرزيت، رام الله فلسطين 2010م.

هـ- الدراسات والتقارير:

1. الأسطل، رياض، جدلية العلاقة بين قرار مجلس الأمن رقم 242 وبين اعلان الاستقلال الفلسطيني عام1988م، مؤتمر الشهيد ياسر عرفات (تاريخ وذاكرة)، جامعة الأزهر بغزة،2011م.

2. أبو ختلة، صلاح، كامب ديفيد 2التحول الكامل ليسار عرفات تجاه عملية التسوية، مؤتمر ياسر عرفات (تاريخ وذاكرة)، جامعة الأزهر بغزة،2011م.
3. أبو نحل، أسامة، أبو سعدة، مخيمر الموقف التفاوضي للرئيس ياسر عرفات في قمة كاد ديفيد، مؤتمر الشهيد ياسر عرفات (تاريخ وذاكرة)، جامعة الأزهر بغزة،2011م.
4. ابراش، إبراهيم، المفاوضات والخيارات البديلة ومستقبل السلطة الفلسطينية، ملتقي الثقافة الهوية، غزة فلسطين 2011م.
5. ابراش، ابراهيم، ما هو الارهاب، ملتقي الثقافة والهوية الوطنية الفلسطينية، فلسطين،2008
6. ابراش، ابراهيم، ورقة عمل بعنوان التدويل في إطار استراتيجية وطنية شمولية، مركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية(مسارات)، رام الله 2015م.
7. ابراش، ابراهيم، النظام السياسي الفلسطيني بين مرحلتين، ملتقي الثقافة الهوية، غزة فلسطين، 2008م
8. البطمة، سامية، البرغوثي، عمر، تأثير حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله 2014م.
9. المجدلاني، أحمد، ورقة عمل بعنوان دور منظمة التحرير في التحولات السياسية، منتدى غزة الثامن للدراسات السياسية والاستراتيجية، مركز التخطيط الفلسطيني منظمة التحرير الفلسطينية، غزة 2015م.
10. الغندور، يعقوب، (مدير عام ديوان الفتوى والتشريع بوزارة العدل)، دراسة قانونية حول خطوة حصول فلسطين على صفة (دولة غير عضو) بصفة مراقب لدى الأمم المتحدة، وكالة الرأي الفلسطينية للإعلام، 2012م.
11. المصري، شفيق، انضمام فلسطين إلى محكمة الجنايات الدولية موازين الربح والخسارة والسبل الأفضل للتعامل معها، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت 2014م.
12. العراقي، سيف الدين، احمد، المقاومة المسلحة في القانون الدولي، شبكة ذي قار، بغداد 2011م.
13. الفرا، عبد الناصر، قاسم، حق تقرير المصر للشعب الفلسطيني في ضوء الشرعية الدولية، دراسة جامعة القدس المفتوحة، بدون سنة نشر.
14. الدجاني، احمد، صدقي، مسيرة الشعب الفلسطيني وآفاق الصراع العربي – الإسرائيلي في الثمانينيات، أوراق ومؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1986م.
15. السيد، منير، محمود بدوي، الاتجاهات الحديثة في دراسة النظام الدولي منذ انتهاء الحرب الباردة بحث مقدم إلى اللجنة الدائمة للعلوم السياسية كلية التجارة – جامعة أسيوط، بدون سنة نشر.
16. الشيخ عبد الله، خالد، الدولة في الفكر السياسي لدى حركة فتح، مركز التخطيط الفلسطيني، منظمة التحرير الفلسطينية، غزة 2014م.
17. المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان، دراسة خاصة حول جدار الفصل العنصري، منظمة التحرير الفلسطينية، رام الله 2015م.

18. أفييرينوس، ديمتري، بين القداسة والسياسة، دراسة في المنحنى الشخصي لحياة "مثاليٍّ عملي" سوريا2003م.
19. بدر، أشرف، حركة المقاطعة العالمية (BDS)بين التهويل والتهوين، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية، رام الله 2015م
20. تقرير استراتيجي، آفاق المقاومة الشعبية في الضفة الغربية، مركز الزيتونة، بيروت 2014م.
21. جرغون، زياد، دراسة حول، العضوية المراقبة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة، جريدة الصباح ،2013م.
22. شلايل، عمر، محمود، منظمة التحرير الفلسطينية النشأة والسيرة، بدون دار نشر 2013م
23. عريقات، صائب، الأسس القانونية الداعمة للاعتراف بالدولة الفلسطينية وقبول عضويتها الكاملة في الأمم المتحدة، رام الله فلسطين2011م.
24. عريقات، صائب، واقع المفاوضات وافاقها، ورقة عمل في إطار مؤتمر استراتيجية المقاومة، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية (مسارات) رام الله ،2014م
25. عبد الطيف، براء، منذر، الإرهاب والمحكمة الجنائية الدولية، كلية الحقوق جامعة تكريت، العراق، بدون سنة نشر.
26. عوض الله، ربي، دور الشباب الفلسطيني في المقاومة السلمية الشعبية، المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية، (مفتاح) رام الله 2012م.
27. مهنا، مجد، الوجيه، السلطة الفلسطينية – دولة فلسطين منظمة التحرير الفلسطينية – العلاقات السياسية والقانونية بعد إعلان الدولة، قراءات استراتيجية، العدد الحادي عشر، مركز التخطيط الفلسطيني منظمة التحرير الفلسطينية، غزة فلسطين 2013م.

و- المجلات والصحف

1) أحمد، مصلح، حسن، الإرهاب وحق الدفاع الشرعي في القانون الدولي، مجلة مداد الآداب العدد الثامن، كلية الحقوق الجامعة العراقية، بدون سنة نشر.

2) ابراش، إبراهيم، المشروع الوطني التباسات التأسيس وتحديات التطبيق، مجلة سياسات، العدد 8، معهد السياسات العامة، رام الله 2009م.

3) ابراش، إبراهيم، حركة فتح والسلطة تحديات الانتقال من الثورة للدولة، مجلة شؤون فلسطينية العدد259، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، رام الله 2015م

4) البرغوثي، عمر، حركة مقاطعة إسرائيل BDS، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد99، بيروت 2014م

5) المصري، رفيق مستوي الوعي السياسي لدي أعضاء حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، مجلة جامعة الأقصى 2007 غزة.

6) الحسن، بلال، الأهداف الحقيقية للغزو الإسرائيلي، مجلة شؤون فلسطينية ال عدد128، بيروت 1982م.

7) الحسن، بلال، المقاومة الفلسطينية والرد على مشروع الملك حسين، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 9، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت 1972م.

8) الحسن، هاني، فتح بين النظرية والتطبيق، مجلة شؤون فلسطينية العدد السابع، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت 1972م.

9) الشعيبي، عيسى، عشر سنوات من الصراع بين الحكم الأردني ومنظمة التحرير الفلسطينية، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 41، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت 1975م.

10) الشريف، ماهر، إشكاليات ما بعد فشل مسار أوسلو، وقفة عند بعض السجلات الفكرية/مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد18، العدد70، بيروت 2007م.

11) الدباغ، صلاح، حق الشعب الفلسطيني في أرضه والعودة إليها انطلاقاً من شرعية حقوق الإنسان وحق تقرير المصير، مجلة شؤون فلسطينية، العدد41، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت 1975م.

12) البطمة، سامية، وعمر البرغوثي، مقاطعة البضائع الإسرائيلية توفر 90 ألف فرصة عمل فلسطينية، جريدة الحياة الجديدة، العدد6638، رام فلسطين 2014م.

13) البرغوثي، عمر، حملة (BDS) لمقاطعة "إسرائيل" المستوطنات خسرت 35% من قيمة منتجاتها بسبب الحملة، جريدة الحياة الجديدة، العدد 6705، رام الله فلسطين 2014

14) البرغوثي، مصطفي، واقع المقاومة المدنية في فلسطين، (ورقة عمل ضمن ندوة حول المقاومة المدنية في فلسطين)، مجلة شؤون فلسطينية العدد 253-254، مركزا لأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، رام الله 2013م.

15) البرغوثي، عمر، المقاطعة الاقتصادية ضد الاحتلال الإسرائيلي (ورقة عمل ضمن ندوة حول المقاومة المدنية في فلسطين) مجلة شؤون فلسطينية العدد 253-254، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، رام الله 2013م.

16) الجبهة، الديمقراطية، محطات في المسار، 2015–1969، أمانة السر مكتب مجلة التثقيف المركزي، 2015م.

17) القدومي، فاروق، النضال السياسي الفلسطيني أبعاده ومضامينه، مجلة شؤون فلسطينية، العدد39، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت 1974م.

18) الكيالي، عبد الوهاب، ثورة أمل، مجلة فلسطين الثورة العدد42، قبرص 1985م.

اليحيى، عبد الرازق، انشاء جيش التحرير الفلسطيني، مجلة شؤون فلسطينية، العدد252، رام الله،2013م.

20) بلبيسي، حلمي، حتمية النصر، قضايا منهجية فكرية، مجلة المعركة، رام الله فلسطين2010م.

21) دي فارت، بول، حول عضوية فلسطين في الأمم المتحدة، مجلة العودة، العدد 74، المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين (بديل) بيت لحم 2010م.

22) جريدة القدس، عباس يوقع على انضمام فلسطين لـ 20 منظمة أبرزها الجنايات الدولية، رام الله 2014م.

23) حوراني، فيصل، حرب الشهور الثلاثة والرقم الذي استحال شطبه، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 129، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت 1982م.

24) حمود، سعيد، حرب تشرين المجيدة والثورة الفلسطينية، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 28، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت 1973م.

25) حواتمة، نايف، مهمات الثورة بعد غزو لبنان ومعركة بيروت، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 135، 1983م.

26) حسين، السيد، حسين، معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، مجلة دراسات تاريخية، العدد118/117/، كانون ثاني يناير 2012م، بدون مكان صدور.

27) سخنيني، عصام، الكيان الفلسطيني 1964–1974، مجلة شؤون فلسطينية، العدد41، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت 1975م.

29) سخنيني، عصام، تمثيل العشب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية، مجلة شؤون فلسطينية العدد15، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت 1972م.

30) شديد، محمد، العنف الثوري الفلسطيني كعامل في السياسية الأمريكية للشرق الأوسط، مجلة شؤون فلسطينية العدد 91 ، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت 1979 م.

31) شعث، نبيل، فلسطين الغد، مجلة شؤون فلسطينية العدد الثاني، أيار مايو، 1971م.

32) شعث، نبيل، الثورة والتسوية السياسية، مجلة شؤون فلسطينية العدد 23، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت 1973م

33) شفيق، منير، منطلقات أساسية لاستراتيجية الثورة الفلسطينية، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 17، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت 1973م.

34) صايغ، فايز، ملاحظات على قرار مجلس الأمن 242، مجلة شؤون فلسطينية، العدد15، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت 1972م.

35) صايل، سعد، مقابلة مع مجلة شؤون فلسطينية العدد 128، بيروت 1982م.

36) طعمه، جورج، القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي في الأمم المتحدة (1965–1974). مجلة شؤون فلسطينية، العدد41، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت 1975م.

37) عبد الحميد، مهند، تجربة حركة فتح في الحكم ما لها وما عليها، مجلة شؤون فلسطينية العدد259، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، رام الله فلسطين2015

عدوان، كمال، فتح الميلاد والمسيرة، مجلة شؤون فلسطينية العدد 17 مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، بيروت 1973م.

38)عطية، سامية، الأسس القانونية للمقاومة المدنية في فلسطين، (ورقة عمل ضمن ندوة حول المقاومة المدنية في فلسطين) مجلة شؤون فلسطينية العدد 253–254، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، رام الله 2013م

39) عودة، أحمد، فراس، المقاومة السلمية: تاريخ وآفاق فلسطين نموذجاً، مجلة شؤون فلسطينية، العدد249–250، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، رام الله 2012م.

40) علوش، ناجي، حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح والعمل الجماهيري، مجلة شؤون فلسطينية، العدد17، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت 197 3م.

41) نخله، إميل، التركيب النبوي للعنف خواطر نظرية في المقاومة الفلسطينية، مجلة شؤون فلسطينية العدد 3، بيروت 1971م

42) قاسميه، خيرية، عبد القادر الحسيني في ذكراه الخمسة والعشرون، مجلة شؤون فلسطينية العدد 20، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت 1972م.

43) كيالي، ماجد، بعد خمسون عاماً مراجعة نقدية للمسيرة الفتحاوية، مجلة شؤون فلسطينية العدد259، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، رام الله فلسطين 2015م.

44) مقصود، كلوفيس، معالم المشاركة العربية في الثورة الفلسطينية، مجلة شؤون فلسطينية، العدد العاشر، بيروت 1972م.

ي- مواقع الانترنت

1. أبو بكر، بكر، المقاومة الشعبية تكامل القيادة مع الجماهير3/2، موقع بكر أبو بكر، رام الله 2015م تاريخ المشاهدة 2015/4/20م.

http://www.bakerabubaker.info/index.php?action=show&pageID=85

2. أبو بكر، بكر، حركة فتح والبحث عن الغيمات الماطرة (6/5)، وكالة أمد للأعلام،2016، تاريخ المشاهدة2016/1/11

http://www.amad.ps/ar/?Action=Details&ID=106326

3. ابراش، إبراهيم، تغيرات الهوية في المشهد السياسي العربي وتأثيره على خياري المقاومة التسوية في فلسطين ، موقع حزب الشعب الفلسطيني ، 2013 ، تاريخ المشاهدة 2015/5/18م / http://www.ppp.ps/atemplate.php?id=6036

4. ابراش، إبراهيم، استحقاق الدولة الفلسطينية وليس استحقاق أيلول، موقع الحوار المتمدن ،2011م. تاريخ المشاهدة، http://www.ahewar.org/DEBAT/show.art.asp?aid=273740

5. العلول، محمود ، تصريح بعنوان (ماضون في تصعيد المقاومة الشعبية في وجه عدوان الاحتلال على شعبنا وأرضنا ،موقع دينا الوطن ، رام الله فلسطين 2015 http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2015/05/30/721937.html#ixzz3bcc7KdXr

6. البرغوثي، مصطفي، بعد مقاطعة ٧ مليون عامل ٧ مليون طالب ينضمون للمقاطعة في بريطانيا، دينا الوطن، رام الله فلسطين 2015م / بتاريخ 2015/6/5

http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2015/06/04/724157.html#ixzz3c5lrC32v

7. البرغوثي، مصطفي، لقد نجحت المقاطعة في تغير ميزان القوى، موقع دينا الوطن، فلسطين 2015/ بتاريخ 2015/6/5م.

http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2015/06/04/724661.html

8. السلايلي، محمد، معذبو الأرض" لفرانز فانون: حين تجسد معاناة الفلاح معاناة الأمة بأسرها، مدونة الشعب يريد، 2013م. بتاريخ 2015/6/25م

http://slailymohammed.blogspot.com/2012/02/blog-post_10.html

9. ---------- الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، الموسوعة الفلسطينية، تاريخ المشاهدة2015/6/25

http://www.palestinapedia.net/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D

10. ------ بين فاس وبيروت مبادرتان سعوديتان للسلام ،الجزيرة نت، 2002، على الرابط التالي http://www.aljazeera.net/news/arabic/2002/3/25/%D8%A8%D9%8A%D

11. الجزيرة نت، مؤتمر إسرائيلي لمواجهة حملة المقاطعة، الدوحة 2016، تاريخ المشاهدة، http://www.aljazeera.net/news/international/2016/3/28/%D9%85

12. موقع مفوضية الثقافية والأعلام حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، رام الله/بتاريخ 2015/6/5م http://www.fatehmedia.ps/page-89.html

13. أبو عيسي، شادي، حسام، المقاومة في مفهوم القانون الدولي، منتدى كلية الحقوق جامعة المنصورة، المنصورة 2009، تاريخ المشاهدة 2015/4/5 http://www.f-law.net/law/threads/25898

14. اللجنة الوطنية الفلسطينية لمقاطعة إسرائيل، وسحب الاستثمارات منها، وفرض العقوبات عليها، المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين (بديل)، بيت لحم 2009م. بتاريخ 2015/6/3

http://www.badil.org/es/al-majdal/item/1326-ar

15. بسيسو، سلامة، الانضمام لمحكمة الجنايات" المخاطر والايجابيات، وكالة فلسطين اليوم، غزة 2014 (تاريخ المشاهدة 2015/6/2)

http://paltoday.ps/ar/post/213538/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86

16. تقرير اقتصادي، المقاطعة وجع إسرائيل الصامت، موقع الاقتصادي لأعمال وريادة الشباب، فلسطين 2015م

http://www.aliqtisadi.ps/ar_page.php?id=1031c4y1061316Y1031c4

17. خلف، صلاح، فلسفة انطلاقة حركة فتح، موقع يوتيوب، تاريخ النشر في 2015/12/31

تاريخ المشاهدة2016/1/1 http://www.youtube.com/watch?v=U2-2yFiXC-

18. ديب، جورج، حق المقاومة في القانون الدولي، منتدى كلية الحقوق جامعة المنصورة، المنصورة 2008، تاريخ المشاهدة 2015/4/5

http://www.f-law.net/law/threads/20876-%D8%AD%D9%8

19. شبير، عبد الكريم، كامل، الأثار القانونية والسياسية المترتبة على انضمام فلسطين إلى اتفاقية روما، دينا الوطن، غزة فلسطين 2014

http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2014/11/20/621463.htm

20. صالح، محسن، المقاومة المسلحة ضد المشروع الصهيوني في فلسطين 1920-2001، منديات ستارز، 2007، تاريخ المشاهدة 2015/5/10

http://www.startimes.com/f.aspx?t=4529937

21. عباس، خضر، مفهوم المقاومة الفلسطينية، مدونة الدكتور خضر عباس، غزة 2013، تاريخ المشاهدة 2015/4/10

https://drabbass.wordpress.com/2013/03/01/%D9%85%D9%

22. عامر، عادل، أثار اتفاقية كامب ديفيد على مصر والعرب، موقع الجمعية الدولية للمترجمين واللغويين العرب، 2008م تاريخ المشاهدة 2015/5/12

http://www.wata.cc/forums/showthread.php?83217

23. عباس، شريف، شعبان، الموقف الامريكي من عضوية فلسطين في الأمم المتحدة، موقع الحملة العالمية لمقاومة العدوان، قاوم لتكون،

http://ar.qawim.net/index.php?option=com_content&task=view&id=8096

24. عزام، ماجد، نتنياهو بين حزيران وأيلول، موقع شبكة الإنترنت للإعلام العربي (أمين)، 29 (تاريخ المشاهدة 2015/5/25) http://amin.org/articles.php?t=opinion&id=14989

25. شاهين، محمد، مصطفي، فلسطين والانضمام لمحكمة الجنايات الدولية، فراس برس، 2014 (تاريخ المشاهدة 2015/6/2م) http://fpnp.net/site/news/41909

26. وكالة الأنباء والمعلومات الوطنية (وفاء) 39 عاما على خطاب 'أبو عمار' التاريخي في الأمم المتحدة، فلسطين رام الله 2013، تاريخ المشاهدة 2015/5/10م
http://wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=163293

27. عودة، يوسف، ماهية حركة فتح والفكر السياسي، موقع مجلة فلسطيننا، 2011م تاريخ المشاهدة 2015/5/1م

http://www.falestinona.com/OurPalWebSite/ArticleDetails.aspx?ArticleId=5444

28. شاكر، حسام، "إسرائيل" عاجزة عن تطويق المقاطعة العالمية، موقع دنيا الوطن، 2015 (تاريخ المشاهدة 2015/6/4م)

http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2015/06/06/725303.html

29. يونس، عصام، نتائج انضمام فلسطين لمحكمة الجنايات الدولية، وكالة سواء للأعلام، 2015 تاريخ المشاهدة 2015/6/2

-http://palsawa.com/post/26838/%D8%B9%D8%B6%D9%88

30. فياض، سلام، المقاومة السلمية وتعميق الجاهزية الوطنية مساران متلازمان، البيادر السياسي، رام الله 2012م. تاريخ المشاهدة2015/6/25
http://www.al-bayader.org/showdetails.php?Article=13012

31. موقع عباس ذكي، حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" ديمومة الثورة والعاصفة شعلة الكفاح المسلح منذ 1957 وحتى اليوم. (تاريخ المشاهدة 2015/4/15)

http://www.abbaszaki.plo.ps/fateh/masertfateh.htm

32. موقع الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل، رام الله فلسطين 2009(تاريخ المشاهدة 2015/6/3 http://www.pacbi.org/atemplate.php?id=109

33. وكالة معا، اتحاد مجالس طلبة بريطانيا يقرر مقاطعة إسرائيل، وكالة معا للأخبار، بيت لحم فلسطين 2015 (تاريخ المشاهدة 201/6/3)
http://www.maannews.net/Content.aspx?id=780622

34. وكالة الأنباء والمعلومات وفاء، أثر مقاطعة منتجات المستوطنات على الاقتصاد الإسرائيلي، رام الله فلسطين 2011م (تاريخ المشاهدة 2015/6/3م)
http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9351

35. مركز المعلومات الوطني وفاء، محطات تاريخية ما بين العامين 1968-1987

http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9102

36. هلال، جميل، صعود منظمة التحرير الفلسطينية وأفولها، موقع فلسطين، 2011، تاريخ المشاهدة 2015/12/25

http://palestine.assafir.com/Article.aspx?ArticleID=2051&ChannelID=8&ref=AuthorArticle

رابعاً: المراجع الأجنبية المترجمة

A.مراجع انجليزية مترجمة

1. الخطيب، غسان، السياسة الفلسطينية وعملية السلام الشرق الأوسط (الإجماع والتنافس ضمن الوفد الفلسطيني المفاوض) ترجمة عارف حجاوي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، م1، بيروت 2014 م.

2. اسبينوزا، وليم، دفاع أم عدوان الاجتياح الإسرائيلي للبنان والقوانين الأمريكية لضبط صادرات السلاح، ترجمة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1983م.

3. بويل، فرانسيس، فلسطين " الفلسطينيون والقانون الدولي " ترجمة السفير عبد الله الأشعل، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة 2004.

4. تاريخ فلسطين السياسي تحت الإدارة البريطانية (المذكرة التي قدمتها الحكومة البريطانية سنة 1947 إلى لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين، ترجمة فاضل حسين، دار العالمين بغداد 1956م.

5. فرسون، سميح، فلسطين والفلسطينيون، ترجمة، عطا عبد الوهاب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2003م.

6. صايغ، يزيد، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، ترجمة، باسم سرحان، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 2002م.

7. زخريا، كرستسينا، المقاومة الفلسطينية للاحتلال الإسرائيلي " الانتفاضة " مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت2003

8. هيود، اندرو، مدخل إلى الأيديولوجيات السياسية، ترجمة محمد صفار، ط1، المركز القومي للترجمة، القاهرة 2012م.

B. مراجع عبرية مترجمة

1. إيتان، رفائيل، مذكرات رفائيل إيتان، ترجمة غازي السعدي، دار الجليل، عمان 1986م
2. بونداك، رون، (أحد مهندسي أوسلو) من أوسلو حتى طابا – سيرورة منقطعة، ترجمة محمد حمزة غنايم، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار) رام الله 2002م.
3. برووديت، ديفيد (مهندس اتفاق باريس الاقتصادي)، أوسلو وباريس التنفيذ والعبر، ترجمة محمد حمزة غنايم، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار) رام الله 2002م.
4. سبير، أوري، " كبير المفاوضين الإسرائيليين " المسيرة حكاية أوسلو من الألف للياء، ترجمة بدر عقيلي، دار الجليل، عمان 1998م
5. شيف، زئيف، ويعاري، يهودا، الانتفاضة، ترجمة دار الخليل، عمان 1990.
6. شارون، أرئيل، مذكرات شارون، ترجمة أنطون عيد، دار الجليل بيروت 1992م.
7. ماركوس، يوئيل، الاضطرابات في المناطق، صحيفة هآرتس الإسرائيلية، 1988/1/29م.
8. هيرشفيلد، يئير،(احد مهندسي أوسلو) أوسلو الانجازات الإخفاقات، ترجمة محمد حمزة غنايم ، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار) رام الله 2002م.
9. صحيفة هآرتس، إسرائيل تخشى من اتساع المقاطعة الاقتصادية، 2013/7/14م
10. صحيفة يديعوت أحرنوت، وثيقة سرية صادرة عن وزارة الخارجية الإسرائيلية، 2015/1/13

خامسا: المراجع الأجنبية

- Gerard, Chaliand: La Résistance palestinienne, Marxist Revolutionary League, France, 1970.
- Hirbawi, Najat," Chronology of Events, April 1, 1998- October 1, 1998 " Palestin.
- Hirst, David, The Gun and The Olive Branch; The Roots of violence in Middle Eest, London, Future,1977
- jean, server: Le Terrorism – queasier, EP1979
- Michael Lynk and Susan Akram, Arab-Israeli conflict and international law, Boston university, school of low working: paper no, 2013.
- sharabi, Husham, Palestine and Israel the lethal Dilemma, New York: Pegasus, 1969.
- Sherif Bassioni: Arab-Israeli conflict and international law. vol 65, September 1971.
- Wendy Pearlman, Violence, Nonviolence, and the Palestinian National Movement, Northwestern University, Cambridge university press, Illinois, 2011.
- As'ad, Ghanem, Palestinian Politics after Arafat: A Failed National Movement, Indiana University Press,USA, 2010.

تم بحمد الله

وفي الختام لا يسع الباحث إلا أن يسير على خطى من سبقه، فهذا ما أمكن من دارسته وجمعه وكتابته، فإن أحسن فمن الله، وان كان من قصورٍ فمن نفسه ومن الشيطان...

وأسأل الله الرضا والتوفيق والقبول. إنه نعم المولى ونعم النصير...